الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العالي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية. كلية الآداب و الحضارة الإسلامية.

قســـم :اللغة العربية.

تخصص: لغويات.

رقم التسجيل:.....

الرقم التسلسلي:.....

مناهج شروح ألفية ابن مالك بين القديم و الحديث

دراسة تحليلية موازنة بين شرحي "الأشموني" و "دليل السالك".

مذكرة لنيل درجـــة الماجســـــتير في اللـــــغويات.

إعداد الطالب:

عبد اللطيف عمراني.

إشراف:

الأستاذ الدكتور ناصر لوحيشي.

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
رابح دوب	أستاذ	الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية	رئيسا
ناصر لوحيشي	أستاذ	الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية	مشرفا مقررا
إبراهيم قلاتي	أستاذ محاضر	منتوري	عضوا مناقشا
ذهبية بو الرويس	أستاذة	الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:1432هـــ ــ1433هـــ/2011 م ــ2012م.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الإهداء

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

إهـــــــــداء

- ❖ إلى أبي و أمي الذين ربياني صغيرا و حرصا على كل ما ينفعني كبيرا
- ❖ إلى الأستاذ الدكتور ناصر لوحيشي.
- ❖ إلى زوجتي و ابنتي أروى.
- ❖ إلى إخوتي و أخواتي و أبنائهم.
- ❖ إلى كل من أسهم في تمام هذا البحث و لو بكلمة طيبة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المقدمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المقدمة:

لم ينل مؤلف في الدرس النحوي من الاهتمام و الحظوة ما نالته ألفية بن مالك، فبالرغم من كثرة التواليف حولها قديما من شروح و حواشي و تقريرات و شروح للشواهد و معارضات وغيرها، و التي وصلت إلى حد يتعب العاقل عدها، و القوي حمل أسفارها، و المكتبات احتواء كتبها ومخطوطاتها، و الحاذق معرفة أسمائها و التفريق بين مؤلفيها، فضلا عن دراستها و الإحاطة بمكنوناتها، و كان يغلب على الظنون أن في هذا كفاية تغني عن الزيادة، ولكن الذي كان هو أن الزمان لحد الآن مازال يلقي بين أيدينا دررا من أصناف هاته المؤلفات، فكثرة ما أُلّف حولها قديما لم يمنع من التأليف حولها حديثا، فظهرت الشروح و الحواشي،فبدأت تلفت الأنظار و تجذب إليها أنظار الدارسين و الباحثين، بعد أن كانت متجهة جهودهم كلها إلى ما ألف حول الألفية في القديم .

ومن هذا المنطلق أحببت أن يكون هذا من أبرز الدوافع إلى خوض غمار دراسة الشرح الحديث على الألفية، و كذلك حبي للنحو عامة و للألفية خاصة أورثني شوقا إلى إمتاع حواسي بمخالطة مصنفات هذا الفن، و بالرغم من أن الترحال في هاته الدراسة طويل، و ما بين يدي من الزاد قليل، فقد استجمعت ما بوسعي و يممت صوب الشرح الحديث، لدراسته و موازنته بالشرح القديم، و إذا كان هذا البحث عاجزا عن أن يلم بما كتب من الشروح قديما و حديثا، فقد اخترت لهاته الدراسة أنموذجا من كل حقبة، فكان ممثل القديم منها "منهج السالك إلى ألفية بن مالك" لعلي بن محمد لأشموني المتوفى سنة 929هـــ، و أما الحديث منها فقد اخترت له "دليل السالك إلى ألفية بن مالك" لعبد الله بن صالح الفوزان، وهو على قيد الحياة، كما أنني أضفت إليهما في هاته الدراسة ما أتيح بين يدي من شروح على الألفية ، كشرح ابن الناظم و ابن عقيل و ابن هشام و المكودي و المرادي... وغيرها.

و قد اخترت لهذه الدراسة عنوانا هو :"مناهج شروح ألفية بن مالك بين القديم و الحديث ـــ دراسة تحليلية موازنة بين شرحي الأشموني و دليل السالك".

و قد حاولت أن يكون بحثي هذا ثمرةً و إجابةً عن إشكالات كانت تستوقفني بين الحين والآخر، و قد كانت لها أهميتها في تحديد جوانب البحث و ممارساته ، وهي تدور في مجملها حول النقاط الآتية :

أ. من حيث طبيعةُ العلاقة بين الشرح الحديث و ألفية ابن مالك؛ هل جاء الشرح الحديث محافظا على الأصول التي درج عليها ابن مالك في بناء مدرسته النحوية و وضع ألفيته، أم هل جاء مناقضا لها أو لبعضها ، و إن وجد التناقض فهل نفسره اعتمادا على القناعات الخاصة بالنحاة كما نجده عند بعض شراح ألفية بن مالك كأبي إسحاق الشاطبي الذي خالف ابن مالك في قضية الاستشهاد بالحديث، أم هل نفسره في ضوء ما افتتن به كثير من المنتسبين إلى النحو و غيره من علوم اللغة، و الذين جعلوا ديدنهم الثورة على كل ما هو قديم، و هدم أصوله لبناء ما عجزوا عنه من تصور جديد للنحو؟.

ب. من حيث طبيعة العلاقة بين الشرح الحديث والشرح القديم، هل كان موافقا له في أصوله بحيث لا يعدو أن يكون تيسيرا و تقريبا له للمتعلمين في هذا العصر، بعبارات مناسبة وأسلوب موات و منهج واضح، أم غير ذلك بحيث يرمي إلى إعطاء صورة جديدة لشروح الألفية، تنبذ الشروح القديمة و تند عنها، و تقدم شرح الألفية بشكل آخر تراه أنسب؟ وهذا يسلمنا إلى الإشكالية الآتية:

ت. ما هي الجوانب المنهجية التي غلّب الشرح الحديث اهتمامه بها، و ما مدى موافقته للجوانب التي اهتم بها الشرح القديم، فهل اهتم بالجانب الشكلي فيكون الاختلاف مع الشرح القديم شكليا، أم اهتم بجانب المضمون فيكون الاختلاف جذريا، أم انتهج غير هذا السبيل؟.

هذه أهم الإشكالات التي اعترضتنا ، فعمدنا إلى الإجابة عنها في بحثنا، و إن بدت هناك إشكالات أخرى؛ فإنها لا تخرج عن دوائر الإشكالات المذكورة آنفا.

و قد رسمنا بحثنا هذا على خطة ظهرت تقاسيمها في ثلاثة فصول سبقت بمقدمة و تمهيد و تليت بخاتمة، أما التمهيد فقد تناولت فيه الجهود الفكرية و التأليفية لعلماء النحو قبل ظهور الألفية، وأما الفصول فقد دار الفصل الأول حول ابن مالك و ألفيته و أهم الشروح و المؤلفات حولها، و في الفصل الثاني تتبعت منهج الأشموني في شرحه من عدة جوانب: من جانب الوجه العام في الشرح، ومن جانب الاستشهاد النحوي ، ومن جانب الخلاف النحوي في الأصول و الفروع، و من جانب اعتماده على المصادر، أما الفصل الثالث فقد جعلته لعبد الله الفوزان، فتتبعت فيه الخطوات نفسها التي في الفصل السابق عليه؛ و قد كنت أضمن كل خطوة فيه موازنة بين الشرحين و ما وصلت إليه يدي من شروح الألفية الأخرى.

أما عن المنهج الذي اتبعته في البحث، فلم يكن واحدا في المراحل كلها، بل تنوع بتنوع كل فصل و اختلاف كل سياق، ففي حين نحا في الفصل الأول منحى تاريخيا، ففي الفصلين الثاني والثالث اعتمدنا على التحليل و الاستقراء للشرحين المدروسين و بعض الشروح الأخرى، إضافة إلى هذا فقد استندت على منهج الموازنة بين شروح الألفية، كما تخلل هذا البحث بعض الإحصاءات التي كانت مهمة و ضرورية في إصدار بعض الأحكام المنهجية، وفي الموازنة بين الشروح.

و قد حاول هذا البحث أن يوفق بين الجانبين: النظري و التطبيقي، فكنت أقدم بمقدمات مستفيضة و معنونة في أول أقسام البحث، كما كنت أبرهن على ما أذهب إليه بما يطيقه البحث من الأمثلة المقتبسة من الشرحين.

و إلى جانب هذا فإنني لا أتردد في ذكر المعناة التي يعانيها كل وارد لمجال البحث العلمي، و في مقدمتها قلة ما أتيح بين يدي من دراسات حول الشروح القديمة بما فيها شرح الأشموني، و انعدام الدراسات حول الشروح الحديثة ـــ فيما أعلم ـــ، و مع هذا فقد اعتمدت على القليل مما سبقني إلى مثل هاته الدراسات، فكانت رسالة دكتوراه لمحمود نجيب؛ بعنوان: " شروح الألفية: مناهجها والخلاف النحوي فيها "، و التي لم يتطرق فيها إلى الشرح الحديث لا من قريب و لا من بعيد، ورسالة ماجستير لزياد توفيق أبو كشك، بعنوان: " ألفية ابن مالك بين ابن عقيل و الخُضَري ـــ دراسة مقارنة ـــ" فهي مقارنة بين شرح ابن عقيل و حاشية الخضري ، و كلاهما من القديم، و مع أن الرسالتين خالفتا بحثي في جوانب ، فقد كانتا لي منارا و دليلا في جوانب أخرى؛ فاعتمدت عليهما في بحثي.

أما عن أهم المصادر و المراجع التي اعتمدتها في بناء البحث فأذكر في مقدمتها الشرحين محلَّ الدراسة، و ما تيسر من الشروح الأخرى؛ كشرح ابن الناظم و ابنا عقيل و هشام و المكودي والسيوطي و المرادي و غيرها، إضافة إلى المصادر و المراجع الأخرى التي تخدم البحث من جوانبه المتعددة ؛ فالدواوين الشعرية و كتب الشواهد: كـــ"شرح شواهد المغني" لجلال الدين السيوطي،و"تخليص الشواهد و تلخيص الفوائد" لابن هشام الأنصاري، و "خزانة الأدب" للبغدادي، و "المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية" لإميل بديع يعقوب، و "معجم شواهد النحو الشعرية" لحنّا جميل حداد؛ لدراسة الشواهد في النحو، و كتب أصول النحو لدراسة الجوانب الأصولية في البحث، و في مقدمتها " الاقتراح في علم أصول النحو" للسيوطي، و"لمع الأدلة" و"الإغراب" لابن الأنباري كذلك، و "في أصول النحو" لسعيد الأفغاني، و في الخلاف النحوي توكّأت على كتب: "الإنصاف

في مسائل الخلاف" لابن الأنباري ، و "ائتلاف النصرة" لعبد اللطيف الزبيدي، كما كان لكتب التراجم الدور الكبير في معرفة جهود النحاة ، إضافة إلى الكتب الحديثة التي جمعت شتيت كتب التراجم و قدمته في صورة أكثر تنظيما و أحسن ترتيبا، مثل : "تاريخ النحو العربي" لمحمد المختار ولد أباه، و"نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة" لمحمد الطنطاوي، و "المدارس النحوية" لشوقي ضيف، و"المدرسة النحوية في مصر و الشام في القرنين السابع و الثامن من الهجرة" لعبد العال سالم مكرم، وغير ذلك من المصادر و المراجع.

و في الختام فإنني أشكر علنا أستاذي المشرف ؛الأستاذ: "ناصر لوحيشي" كما أشكره من وراء ظهره، و الذي علمني أن مهمته أوسع من الإشراف ، فإنه وقف بجانبي رغم ثقل مسؤولياته العلمية و العائلية، كما أنني أشكر كل من أسهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث المتواضع و خروجه إلى الحياة العلمية، و أشكر كذلك أعضاء اللجنة المناقشين على قبولهم مناقشة بحثي و إدلائهم لي بالآراء و التصحيحات و التنبيهات التي تنفعني و تقيم أَوَدي في تحمل البحث العلمي.

و الشكر لله أولا و آخرا.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تمهيد

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تمهيد:

الجهود الفكرية و التأليفية لعلماء النحو قبل ظهور الألفية

(مراحل نشأة النحو):

مرحلة النشأة والتأسيس:

يكتنف نشأة علم النحو العربي بعض الغمـــوض، ذلك أنها عـــملية خلق يشتـــرك فيها عادة أكثر من عامـــل[1].

اتجهت الحياة اللغوية في القرنين الأول والثاني من الهجرة إلى ثلاثة اتجاهات وهي: جمع اللغة وتدوينها، ثم رواية الشعر، ثم وضع القواعد النحوية، وهذه الفروع الثلاثة نبتت من أصل واحد وهو شجرة اللغة[2].

يقول د.يوسف خليف في هذا الصدد "وقد نبتت هذه الشجرة الأم في العراق ونمت في العراق، وانفصلت أغصانها بعد ذلك في العراق أيضا"[3]، وقد كانت العراق أسبق الأقاليم الإسلامية في تدوين اللغة وتقعيد النحو ورواية الشعر والأخبار، يقول د.أحمد أمين: "وفي الحق أن العراق بز سائر الأمصار في اختراع العلوم وتدوينها، وعلة ذلك أن سكان العراق بقايا أمم قديمة متحضرة كان بها علم وتدوين فلما دخل أهله الإسلام، فعلوا في العلوم العربية على قياس أممهم السابقة؛هذا في العلوم عامة و أما في علم النحو والصرف واللغة خاصة، فإن حاجة الأعجمية إليها أشد من حاجة البلاد العربية... ولا أفضل في ذلك من العراق، فقد جمع إلى أعجميته ثقافة واسعة عميقة موروثة"[4].

---

[1] يراجع: محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، (دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان، ط2، 2008م)، ص43.

[2] يراجع: المختار أحمد ديرة، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، (دار قتيبة، بيروت، دمشق، لبنان، سورية، 1991م)، ص38.

[3] يوسف خليف، حياة الشعر في الكوفة، (د ط،د ت)، ط259.نقلا عن :المختار أحمد ديرة، دراسة في النحو الكوفي ص38.

[4] أحمد أمين، ضحى الإسلام، (دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، د ط)، ج2، ص279.

إن العراق كان مقصد العلماء والنابغين والعجم الوافدين، وكان محط اهتمام الأمراء والخلفاء ويكفي من ذلك بناؤهم للبصرة والكوفة وإيجادهما من عدم.

وقد سرى على علم النحو ما يسري على بقية العلوم في نشأتها من تدرج، شأنها في ذلك شأن الكائن الحي "وليدا وناشئا وشابا وكهلا"[1].

أما أهم العلماء الذين أسهموا في هذه المرحلة فهم:

أبو الأسود الدؤلي[2]: وهو واضع علم النحو وعلى هذا الرأي درج متقدموا المؤرخين من أصحاب الطبقات والمعاجم، وحذا حذوهم المتأخرون؛ عدا الأنباري في "نزهة الألباء" والقفطي في "إنباه الرواة"، حيث ارتأيا أن الوضع كان على يد الإمام علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- والذي أميل إليه ـــ والله أعلم ـــ هو ما ذهب إليه الجمهور،وهذا هو الأقرب إلى النظر وكثرة الروايات تدل على ذلك.[3]

لقد كان دور أبي الأسود حاسما في نشأة النحو، فتح أول مدرسة لتعليم النحو فعرفه المتأخرون أستاذ أساتذة النحو[4]، وحسبنا ما نبه عليه الدكتور عبد العال سالم مكرم الذي درس آثار أبي الأسود من مراجع النحو وكتب القراءات[5].

---

[1] محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، (دار المعارف،القاهرة، مصر ، د ط)، ص35.

[2] هو ظالم بن عمرو، وفي اسمه خلاف كبير، إمام النحو وإليه ينسب وضعه، توفي سنة (69هـــ)،يراجع:أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين،تقديم و تعليق:محمد زينهم محمد عزب(دار الآفاق العربية،القاهرة، مصر ، 1423هـــ ـــ2003م)،ص15، والزبيدي (أبو بكر محمد الأندلسي) ، طبقات النحويين واللغويين،تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم،(دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2 ، د ت) ص21، وابن مسعر(أبو المحاسن المفضل)،تاريخ العلماء النحويين،تحقيق : عبد الفتاح محمد الحلو(طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ،الرياض، م ع س1423 هـــ ـــ1981 م) ص164، والقفطي (أبو الحسن علي بن يوسف) ، إنباه الرواة عن أنباه النحاة،تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم(دار الفكر العربي،القاهرة ، مصر ،د ط) ج 1ص48، وابن النديم(أبو الفرج) ، الفهرست، قابله على أصوله و علق عليه و قدم له :أيمن فؤاد سيد، (مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي ، لندن،بريطانيا، 1430 هـــ ـــ2009 م)،ج1 ص 103.

[3] يراجع: محمد الطنطاوي، نشأة النحو، ص23.

[4] يراجع: محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي، ص47-48.

[5] يراجع: عبد العال سالم مكرم، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي،(مؤسسة الرسالة،بيروت،لبنان،ط 2 ،1413هـــ ـــ 1993 م)، ص 11وما بعدها.

ومن أولئك أيضا نجد **نصرا بن عاصم الليثي** الذي أسهم في وضع المصطلحات وفي تنقيط المصحف، وعرف في مجال القراءات القرآنيـــة[1]، وقد شاركه في تنقيط المصحف مالك بن دينار وأبو الحسن البصري وذلك بأمر من الحجاج، فقاموا بتنقيـــط إعجام الحروف إكمالا لما قام به أبو الأســـود الدؤلي الذي قام بوضع التنقيـــط الإعرابي[2]، وقد كان له كتابا في العربية[3].

و نجد يحيى بن يعمر الليثي ؛و قد تمثلت آثاره في الدراسات النحوية في حديثه عن المصطلحات النحوية، وهو أول من روي عنه مصطلح "خبر كان"[4].

و منهم عنبسة بن معدان الفيل ، ويروي القفطي عن الخليل "أنه كان أبرع أصحاب أبي الأسود"[5].

وقد قام محمد الطنطاوي بجمعهم في طبقة، وبين ما يميز منهجهم في النحو، فكان استنتاجه:

أن النحو عندهم شبه الرواية للمسموع ،كما لم تنبت بينهم فكرة القياس،و لم يحدث بينهم خلاف لقرب عهدهم بالسليقة،و لم تقم حركة التصنيف بينهم، فجُلُّ اعتمادهم على حفظهم وروايتهم[6].

وفي العقود الأولى من القرن الثاني الهجري عرفت الدراسات النحوية تطورا جديدا على يد عالمين بارزين، هما عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وأبو عمرو بن العلاء.

اتفق علماء اللغة على أن **عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي** : "أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل"[7] فهو النحوي الأول الذي لم يقبل من العرب أن يخرقوا القواعد التي استقرأها من كلامهم ما جعله يعيب على الفرزدق خروجه عن بعض أقيسة العرب[8].

---

[1] يراجع: م ن ، ص74.

[2] يراجع: عبد العال سالم مكرم،الحلقة المفقودة ص78 .

[3] يراجع: ياقوت الحموي (أبو عبد الله) ، معجم الأدباء(إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)،(دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1، 1411هـ ـ1991م)، ج5 ص553.

[4] يراجع: عبد العال سالم مكرم، الحلقة المفقودة، ص83.

[5] أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ص21.

[6] يراجع: محمد الطنطاوي، نشأة النحو، ص37-38.

[7] الزبيدي، طبقات النحويين و اللغويين، ص31.

[8] يراجع: م ن ، ص32.

وقد أوضح الدكتور عبد العال سالم مكرم أن قياسه لم يكن أرسطيا ولا أفلاطونيا وإنما كان قياس فطرة وعقل[1].

أما **أبو عمرو بن العلاء** [2] فقد أسهم في تقدم الدراسات النحوية، فظهرت آراؤه في بعض الجزئيات النحوية والصرفية، وفي مجال أصول النحو فإنه أسهم بقسط وافر في وضع مقاييس السماع اللغوي الصحيح[3].

ويأتي **عيسى بن عمرو الثقفي** [4]وله كتابان في النحو: "الجامع" و"الإكمال"، وكتابه لم يره الناس[5] لأنهم استغنوا عنه بكتاب سيبويه، ولكن يبقى له فضيلة السبق في التأليف[6].

وقد جمع محمد الطنطاوي: عبد الله بن أبي إسحاق وأبا عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر في طبقة، وبين ميزات منهجها في النحو؛ فقد ازدادت المباحث لديهم وأضافوا كثيرا من القواعد والأصول، كما نشأت حركة النقاش بينهم، واستطاعوا التصنيف، فدونوا في النحو بعض الكتب المفيدة، وقد اختمرت بينهم فكرة التعليل، ونشطوا للقياس وفي مقدمتهم عبد الله بن أبي إسحاق، وقد كانت كتبهم مزيجا من النحو والصرف واللغة والأدب وغيرها، وعلى كل حال فإنه لم تصل إلينا مؤلفاتهم[7].

---

[1] يراجع: سالم مكرم، الحلقة المفقودة، ص107 ــ 108.

[2] قيل اسمه زبّان بن عمار، عالم بالعربية وأحد القراء السبعة، توفي سنة (154هـ)،يراجع: مراتب النحويين، ص22، وطبقات النحويين واللغويين، ص31، والفهرست، ج1ص71و72 ،وابن الجزري(شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد)، غاية النهاية في طبقات القراء،اعتنى بنشره،ج برجستراسر(دار الكتب العلمية ،بيروت،لبنان،ط3 1402 هـ ــ1982 م)ج 1ص288.

[3] يراجع: محمد المختار، تاريخ النحو العربي،ص61.

[4] يراجع في ترجمته في: الفهرست،ج1 ص110،وطبقات النحويين و اللغويين ص23 ،وابن الأنباري(أبو البركات كمال الدين بن محمد) ،نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تحقيق إبراهيم السامرائى ،(مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن ،ط 3 ، 1405هـ ــ 1985م)ج1ص29.

[5] يراجع: الزبيدي،طبقات النحويين و اللغويين،ص23

[6] يراجع: محمد المختارولد أباه، تاريخ النحو العربي، ص64.

[7] يراجع: محمد الطنطاوي، نشأة النحو، ص40.

ومن علماء هاته المرحلة يونس **بن حبيب الضبي** [1]، ونشاطه في التدريس متميز، فاشتهرت حلقته التي وفد إليها طلبة العلم وفصحاء الأعراب [2]، وقد مارس التأليف، فرُوي عنه كتاب "معاني القرآن"، وبه افتتحت مجموعة من المصنفات تحمل هذا العنوان[3].

و منهم إمام علوم اللغة **الخليل بن أحمد الفراهيدي** [4]،الذي أملى علم النحو على تلميذه سيبويه الذي دونه باستقصاء في كتابه، كما اخترع علم العروض، ووضع أسس المعجم اللغوي، يقول أبو الطيب اللغوي: "إنه لم يك قبلهولا بعده مثله"[5].

ويقول شوقي ضيف: "حتى إذا مستها[يعني علوم اللغة] عصاه السحرية انفتحت أمامه أغلاقها وفارقتهاطلاسمها"[6].

أما عن جهوده النحوية" فقد جاب بوادي الحجاز ونجد وتهامة مستمعا لأحاديث العرب، ثم عاد للبصرة ليَفرغ للبحث عن لآلئ هذا الفن حتى جَمَع أصوله وفَرَّع تفاريعه وعَلَّل الأحكام، وبلغ في ذلك غاية فاتت من سبقه، بَيْد أنه اكتفى عن تدوينه بطلبته الذين كان يملي عليهم وفي مقدمتهم سيبويه"[7].

و في الكوفة نجد الرؤاسي ،ومن زمن الخليل والرؤاسي اتجهت الأنظار إلى مراعاة أحوال الأبنية، لِمَا راعهم ما اعتورها من خطإ وعثرات، وقد عَمَّ الأمرين (النحو و الصرف) اسم النحو، وتقلصت عن كتب النحو ما لا يتصل به هذا الاتصال الوثيق، كمباحث اللغة والأدب والأخبار[8].

---

[1] هو يونس بن حبيب الضبي، من أئمة البصريين، له معاني القرآن، واللغات، توفي 182هـ)،يراجع: مراتب النحويين ص34، وطبقات النحويين واللغويين ص51، وإنباه الرواة ج4ص74،والفهرست ج1ص111.

[2] يراجع: ابن الأنباري ، نزهة الألباء،ص47 و48.

[3] يراجع: محمد المختارولد أباه، تاريخ النحو العربي، ص68.

[4] إمام العربية:، ومكتشف علم العروض، شيخ سيبويه، له: الجمل في النحو وكتاب العين، توفي سنة180هـ) ، يراجع: مراتب النحويين44، وطبقات النحويين واللغويين ص47، و الفهرست ج1ص113.

[5] أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين،ص44.

[6] شوقي ضيف، المدارس النحوية، (دار المعارف،القاهرة، مصر، ط9،دت)، ص31.

[7] محمد الطنطاوي، نشأة النحو، ص42-43.

[8] يراجع: م ن، ص40.

لقد مهد علماء هاته المرحلة – بما تميزوا به من جمع المادة النحوية من أفواه الأعراب و تلقينها للأجيال بعدهم – للنحو ليتجهوا نحو النضج و التدوين، ولا يعني هذا أن هاته الخطوات لم تظهر عندهم، وإنما كثرت في المرحلة التي بعدهم مما أتاح للمؤرخين تمييزها في مرحلة غلب عليها هذا.

مرحلة النضج والتدوين:

يعتبر إقليم العراق من أسبق الأقاليم مدنية وعمرانا لخصب تربته ووفرة مياهه، أنشأ فيه المسلمون البصرة سنة 15هـ والكوفة بعدها بستة أشهر، وقد غرست الترعة السياسية بينهما بذرة الضغن منذ موقعة الجمل[1].

لقد اعتاد مؤرخو النحو العربي في نشأته أن يتحدثوا عن مدرستين، أولاهما بصرية أسسها عبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي وأبو عمرو بن العلاء، ووضع الخليل بن أحمد نظرياتها، ودونها سيبويه في كتابه المعروف.

والثانية كوفية، رائدها أبو جعفر الرؤاسي، وأبو مسلم معاذ الهراء، ومُنَظِّرها علي بن حمزة الكسائي، واكتملت قواعدها على يد أبي زكرياء الفراء، وساعد على تركيز هذا التقسيم ما كان يُروى من تنافس بين القطرين وبين الأئمة فيها، و قد أظهر هذا التنافس جوا من المناظرات، والخلاف الذي يتناول بعض الجزئيات المحدودة الذي تصاعد بعد ذلك ليصل إلى خلاف مذهبي شامل.

ثم تطورت فروع هذا الخلاف فكانت المساجلات الأدبية بين الكسائي واليزيدي، والجدل بين ثعلب والمبرد، حتى انتهى الأمر إلى أبي البركات الأنباري الذي جمع في كتابه "الإنصاف" مئة وإحدى وعشرين مسألة من هذا الخلاف[2].

يحتاج النحوي إلى حجة يؤيد بها رأيه، أو شاهد يدعمه، ولذا فقد كان الاحتجاج من أبرز ما عني به النحاة على مر العصور، وكان أقواهم حجة من يأتي بشواهد من كلام العرب.

وقد تنافس النحاة في هذا المضمار كثيرا، ولتلك الحجة نوعان:

---

[1] يراجع: محمد الطنطاوي، نشأة النحو، ص122-123.

[2] يراجع: محمد المختارولد أباه، تاريخ النحو العربي، ص100.

- حجة عقلية: وهي التي أطلق عليها النحويون "القياس".
- حجة نقلية: وهي التي سماها النحويون "السماع".

وما كان من خلاف بين البصرة والكوفة فقد كان نتيجة هذين الأمرين فقد أطلق على مدرسة البصرة "مدرسة القياس" وعلى الكوفة "مدرسة السماع" مع أنهما أخذا بالسماع والقياس جميعا [1]، والكوفيون كانوا أوسع رواية، و" قد جعل نحاة البصرة للقياس شأنا كبيرا في الأحكام المتعلقة بأمورااللغة، على حين أن نحاة الكوفة ترخصوا في أمور كثيرة تشذ عن القياس" [2]، ولذا سمي نحاة البصرة أهل منطق تمييزا لهم عن نحاة الكوفة،وكانت مصطلحاتهم النحوية مباينة بعض المباينة لنظائرها عند الكوفيين[3].

ولقد كان البصريون في تمسكهم بالقياس إنما يهدفون بذلك أن يصلوا بالنحو إلى مرتبة الصناعة أو العلم المضبوط، وأما الكوفيون فكان قصدهم من الأخذ بكل النصوص العربية –أي المسموع– ألاَّ يهدروا نصا اعتبروه فصيحا، ولذا لم يربطوا الفصاحة وسلامة اللغة بالجغرافيا كما فعل البصريون، وإنما قاسوا على كلام المتحضرين وغيرهم من أعراب البادية، ولذلك فقد بنوا على القاعدة الأصولية: "كثرة الاستعمال تجيز ترك القياس والخروج عن الأصل"[4].

ومن التباين و الاختلاف بين المدرستين نجد مبالغة البصريين في التحري والتنقيب عن الشواهد السليمة، فتجافوا كل شاهد منحول ومفتعل، فكانت أقيستهم وقواعدهم قريبة الصحة، وما جاء مخالفا: فإما أن يؤولوه تأويلا يتفق وقواعدهم، وإما أن يستنكروه لكثرة ما اندس من كلام الرواة وذوي الأهواء في اللغة،وإما أن يتلمسوا الضرورة إن كان في نظم، فإن اعتاص كل ذلك عليهم فإنهم يجعلونه جزئيا شاذا يحفظ ولا يقاس عليه.[5]

---

[1] يراجع: المختار أحمد ديرة، دراسة في النحو الكوفي، ص133.

[2] ت ج دي بور، تاريخ الفلسفة في الإسلام، ترجمة : محمد عبد الهادي أبو ريدة، (دار النهضة المصرية،القاهرة،مصر، ط 5)، ص55.

[3] يراجع: المختار أحمد ديرة، دراسة في النحو الكوفي، ص134.

[4] تمام حسان، الأصول:دراسة ايستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب(نحو،فقه اللغة، بلاغة)، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر ،1982م)،ص38.

[5] يراجع: محمد الطنطاوي، نشأة النحو، ص130.

أما الكوفيون فقد احترموا كل ما جاء عن العرب، وجوزوا للناس استعماله ولو خالف القاعدة، بل يجعلون هذا الشذوذ قاعدة، قال السيوطي: "كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلا ويقيس عليه"[1].

فمنهج الكوفة واضح في التوسع بأخذ ما قالته العرب وقبولها عن جمع العرب بدوهم وحضرهم، في الوقت الذي تشددت فيه مدرسة البصرة في الأخذ من أشعار العرب، إلا من العرب الفصحاء الذين يسكنون بوادي نجد والحجاز وتهامة، وتسوق الروايات أن أكثر القبائل التي أخذ عنها البصريون هي: قيس وتميم وأسد ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين [2].

إن الكوفيين أخذوا عن الفصحاء، كما أخذوا عن غيرهم ممن قلت درجة الفصاحة عندهم، ولكن ليس من الذين فسدت لغتهم، وقد أدى تساهلهم في الأخذ عن الأعراب إلى حملات شعواء وجهها ضدهم البصريون، وخاصة ضد الكسائي، الأمر الذي جعل بعض البصريين يفتخر بقوله: "نَحْنُ نَأْخُذُ اللُّغَةَ عَنْ حَرَشَةِ الضِّبَابِ وَأَكَلَةِ اليَرَابِيعِ، وَأَنْتُمْ تَأْخُذُونَهَا عَنْ أَكَلَةِ الشَّوَارِيزِ وَبَاعَةِ الكَوَامِيخِ[3]".

لقد ترتب مما سلف أن اختلف البلدان في فروع كثيرة جدا، وذهب كل منهما ينصر مذهبه بأدلة نقلية وعقلية.

وقد ألف في بعض هذه المسائل أسفار خاصة، فيرى بعضهم أن أول من كتب في ذلك ثعلب، ألف كتابه "اختلاف النحويين"، ثم ترادفت المؤلفات، فصنف ابن كيسان كتابه "المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون"، ثم دون بعده أبو جعفر النحاس المصري مؤلفه "المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين"، ثم ألف بعده ابن درستويه كتابه "الرد على ثعلب في اختلاف النحويين"، وجاء بعد هؤلاء كمال الدين الأنباري فدبَّج كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين"، ثم ابن إياز البغدادي ألف كتابه "الإسعاف في مسائل الخلاف"، وجاء

---

[1] جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة،تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم،ا(لمكتبة العصرية،بيروت،لبنان، د ط)،ص164.

[2] يراجع: المختار أحمد ديرة، دراسة في النحو الكوفي، ص48.

[3] الزبيدي، طبقات النحويين و اللغويين ص153.

السيوطي فلخص في كتابه "الأشباه والنظائر" ؛الفن الثاني "التدريب" ما في كتابي "الإنصاف" و"التبيين" وأضاف إليها من زيادات الإسعاف مسألتين[1].

أما عن أهم علماء هذه المرحلة ،فنجد من البصرين:

سيبـــويه[2]:حيث يعود إليه الفضل الكبير في النحو، إذ جمع حصيلة قرن من ثمرات تفكير العلماء الذين سبقوه من أبي الأسود إلى الخليل.

وظهر مؤلفه "الكتاب" موسوعة في النحو والصرف واللغة، وقد شغل هذا الكتاب الناس طيلة قرون، وكان أبو الطيب اللغوي يسميه: "قرآن النحو"[3]. وكان المازني يقول: "من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد سيبويه فليستح"[4].

والعناية المتواصلة التي أولاها النحويون لهذا الكتاب تعود إلى:

أولا) وضعه التاريخي إذ أنه أول ما وصل إلينا من المؤلفات النحوية.

ثانيا) شموليته للمعارف النحوية، فهو موسوعة في النحو والصرف وأبنية الكلام العربي.

ثالثا) اتفاق معاصريه على أمانته في النقل.

رابعا) أسلوبه المتميز، وإن كان في بعض الأحيان لا يخلو من تعقيد[5].

ومن أهم العلماء تلميذه **الأخفش الأوسط**[6]:حيث أنه ما من أحد تردد اسمه في مصادر النحو مثله[7]، وهو أول من فتح الخلاف على سيبويه[8]، وقد مثل مرحلة الوصل والفصل بين مدرستي البصرة

---

[1] يراجع: محمد الطنطاوي، نشأة النحو، ص155.

[2] أبو بشر عثمان بن قنبر، تلميذ الخليل بن أحمد، وإمام البصريين في النحو، وإليه ينسب أعظم كتاب في النحو "الكتاب"، توفي سنة (180هـــ)، يراجع: إنباه الرواة ج2ص346-360 ، وبغية الوعاة ج2ص229-230، و مراتب النحويين ص 79، وطبقات النحويين و اللغويين ص66 ، و الفهرست ج1ص142.

[3] أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ص79.

[4] ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص56.

[5] يراجع: كوركيس عواد، سيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين، ص36، نقلا عن: تاريخ النحو العربي،ص81.

[6] سعيد بن مسعدة الأخفش، نحوي بصري، تلميذ سيبويه، له: الأوسط في النحو، والمعاياة، توفي نحو(215هـــ)، يراجع:مراتب النحويين ص87، وطبقات النحويين واللغويين ص72، وإنباه الرواةج2ص36، والفهرست ج1ص146.

[7] يراجع: محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي، ص115.

[8] يراجع: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص96.

البصرة والكوفة[1].وعن الأخفش أخذ **أبو عمر الجَرمي**[2] **وأبو عثمان المازني**[3]:حيث قرآ الكتاب عليه، عليه، وأسهما في تمحيصه وتدريسه، و كانا هما السبب في إظهار كتاب سيبويه[4]

وتبرز مساهمة المازني النحوية أيضا عند فصله النحو عن المسائل الصرفية في كتاب مستقل عرف بـــ:"تصريف المازني"[5].

وممن تتلمذ عليهما **المبـــرد**[6]:الذي ترك لنا كتبا نحوية مهمة، ومن أهمها: "كتاب الكامـــل"، و هو كتاب آداب ولغة ونحو، ويعد بصـــدق من أمهات الكتب الأصيلـــة، و"المقتضب" فإنه بمثابة تلخيص وتبسيط لكتاب سيبويه[7].

أما عن مدرسة الكوفة فقد كانت متأخرة عن نظيرتها البصرية، وفي تحديد تاريخ محدد لنشأة مدرسة الكوفة آراء منها:

جلوس الرؤاسي في حلقات الدروس، وبعده تلميذه الكسائي[8].

ويرى شوقي ضيف أن البداية الحقيقية كانت على يدي الكسائي والفراء[9].

---

[1] يراجع: عبد الأمير الورد، منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية،(مؤسسة الألى،دار التربية، بيروت،لبنان، بغداد،العراق)، ص334-364، نقلا عن: محمد المختار ولد أباه: تاريخ النحو العربي، ص115.

[2] صالح بن إسحاق، أبو عمر، نحوي، له: الفرخ، ومختصر في النحو، وشرح كتاب سيبويه (ت: 225 هـــ)، يراجع: طبقات النحويين واللغويين، ص74،و الفهرست ج1ص161.

[3] أبو عثمان، بكر بن محمد المازني، البصري، النحوي، من أهم مصنفاته: "التصريف" و"الديباج" و"العروض" و"القوافي" (ت: 247هـــ)، يراجع: الفيروزأبادي (مجد الدين)، البلغة في تاريخ أئمة النحو و اللغة، تحقيق : محمد المصري، تنقيح:حسان أحمد راتب المصري،(دار سعد الدين، دمشق ، سورية،ط1، 1421هـــ 2000 م)، ص 93، و الفهرست ج1 ص162.

[4] يراجع: ابن الأنباري ،نزهة الألباء، ج1 ص 114.

[5] يراجع: الفيروزأبادي، البلغة في تاريخ أئمة النحو و اللغة،ص94.

[6] هو محمد بن يزيد، أبو العباس، من أئمة البصريين، له: المدخل إلى كتاب سيبويه، والرد على كتاب سيبويه، والكامل، توفي سنة (285هـــ)،يراجع: أخبار النحويين البصريين ص 105، وطبقات النحويين واللغويين ص101، وإنباه الرواة ج 3ص241 ومراتب النحويين ص110 و الفهرست ج1 ص169.

[7] يراجع: محمد المختار ولد أباه ، تاريخ النحو العربي،ص123

[8] يراجع: المختار أحمد ديرة، دراسة في النحو الكوفي، ص66.

[9] يراجع: المدارس النحوية، ص154.

ويرى محمد الطنطاوي أن الكسائي "يعد بحق المؤسس للمذهب الكوفي ولولاه لذهبت ريحهم"[1].

وقد كانت الاتصالات مستمرة بين أعلام المدرستين، وكان التجاوب مستمرا "فما عرف شيء في الكوفة إلا رأيت آثاره في البصرة"[2].

أما عن أهم أعلامها في هذه المرحلة:

الكسائي[3]:

بعد لقائه بالخليل، أراد أن يقوم بالرحلة العلمية ليأخذ المادة اللغوية غضة طرية من أفواه بداة العرب، فلا جرم أن تكون إضافته في النحو تتمثل في زيادة السماع، واعتبار ما سمعه يدخل في القواعد الأصلية التي يجوز القياس عليها،ولعله أول من اهتم بتعليل أوجه القراءة، وربط هذا التعليل بالقياس النحوي، وله كتابان في هذا الموضوع[4].

ومنهم أيضا تلميذه **الفـــراء**[5]: حيث جمع علمي الكسائي وسيبويه، ويعد كتابه معاني القرآن القرآن نموذجا يمثل المنهج السائد في تلك الفترة، وبسط آراء نحاة الكوفة[6].

و بعد الفراء **ثعلـــب**[1]: الذي انتقد البصريين وانتصر للفراء، وله طرائف أخذها النحاة عنه منها بعض بعض

---

[1] محمد الطنطاوي، نشأة النحو، ص43.

[2] يراجع: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة و النحو، (مطبعة البابي الحلبي،القاهرة، مصر،1958م)، ص65.

[3] هو علي بن حمزة، أبو الحسن، نحوي ومقريء، له: معاني القرآن والآثار في القراءات، (ت: 189هـــ)، يراجع: مراتب النحويين ص98، وطبقات النحويين واللغويين، ص127، وإنباه الرواة ج2ص256، وبغية الوعاة ج2ص162،ونزهة الألباء ص59، والفهرست ج1ص194.

[4] يراجع: محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي، ص108.

[5] هو يحيى بن زياد، أبو زكرياء، من أئمة الكوفيين، له: الحدود في الإعراب والمصادر في القرآن، ومعاني القرآن (ت207هـــ)، يراجع: مراتب النحويين ص117، طبقات النحويين واللغويين ص131، وإنباه الرواةج 4ص7، والبلغة ص313، والفهرست ج1ص198.

[6] يراجع: محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي، ص109-110.

صيغ المجازاة التي يحتاج الفقهاء إلى معرفتها لما ينبني عليها من أحكام، وقد بقي من آثاره كتاب "الفصيح" الذي نظمه مالك بن المرحل السبتي، وهو كتاب بديع في فنه، وله كتاب "المجالس"، وهو كتاب أدب ونحو ولغة يتضمن تفسير غريب القرآن[2].

ولم تنصرم هذه المرحلة حتى قطع النحو فيها شوطا كبيرا، وكثرت فيها المؤلفات التي أزيل منها ما ليس من علم النحو، وإن كان التصريف مازال مندسا عند البصريين، وكتاب سيبويه الذي أبهر العلماء أمره، إذ قصرت هممهم عن مطاولته حينا من الدهر، فلم يروا إلا الطواف حوله تعليقا وشرحا واختصارا وانتقادا واستدراكا وردا وإعرابا للشواهد، وكان لذلك أثره في استبقاء الفنين معا طويلا حتى تخطى ابن مالك ذلك.

أما الكوفيون فقد ألفوا في بعض أبواب الصرف كتبا لم تصل إلى حد يجعل الصرف منفردا بالتأليف؛ فقد صنف الرؤاسي "كتاب التصغير"، والكسائي "كتاب المصادر"، والفراء "كتاب فعل وأفعل"[3]. وما إن أتى المازني حتى خلص النحو عن الصرف وألف في الصرف وحده، ومن هذا الحين تشعبت مسالك التأليف في العلوم العربية؛ فمن مؤلف في النحو وحده، ومن مصنف في الصرف وحده، ومن خالط بينهما، بينما نجد المبرد في كتابه "الكامل" الذي جمع فيه بين اللغة والغريب والنحو والصرف والأدب، إلا أن ذلك قليل، وكان أكثرها مصنفات في النحو بمصطلحاته النحوية التي بقيت خالدة في كتب النحاة إلى يومنا هذا.

وقد انتهى الاجتهاد في النحو بين الفريقين البصري والكوفي على يد الإمامين المبرد خاتم البصريين وثعلب خاتم الكوفيين[4].

بعد مرحلة المراجعة والتصحيح التي قام بها المبرد ومعاصروه ابتدأ عهد جديد في تاريخ النحو، تمثل في تقويم المناهج اللغوية على أسس لا تنبني على قواعد الاستقراء التي أسسها العلماء السابقون فحسب،

---

[1] هو أحمد بن يحيى الشيباني، أبو العباس، من أئمة الكوفيين، له: المجالس، والمصون في النحو، ومعاني القرآن، (ت: 291هـ)، يراجع: مراتب النحويين ص129، وطبقات النحويين واللغويين ص141، ، والفهرست ص110، وإنباه، الرواة ج 1ص173 ونزهة الألباء ج1 ص173.

[2] يراجع: محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي، ص139.

[3] يراجع: محمد الطنطاوي، نشأة النحو، ص45.

[4] يراجع: م ن، ص47-48.

بل تأخذ أيضا معطيات المنطق العقلي الذي صار جزءا من ثقافة العصر، ولذا آل الأمربالمفكرين النحويين إلى اختيار منهج الأصوليين الذي يلائم بين منطقيةالتفكير ومسلمات الثقافة الإسلامية

مرحلة الترجيح والتأصيل:

ما إن قضى المجتهدون نحبهم في أواخر القرن الثالث الهجري حتى عرض العلماء المذهبين (البصري والبغدادي) على بساط البحث والنقد، فنجم عن ذلك أن اختلفوا طرائق قددا [1]. واختلفت اتجاهات العلماء إلى ثلاثة مذاهب: بصري وكوفي وبغدادي، وكان أساس هذا الأخير المفاضلة بين المذهبين وإيثار المختار منهما[2].

ولقد بدأت هذه المرحلة بالزجاج الذي أثار بعض النظريات الاستنتاجية في الاشتقاق اللغوي والتي هذبها ابن جني في "الخصائص"، ولعل إشارته في التعليل المنطقي أوحت إلى تلميذه أبي القاسم الزجاجي بمحاولة ضبط العلل النحوية،وبعد الزجاج بقليل كتب ابن السراج أول مصنف يحمل اسم "الأصول في النحو" وقيل إنه عقله بها، وشرح السيرافي مبادئ فلسفة النحو، وعلاقة اللغة بالمنطق العام، كما نرى أن الرماني عرف بمنطقه الخاص به، أما أبو علي الفارسي فقد اشتهر بقوله: "إنه قد يخطئ في خمسين مسألة من الرواية ولا يخطئ في واحدة من القياس"[3]، وبلغت هذه الحركة أوجها عند تلميذه ابن جني مبدع فلسفة اللغة والنحو،غير أن هذه الحركة امتدت حتى وصلت إلى أبي البركات الأنباري الذي قدم الصورة النهائية للفكر النحوي المؤسس على منهج متكلمي أصول الفقه الإسلامي[4].

أما عن أهم علماء هذه المرحلة فنجد:

---

[1] يراجع: محمد الطنطاوي نشأة النحو، ص170.

[2] يراجع: م ن، ص184-186.

[3] ابن جني(أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار،(دار الكتب المصرية،القاهرة، مصر، د ط)،2ج ص88.

[4] يراجع: محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي، ص149.

أبا إسحاق الزجاج [1]؛ الذي ألف كتاب: "معاني القرآن " وأورد فيه جل آرائه النحوية واللغوية.

ومما امتاز به تطويره لنظريتين؛إحداهما تتعلق بتأثير عامل المعنى في الإعراب،و الأخرى تتناول مسألة الاشتقاق التي كان أول من وضعها الخليل بن أحمد، لكن الزجاج توسع فيها حتى نسب إليه أن اللغة كلها اشتقاق، وقد دافع عن هذه النظرية أبو القاسم الزجاجي واستثمرها أبو الفتح بن جني في الخصائص، وكان في تعبيره حدس تبنى عليه فرضية العلاقة بين المعاني والألفاظ[2].

أما **أبو بكر بن السَّرَّاج** [3]،فقد كان له الفضل في ترتيب النحو وحسن تنظيمه، "له مصنفات حسنة وأكبرها كتاب "الأصول"؛فإنه جمع فيه أصول علم العربية،و أخذ مسائل سيبويه و رتبها أحسن ترتيب"[4]،وقد لخص مؤرخو النحو دور بن السراج بقولهم:"ما زال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله"[5].

أما عن منهج التأليف فقد تأثر بالتفكير النحوي لهذه المرحلة و التي سار أكثر إلى تنظيم المادة، و يتضح هذا أكثر إذا عرفنا أن المؤلفات النحوية التي كتبت قبل ابن السراج كانت على أربعة أنواع:

منها ما هو شامل للمعارف النحوية، مثل كتاب سيبويه، غير أن ما يتسم به من تعقيد حول الاستفادة منه في منتهى الصعوبة على الطلبة والدارسين ،ومنها ما هو مقتصر على بعض الجوانب مثل: "تصريف المازني"،ومنها ما نجد فيه مسائل النحو متفرقة بدون تنظيم أو ترتيب، وذلك في كتب معاني القرآن ومجازه وإعرابه في مصنفات أبي عبيدة والأخفش والفراء والزجاج ،ومنها ما هو مسائل نحوية متفرقة في كتب الأمالي والمجالس مثل: كتاب "مجالس ثعلب" و"الكامل للمبرد".

---

[1] هو إبراهيم بن السّري، أبو إسحاق، نحوي، له: فعلتُ وأفعلتُ، ومعاني القرآن وإعرابه، ومختصر في النحو، (ت: 311هـ). يراجع: إنباه الرواة ج1ص194، والبلغة ص59، وطبقات النحويين و اللغويين ص111و الفهرست ج1ص175، و تاريخ العلماء النحويين ص38.

[2] يراجع: محمد المختار ولد أباه ، تاريخ النحو العربي،ص150 و ما بعدها.

[3] هو محمد بن السّري، أبو بكر، المعروف بـ ابن السراج، نحوي، تلميذ المبرد، له: الأصول في النحو، وشرح كتاب سيبويه، (ت: 316هـ). يراجع: طبقات النحويين واللغويين ص112، والفهرست ج1 ص181، وتاريخ العلماء النحويين، ص40.

[4] حاجي خليفة (مصطفى بن عبد الله)، كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون، تصحيح و تعليق و ترتيب:محمد شرف الدين بالتقايا و رفعت بيلكة الكليسي، (دار إحياء التراث العربي ، بيروت، لبنان،د ط)،ج1ص111.

[5] ياقوت الحموي(أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي)، معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1411هـ ـ 1991م)، ج 5 ص 341.

و إن أول كتاب حاول صاحبه أن يجمع بين الشمول والسهولة وحسن التنظيم هو كتاب "المقتضب" للمبرد، فكان محاولة جادة، لكنه لم يراع ترتيبا منهجيا، بل بقي في أبوابه كثير من التداخل، مثل ماهو في كتاب سيبويه.

فالذي امتاز به ابن السراج أنه جمع في أصوله عرضا شاملا للمسائل النحوية مع تنظيم منطقي وترتيب منهجي، فوضّح النهج الذي سار النحويون من بعده [1]، فسلم كتابه من التداخل والتعقيد، ورتبه على أساس المعمولات: فبدأ بالمرفوعات، ثم المنصوبات، ثم المجرورات، ثم التوابع، وبعدها استعرض التوابع ونواصب الأفعال وجوازمها، وزاد بابا مستقلا في التقديم والتأخير وانتهى بمسائل الصرف[2].

ويأتي **أبو القاسم الزجاجي**[3] تلميذ الزجاج، نحوي مبدع، تتسم مؤلفاته بالاختصار والتركيز، ذات قيمة كبيرة في تاريخ النحو، فهي ثمرة تفكير، قال القفطي :"كانت طريقته في النحو متوسطة، وتصانيفه يقصد بها الإفادة"[4].

وقد أعطى جهده الفكري كتبا [5] منها: كتاب "الجمل"؛ وهو أول مؤلف مدرسي في متناول المتعلمين، فالكتب التي سبقته كانت في مجملها موضوعة لذوي الاختصاص، لا تكمل الاستفادة منها دون الاستعانة بشيخ متمرس، مما جعل كتابه يحتل الصدارة طيلة قرون، ويلقى رواجا كبيرا خاصة عند المغاربة[6].

و"حروف المعاني":حيث أن الزجاجي أول من أفرد كتابا مستقلا لحروف المعاني، وهو يعني بالحروف في هذا المؤلف كل الكلمات المؤثرة في الإعراب سواء كانت حروفا بالمعنى المصطلح عليه أم لم تكن كذلك.

---

[1] يراجع: محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي، ص156-157.

[2] يراجع: محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي ، ص164.

[3] هو عبد الرحمن بن إسحاق، نسبته إلى شيخه الزّجاج، أبو القاسم، له: الجمل في النحو، الأمالي، ومجالس العلماء، توفي سنة (337هـ). يراجع: طبقات النحويين واللغويين ص119، وإنباه الرواة ج2 ص160 ، وبغية الوعاة ج2ص77، و نزهة الألباء ص 277.

[4] القفطي ، إنباه الرواة ج2ص160.

[5] يراجع: محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي، ص170-173.

[6] يراجع: القفطي ، إنباه الرواة ج2 ص 161.

و"الإيضاح في علل النحو": لقد كان الخليل أول من تكلم عن العلل النحوية [1]، ثم إن النحويين من بعده اكتفوا بشروح نوعيات العلل التي اقتبسوها من الخليل، ولما تطورت مناهج الجدل والمناظرات في أصول الفقه وعرفت ضوابط المنطق الأرسطي، نشأ تصور جديد في الفكر النحوي ومن أهم ميزاته إدراج قواعده في منظومة المنهج الأصولي عند المتكلمين، وبدأت بوادر هذا المنهج تظهر عند العلماء الذين جمعوا بين علمي الكلام والنحو، وتمثل مقدماته في تطوير فكرة التعليل، وإيضاح الزجاجي هو أول ما اشتهر بهذا النوع من التعليل[2].

ويذكر شوقي ضيف أن: "الزجاجي استقصى علل النحو البصري والكوفي"، ما حمله على تصنيفه في المدرسة البغدادية[3].

و من علماء هذه المرحلة **أبو سعيد السيرافي**[4]، حيث أجمع العلماء أنه لم يؤلف كتاب في النحو النحو مثل كتاب سيبويه، و لم يوضع عليه شرح مثل شرح أبي سعيد السيرافي، الذي كان موسوعيا، وكان أكثر الشروح إيضاحا وتفصيلا، يقول أبو حيان:"وشرح كتاب سيبويه...فما جاراه فيه أحد و لا سبقه إلى تمامه إنسان"[5].

أما عن استدراكات السيرافي على سيبويه، فقد عقد الدكتور عبد المنعم فائز فصلا خاصا بها في كتابه[6].

والجديد في إسهاماته النحوية أنه أوضح العلاقة الأساسية بين المنطق والنحو من جهة، واستظهر خطوط الاتصال بين أوجه الإعراب النحوي ومقتضيات الأحكام الفقهية، مما يعطي بعدا تطبيقيا للصلة بين مناهج النحاة ومناهج الأصوليين، فالمنطق عنده ليس ميزانا مستقلا يعرف به صحيح الكلام

---

[1] الزجاجي (أبو القاسم) ، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك،(دار النفائس،بيروت، لبنان، ط 5 ، 1986م)، ص65-66.

[2] يراجع : الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص38.

[3] يراجع: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص252.

[4] هو الحسن بن عبد الله أبو سعيد، نحوي، له: الإقناع في النحو، وشرح كتاب سيبويه، توفي سنة (368هـ)،يراجع: طبقات النحويين واللغويين ص119، وإنباه الرواة ج1ص348، والبلغة ص115 ، والفهرست ج1ص183.

[5] يراجع: مازن المبارك، الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه،(دارالفكر المعاصر، دار الفكر، بيروت، لبنان، دمشق، سورية، ط 3 1416هـ ـ 1995م)، ص142.

[6] يراجع: عبد المنعم فائز، السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، دار الفكر، دمشق،سورية،ط1 1983م، ص47 وما بعدها.

من سقيمه، لأن أغراض العقول والمعاني لا يوصل إليها إلا باللغة الجامعة، ومن يريد إدراك المنطق باللغة فإنه يحتاج إلى معرفة حركات الألفاظ وسكناتها وغير ذلك.[1]

ويأتي **أبو الحسن الرماني**[2]،حيث كان "يمزج النحو بالمنطق...و مؤلفات الخليل و سيبويه و من بعدهما بدهر لا يعرفون شيئا من ذلك"، [3] كما انصب اهتمامه في مجال النحو على كتاب سيبويه، إذ خصص له عدة تآليف في أغراض الكتاب، وإعادة تبويبه ونكته، وأهمها الشرح الذي وضعه على الكتاب والذي خصص له الدكتور مازن المبارك دراسة وافية، كما أنه كتب في الحدود النحوية، والتصريف، ومعاني الحروف وغيرها[4].

أما منهجه في شرحه الكتاب فإن أهم ما قام به بيان الموضوع الأساسي لكل باب منه، وذلك بمراجعة العناوين التي وضعها سيبويه والتي اتسمت بالطول والغموض، فاستبدلها بعناوين أكثر اختصارا وأوضح معان، فحينما يقول سيبويه: "هذا باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك"[5] يقول الرماني "هذا باب التوابع"[6].

وقد كان هو والزجاجي يستثمران ثقافتهما الفلسفية في تطبيق منهج منطقي في تنظير الأصول النحوية، وقد أوليا هذا المنهج عناية خاصة للعلل، فأوضح الزجاجي أقسامها، وبسط الرماني فروعها، فكانا بذلك مع السيرافي من دعائم منهج التأصيل النحوي[7].

و أيضا ممن مثل هاته المرحلة **أبو علي الفارسي**[1]،ولعل من أهم كتبه "كتاب الحجة في علل القراءات السبع"و"كتاب الإيضاح" الذي يعد ثاني كتاب مدرسي بعد "جمل الزجاجي"، وقد نال شهرة واعتمادا عند الأساتذة والدارسين[2].

---

[1] يراجع: محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص178-179.

[2] هو علي بن عيسى، أبو الحسن، عالم بالعربية، له: التصريف، والخلاف بين النحويين، وشرح كتاب سيبويه، (ت384هـ)، يراجع: تاريخ العلماء النحويين ص30، وإنباه الرواة ج2ص294، بغية الوعاة ج2ص180، و الفهرست:ج1ص187.

[3] السيوطي ، بغية الوعاة ج2 ص181.

[4] يراجع: مازن المبارك، الرماني النحوي، ص244.

[5] يراجع: سيبويه (أبو بشر عثمان بن قنبر)، كتاب سيبويه، تحقيق و شرح : عبد السلام هارون،(مكتبة الخانجي، القاهرة ، مصر،ط3، 1408هـ ـ 1988م)، ج1 ص421.

[6] يراجع: محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي، ص183.

[7] يراجع: م ن، ص185.

ولقد أسهم الفارسي في تأصيل فكر عصره، فسعة ثقافته النحوية ودراسته الفقهية، أهلته لتعميق التنظير اللغوي والتقريب بين مناهج النحاة وفقهاء المتكلمين، فكان من الذين أحكموا الصلات بين الخطاب اللغوي ومقتضيات الأحكام[3].

أما تلميذه **أبو الفتح بن جني** [4]الذي يعد ثاني عبقري بعد الخليل، نظر إلى اللغة نظرة شاملة ليستخلص من أساليبها المختلفة قواعد أصولية لضبط سماعها، واستنباط عللها ووضع مقاييسها، وقد امتاز بشيئين: بتطبيق فكر أصول الفقه في مباحثه النحوية، وشمول بحوثه اللغوية التي استطاع من خلالها إبراز "خصائص اللغة وأصولها"وفتح صفحة جديدة في تاريخ النحو العربي، ذلك لأن الدراسات التي سبقته اقتصرت على استنباط القواعد وبيان شروط القياس عليها، واستخراج عللها.

ويتمثل عمله في العرض الفريد الذي قدمه في كتاب "الخصائص" الذي ألغى الحواجز التي أقيمت بين النحاة واللغويين[5].

وقد وضع ابن جني نظريات النحاة في شكل نظام لغوي عام يتجاوز حقل اللغة نفسها بصفتها ألفاظا ومعاني، ليتناول أسس آليات التفكير والتعبير، انطلاقا من الصوتيات إلى الأشكال البنيوية،وكل هذا واضح في كتبه التي من أشهرها "المحتسب" و"سر صناعة الإعراب" و"الخصائص" الذي تعرض فيه لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام [6] و"اللمع" الذي تناول فيه جميع أبواب النحو والصرف في ترتيب منتظم وأسلوب سهل، وقد نافس "الإيضاح" و"جمل الزجاجي" على مكانة الكتاب المدرسي[7] إلى أن ظهرت ألفية بن مالك فصرفت إليها الدارسين.

---

[1] هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، عالم بالعربية، شيخ بن جني، له: التذكرة، الحجة في علل القراءات السبع، (ت377هـ)، يراجع: طبقات النحويين واللغويين ص 120، والفهرست ج 1ص189، وتاريخ العلماء النحويين،ص 26، وإنباه الرواة ج1ص308،و البلغة ص194.

[2] يراجع: محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي، ص187.

[3] يراجع: محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي ، ص192.

[4] هو عثمان بن جني، أبو الفتح، عالم بالعربية، له: "اللمع في العربية والتلقين في النحو، والتذكرة"، (ت392هـ)،يراجع: إنباه الرواة ج2ص335، والبلغة ص194، وبغية الوعاة ج2ص132.

[5] يراجع: محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي، ص194-195.

[6] يراجع: ابن جني، الخصائص ، ج1ص01-02.

[7] يراجع: القفطي، إنباه الرواة،ج2ص161و ج2ص335.

ثم يأتي **ابن الأنبـــاري** الذي مزج بين الفقه والأصول واللغة والأدب والنحو، فمد بينها جسور الأصول والقواعد.

له كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف"، من كتبه الذي صار معلمة في تاريخ النحو، استطرد فيه مائة وإحدى و عشرين مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين، وأهميته تعود إلى كونه أول من أبرز مضامين كل مذهب ومنهجه، معتمدا على سعة اطلاعه النحوي، ومعرفته التامة بتاريخ النحاة الذي ألف فيه كتابه المعروف "نزهة الألباء".

وآراؤه في رسالة " الإغراب في جدل الإعراب" ورسالة "لمع الأدلة" من أحسن ما كتب في أصول النحو، فكأنها تتويج لإشارات ابن السراج، ومحاولات الزجاجي، ونظريات ابن جني، فقد استطاع ابن الأنباري أن يوحد بين منهجي الأصوليين والنحاة دون أن يلجأ إلى خلط مصطنع بين مضمونيهما [1].

ويقول سعيد الأفغاني:"عرفت التواليف النحوية من بعد سيبويه حتى يومنا هذا بيُبْس الأسلوب وجفاف العرض و إملال القارئ، لكن ابن الأنباري — و الحق يقال- أدب النحو وأضفى على أسلوب عرضه من المائية والتندية ما حببه إلى المطالع فأبعد عنه السأم ، وليس بقليل أن يعرض ما يشبه الأرقام والقضايا المنطقية عرضا جذابا، إن أسلوبه أسلوب رياضي جميل"[2].

ويعد ابن الأنباري خاتمة أئمة النحو في المشرق قبل انتقال المدرسة الأندلسية إلى مصر والشام على يد ابن مالك وأبي حيان وقبل ظهور ابن يعيش وأقرانه.

لقد اعتمد ابن جني منهجا جديدا متميزا عن طريق دعاة المنطق الأرسطي مستلهما آليات المنهج الأصولي عند المتكلمين بواسطة المقارنة وباستعمال مصطلحاتهم المعروفة، فاستطاع ابن جني أن يصوغ نظريات جديدة لغوية نحوية وعد بها الخليل في إشاراته التعليلية، وقدم ابن السراج عنوانها دون أن يسير على دربها، وحرر الزجاجي طرفا منها لكن عمله بقي جزئيا، حتى انتزع ابن جني من تعاليم شيخه العملاق أبي علي الفارسي أصولها في نسق يكاد يكون متكاملا.

ثم جاء ابن الأنباري الذي أعطى لهذا المنهج شكله النهائي ولو أن هذه المحاولة لم تنل مرضاة جميع النحويين الذين ظلوا متشبثين بنحو الفروع إلى أن حقق لهم ابن مالك رغبتهم الكامنة في تصور

---

[1] يراجع: محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي، ص206.

[2] سعيد الأفغاني، مقدمة تحقيق "كتاب الإغراب في جدل الإعراب" و" لمع الأدلة" لابن الأنباري ،(مطبعة الجامعة السورية، دمشق، سورية، 1377 هـ ـ1957م)، ص23.

نحو القواعد التطبيقية، ومع ذلك فإن نظرية ابن جني وتجربة ابن الأنباري، ومحاولة تجديده في اقتراح السيوطي لها كلها أهميتها في تاريخ تطور النحو العربي[1].

هذه أهم جهود علماء النحو قبل ظهور الألفية، و قد أغفلت ذكر جهود علماء المغرب والأندلس، الذين خدموا النحو خدمة فاقت في كثير من الجوانب جهود المشارقة، و قد اجتزأت عن ذكرها بالكلام على ثمرة جهود المدرسة و أهم نتاجها و هو ابن مالك، فأفردت له و لألفيته والمؤلفات حولها فصلا خاصا.

[1] يراجع: محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص205.

الفصل الأول:

ألفية ابن مالك و أهميتها في الدرس النحو

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول :ابن مالك [1]:

اسمه ونسبه:

هو أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، العلامة الأوحد، الطائي الجياني المالكي حين كان بالمغرب، الشافعي حين انتقل إلى المشرق، ولد في مدينة جيان بالأندلس، نحو: ستمائة من الهجرة[2] ، على اختلاف بين المؤرخين في تاريخ ولادته ومكانها، وذلك لعدم وجود من ترجم لطفولته، والمشهور ما ذكـــر.

دراسته وشيوخه:

نشأ بالأندلس، ثم غادرها بعدما ناهز الثلاثين من عمره، فولى وجهته المشرق، وتردد بين مصر ودمشق التي طاب له المقام فيها إلى أن توفي سنة ستمئة و اثنين وسبعين من الهجرة .

وأقام في حلب وتصدّر التدريس فيها، وحماة التي نظم فيها الألفية، ليستقر في دمشق مدرسا للعربية والقراءات، وقد ملأ قرنه علما وشهرة، فكان المنتهى في علوم اللغة ورواية الأشعار، عارفا بمدونات أئمة النحو، إماما في القراءات ملما إلماما كبيرا بالحديث، قضى حياته أجمعها في التدريس والتأليف، والتعلم الذي لم ينقطع عنه حتى يوم وفاته.

كانت ينابيع ثقافته تتمثل في استيعاب أمّات كتب النحو القديمة، مثل: كتاب سيبويه وشروحه، ومسائل الأخفش، ومؤلفات المبرد، وأصول ابن السراج، وجمل الزجاجي، ونتائج الفكر

---

[1] يراجع في ترجمته: إنباه الرواة ج 2ص379،و البلغة ص201،و بغية الوعاة ج1ص130، ومحمد بن شاكر الكتبي، فوات الوفيات الوفيات و الذيل عليها، تحقيق : إحسان عباس (دارصادر،بيروت، لبنان، د ط) ج3ص407، الصّفَدي (صلاح الدين خليل بن أيبك)،الوافي بالوفيات،تحقيق و اعتناء:أحمد الأرناؤوط و تركي مصطفى(دار إحياء التراث العربي، بيروت ، لبنان،ط1، 1420 هـــ ــ 2000م)ج3ص285 ، وابن المقّري(أحمد التلمساني)،نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب،حققه:إحسان عباس(دار صادر، بيروت، لبنان، 1408هـــ ــ1988م) ج2ص222، وابن العماد الحنبلي،شذرات الذهب في أخبار من ذهب،دراسة و تحقيق:محمد عبد القادر عطا(دار الكتب العلمية،بيروت ، لبنان، 1419هـــ ــ1998م) ج5ص483، وابن كثير(الحافظ أبو الفداء)،البداية و النهاية ، (دار التقوى،القاهرة، مصر، د ط)ج13ص272 .

[2] يراجع: ابن كثير، البداية و النهاية،ج13 ص272.

للسهيلي، ومقدمة الجزولي التي شرحها، وألفية ابن معط التي عارضها،"وكان متبوعه فيها"[1]،و غيرها من الكتب، وهذا على سبيل المثال لا الحصر[2].

نشأ راغبا في طلب العلوم والفنون وبرع في كثير منها، وكان كثير المطالعة، سريع المراجعة، لا يكتب شيئا من محفوظه حتى يراجعه في محله[3].

أما عن شيوخه فقد تتلمذ في الأندلس على شيخين هما:ثابت بن حيان ؛ الذي أخذ عنه القراءات في جيان[4]،والشلوبين؛ الذي أخذ عنه وجالسه نحو ثلاثة عشر يوما.

وأما عن شيوخه في بلاد الشام فهم:الحسن بن الصباح وابن أبي الصقر و السخاوي و ابن الحاجب و محمد بن أبي الفضل المرسي،حيث أخذ عنهم في دمشق،و ابن الخباز الموصلي، وابن يعيش الذي أخذ عنه في حلب، ولازمه مدة طويلة، وابن عمرون الذي أخذ عنه في حلب أيضا[5].

مؤلفاتـــــه[6]:

ألّف ابن مالك في مختلف علوم العربية، وجاءت مؤلفاته على مستويين اثنين:المتون الموجزة والشروح المطولة، وكان ذلك وفقا لمستوى التلاميذ أو القراء، ووفقا للغاية من تلك المؤلفات، وقد برز طابع النظم بوضوح في مؤلفاته من خلال اثنتي عشرة قصيدة وأرجوزة حشد فيها كثيرا من مسائل اللغة والنحو والصرف والقراءات، ثم ما لبث أن شعر بالغموض يعتري بعضها فشرح عشرا منها، كما برزت في مؤلفاته ظاهرة شرح المتون النثرية، فشرح عددا منها.

أما مؤلفاته فقد بلغت ستة وأربعين كتابا، وأحصت كتب التراجم عددا آخر، وقد شملت اللغة والقراءات والنحو[7].

---

[1] المَقَّري، نفح الطيب ج2 ص232.

[2] يراجع: محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي، ص313.

[3] يراجع: السيوطي ، بغية الوعاة ج1 ص130.

[4] يراجع: م ن ،ج1 ص130 ــ 131.

[5] يراجع:نفح الطيب ج2ص232 ،و البلغة ص270، وابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء،ج2 ص181.

[6] يراجع: خير الدين الزركلي،الأعلام، (دار العلم للملايين،بيروت، لبنان،ط 7 ،ماي1986)،ج6ص233، و نفح الطيب ج2ص224،و فوات الوفيات ج3ص408.

[7] يراجع: محمود نجيب، شروح الألفية:مناهجها و الخلاف النحوي فيها، دكتوراه في الأدب(الدراسات اللغوية)،(كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب، سورية،1420هـ ــ1999م)، ص13.

ونقتصر في بحثنا على النحوية و الصرفية:

إن من أكثر مؤلفات ابن مالك شهرة، وأوسعها انتشارا ثلاثة وهي: "الكافية الشافية"، و"الخلاصة"، و"تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، وكل واحد من هذه الثلاثة يعبر عن مرحلة خاصة في مسيرة ابن مالك العلمية.

كان أول ما كتب منها "الكافية الشافية"، وهي موسوعة شاملة للمعلومات التي جمعها من دراسته الواسعة، وقد نَظَمها في ألفين وسبعمئة وخمسين بيتا ونيف، ثم شرحها.

ثم "الخلاصة"، التي انتقاها من "الكافية الشافية"، فجاءت تهذيبا تطبيقيا، وعملا تربويا يقدم للطلاب ما لا يسع جهله من النحو، دون أن يثقل عليهم بتشعب الآراء وفروع الاختلاف.

ثم ألف "تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد" للعلماء بعدما نظم "الكافية الشافية" لنفسه و"الخلاصة الألفية" للطلاب، وأهميته تكمن في كونه يمثل الآراء الأخيرة والنهائية لابن مالك، إنه ثمرة فكره وحصيـــلة عمره، فتح به آفاقا واسعة للنحويين من بعده ليراجعوا النظر في تثبيت القواعد النحوية، وليعيـــدوا صلاتها من مقتضيات الاستعمال اللغـــوي ،وقد عد العلماء كتاب التسهيل مثل كتاب سيبويه.[1]

وقد كان من دأب ابن مالك أنه يجمع بين النحو والصرف في كتبه النحوية، غير أن الفصل بين النحو والصرف ليس دقيقا فيها، وإن غلب عليها النحو.

أما مؤلفاته الصرفية فهي ستة استل بعضها من كتبه النحوية مثل: شرح الكافية الشافية، ثم أفردها في كتب مستقلة ليسهل تناولها، أهمها: "الضروري في التصريف"،و"مختصر الشافية لابن الحاجب"، و"لامية الأفعال": و هي قصيدة لامية، تناول فيها معظم موضوعات الصرف، وخاصة أبنية الأفعال،"شرح لامية الأفعال"[2].

ومن كتبه النحوية والصرفية الأخرى:"الموصل في نظم المفصل"، وقد حل هذا النظم، فسماه "سبك المنظوم وفك المختوم"، و "إكمال الأعلام بمثلث الكلام"، و"فعل وأفعل"،و"المقدمة الأسدية"، وضعها باسم ولده الأسد، و"عدة اللافظ وعمدة الحافظ"، و "النظم الأوجز فيما يهمز"، و"الاعتضاد

[1] يراجع: محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي، ص314-315.

[2] يراجع: محمود نجيب، شروح الألفية، ص20-21.

في الظاء والضاد"، و"إعراب مشكل البخاري"، و"تحفة المودود في المقصور والممدود"، و"شرح التسهيل"،و"شواهد التوضيح"،و" إيجاز التعريف في الصرف"،ومجموع فيه عشر رسائل.

أخلاقـــه وصفاتـــه:

تجسدت في ابن مالك أخلاق العلماء، فأجمع الذين ترجموا له على عظمة خلقه وشدة تواضعه، وقال السيوطي-بعد ذكر مكانته العلمية-:"هذا مع ما هو عليه من الدين المتين وصدق اللهجة وكثرة النوافل، وحسن السمت و رقة القلب و كمال العقل و الوقار و التؤدة"[1].

و قال الفيروزابادي:"إمام في العربية و اللغة، طالع الكثير و ضبط الشواهد مع ديانة و صيانة وعفة و صلاح"[2].

و قال ابن العماد:" و خالف المغاربة في حسن الخلق و السخاء و المذهب "[3].

وكانت مكانتـــه عظيمـــة عنـــد قاضي القضاة "ابن خلكـــان"، فكـــان "إذا صلّى في العادليـــة -وكان إمامها- يشيعه قاضي القضاة شمس الدين ابن خلكـــان إلى بيته تعظيما له"[4].

علمـــه وشعـــره:

عرف ابن مالك بعلمه الواسع و عمله المتميز، و قد لقي من الناس الإقبال و الاهتمام، فقد"صرف همته في إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية و حاز قصب السبق و أربى على المتقدمين"[5] وإلى جانب ذلك فقد أتقن القراءات"فكان إماما فيها و في عللها، صنف فيها قصيدة دالية مرموزة في قدر الشاطبية"[6].

نظم ابن مالك الشعر، قصيده ورجزه، وكان نظمه من قبيل شعر العلماء، حشد فيه كثيرا من العلوم والمعارف المتعلقة بالعربية، وذلك بأسلوب تعليمي قصد منه التسهيل على التلاميذ، وتفاوتت

---

[1] السيوطي، بغية الوعاة، ج1 ص130.

[2] الفيروزأبادي ،البلغة في تراجم أئمة النحو و اللغة ،ص270.

[3] ابن العماد الحنبلي،شذرات الذهب ج5ص483.

[4] السيوطي، بغية الوعاة ج1ص134.

[5] السيوطي، بغية الوعاة ،ج1 ص130.

[6] ابن شاكر،فوات الوفيات و الذيل عليها،ج3 ص407.

قصائده من حيث عدد أبياتها، فحوى بعضها بضع عشرات، وحوى بعضها الآخر ثلاثة آلاف، وبلغ مجموع نظمه التعليمي قرابة عشرة آلاف بيت موزعة على اثنتي عشرة قصيدة، وكان نظم الشعر سهلا عليه[1]، كما كان حافظا لأشعار العرب التي يستشهد بها في اللغة والنحو، فكان الأئمة الأعلام يتحيرون منه ويتعجبون من أين يأتي بها[2].

تلاميـــذه:

تخرج على يد ابن مالك تلاميذ شهدت له مكانتهم العلمية بعلمه و عمله و جهده في التدريس الذي أمضى فيه جل حياته، فقد عيّنه السلطان بيبرس مدرسا في المدرسة العادلية بدمشق، وولاه مشيخة الإقراء أيضا، كما تصدر للتدريس بحلب، وأم بالسلطانية، ولما غادر دمشق إلى حلب توقف في حمص وحماة فتصدر للتدريس فيهما.

لقد كان له، لتنقله بين هاته المدن تلامذة عدة، ولا سيما دمشق، لكنه كثيرا ما كان يفتقد من يحضر حلقته في المدرسة العادلية، فيخرج يدعو عامة الناس.

ومن تلاميذه:ابنه"محمد بدر الدين" الذي شرح الألفية وغيرها من كتب أبيه، والإمام "النووي"،و"شمس الدين بن جعوان"،و"ابن المنجي"،و"أبو الحسن اليونيني"، و"ابن النحاس الدمشقي"،و"الفارقي"، و"بدر الدين بن جماعة"،و"ابن العطار"،و"زين الدين أبو بكر المزي"،و"أبو عبد الله الصيرفي"،و""غيرهم كثيرون[3].

وفـــــاته:

توفي ابن مالك سنة 672هـــ بدمشق، بلا خلاف، ودفن بسفح جبل قاسيون، و قد انفرد السخاوي بذكر السبب عرضا دون أن يترجم له، وذلك حين عدّد أسماء الذين ماتوا غبنا، فبعد أن ذكر سيبويه و قصته مع الكسائي و مناظرتهما حول المسألة الزنبورية،ذكره فقال: "وممن مات بآخرة غبنا الجمال بن مالك راوية جزيرة العرب نحوا ولغة، فإنه مع أوصافه الجليلة وكونه على جانب عظيم من الاحتياج وضيق الوقت عورض فيما استقر فيه من خطابة ببعض قرى دمشق، من بعض جهلتها

---

[1] يراجع: محمود نجيب ، شروح الألفية،ص11.

[2] يراجع: المقري، نفح الطيب، ج2ص223.

[3] يراجع: الصفدي ، الوافي بالوفيات ج3 ص287ـــ288.

وانتزعت منه له، فكاد أن يموت، لاسيما وقد حضر الجمعة وسأل الجاهلَ المشار إليه بعد فراغه من الخطبة والصلاة عن مخرج الألف، فتحير وظن أنه كلمه بالعجمية، ثم عدد له حروف الهجاء مبتدئا بالألف وسردها، فصاح العامة الذين تعصبوا لهذا سرورا لكونه سئل عن مسألة فأجاب بتسع وعشرين، وما وجد الجمال ناصرا، بل استكان ومات بعد أيام يسيرة رحمه الله تعالى"[1].

ولا غرو أن طلاب العربية مدينون لهذا الإمام الذي أسدى هذه الذخائر، فقد جعل الله له لسان صدق فيمن بعده، فمؤلفاته وأقواله تناقلها العلماء في كتبهم مشارقة ومغاربة، ومن في مصر والشام اتبعوه واعتمدوا عليه فكان قطب دائرهم،فقد كان واسع الأثر ممن اهتم بالنحو بعده سواء في التفكير أم في التأليف .

[1] السخاوي(محمد عبد الرحمان)، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ،فرانز روزنثال،ترجمة:صالح أحمد العلي،(مؤسسة الرسالة، بيروت،لبنان،ط1، 1407هـ ـ1986م)، ص62.

المبحث الثاني:

ألفية ابن مالك:

تعريـــف الألفيـــة ووصفها:

قال حاجي خليفة:"الألفية في النحو للشيخ العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الطائي الجياني المعروف بابن مالك النحوي المتوفى سنة اثنتين و سبعين و ستمائة، و هي مقدمة مشهورة في ديار العرب كالحاجبية في غيرها، جمع فيها مقاصد العربية وسماها "الخلاصة" و إنما اشتهر بالألفية لأنها ألف بيت من الرجز" [1].

ومما سبق يظهر أن هذه الألفاظ تعني العدد ألفا من كل شيء والعرب تميل إلى الألف للتكثير، ويستعملونها للدلالة على الشيء الكثير منه وإن لم يبلغها [2].

عرف ابن مالك بمقدرته الفائقة على نظم المسائل العربية عامة والنحو خاصة، فنظم رجزا في نحو ثلاثة آلاف بيت سماه "الكافية الشافية" على غرار مقدمتي ابن الحاجب في النحو والتصريف، وبالتسمية نفسها.

ثم أعاد النظر في الكافية الشافية فلخصها نظما في بيتين وألْف من الرجز، وسماها الألفية، وذكر ذلك في مقدمتها فقال:

وأستعيـــن الله في ألفيـــه مقاصـــــد النحـــو بها محويـــه

---

[1] حاجي خليفة، كشف الظنون، ج1 ص151.

[2] يراجع: زياد توفيق محمد أبو كشك، ألفية ابن مالك بين ابن عقيل والخضري، دراسة مقارنة، (رسالة ماجستير في اللغة العربية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح،نابلس، فلسطين2005م)، ص 3.

ولم تكن تسميتها من وحيه، بل محاكاة لابن معط الذي سبقه بمنظومته الألفية، فهو واضع هذه التسمية ومخترعها.

وقد عرفت باسم الخلاصة، لأنها خلاصة منظومته الكبرى، وقد ذكر ذلك في ختامها، فقال:

وما بِجَمعه عُنِيت قد كَمَـــل نظما على جُلِّ المهمات اشتمل

أحصى من الكافية الخلاصه كما اقتضى غِـــنًى بلا خَصَاصه

ولم ينحصر تأثر ابن مالك بابن معط في اقتباس التسمية فقط، وإنما تعدى ذلك إلى الاتكاء على جهده اتكاءً واضحا، فقد أكب على ألفيته قارئا ومدرسا، ثم نظم على منوالها، فزعم أنه نظم أفضل منها، فقال:

تُقَرِّب الأقصى بلفـــظ موجز وتَبْسُطُ البذل بوعـــــد مُنْجَز

وَتقْتَضِي رِضًا بِغَيْـــرِ سُخْطِ فَائِقَةً أَلْفِيـــَّـــةَ ابْنِ مُعْـــــطِي

ومن الطبيعي أن يتأثر اللاحق بالسابق إذ اتفقت المنظومتان في الموضوع والغاية، واختلفتا في الأسلوب وبعض الملامح المنهجية، ولما كان الهدف من النظم اختزال مسائل النحو ليسهل حفظها من ناحية، ولتيسيرها وتلخيصها من الخلافات والزيادات من ناحية أخرى، فقد أدت ألفية ابن مالك الغاية، فجاءت موزعة على أبواب النحو المعروفة، واستهلها بمقدمة في سبعة أبيات، حمد فيها الله وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وآله، وسماها، وبين الغاية من نظمها، وزعم أنها فاقت ألفية ابن معط، ثم بدأ بباب الكلام وما يتألف منه، وانتهى بباب الإدغام، مرورا بخمسة وسبعين أخرى من الأبواب والفصول، وختمها بخاتمة شبيهة بالمقدمة عِدَّتها أربعة أبيات[1].

وأبوابها وفصولها متفاوتة طولا وقصرا، وأبياتها من كامل الرجز ووزنه مستفعلن ست مرات،يقول عبد العزيز عتيق: "وبحر الرجز يستعمل تاما ومختصرا، فالتام هو ما كانت تفاعيله ستا، والمختصر ثلاثة أنواع: مجزوء الرجز ،مشطور الرجز ، منهوك الرجز"، [2]وقال:"لكثرة الزحاف في الرجز استعمل في نظم العلوم، كألفية ابن مالك في النحو والرحبية في الميراث و الشاطبية في

[1] يراجع: محمود نجيب، شروح الألفية، ص39.

[2] علم العروض والقافية، (دار النهضة العربية،بيروت،لبنان1407هـ ـ1987م)، ص72.

القراءات، و بعضها سار على قافية واحدة في آخر الأبيات ،وبعضها جاء مزدوجا بمعنى أن كل بيت يشبه فيه العروض الضرب في القافية كالألفية"[1].

وتمتاز الألفية بترتيب فصولها وهو الترتيب المثالي لأبواب النحو، والأكثر ملائمة لدراسته.

ويمكن القول إنها رأيه النهائي في المسائل النحوية.

ولم تركز الألفية على تصريف الأفعال، وتخصيص باب لها، ولأهميتها في النحو خصص لها كتابا يحيط بها، وربما فعل ذلك اكتفاءا بلاميته الشهيرة المسماة "لامية الأفعال"[2].

أسلوب الألفيـــة:

أما منهج ابن مالك الخاص في عرض آرائه، وبالخصوص في الخلاصة، فإنه يمتاز بالدقة في التنظيم وفي إحكام التصميم، ففي أغلب الأبواب يعرّف بعنوان الباب الذي يعالجه ويبين حكم إعرابه كأن يقول مثلا:

الحُالُ وَصْف فَضْلة مُنْتصِب مفهِمٌ في حـــال كفردًا أَذْهَـــبُ

ثم يبين بعد ذلك أحكام هذا الإعراب وعوامله ووضعه في الكلام، ويتلو ذلك بيان الوضع اللغوي مثل أحكام التقديم والتأخير، والإضمار والحذف، وعادة تأتي أحكام الحذف في آخر الباب، ثم يختمه بالتنبيه على أن ما لم يذكره، يجب الاقتصار فيه على السماع، أو أن غير ما أورده، يحسب من الضرورات أو اللهجات الخاصة مثل قوله:

ونَادِر أو ذُو اضْطِرار غيرُ ما ذكرتـــــــــه أو لِأُنـــَاسٍ انتـــَمى

وامتاز أسلوبه في الخلاصة بشيئين هما على طرفي نقيض: السلاسة والمبالغة في الاختصار، وقد ساعدته جودة النظم على تفادي التعقيدات التي تلازم الاختصار، وتتجلى هذه الجودة في الطابع الفني الذي اتسم به هذا النظم، حتى سهل تذوقه وحفظه على جمهور الدارسين[3].

أهميـــة الألفيـــة:

---

[1] عبد العزيز عتيق، علم العروض والقافية ، ص76.

[2] يراجع: زياد توفيق أبو كشك، ألفية ابن مالك بين ابن عقيل والخضري، ج1، ص11.

[3] يراجع: محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي، ص319-320.

تتضح أهمية الألفية من خلال ثلاثة أمور:

1 - **ماقيـــل عنها** : فقد نالت الألفية مرضاة العلماء، على اختلاف مذاهبهم و تخصصاتهم، فقابلوها بالثناء عليها و على صاحبها، وأقوالهم كثيرة يضيق عنها البحث و إليك بعضا منها:

يقول حاجي خليفة: "الألفية في النحو... وهي مقدمة مشهورة في ديار العرب كالحاجبية في غيرها، جمع فيها مقاصد العربية، وسماها الخلاصة"[1].

ويقول ابن هشام الأنصاري: "فإن كتاب الخلاصة في علم العربية نظم الإمام العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك الطائي رحمه الله، كتاب صغر حجما، وغزر علما"[2].

ويقول محمد محي الدين عبد الحميد:"فلعلك لا تجد مؤلِّفا ـــ ممن صنفوا في قواعد اللغة العربية ـــ قد نال من الحظوة عند الناس،و الإقبال على تصانيفه: قراءة و إقراءً و شرحا وتعليقا مثل أبي عبد الله جمال الدين بن عبد الله بن مالك،صاحب التآليف المفيدة و التصانيف الممتعة... ومن هذه المؤلفات كتابه "الخلاصة" و المشتهر بين الناس باسم "الألفية "،و الذي جمع فيه خلاصة علمي النحو و الصرف في أرجوزة ظريفة."[3]

2 - من خلال من ترجم له ولها:

وقد تُرجم لابن مالك وذُكرت ألفيته في معظم التراجم والسير والطبقات والمراتب، ونذكر هنا بعضا منها:

- القفطي: عرضا، في: إنباه الرواة على أنباء النحاة، ج2ص379.
- ابن شاكر الكتبي: في: فوات الوفيات و الذيل عليها، ج3ص407.
- عبد الرحيم الإسنوي: في: طبقات الشافعية ، ج2ص250[4].
- ابن كثير: في: البداية والنهاية في التاريخ، ج13ص267.

---

[1] كشف الظنون، ج1فهر151.

[2] ابن هشام الأنصاري(عبد الله بن يوسف)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،و معه:عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محي الدين عبد الحميد،(المكتبة العصرية، بيروت،لبنان،د ط)، ج1ص10.

[3] منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل،طبع بهامش:شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،(دار التراث، القاهرة ،مصر،ط 2، 1400هـ ـــ1980م)، ج1ص5ـــ6.

[4] تحقيق :كمال يوسف الحوت،(دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان،ط1،1407هـ ـــ1987م).

- الفيروز آبادي: في: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ص 269ـــ270.
- ابن الجزري: في: غاية النهاية في طبقات القراء، ج 2ص180.
- السخاوي: في: الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ، ص 62.
- الجلال السيوطي: في: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج 1ص130.
- المقَّري: في: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ج 2 ص222.
- ابن العماد الحنبلي: في: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج 5ص483.
- الخضري: في: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الألفية، ج 1ص7.[1]
- الزركلي: في: الأعلام، ج 6ص233.

و غيرهم كثير.

3 - من خلال الشروح والحواشي على الشروح، والمؤلفات حولها[2]:

نالت الألفية حظوة بين العلماء فأكبّوا عليها إقراءً وشرحا، فكان له الأثر على المؤلفات حولها، فكثرت كثرة ملفتة من زمن الناظم إلى وقتنا الحاضر، وقد زاد عدد شراحها على التسعين، منهم ابن مالك نفسه على أحد الأقوال [3]، وقد أحصى منها حاجي خليفة أكثر من أربعين، بينها شروح منظومة، وأخرى للشواهد، وأخرى بالفارسية والتركية [4]، أما بروكلمان فقد أحصى من شروحها وزاد عليها بعض المؤلفات حول الشرح وشواهد شروحها و شروح خطبتها وإعراب أبياتها، فأوصلها إلى تسعة و أربعين شرحا [5].

وقد تقصى محقق كتاب "إتحاف ذوي الاستحقاق" المؤلفات التي دارت حولها، فبلغت اثنين وستين ومائتين (262) مؤلفا، فأما الشروح: فالمطبوع منها خمسة و عشرون، والمخطوط أربعة وخمسون والمفقود أربعة و خمسون أيضا، أما الحواشي: فكانت خمس و عشرون مطبوعة، و ثمان وثلاثون مخطوطة وست عشرة مفقودة،أما شروح شواهد شروح الألفية فأحصى عشرة مطبوعة ،

---

[1] (دار الفكر،بيروت،لبنان،دط ،د ت)

[2] سيأتي ذكر أهمها بتوسع في عنوان خاص من هذا الفصل.

[3] يراجع: محمود نجيب،شروح الألفية،ص42.

[4] يراجع: حاجي خليفة، كشف الظنون، ج1 ص151-155.

[5] يراجع: كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي،ترجمة:رمضان عبد التواب، مراجعة الترجمة:السيد يعقوب بكر،(دار المعارف، القاهرة،ج م ع،ط3، د ت)،ج5 ص278 ــ291.

وخمسة مخطوطة وشرحان مفقودان،أما عن التعاليق على الألفية و بعض شروحها، فذكر واحدا مطبوعا وثلاثة مخطوطة والمفقود منها خمسة،و حول كتب إعراب الألفية ذكر: اثنين مطبوعين وآخرين مخطوطين، كما عدّ كتبا وحيدة حول تصحيحها و تكملتها و تشطيرها و نثرها وتقييدها، واثنين لمعارضتها، وخمسة حول اختصارها، ومثلها حول تهذيب الشروح، و مثلها أيضا عِدّة التقريرات المطبوعة،وتقريرا واحدا مفقودا،أما عن التنكيت فذكر كتابا مخطوطا وآخر مفقودا، أما المنظوم منها فذكر كتابين[1].

لقد كان للألفية الأثر الواضح في الدرس النحوي، فقد أقبل عليها الناس تعلّما و تعليما وشرحا ونثرا و تعليقا،كما اكتفوا بها عن كتب النحو الأصيلة ،فرغبوا عن كتاب سيبويه و مقتضب المبرد وإيضاح الفارسي و جمل الزجاجي، وهي إلى الآن محور النشاط النحوي في الجامعات، و ما زالت المكتبات العربية تستقبل المؤلفات و الأبحاث حولها بين الفينة و الأخرى.

[1] يراجع:حسين عبد المنعم بركات،قسم دراسة كتاب شرح ألفية ابن مالك المسمى:إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي و زوائد أبي إسحاق، لمحمد بن غازي المكناسي(ت919هـ)،(مكتبة الرشد،الرياض،م ع س، ط1 ،1430هـ ـ 1999م)، ج1 ص58 و ما بعدها.

المبحث الثالث:

أهم الشروح و الحواشي و المؤلفات على الألفية:

من هو أول شارح للألفية:

ذكرت بعض المصادر و كتب التراجم أن أول شارح للألفية هو ابن مالك صاحب النظم، يقول السيوطي "و من أغرب ما رأيته في شرح الشواهد لقاضي القضاة العلامة بدر الدين محمود العيني ، قال في شواهد المبتدأ:

و لولا بنوها حولها لخطبتها

كذا و قع في كتاب ابن الناظم،و كذا شرح الكافية و الخلاصة لأبيه، و هو تصحيف ، و ما ذكره من أن والده شرح الخلاصة ليس بمعروف، و الظاهر أنه سهو،ثم رأيت في "تاريخ الإسلام" أيضا قال في ترجمته: و له الخلاصة و شرحها و الله أعلم" [1]، و قال حاجي خليفة:" و له عليها شرح ذكره الذهبي..."[2].

لكن الذي أثبته المحققون أن ابن مالك لم يشرح ألفيته كما فعل مع كثير من كتبه الأخرى كـــ"الكافية و الشافية" و "تسهيل الفوائد"، لأن كثيرا ممن ترجم له لم يذكر شرحه هذا، و كذلك فإن كثيرا من شراح ألفيته كالأشموني و المرادي و الأزهري و المكودي و السيوطي نقلوا من كتبه الأخرى نقولا لا تعد كثرة، و مع هذا فلم ينقلوا و لو لمرة واحدة عن هذا الشرح الذي نسب إليه[3].

أما أول من ألف شرحا حولها غير الناظم: فقد و قع الخلاف حوله أيضا ، فقد ذهب بعضهم إلى أنه ابن الناظم ، و هذا ما نجده عند حسين عبد المنعم بركات [4]، و محمد الطنطاوي[5]،و غيرهم، في حين نجد محمود نجيب ذهب إلى أن ابن المُنَجَّى هو أول من شرح الألفية بدليل إحالة ابن مالك إلى

---

[1] السيوطي ، بغية الوعاة، ج1 ص133.

[2] حاجي خليفة ، كشف الظنون ، ج1 فهر 151.

[3] يراجع : حسين عبد المنعم بركات، قسم دراسة كتاب اتحاف ذوي الاستحقاق1ج ص 59.

[4] يراجع : م ن، ج1 ص 60.

[5] يراجع : محمد طنطاوي، نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة، ط4 274.

ذلك[1]، و عليه فإني أشارك محمود نجيب في الرأي الذي ذهب إليه، لأنه اعتمد على قول ابن مالك نفسه.

شرح ابن الناظم:

التعـــريف بـــابن الناظـــم:

هو محمد بدر الدين بن محمد جمال الدين (صاحب الألفية)، ولد بدمشق وأخذ عن أبيه، ونشأ حاد الذهن إلا أنه غلبت عليه معاشرة من لا يصلح [2] فأقصاه أبوه، فأقام ببعلبك وانتفع الناس بعلمه، وكانت له مشاركة في علوم كثيرة،و كان إماما في مواد النظم، و لم يقدر على نظم بيت واحد بخلاف أبيه، ومن مؤلفاته النحوية شرحه على "ألفية" والده وشرحه على "كافيته"و "لاميته"، و شرح "الملحة" و شرح "الحاجبية" و "المصباح في اختصار المفتاح" و غيرها [3]، ولما توفي أبوه استُدعِي إلى دمشق، فولي وظيفة أبيه، ومات بمرض القولنج شابا بدمشق سنة 686هـــ[4].

شرحه:

يرى بعضهم أنه أول شرح على الألفية، مهد السبيل لمن شرحوا الألفية بعده، فنقلوا عنه، وعنوا ببسط ما فيه حتى امتاز أن يصير علما بالغلبة "للشارح" إذا أطلق في هذه المصنفات[5].

شرح ابن الناظم ألفية والده شرحا متوســـطا، بدأه بمقدمة موجزة حمد فيها الله وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم، و لم يضع له عنـــوانا، فاشتهر بـــ "شرح ابن الناظم" و"شرح ابن المصنف" نسبة إلى الشارح، و لم يذكر فيه تاريخ تأليفه، وهو سنة (676هـــ) ست وسبعين وستمائة، في أواخر سني حياتـــه[6].

---

[1] يراجع : محمود نجيب ، شروح الألفية ، ص44.

[2] يراجع:السيوطي ، بغية الوعاة، ج1 ص225.

[3] يراجع: م ن،ج1ص225.

[4] يراجع في ترجمته: طبقات الشافعية للإسنوي ج2ص251،وبغية الوعاة ج 1ص225، وشذرات الذهب ج6 ص61،و نفح الطيب ج2ص233ـــ234،واليافعي(أبو محمد عبد الله بن سليمان ت768هـــ)مرآة الجنان و عبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان(دار الكتاب الإسلامي،القاهرة،مصر،ط2، 1413هـــ ـــ1993م)ج4 ص203ـــ204،و الأعلام ج7ص31.

[5] يراجع: محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص274.

[6] يراجع: محمود نجيب، شروح الألفية، ص68.

لقي شرح ابن الناظم قبولا حسنا منذ عصر مؤلفه، فأثنى عليه معظم الذين ترجموا للشارح، فقال عنه الصلاح الصَّفَدي: "شرح فاضل منقح... و لم تشرح الخلاصة بأحسن ولا أسد ولا أجزل من هذا الشرح على كثرة شروحها"، وأثنى عليه بعض شرّاح الألفية اللاحقين،ولعل السبب في اشتهار الشرح يعود إلى تفرده، بل سبقه غيره من الشراح بمخالفة أبيه في بعض المسائل من ناحية، وإلى الغموض الذي اكتنفه من ناحية أخرى [1]، وتنبّه إليه القدماء، أمثال الذهبي الذي قال: "وهو كتاب في غاية الإغلاق، ويقال: إنه نظير الرضي في شرح الكافية"[2].

وتعقبه لأبيه كثيرا -بدون هوادة- دفع الشراح بعده لأن يردوا عليه كابن هشام وابن عقيل والأشموني وغيرهم، بما جعل حملاته على الناظم طائشة[3].

الحـــواشـــي على شرحه[4]: وعليه الحواشي الكثيرة منها:

- حاشية لأحمد بن قاسم العبادي، القاهري ، الشافعي(ت 994هـــ)، طبعت دون تاريخ و دون بيانات.
- حاشية لابن هشام الأنصاري.
- حاشية لابن جماعة، عنوانها "المسعف والمعين".
- حاشية لبدر الدين العيني.
- تعليقة للجلال السيوطي، عنوانها "المشنِّف على ابن المصنف" و لم يتمها وصل فيها إلى أثناء الإضافة.
- حاشية لتقي الدين التميمي.
- حاشية لنقيب الأشراف الطالبيين.
- حاشية لابن حمزة الدمشقي.

---

[1] يراجع: محمود نجيب، شروح الألفية، ص68.

[2] المقرّي، نفح الطيب، ج2 ص234..

[3] يراجع: محمد الطنطاوي، نشأة النحو، ص274-275.

[4] يراجع: حاجي خليفة، كشف الظنون ج1 فهرس152،و كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج5 ص278ـــ297 ،وحسين عبد المنعم بركات ، قسم دراسة : إتحاف ذوي الاستحقاق، ج1 ص88، ومحمود نجيب،شروح الألفية، ص44ـــ46.

- حاشية للهبراوي.

- حاشية للقاضي زكريا بن بن محمد الأنصاري، سماها"الدرر السنية".

"أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" لابن هشام الأنصاري:

التعريف بابن هشام الأنصاري:

هو أبو محمد عبد الله جمال الدين يوسف الأنصاري، ولد بالقاهرة،ولزم عبد اللطيف بن المرحل، و سمع من أبي حيان ديوان زهير ،و حضر دروس التاج التبريزي، ثم فاق أقرانه بل شيوخه وتخرج على يده الكثير،و صنف المؤلفات الملأى بالفوائد الغريبة و المباحث الدقيقة والاستدراكات العجيبة مع التصرف في منهجها و التنويع في إفادتها مما يدل على الاطّلاع الغريب، فمنها :"قطر الندى و بل الصدى"، تناول مستوى الناشئين، و أعلى منه مستوى:" شذور الذهب في معرفة كلام العرب"[1]، وشرحهما، و "أوضح المسالك" إلى ألفية ابن مالك، و "شرح التسهيل" لابن مالك، و"الجامع الكبير" و "الجامع الصغير" و "الإعراب عن قواعد الإعراب" و"مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"[2] الذي طارت شهرته إلى المغرب، توفي بالقاهرة سنة 761 هـ.

إن ابن هشام نسيج وحده و ما من كتاب إلا وفيه شاهد على علو كعبه، قال فيه ابن خلدون:"مازلنا و نحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية، يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه"[3].

و قد ترجم له غير واحد من المؤرخين[4].

---

[1] يراجع:حاجي خليفة، كشف الظنون، ج2 ص 1092.

[2] يراجع:م ن ،ج2 ص 1751.

[3] يراجع: السيوطي ، بغية الوعاة، ج2 ص69.

[4] يراجع: بغية الوعاة ج2ص68، و شذرات الذهب ج 6ص383، والشوكاني(محمد بن علي)،البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع،و يليه الملحق التابع للبدر الطالع، جمعه: محمد بن زبارة الحسني اليمني الصنعاني، و ضع حواشيه : خليل منصور، (دار الكتب العلمية ،بيروت ، لبنان،ط1 ،1418 هـ ـ 1998م) ج1ص276، و ابن حجر العسقلاني،الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ضبط و تصحيح: الشيخ عبد الوارث محمد علي،(دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، ط 1، 1418هـ ـ1998م) ج2ص187ـ188.

شرحه على الألفية:

لابن هشام أكثر من شرح وحاشية على الألفية، و أشهر شروحه"أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" الذي انتشر بين الدارسين فتناولوه بالشروح و الحواشي، و هو شرح موجز بديع، لكنه ليس شرحا لأبيات الألفية، و إنما هو مؤلف نحوي سار فيه على هدى الألفية و ترتيبها و ذلك من خلال عرضه لمسائلها شرحا و تعريفا وتفصيلا، اعتمادا على بعض مفردات النظم[1].

قدم ابن هشام لشرحه فحمد الله-عز وجل- وصلى على النبي، صلى الله عليه وسلم، ثم تحدث عن أهمية الألفية و ضرورة كشف الغموض الذي سببه اختصارها بشرح مختصر يحقق رغبة بعض طلبته، فقال:"فإن كتاب الخلاصة الألفية في علم العربية نظم الإمام العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك الطائي ـــ رحمه الله ـــ كتاب صغُر حجما و غزُر علما، غير أنه لإفراط الإيجاز قد كاد يُعد من جملة الألغاز، و قد أسعفت طالبيه بمختصر يدانيهتوضيح يسايره و يباريه، أَحلُّ به ألفاضه و أوضح معانيه، وأحلل به تراكيبه و أنقح مبانيه... وربما أشير فيه إلى خلاف أو نقد أو تعليل، و لم آل جهدا في توضيحه و تهذيبه، و ربما خالفته في تفصيله و ترتيبه، و سميته: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" [2] واشتهر باسم " التوضيح" على سبيل الاختصار أو لأنه توضيح لمسائل الألفية و ليس شرحا لها، ونجد القدماء قد أدركوا صعوبة مؤلفهو غموضه بسبب شدة اختصاره وتركيزه، فشرعوا في شرحهوالتعليق عليه[3].

لقد أراد ابن هشام بثره للألفية أن يسدي خدمة لطلاب العربية بفتح مغلقها و تيسير وعرها وإيضاح غامضها، فكان له ما أراد.

الحواشي على أوضح المسالك[4]:

أما الحواشي عليه فهي كثيرة منها:

- حاشية لابن جماعة.

---

[1] يراجع: محمود نجيب، شروح الألفية، ص72.

[2] ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج1، ص 10.

[3] يراجع: خالد الأزهري (ابن عبد الله)، شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ،مراجعة وتصحيح لجنة من العلماء،(دار الفكر، بيروت، لبنان، د ط)،ج1 ص 3.

[4] يراجع: حاجي خليفة، كشف الظنون، ج1 ص154ـــ155 ، و كارل بروكلمان،تاريخ الأدب العربي ج5ص279، ومحمود نجيب، شروح الألفية، ص48-50.

- حاشية لابن هلال الحلبي.
- حاشية لجمال الدين أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري الحفيد.
- حاشية عبد القادر بن أبي القاسم السعدي المالكي المكي ، عنوانها: "رفع الستور والأرائك عن مخبآت أوضح المسالك".
- حاشية لخالد الأزهري، عنوانها:"التصريح بمضمون التوضيح"وهي مطبوعة وعليها حواشي منها:
- حاشية على التصريح للدنوشري.
- حاشية على التصريح لياسين الحمصي.
- حاشية لجلال الدين السيوطي، عنوانها: "التوشيح على التوضيح".
- حاشية بدر الدين محمود بن أحمد العيني.

وقد نظم التوضيح القاضي شهاب الدين محمد بن أحمد الخولي.

شرح ابن عقيل :

التعريف بابن عقيل:

هو أبو عبد الرحمن، عبد الله بهاء الدين بن عبد الرحمن، الحلبي أصلا ، تلقى عن الجلال القزويني وأبي حيان حتى قال عنه:"ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل" [1] ،كما تلقى عن غيرهما ، واشتهر في العربية حتى تبوأ منزلة مشايخه، ودرّس بالقطبية والخشبية والجامع الناصري بالقلعة، والجامع الطولوني، وولي القضاء الأكبر لشهرته بالتدين، إلا أنه كان غير محمود التصرفات المالية على نفسه، "فكان لا يبقي على شيء"[2]، من مؤلفاته النحوية، شرحه على التسهيل المسمى "المساعد على تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد"، و شرحه على الألفية،و شرع في كتابة تفسير للقرآن الكريم غير أنه لم يكمله، كما أنه لم يتم مختصر الشرح الكبير في فقه الشافعية.

توفي ابن عقيل و دفن بالقرب من الإمام الشافعي سنة 769هـ[3].

---

[1] ابن العماد الحنبلي،شذرات الذهب، ج6ص412.

[2] ابن حجر العسقلاني،الدرر الكامنة، ج2ص162.

[3] يراجع في ترجمته: غاية النهاية ج2ص428 ، و الدرر الكامنة ج 2ص266، و بغية الوعاة ج2ص47، وشذرات الذهب ج6ص412، و البدر الطالع ج1ص268.

شرحه على الألفية:

يمتاز هذا الشرح بالسهولة، فلا يجد الطالب الشادي في فهمه صعوبة، و ليس من المبالغة أن يقال أن هذا الشرح هو الذي أرشد المتعلمين إلى معرفة المراد من الألفية تماما، فإن عنايته متجهة إلى إيضاحها و تبيان المقصود منها [1]، و هو "شرح حسن متوسط في النصف الأول ومختصر في النصف الثاني"[2]، و تتجلى فيه مواءمة ابن عقيل للناظم، ولهذا دافع هجوم ابنه عليه في شرحه كثيرا[3].

يقول محمد محي الدين عبد الحميد:"فإنه ـــ أي ابن عقيل ـــ لم يعمد إلى الإيجاز حتى يترك بعض القواعد الهامة،و لم يقصد إلى الإطناب، فيجمع من هنا و من هنا، ويبين جمع مذاهب العلماء ووجوه استدلالهم، و لم يتعسف في نقد الناظم بحق و بغير حق،كما لم ينحز له بحيث يتقبل كل ما يجيء به ، وافق الصواب أو لم يوافقه"[4].

فابن عقيل لم يجعل فيه المسائل الجانبية التي تثقل كاهل طالب النحو عليه و تصرف ذهنه إلى ما هو في غنى عنه ، وقد"رأى بعضهم أن يسمَه بالنحوي التقليدي"[5].

الحواشي على شرح ابن عقيل[6]:

اهتم العلماء بهذا الشرح ، وكتبوا عليه حواشي منها:

ـ حاشية لابن العماد الأَقْفَهَسي، عنوانها: "الشرح النبيل الحاوي لكلام المصنف وابن عقيل".

ـ حاشية لجلال الدين السيوطي، عنوانها:" السيف الصقيل على شرح ابن عقيل"

ـ حاشية لابن الميت البُدَيْري، عنوانها: "إرشاد النبيل إلى ألفية ابن مالك و شرحها لابن عقيل".

ـ حاشية للأَسْقاطي، عنوانها: "القول الجميل على شرح ابن عقيل".

---

[1] يراجع: محمد الطنطاوي، نشأة النحو، ص283-284.

[2] ابن العماد الحنبلي،شذرات الذهب ج6 ص412.

[3] يراجع: محمد الطنطاوي، نشأة النحو، ص283-284 أيضا.

[4] محمد محي الدين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق ابن عقيل،ج1 ص8.

[5] يراجع: محمد المختار ولد أباه ، تاريخ النحو العربي، ص343.

[6] يراجع:حاجي خليفة، كشف الظنون ج1 نمر 152،و كارل بروكلمان،تاريخ النحو العربي ج5 ص283،ومحمد طنطاوي، نشأة النحو ص283ـــ284، و محمود نجيب ، شروح الألفية ص50ـــ51.

ـ حاشية لمحمد الداوودي.

ـ حاشية للأُجهوري.

ـ حاشية للسُّجاعي، عنوانها: "فتح الجليل على شرح ابن عقيل". (مطبوعة)

و عليها تقرير للشمس الأَنبابي على حاشية السجاعي. (مطبوع)

ـ حاشية الخضري(محمد بن حسن بن مصطفى الدمياطي ت 1287هـ ـ 1871م)، وهي من أفضل الحواشي و أشهرها على شرح ابن عقيل ،و لها عدة طبعات.

شرح المكودي على الألفية:

التعريف بالمكودي:

هو أبو زيد عبد الرحمن بن صالح المَكُّودي النحوي الشهير مؤسس مدرسة ابن مالك في المغرب،و نسبته إلى بني مَكُّود إحدى قبائل فاس بالمغرب، و يقول المؤرخون إنه آخر من درَّس كتاب سيبويه في فاس [1]، ولعله أول من أقرأ ألفية ابن مالك، ويقول شارحوها إنه تلقاها من بعض الطلبة، فاستحسنها وأقر تدريسها ثم وضع عليها شرحين ، كبير و صغير [2].

ومن شيوخه عبد الله الونقيلي، ومن أبرز تلامذته محمد بن مرزوق الحفيد.

له مؤلفات غير شرحه للألفية، و منها: شرح الآجرومية، شرح المقصور و الممدود لابن مالك، ونظمه الذي يعرف "بالبسط و التعريف في علم التصريف"و نظم المعرَّب من الألفاظ،و المقصورة نحو ثلاثمائة بيت في مدح النبي صلى الله عليه و سلم، توفي ـ رحمه الله ـ عام 807هـ[3].

شرحه على الألفية:

[1] يراجع: عبد الله كنون،النبوغ المغربي في الأدب العربي،(د ن، دت، ط2) ،ص 210.

[2] يراجع: محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي، ص382.

[3] يراجع في ترجمته: بغية الوعاة ج2 ص83، و كشف الظنون ج1 نمر 152، وعبد الله كنون، النبوغ المغربي في الأدب العربي، ص210.

للمكودي شرحان على الألفية، ضاع أحدهما وهو الكبير، أما الصغير فهو موضوع البحث، وقد صنفه للمبتدئين، وصدّره بمقدمة ذكر فيها بعض معالم منهجه، لكنه لم يضع له عنوانا، فاشتهر بـــــ "شرح المَكُّودي"، و لم يذكر تاريخ تصنيفه.[1]

وهو شرح يناسب الغاية التعليمية التي وضع من أجلها، فقد حرص على تهذيبه من الحشو والإطالة، والغموض و التعقيد، كما وعد في مقدمته حين قال: "هذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك، مهذب المقاصد واضح المسالك، تُفهم به ألفاظها، و يحظى بمعانيها حُفَّاظها، مُعرِب عن إعراب أبياتها ومقرب لما شرد من عباراتها، ومن غير تعرض للنقل عليها ولا إضافة غيرها إليها، ولا إنشاد شواهد إلا ما لابد منه، ولا إيراد مذاهب إلا ما لا مندوحة عنه، يستفيد منه البادي ويستحسنه الشادي"[2].

الحواشي على شرح المكودي[3]:

ـ حاشية لعبد القادر السعدي العُبَـــادي.

ـ حاشية لعلي بن محمد بَرَكة التَّطْواني.

ـحاشية لمحمد بن أحمد بن جَلُّون الفاسي.

ـ حاشية لأحمد بن عبد الفتاح المُلَّوي، طبعت على هامش شرح المكودي غير مرة، وأفضل طباعاتها التي أخرجتها مكتبة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، سنة 1954م.

ـ حاشية للمُعَسكري.

ـ حاشية للمَرْيَني.

ـ حاشية لابن الحاج؛ محمد بن حمدون البَنّانِي، طبعت مع شرح المكودي على الهامش.

ـ حاشية للمهدي الوَزَّاني.

توضيح المقاصد للمرادي:

---

[1] يراجع: محمود نجيب شروح الألفية، ص:75.

[2] المكودي (أبو زيد عبد الرحمان بن علي)، شرح المكودي على ألفية ابن مالك،و بهامشه: حاشية أحمد بن عبد الفتاح الملّوي(ت 1181هـــ)،(مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده، القاهرة،مصر، ط3، 1374هـــ ـــ1954م)، ص3.

[3] يراجع :كارل بروكلمان ، تاريخ الأدب العربي، ج5،ص284، و محمود نجيب، شروح الألفية ص53ـــ54.

التعريف بالمرادي:

هوالحسن ابن قاسم أو ابن أم قاسم، بدر الدين أبو عبد الله، المُرادي، وأصله من أسفي بالمغرب، وانتقلت جدته زهراء إلى مصر فعرفت فيها بالشيخة أم قاسم ونسب إليها .

كان أبو حيان عمدته في الدراسة، يغرف من بحره وينهل من ارتشافه، وسمع مع ذلك من المقرئَيْن: السَّرَّاج الدمنهوري، و مجد الدين التَّستُر ي ومن المفسر شمس الدين ابن اللبان.

وألف مصنفات في إعراب القرآن و تفسيره، وشرح الشاطبية للقاسم بن فِيُّرة المعروفة: بحرز الأماني ووجه التهاني، وله رسالة في تفسير الإستعاذة والبسملة.

أما مؤلفاته النحوية، فمنها شروح على الجزولية، و كافية ابن الحاجب،و تسهيل بن مالك، وله على الألفية "توضيح المقاصد و المسالك"، ومن أطرف ما امتاز به صنيعه في كتاب: "الجنى الداني في حروف المعاني".

كان تقيا صالحا، توفي سنة 749هـ، و قيل 755هـ-رحمه الله تعالى-[1].

شرحه على الألفية:

شرح المرادي ألفية ابن مالك شرحا متوسطا على حد زعمه، إذ زعم في المقدمة أنه مختصر [2] وكذلك أثناء الشرح، لكنه لم يحافظ على الاختصار فأسهب في سرد آراء النحاة و عرض مختلف الوجوه الخلافية[3].

سماه "توضيح المقاصد"، وصدره بمقدمة موجزة بدأها بحمد الله و الصلاة على النبي –صلى الله عليه وسلم –ذكر فيها الباعث على تأليفه، فقال:"هذا توضيح مختصر لألفية ابن مالك-رحمه الله تعالى-يجلو معانيها على طلابها، ويظهر محاسنها على حفاظها، سألنيه بعض حفاظها المعتنين باستنباط فوائدها من ألفاظها، فأجبته إلى ذلك رغبة في الثواب وتقريبا على الطلاب" [4]، و لم يذكر تاريخ تأليفه.

---

[1] يراجع في ترجمته:الدرر الكامنة ج2ص19،وبغية الوعاة ج1ص517،و شذرات الذهب ج6ص342، والأعلام ج2ص211.

[2] يراجع: المرادي (الحسن ابن أم قاسم)، توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح و تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، (دار الفكر العربي،القاهرة، مصر، ط1، 1422هـ ـ 2000م) ، ج1 ص261.

[3] يراجع: محمود نجيب،شروح الألفية ص79.

[4] المرادي، توضيح المقاصد و المسالك، ج1ص261.

وقد حققه الدكتور عبد الرحمن سليمان وطبعه بعنوان "توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك". في ثلاثة أجزاء[1].

الحواشي على أوضح المقاصد[2]:

ـ حاشية لابن غازي المكناسي، عنوانها: "إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق"[3].

ـ حاشية للمقرومي المغربي، عنوانها: "الهادي إلى مقاصد المرادي".

ـ حاشية للشاوي المغربي.

منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني:

التعريف بالأشموني:

هو نور الدين،علي بن محمد بن عيسى بن يوسف بن محمد، أبو الحسن بن الشمس بن الشرف الأشموني الأصل، ثم القاهري الشافعي، ويعرف بالأشموني.

ولد في شعبان سنة 838هـ، بنواحي قناطر السباع.

حفظ القرآن و المنهاج وجمع الجوامع وألفية ابن مالك، وأخذ الفقه عن المحلى، و العَلَم البلقيني و المناوي.

وأخذ أصول الفقه و العربية و الفرائض و غيرها عن جماعة منهم: الكافيجي، وسيف الدين ، والتقي الحصني والشارمساحي.

وتميز وبرع في الفضائل، و تصدى في تلك النواحي للإقراء منذ سنة 864هـ فانتفع به الطلبة .

ومن مؤلفاته هي:

ـ شرح ألفية ابن مالك، وهو الشرح الذي ما يزال حتى هذه اللحظة يدرس في الجامعات العربية والإسلامية[4].

---

[1] طبعة:دار الفكر العربي،القاهرة، مصر، ط1، 1422هـ ـ 2000م.

[2] يراجع : محمود نجيب ، شروح الألفية، ص47.

[3] و قد قام بتحقيقها حسين عبد المنعم بركات.

[4] يراجع: عبد العال سالم مكرم. جلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية، (مؤسسة الرسالة،، بيروت، لبنان، ط1 ، 1409هـ -1989م)، ص 81.

ـ شرح قطعة من التسهيل .

ـ ونظم جمع الجوامع و مجموع الكلائي، و إيساغوجي في المنطق وعمل حاشية على الأنوار للأردبيلي وغيرها، توفي سنة 929هـ-رحمه الله تعالى-[1].

شرح الأشموني:

من أهم الشروح على الألفية التي ظهرت في النصف الثاني من القرن التاسع، شرح الأشموني نور الدين علي بن محمد بن عيسى المتوفي سنة 929 هـ، وهو الشرح الذي لم تستطع القرون التي خلت منذ تأليفه أن تحول بينه و بين الحياة، فقد عاش هذا الشرح في عقول دارسي اللغة و النحو منذ عصر الأشموني إلى الآن[2].

شرح الأشموني الألفية شرحا مطولا، جمع فيه بين الشرح و الإعراب، واستوعب فيه خصائص الشروح السابقة، وسماه (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)[3]، و لم يذكر تاريخ تأليفه.

قال ابن العماد الحنبلي: "شرح ألفية ابن مالك شرحا عظيما"[4]

شرحه:

استهل الشرح بمقدمة موجزة حمد فيها الله تعالى و صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وآله ثم تحدث عن بعض ملامح الشرح الذي حرص على تهذيبه و توضيحه وجعله وسطا بين الإسهاب الممل و الإيجاز المخل، فقال "فهذا شرح لطيف بديع على ألفية ابن مالك، مهذب المقاصد واضح المسالك، يمتزج بها امتزاج الروح بالجسد... تجد نشر التحقيق من عباراته يعبق، و بدر التدقيق من أبراج إشاراته يشرق، خلا من الإفراط الممل وعلا عن التفريط المخل -وكان بين ذلك قواما- وقد لقبته بمنهج السالك إلى ألفية ابن مالك، و لم آل جهدا لتنقيحه وتهذيبه وتوضيحه و تقريبه"[5].

---

[1] يراجع: شذرات الذهب ج1ص207، و البدر الطالع ج1 ص335، و الأعلام5ص10.

[2] يراجع: عبد العال سالم مكرم، جلال الدين السيوطي و أثره في الدراسات اللغوية،ص62.

[3] يراجع: الأشموني (نور الدين علي بن محمد)، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك،تحقيق: أحمد محمد عزوز،(المكتبة العصرية،صيدا، بيروت، لبنان، ط1، 1431هـ-2010م)، ج 1ص6.

[4] شذرات الذهب، ج 8 ص207.

[5] الأشموني، منهج السالك، ج1ص5 -7.

لقد ذاع شرح الأشموني في عصر مؤلفه وبعده ولقي إقبالا كبيرا لأنه استوعب كثيرا مما تضمنته كتب القدماء و أراءهم،و معظم الشروح التي سبقته، و قد أقبل العلماء عليه بالتعليقات و الحواشي والتقارير.

الحواشي و التقريرات على شرح الأشموني[1]:

ـ حاشية للإسقاطي، عنوانها: "تنوير الحالك على منهج السالك للأشموني على شرح ألفية ابن مالك".

ـ حاشية للحسن بن علي المدابغي.

ـ حشية للبليدي.

ـ حاشية للحِفني.

ـ حاشية لمحمد بن سالم الحِفناوي.

ـ حاشية لابن سعيد، عنوانها: "زواهر الكواكب لبواهر المواكب"(مطبوع).

ـ حاشية لمحمد بن علي الصبان، و قد طبعت مرات كثيرة مع شرح الأشموني، كما طبعت بمفردها، و قد نالت رضا الكثير من أهل الفن و طلاب العربية، "قال فنديك: و يعول عليه للتدريس في جامع الأزهر، و قال سركيس:شهد بدقتها أهل الفضل و العرفان" [2]، وعليها التقريرات التالية:

- تقرير للشمس الأنبابي على حاشية الصبان. (مطبوع)
- تقرير للحامدي على حاشية الصبان. (مطبوع)
- تقرير للرفاعي على حاشية الصبان. (مطبوع)
- حاشية لنصرالهوريني. (مطبوعة)
- حاشية لأبي الفتح أحمد بن عمر الأسقاطي، سماها:"تنوير الحالك".

دليل السالك إلى ألفية ابن مالك لعبد الله الفُوزَان:

---

[1] يراجع: كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي ج5ص286 ، محمود نجيب، شروح الألفية، ص57 و 58. ومحمد طنطاوي، نشأة النحو،ص292،وحسين عبد المنعم بركات ، قسم دراسة : إتحاف ذوي الاستحقاق، 1ج ص 90 .

[2] وحسين عبد المنعم بركات ، قسم دراسة : إتحاف ذوي الاستحقاق، 1ج ص 90 .

التعريف بعبد الله الفُوزَان:

هو عبد الله بن صالح بن عبد الله بن فُوزَان بن علي آل فُوزَان، ولد في مدينة بريدة في القصيم عام 1368هـ .

درس بعد المرحلة الابتدائية عام 1385هـ في المعهد العلمي في بريدة، وتخرج منه عام 1389هـ، وأخذ عن كثير من مشايخ المعهد مثل :

الشيخ صالح بن إبراهيم البليهي ،والشيخ صالح بن عبد الرحمن السكيتي،والشيخ علي بن إبراهيم الضالع يرحمهم الله ،والشيخ صالح بن عبد الله المقبل ،والشيخ حمد بن محمد المحيميد ،والشيخ فهد بن محمد المشيقح .

ثم درس في كلية الشريعة في الرياض، وتخرج منها عام 93ـ1394هـ بتقدير ممتاز، ودرَّس في معهد بريدة العلمي: التفسير وأصوله والفقه وأصوله والمذاهب المعاصرة والنحو والبلاغة، وبقي فيه ثمانية عشر عاماً.

وفي عام1412 هـ انتقل للتدريس في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم وذلك بطلب من الجامعة، فدرّس في قسم السنة وعلومها ثلاثة عشر عاماً، ثم طلب التقاعد المبكر عام1425هـ.

و هو يقوم ببعض الدروس العلمية في المسجد، وشرح متوناً كثيرة في العقيدة والفقه والأصول والنحو، وآخرها درس بلوغ المرام وهو لايزال قائما حتى الآن وشارك ببعض المحاضرات والدورات العلمية الصيفية .

أما عن المؤلفات ، فنجد منها :

1/ دليل السالك إلى ألفية ابن مالك , ثلاثة أجزاء.

2/ تعجيل الندى شرح قطر الندى ، مجلد.

3/ تيسير الأصول إلى قواعد الأصول، مجلد.

4/ شرح الورقات ، مجلد.

5/ مجالس عشر ذي الحجة .

6/ أحكام حضور المساجد مجلد.

7/ أحاديث الصيام؛ أحكام وآداب .

8/ جمع المحصول في شرح رسالة ابن سعدي في الأصول.

9/ أحاديث عشر ذي الحجة أحكام وآداب .

10/ زينة المرأة المسلمة .

11/ كيف نكون من الشاكرين.

12/ من أحكام الحج والعمرة مسائل يكثر السؤال عنها.

13/ منحة العلاّم في شرح بلوغ المرام، صدر منه خمسة أجزاء.

14/ فقه الدليل في شرح التسهيل،إضافة إلى مؤلفات مخطوطة [1].

نبذة عن دليل السالك إلى ألفية ابن مالك:

شرح الشيخ عبد الله الفوزان ألفية ابن مالك شرحا متوسطا في مجلدين، سماه :"دليل السالك إلى ألفية بن مالك".

بدأه بمقدمة حمد فيها الله تعالى، و صلى على النبي صلى الله عليه و سلم و بين فيها الدافع لشرحه، فقال:"فهذا شرح لطيف على ألفية العلامة محمد بن مالك الأندلسي ـــ رحمه الله تعالى ـــ كتبته بعد علاقة و ثيقة طويلة مع هذه الألفية...و قد تبين لي من خلال ذلك أن الألفية بحاجة إلى شرح يناسب أبناء هذا الزمن"[2].

و قد بيّن المنهج الذي اعتمده في شرحه و جمعه في اثنتي عشرة نقطة، كما تطرق للتعريف بالألفية و بعض شروحها،كشرح :المرادي و الشاطبي و المكودي و ابن هشام الأنصاري،لينطلق مباشرة في المتن[3].

و لعل الدراسة التي سأقوم بها في هذا البحث ستوضح أكثر منهجه و تضبط ملامح شرحه ـــ و الله المستعان ـــ.

أما **بقية الشروح و الحواشي و المؤلفات حول الألفية** [1] فنقتصر على ذكر المطبوع و المخطوط منها دون المفقود، مع الاقتصار على ذكر عناوينها و مؤلفيها و ذكر بعض ما يتعلق بها من فوائد ومعلومات إن و جدت، و قد رُتِّبت حسب وفيات أصحابها.

---

[1] من الموقع الرسمي **للشيخ عبد الله الفوزان** http://islamlight.net/alfuzan، دخول بتاريخ:16 أفريل2012.

[2] عبد الله بن صالح الفوزان،دليل السالك إلى ألفية بن مالك،(دار ابن الجوزي، الرياض، ع س،1430 هـ)،ج1 ص8.

[3] يراجع: م ن ،ج1 ص11ـ17.

- شرح ابن المنجىّ(ت 695هـــ).
- شرح أبي الفتح البعلي (ت 709هـــ).
- شرح شمس الدين الجَزَري (محمد بن محمد بن يوسف الخطيب، ت 833 هـــ): عنوانه (كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة)، و هو" شرح مختصر لم يتعرض فيه لكل الخلافات النحوية، و إنما كان يقتصر في كثير من الحالات ، على توضيح مراد ابن مالك مع الاستشهاد بالقرآن و الحديث و الشعر، إثباتا للقاعدة و تأكيدا لها، و لهذا الشرح طبعة واحدة في القاهرة، مطبعة السعادة 1403هـــ ــ 1984م بتحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس"[2].
- شرح نورالدين الإسنوي (ت 721هـــ).
- شرح برهان الدين الفَزَاري (ت 729هـــ).
- شرح أبو حيان الأندلسي(محمد بن يوسف الغرناطي، ت 745هـــ)، عنوانه: "منهج السالك إلى الكلام على ألفية ابن مالك"، "و قد جعل أبو حيان هذا الشرح بجزأين، الأول ينتهي بانتهاء باب" التمييز"،و يبدأ الثاني بباب " حروف الجر"، و ينتهي بباب "أفعل التفضيل"، و هو من الكتب التي لم يتمها أبو حيان، و يلاحظ الدارس لهذا الشرح نقدات أبي حيان الشديدة لآراء ابن مالك و ابنه، و تعقبه لهما في كثير من المسائل النحوية، وقد نشر هذا الشرح في نيوهافن:الجمعية الأمريكية الشرقية في نيوهافن، في ولاية كونيكيتكت سنة 1947، بتحقيق سدني كلازر(طبعة آلة كاتبة)"[3].
- شرح ابن اللبان.
- شرح ابن الوردي (ت 749هـــ)، عنوانه: " تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ".
- شرح محمد الإسنوي (ت 763هـــ).
- شرح الدُّكَّالي(ت 763هـــ).
- شرح ابن قيم الجوزية (ت 765هـــ)، عنوانه : "إرشاد السالك".

---

[1] يراجع :حاجي خليفة، كشف الظنون،ج1 ص151و ما بعدها،و كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي،ج 5 ص 278ــ 297، ومحمود نجيب شروح الألفية ص 44 ــ 63، وحسين عبد المنعم بركات، قسم دراسة "إتحاف ذوي الاستحقاق" ص 58ــ 115.

[2] يراجع:حسين عبد المنعم بركات، قسم دراسة : إتحاف ذوي الاستحقاق.ج1 ص 65 .

[3] يراجع: م ن، ج1 ص 61.

- شرح عماد الدين الإسنوي (ت 764هـ).
- شرح جمال الدين الإسنوي (ت772هـ).
- شرح ابن الصائغ (ت777هـ).
- شرح الحُكْري (ت780هـ).
- شرح ابن جابر الهواري(ت 780هـ). و عليه حواش، منها :

- حاشية لجلال الدين السيوطي(ت 911هـ). عنوانها: "تحرير شرح الأعمى و البصير".

- شرح ابن مرزوق التِّلمساني(ت 781هـ). عنوانه : " تمهيد المسالك إلى شرح ألفية ابن مالك".

- شرح جزي الكلبي (ت 785هـ).
- شرح أبي إسحاق الشاطبي (إبراهيم بن موسى ت 790هـ)، عنوانه :"المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية"، طبع مؤخرا سنة 1428هـ ـ 2007م من طرف مركز البحث العلمي و إحياء التراث الإسلامي لجامعة أم القرى، و قد تظافر في تحقيقه مجموعة من الأساتذة والمحققين، فكان في عشرة مجلدات، و هو أوسع الشروح المطبوعة على الإطلاق.
- شرح ابن الرّصّاص المقدسي (ت 790هـ).
- شرح برهان الدين الأَبْناسي (ت 802 هـ)، عنوانه : "الدرة المضية في شرح الألفية".
- شرح ابن المُلَقِّن(ت 804هـ).
- شرح تاج الدين الأَصْفَهَدي(ت 807هـ).
- شرح شمس الدين العيزري(ت 808هـ)، عنوانه: " بُلغة ذي الخَصاصة بحَلِّ الخلاصة".
- شرح بَهْرَام الدَّمِيري (ت 809هـ).
- شرح ابن خطيب المنصورية (ت 809هـ).
- شرح ابن خطيب داريَّا(ت 810هـ)، عنوانه : "طرح الخصاصة في شرح الخلاصة".
- شرح ابن القطان (ت نحوسنة 813هـ).

- شرح ابن الحسباني(ت 815هـ).
- شرح ابن جماعة (ت 819هـ).
- شرح شمس الدين الغَزِّي(ت 822هـ).
- شرح الآثاري(ت 828هـ).
- شرح جمال الدين البِساطي (ت 829هـ).
- شرح شمس الدين البساطي (ت 842هـ).
- شرح ابن رسلان (ت 844هـ).
- شرح ابن مرزوق التلمساني الصغير(ت 842هـ)، عنوانه :"إيضاح السالك على ألفية بن مالك".
- شرح المقَّري(ت 847هـ)، عنوانه:" التحفة المكية".
- شرح نقيب الأشراف الطالبيين(ت 852هـ).
- شرح برهان الدين الكَرَكي(ت 853هـ).
- شرح الراعي الأندلسي(ت 853هـ).
- شرح النواوي(ت 854هـ).
- شرح علاء الدين القابوني(ت 858هـ).
- شرح القَلْيُوبي(ت 859هـ)، و له تعاليق على الألفية و التوضيح و غيرهما.
- شرح ابن نقيب الأشراف(من علماء القرن 9 هـ).
- شرح التَّوْرِيزي(ت أواخر القرن 9هـ).
- شروح العَجِيسي (ت 862هـ)، له عدة شروح على الألفية.
- شرح الشُّمُنِّي(ت 872هـ)، عنوانه:" منهج السالك إلى ألفية بن مالك".
- شرح عز الدين العسقلاني(ت 876هـ)، عنوانه :"توضيح الألفية".
- شرح ابن داود(ت 887هـ).
- شرح ابن العيني(ت 893هـ).
- شرح السِّنْتاوي(ت 896هـ).
- شرح برهان الدين القبيباتي (ت بعد 900هـ).

- شرح جلال الدين السيوطي (عبد الرحمان بن أبي بكر، ت 911هـ)، عنوانه: "البهجة المرضية في شرح الألفية"، وهو "شرح موجز مختصر لا يرقى بفائدته إلى بقية الشروح المطبوعة"[1]، و عليه الحواشي الآتية:

- حاشية لزكريا الأنصاري (ت926هـ).

- حاشية لياسين الحمصي (ت1061هـ)، و قد طبعت هذه الحاشية مرتين[2]:

أ ـ القاهرة ،سنة 1305 هـ، بهامش التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري.

ب ـ فاس ، سنة1327.

- حاشية للأحْسائي (ت1073هـ).

- تعليقة لأبي طالب الأصفهاني (ت1260هـ).

- حاشية لإبراهيم الحيدري (ت1300هـ).

- شرح شمس الدين الغَزِّي (أبي عبد الله محمد بن القاسم، ت 918هـ)، عنوانه :"فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك"، وهو شرح مختصر لا يتعرض لخلافات نحوية، و نقوله عن النحويين ليست بالكثيرة، وقد طبع هذا الشرح جزء من أوله حتى نهاية باب "نائب الفاعل"، ضمن منشورات " كلية الدعوة الإسلامية و الحفاظ على التراث الإسلامي، ليبيا ـ طرابلس سنة 1410هـ ـ 1991م ، الطبعة الأولى، بتحقيق الأستاذ: محمد مبروك الخنروشي، و كان قد حقق الجزء المذكور لنيل درجة الماجستير، ثم صار كتابا مطبوعا في ثلاثمائة و ست و ثمانين صفحة"[3].

- شرح شمس الدين الشامي(ت 942هـ)، عنوانه: "مرشد السالك إلى ألفية ابن مالك".

- شرح ابن طولون (ت 953هـ)، عنوانه: "شرح الخلاصة".

---

[1] حسين عبد المنعم بركات ، قسم دراسة : إتحاف ذوي الاستحقاق، ج1 ص 66.

[2] يراجع: كارل بروكلمان ج5 ص 288، و حسين عبد المنعم بركات ، قسم دراسة : إتحاف ذوي الاستحقاق، ص88.

[3] حسين عبد المنعم بركات ، قسم دراسة : إتحاف ذوي الاستحقاق، ج1 ص 67.

- شرح الخطيب الشِّرْبِيني(ت 977هـ)، عنوانه :"فتح الخالق المالك في حل ألفاظ ابن مالك".
- شرح شمس الدين الفارضي (ت 981هـ).
- شرح بدر الدين الغُزِّي (ت 984هـ).
- شرح الخالدي (ت 1004هـ).
- شرح الشنستري(ت 1021هـ)، عنوانه :"شرح قواعد الألفية".
- شرح أحمد بابا التُّنْبُكتي (ت 1032هـ)،عنوانه :"النكت الزكية في شرح الألفية".
- شرح الحُرْفُوشي(ت 1059هـ).
- شرح ياسين الحمصي (ت 1061هـ).
- شرح الأُجْهُوْري (ت 1066هـ).
- شرح العُرْضي (ت 1071هـ).
- شرح ابن شقلبها (ت 1090هـ).
- شرح ابن الأَخْرم النابلسي(ت 1091هـ).
- شرح الجوهري (ت 1091هـ).
- شرح السُّنْدُوبي (ت 1097هـ)، عنوانه: "المنح الوفية بشرح الخلاصة الألفية".
- شرح عفيف الدين العقيبي (ت 1101هـ).
- شرح ابن حمدون البنَّاني (ت 1140هـ).
- شرح ياسين البلادي(ت نحو 1140هـ)، عنوانه:"الروضة العلية في شرح الألفية".
- شرح ابن الطيب الفاسي (ت 1170هـ).
- شرح أبي بكر البنَّاني (ت 1184هـ)، عنوانه :"تحفة المالك بشرح ألفية ابن مالك".
- شرح الأُدكاوي (ت 1184هـ)،عنوانه:"الكواكب السَّنِية في شرح الألفية".
- شرح الخطيب العُمَري(ت 1206هـ)، عنوانه: "منهج السالك لشرح ألفية بن مالك".
- شرح الأصْطهناوي (ت 1212هـ).
- شرح الطُّرُنْبابي (ت 1214هـ)، عنوانه :"إرشاد السالك إلى فهم ألفية ابن مالك".
- شرح الكردودي(ت 1268هـ).

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

- شرح بونافع الفاسي(ت بعد 1260هـ).
- شرح المِيرْغَني(ت 1268هـ).
- شرح ابن عيسى(ت 1292هـ).
- شرح دحلان(ت 1304هـ)، عنوانه: "الأزهار الزينية في شرح متن الألفية".
- شرح السُّوسي (ت 1311هـ).
- شرح الخُوَانْساري(ت 1313هـ)، عنوانه :"أحسن العطية بشرح الألفية".
- شرح النَّقْرَشي(ت بعد 1318هـ).
- شرح الجُرْمُوقي(ت 1339هـ).

و استمر العلماء يشرحون الألفية لأهداف تعليمية، فنجد من شروح علماء الأزهر في القرن الرابع عشر الهجري:

- شرح صالح الأزهري (ابن عبد السميع أو عبد الصنوع الآبي الأزهري، ت بعد سنة 1344هـ)، عنوانه: "الكواكب الدرية شرح منظومة الألفية"، وهو "شرح مختصر جدا على ألفية ابن مالك، طبع بالقاهرة بمطبعة البابي الحلبي و أولاده سنة 1433هـ"[1].
- شرح عبد المجيد الشُّرْنوبي (ت 1384هـ)، عنوانه : " إرشاد السالك ، شرح ألفية ابن مالك".

أما عن شروح المعاصرين فمنها:

- شرح محمد عبد العزيز فاخر، "عنوانه: توضيح النحو، و هو شرح ميسر، سهل الأسلوب ، بسيط العبارة، أكثر مؤلفه من الأمثلة و التوضيح ، وبيان القاعدة بعبارة يسيرة ، تناسب الطلاب الشادين في طريق النحو، و يتناسب و مستوى الناشئة، و هو مقرر على طلاب المعاهد الأزهرية بالمرحلة الثانوية، و هذا الشرح في أربعة أجزاء متوسطة الحجم.

طبع في القاهرة، دار الكتاب الجامعي، سنة1400هـ"[2].

[1] حسين عبد المنعم بركات ، قسم دراسة : إتحاف ذوي الاستحقاق،1ج ص 69 .

[2] م ن ، ج1 ص69

- شرح محمد عيد، عنوانه : "نحو الألفية"، وهو" شرح جيد على الألفية، طبع بالقاهرة، مكتبة الشباب ، بلا تاريخ"[1].

- شرح زين كامل الخويسكي،عنوانه: " شرح ميسر لألفية ابن مالك"، و هو شرح من الشروح المعاصرة، التي تناسب مستويات الناشئة و الشادين في طريق العربية، فقد ألفه بعبارة سهلة وأسلوب ميسر.

طبع هذا الشرح في الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، سنة 1995م، ط1[2].

ونجد بعض كتب القواعد النحوية الذائعة الصيت، قد جعلت من الألفية منطلقا ، فكتاب : "النحو الكافي" لعباس حسن ــ و هو مطبوع غير مرة ــ يمكن أن يعد شرحا غير مباشر للألفية، لأنه اعتمد كثيرا على آراء ابن مالك في عرض القواعد و شرحها، فأثبت في حواشي الكتاب معظم أبياتها و شرحها[3].

شروح شواهد شروح الألفية[4]:

اهتم كثير من العلماء بخدمة الألفية من خلال شرح شواهد شروحها، سواء أكانت هاته الشواهد لعدد من الشروح أم لشرحين أم لشرح واحد، و من أهمها:

- **كتاب "تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد"**: لعبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت 762هـــ)، طبع في بيروت، المكتبة العربية، الطبعة الأولى ، 1986م، تحقيق و تعليق: عباس مصطفى الصالحي.

- **كتاب "المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية"، و يسمى " الشواهد الكبرى"**[5]: لبدر الدين العيني(محمود بن أحمد ت 855هـــ)، و هو مطبوع، وشروح الألفية التي عناها في كتابه هي: شرح ابن الناظم، و شرح المرادي ، و شرح ابن هشام ،و شرح ابن عقيل.

---

[1] حسين عبد المنعم بركات، قسم دراسة إتحاف ذوي الاستحقاق، ج1 ص 69.

[2] يراجع: م ن، ج1 ص 69 .

[3] يراجع : محمود نجيب ، شروح الألفية ص63.

[4] يراجع: حسين عبد المنعم بركات ، قسم دراسة : إتحاف ذوي الاستحقاق، ج1 ص 102 و ما بعدها.

[5] يراجع :حاجي خليفة ، كشف الظنون، ج1 فهر 154 .

كتاب " فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد"، و يسمى " الشواهد الصغرى" [1]: و هو للعيني كذلك، و هو مطبوع.

ومن شروح الشواهد المطبوعة أيضا[2]:

- **كتاب " تكميل المرام بشرح شواهد توضيح ابن هشام"** : لمحمد بن أبي أحمد بن عبد القادر الفاسي(ت 1091هـ ـ 1680م).
- **كتاب "شرح شواهد ابن عقيل"** : لعبد المنعم بن عوض الجرجاوي الأزهري (ت 1195هـ) و له عدة طبعات.
- **فتح المالك في شرح شواهد منهج السالك:** لعبد السلام بن عبد الرحمن السلطاني الجزائري، وهو مطبوع.

إعراب الألفية:

و نجد من العلماء من اهتم بإعراب أبيات الألفية تتميما لفائدة دارسيها، و أهم ما ألف في هذا:

- **"إعراب الألفية"، المسمى " تمرين الطلاب في صناعة الإعراب"** [3]: للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري،(ت 905هـ)، و قد طبع عدة مرات.

و قد قال عن سبب تأليفه:" و إن من أنفع المسالك، و أقرب المدارك إلى هذا النحو ألفية ابن مالك،غير أن شارحيها أتعبوا الفكر في فهم معانيها و لم يمعنوا النظر في إعراب مبانيها، إلا مواضع اقتصروا عليها، لمسيس حاجتهم إليها، فانقدح في خاطري أن أعرب جميع أبياتها، و أشرح غريب لغاتها، و أضبط ما أشكل من ألفاظها، ليسهل تناولها على حفاظها..."[4].

---

[1] يراجع : حاجي خليفة ، كشف الظنون، ج1 ص 154.

[2] يراجع :حسين عبد المنعم بركات ، قسم دراسة" إتحاف ذوي الاستحقاق"، ج1 ص 105.

[3] يراجع : حاجي خليفة، كشف الظنون ، ج1 ص 154.

[4] خالد بن عبد الله الأزهري، تمرين الطلاب في صناعة الإعراب،(المكتبة الشعبية،بيروت، لبنان، د ط)،ج2 (المقدمة).

- **إعراب الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد(ت1392هـ ـ 1972م)**: و هذا الإعراب مطبوع على هامش شرح ابن عقيل على الألفية، تناول فيه إعراب ألفاظ الألفية باختصار و لم يتوسع في ذلك[1].

[1] يراجع : حسين عبد المنعم بركات ، قسم دراسة" إتحاف ذوي الاستحقاق"، 1ج ص 108.

الفصل الثاني :

منهج الأشموني في شرحه" منهج السالك إلى ألفية ابن مالك."

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول:

المنهج العام للأشموني في شرحه :

إن المتتبع لشرح الأشموني يستطيع معرفة المنهج الذي اتبعه ، سواء على المستوى الشكلي أو المضموني، و نبدأ بالمستوى الشكلي و نقصد به ما يظهر من القراءة المباشرة والسطحية للشرح، وليس من الممكن أن يتتبع الدارس كل صغيرة و كبيرة، و كل واردة و شاردة لاستخلاص منهجه ، لكن حسبنا ما تكرر و ظهر جليا و بلغ القدر الذي يمكّننا من تصنيفه بين ميزات شرحه.

ففي بداية شرحه نجد الأشموني استهل الشرح **بمقدمة** موجزة، حمد فيه الله تعالى وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وآله وأصحابه، تحدث فيها عن بعض ملامح شرحه الذي حرص على تهذيبه وتوضيحه وجعله وسطا بين الإسهاب الممل والإيجاز المخل فقال: "فهذا شرح لطيف بديع على ألفية ابن مالك، مهذب المقاصد واضح المسالك، يمتزج بها امتزاج الروح بالجسد، ويحل منها محل الشجاعة من الأسد... خلا من الإفراط الممل، وعلا عن التفريط المخل، وكان بين ذلك قواما، وقد لقبته "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك" و لم آل جهدا في تنقيحه، وتهذيبه وتوضيحه وتقريبه" [1]

أما عن **التسمية** التي اختارها فإنه لم ينفرد بها، إذ شاركه فيها غيره من شراح الألفية، وممن سمى شرحه بهذه التسمية:

ـــ أبو حيان (ت 745 هـــ)، في كتابه: "منهج السالك إلى الكلام على ألفية ابن مالك" و لم يتمه، [2]وقد طبع قسم منه بعنوان "منهج القول على ألفية ابن مالك".

ـــ الشُّمُنِّي(ت 872 هـــ): في كتابه "منهج السالك إلى الكلام على ألفية ابن مالك". [3]

ـــ الخطيب العُمَري(ت 1206 هـــ): في كتابه "منهج السالك إلى الكلام على ألفية ابن مالك". [4]

---

[1] شرح الأشموني، ص33.

[2] يراجع :فوات الوفيات ج4ص79، والدرر الكامنة ج4ص186، وبغية الوعاة ج1ص283، وكشف الظنون ج1 ص153.

[3] يراجع: كشف الظنون، ج1 ص152، وشذرات الذهب ج7 ص312.

[4] يراجع: إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين في أسماء المؤلفين و آثار المصنفين،(وكالة المعارف، استانبول،تركيا1955م)، ج2 ص349.

و خروجا من المقدمة ، نجده في شرحه حافظ على **تقسيم الناظم وترتيبه لألفيته**، فلم يقدم بابا و لم يؤخر فصلا، فبدأ بمقدمة الألفية وانتهى بخاتمتها مرورا بأبوابها جميعا، محافظا على تسلسلها، بدءا بباب الكلام وما يتألف منه، وانتهاءً بفصل الإدغام،[1] وقد بلغ عدد أبواب الشرح سبعين بابا، وعدة فصوله عشرة فصول.

و عن مواضيع أبواب الألفية فإن الأشموني لم يقتصر في شرحه على متن الألفية الذي ضم أبواب النحو وفصوله، بل شرح **أبيات المقدمة والخاتمة** أيضا، فقام باستقصاء جميع ما في "الألفية"، فشرح مقدمتها وخاتمتها وحتى عناوناتها.

وقد حوت مقدمة الألفية سبعة أبيات:

من قوله:

قَالَ مُـــحمدُ هو ابنُ مالـــكِ أَحمـــدُ رَبِّـــيَ اللهَ خَير مالِكِ.

إلى قوله:

واللهُ يَقْضي بِهِبـــاتٍ وَافِـــرَه لي ولـــه في دَرَجات الآخره.

وقد اجتزأ أبياتها كلمة كلمة وكلمتين ، كما ضمنها ستة تنبيهات وخاتمة.[2]

أما خاتمة الألفية فقد حوت أربعة أبيات، وقد شرحها الأشموني [3]،و لم يقصها صنيع كثير من شراح الألفية.

أما عن **عناوين أبواب الألفية**، فنجد الأشموني يفسر معاني بعضها، معللا سبب وضعها، ومن ذلك مثلا:

قوله في "فصل في ما ولا ولات وإن المشبهات بليس": "إنما شبهت هذه بـــ: "ليس" في العمل، لمشابهتها إياها في المعنى، وإنما أفردت عن باب "كان" لأنها حروف وتلك أفعال"[4]

و فسر المعنى و تكلم عن سبب وضع النحاة لباب "الإخبار بالذي والألف واللام"، بعد العنوان مباشرة، فقال:"الباء في قوله: بالذي، للسببية لا للتعدية لدخولها على المخبَر عنه، لأن الذي يجعل في هذا الباب مبتدأ لا خبر كما ستقف عليه،فهو في الحقيقة مخبر عنه...و هذا الباب وضعه

---

[1] يراجع: ، أحمد محمد عزوز، مقدمة تحقيق شرح الأشموني، ج1ص7

[2] يراجع: شرح الأشموني، ج1 ص 34 و ما بعدها.

[3] يراجع: م ن ، ج3 ص 349-350.

[4] م ن، ج2ص235.

النحويون للتدريب في الأحكام النحوية، كما وضع التصرفيون مسائل التصريف في القواعد التصريفية، وبعضهم يسمي هذا الباب باب السبك" [1]

وقال عن باب "النسب"، بعد العنوان أيضا: "هذا هو الأعرف في ترجمة هذا الباب، ويسمى أيضا باب الإضافة، وقد سماه سيبويه بالتسميتين" [2]

و نجده أحيانا بعد تفسير التسمية وقبل شرحه للأبواب يقدم **تمهيدا أو تلخيصا** يكون كالقاعدة، لينطلق بعد ذلك إلى الشرح والتفصيل.

و هذا واضح وجلي في مثل قوله في باب "لا" التي لنفي الجنس: "اعلم أنه إذا قصد بـــ "لا" نفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم، لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود "مِن" لفظا أو معنى، ولا يليق ذلك إلا بأسماء النكرات ..."[3].

وكقوله في باب "التصغير": "والحاصل أن كل اسم متمكن قصد تصغيره، فلا بد من ضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعده، فإن كان ثلاثيا لم يغير بأكثر من ذلك، وإن كان رباعيا فصاعدا كُسر ما بعد الياء، فالأمثلة ثلاثة: فُعَيل نحو: فليس ،وفُعَيعِل نحو: دريهم، وفُعَيعِيل نحو: دنينير"[4].

وأحيانا يبدأ بتعريف المصطلح الذي دل عليه الباب، كما فعل في باب "الابتداء"، حيث عرف المبتدأ وشرح التعريف [5]، و كذلك فعل في باب الاستثناء، فعرفه وشرح التعريف ثم شرع في الأبيات[6].

وما عدا هذا فهو على الأصل، بأن **يبدأ في شرح الأبيات مباشرة** بعد عنوان الباب، مثال ذلك صنيعه في باب "النكرة والمعرفة" ، وباب الاسم الموصول ، و باب أما و لولا[7].

---

[1] شرح الأشموني، ج3ص27.

[2] م ن، ج3ص150.

[3] م ن، ج1ص291.

[4] م ن،ج3ص130.

[5] يراجع: م ن: ج1ص178.

[6] يراجع: م ن، ج1ص430.

[7] يراجع: م ن،ج1ص102 ،137وج 3ص18.

أما منهجه في التعامل مع **أبيات الألفية** في الشرح، فإنه يقوم على تحليلها، وفك ألفاظها، فيجزّئ ألفاظ البيت كلمة كلمة، و جملة جملة،ويقوم بشرحها،وأمثلة ذلك :في باب "كان وأخواتها" قال: "(ترفع كان المبتدأ) إذا دخلت عليه، ويسمى (اسما) لها، وقال الكوفيون: هو باق على رفعه الأول، (والخبر *** تنصبه) باتفاق ويسمى خبرها، (ككان سيدا عمر) فـــ: عمر اسم كان وعمر خبرها،و(ككان) في ذلك (ظل) ومعناها: اتصاف المخبر عنه بالمخبر نهارا، و(بات) ومعناها: اتصافه به ليلا، و(أضحى) ومعناها: اتصافه به في الضحى، و(أصبحا) ومعناها: اتصافه به في الصباح، و(أمسى) ومعناها اتصافه به في المساء، و(صار) ومعناها: التحول من صفة إلى صفة، و(ليس) ومعناها: النفي، وهي عند الإطلاق لنفي الحال، وعند التقييد بزمن بحسبه، و(زال) ماضي يزال، و(رجا) و (فتئ وانفك) ومعنى الأربعة: ملازمة الخبر المخبر عنه على ما يقتضيه الحال، نحو "مازال زيد ضاحكا" و "ما برح عمرو أزرق العينين"[1].

و إذا كان الغالب على شرحه لأبيات الألفية تجزيئها إلى كلمات و جمل، فإننا نجده أحيانا يورد أبيات الألفية كاملة بحسب الفكرة ، فقد يورد بيتا كاملا و يشرحه، كما فعل في باب "الإضافة"، حيث ساق قول الناظم:

لِمُفـــــهِمِ اثنَينِ مُعَـــــرَّفٍ بِلاَ تَفَرُّقٍ أُضِيــفَ كِلـــــــتا وكِلاَ [2].

وفي باب "النعت" ساق قول الناظم:

يَتْبَعُ فِي الإعرابِ الأَسماءَ الأُوَل نَعــتٌ توكـــــيد وعطف وبدل [3].

وقد يورد بيتين معا ويشرحهما، و يشهد لذلك صنيعه في باب "التعجب"، حيث سرد قول الناظم:

و صُغهما من ذي ثـــلاث صُرِّفا قابِلِ فَضْل ثم غــيرِ ذي انـــــتِفا

وغير ذي وصف يُضَاهي أشهلا و غير ســـالك ســـــبيل فُــعِلا [4]

كما نجده ساق أربعة أبيات معا في باب "التصغير"، وهي قول الناظم:

---

[1] شرح الأشموني ، ج1ص211.

[2] يراجع: م ن، ج2ص86.

[3] يراجع: م ن، ج2ص218.

[4] يراجع: م ن ، ج2ص179.

و ألف التأنيث حيث مُـــدّا و تاؤه مُنْفصـــلين عُـــــدّا

كذا المزيدُ آخـــرا للنســـب و عَجُزُ المضاف و الـــمُرَكَّب

وهكذا زيادتـــــا فَعْلانـــــا مِنْ بَعْدِ أَرْبع كَزَعْفَرَانَـــــا

و قدِّر انفصالَ مَا دَلَّ على تثنية أو جمعِ تَصحيحٍ جَـــلا[1]

و من منهجه في التعامل مع أبيات الألفية، **اهتمامه بإعرابها**،فكان يتطرق في شرحه إلى إعراب البيت كله أو بعضه حسب ما يراه مفيدا لدارسي شرحه، وأمثلة ذلك:

في باب "المعرب والمبني"،عند قول الناظم:

فارْفَعِ بِضَمٍّ وانْصِبَنْ فَتحاً وجُرّ كَسرًا كَذِكْـــرُ اللهِ عَبْدَه يَسُر

قال:"فـــ (ذكر): مبتدأ، وهو مرفوع بالضم، والاسم الكريم مضاف إليه وهو مجرور بالكسر، و (عبده): مفعول به، وهو منصوب بالفتح"[2].

وكذلك في باب الإضافة عند قول الناظم:

وكونهما في الوصف كافٍ إِن وَقَع مُثَنًّى أو جَمْـــعًا سَبِيلَه اتَّبع

فقال: "(أن وقع) هو بفتح (أن) وموضعه رفع على أنه فاعل (كاف) على ما تبين أولا.

وقال الشارح: (هو): مبتدأ ثان، و (كاف): خبره، والجملة خبر الأول، يعني كونهما.

وقال المكودي: في موضع نصب على إسقاط لام التعليل، والتقدير: وجود "أل" في الوصف كاف لوقوعه مثنى أو مجموعا على حده [3]،ويجوز في همز "أن" الكسر، وقد جاء كذلك في بعض النسخ، انتهى"[4].

و يتجلى اهتمامه بإعراب أبيات الألفية أكثر عندما يورد الأوجه الإعرابية المختلفة في البيت الواحد، كما فعل في باب "الترخيم" عند قول الناظم:

تَرْخِيمًا احْذِفْ آخِرَ المُـــــنادى كَيَـــا سُعَا فيمَن دَعَا سُعَادا

قال:

---

[1] يراجع: شرح الأشموني، ج3ص136.

[2] م ن ، ج1ص71.

[3] يراجع: شرح المكودي على الألفية، ص101

[4] شرح الأشموني، ج2ص71 و72، والبيت في ج2ص69.

" أجاز الشارح في نصب (ترخيما) ثلاثة أوجه: أن يكون مفعولا له، أو مصدرا في موضع الحال، أو ظرفا على حذف مضاف، وأجاز المرادي وجها رابعا، وهو أن يكون مفعولا مطلقا، وناصبه احذف، لأنه يلاقيه في المعنى، وأجاز المكودي وجها خامسا، وهو أن يكون مفعولا مطلقا لفاعل محذوف، أي رخم ترخيما[1].انتهى"[2].

ومن منهجه في التعامل مع أبيات الألفية في شرحه نجد أنه **استدرك على الناظم نظمه لبعض الأبيات** التي رأى فيها قصورا أو غموضا، فنظمها بشكل آخر يراه أدق وأوعب.

من ذلك أن الناظم تحدث في باب " الكلام وما يتألف منه" عن الاسم والفعل والحرف، فذكر علامات كل منها ، ثم تحدث عن اسم الفعل، واقتصر فيه على الأمر، فقال:

و الأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُن للنُّون مَحَلّ فيه هو اسمٌ نَحْوُ صَــه و حَيَّهَل

فنجد الأشموني يستدرك عل الناظم، مقترِحا تعديلا للبيت، فقال:

"كما ينتفي كون الكلمة الدالة على الطلب فعل أمر عند انتفاء قبول النون، كذلك ينتفي كون الكلمة الدالة على معنى المضارع فعلا مضارعا عند انتفاء قبول " لم"، كـــ "أوَّه" بمعنى "أتوجع"، و"أفّ" بمعنى: "أتضجر"، وينتفي كون الكلمة الدالة على معنى الماضي فعلا ماضيا عند انتفاء قبول التاء: كـــ "هيهات" بمعنى: "بَعُدَ"، و"شتان" بمعنى "افترق"، فهذه أيضا أسماء أفعال، فكان الأولى أن يقول:

و مَا يُرَى كالفعلِ مَعْنًى و انْخَزَل عن شرطه فهو اسمٌ نَحْو صَه وحَيَّهَل

ليشمل (أسماء) الأفعال الثلاثة، ولعله إنما اقتصر في ذلك على فعل الأمر لكثرة مجيء اسم الفعل بمعنى الأمر، وقلة مجيئه بمعنى الماضي والمضارع"[3].

وكذلك عند قول ابن مالك في باب "التأنيث":

و مِنْ فِعِــيلٍ كَقَتِيـــــلٍ إِن تَبِع مَوْصُــوفَه غَالِــبًا الــتَّا تَمْتَنِع

استدرك الأشموني عليه صياغته للبيت قائلا: " (ومن فعيل) بمعنى مفعول (كقتيل) بمعنى مقتول، وجريح بمعنى مجروح، (إن تبع *** موصوفه غالبا التا تمتنع)، فيقال: "رجل قتيل وجريح، وامرأة: قتيل وجريح"،والاحتراز بقوله: (كقتيل) من فعيل بمعنى فاعل، نحو: "رحيم وظريف"،وبقوله: (إن تبع

---

[1] يراجع: شرح المكودي على الألفية، ص156

[2] شرح الأشموني، ج2ص340، والبيت في ج2ص339.

[3] م ن، ج1ص58- 59.

موصوفه) من أن يستعمل استعمال الأسماء غير جار على موصوف ظاهر ولا منويّ لدليل، فإنه تلحقه التاء، نحو: "رأيت قتيلا وقتيلة"، فرارا من اللبس، ولو قال:

ومِنْ فَعـــــيلٍ كَقَتيل إنْ عُرِف مَوْصُوفَه غالـــــبًا التَّا تنحذف

لكان أجود، ليدخل في كلامه، نحو: "رأيت قتيلا من النساء" فإنه مما تحذف فيه التاء للعلم بموصوفه، ولهذا قال[ابن مالك] في "شرح الكافية"[1]: "فإن قُصِدت الوصفية وعُلِم الموصوف جُرِّد من التاء".[2]

وغير ذلك من المواضع.[3]

التنبيهات والخواتيم:

حاول الأشموني أن يكون متقصيا لكل ما ورد من المسائل و الوجوه النحوية،و نجده لعدم تحمل الشرح كل هاته التفريعات يستدرك بعض الوجوه والمسائل التي لم يتح له التفصيل فيها حين شرح بعض أبيات الألفية، في صور تنبيهات وخواتيم:

التنبيهات:

دبَّج الأشموني شرحه بكثير من التنبيهات التي بدا توزعها في شرحه واضحا،و قد تعددت ما بين تنبيه مفرد[4] أو تنبيهين [5] أو عدة تنبيهات متلاحقة، قد تصل إلى تسعة تنبيهات [6]

ولا يكاد يخلو باب من عدة تنبيهات، و قد اختلف توزيعها بين باب وآخر، وأول ما يصادفنا منها كان في شرح مقدمة الناظم[7]

---

[1] ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني)،شرح الكافية الشافية، حققه و قدم له:عبد المنعم أحمد هريدي،(دار المأمون للتراث،مكة المكرمة، م ع س، ط1 ،1402هـ ـ 1982م)، ج4 ص1740.

[2] شرح الأشموني، ج3ص68.

[3] للاستزادة يراجع: م ن ،ج3 ص 211.

[4] يراجع: شرح الأشموني ،ج1ص 35 ،53، 143 ،346، 459،وج 2ص7 ،71 ،93، 244، 258،وج 3 ص169، 272 ،318.

[5] يراجع: م ن ، ج1ص460،157،56، و ج2ص6 ،94 ،244 ،299 ،434،و ج3ص41، 316، 368.

[6] يراجع: م ن ،ج1ص35، 41-42، 60، 162 ،467،وج2ص8 ،65 ، 99 ،212 ،291،وج 3ص41 ،166 ، 209-210 ،266، 343.

[7] يراجع :م ن، ج1ص35.

أما عن مضمونها فهي استدراكات وإيضاحات احتوت:بعض الآراء النحوية [1] أو تعريف المصطلحات[2]،أو تعليلات لبعض المسائل [3]،أو إضافة بعض الشواهد والأمثلة والوجوه الإعرابية [4]،أو تلخيصا لما سبق في بعض الأبواب والفصول [5]،كما قد تخرج عن النحو إلى بعض مسائل اللغة والمعارف الأخرى[6].

ومثال التنبيه المفرد، قوله في باب "المعرب والمبني"، عند كلامه عن المثنى والجمع، فقال:

"تنبيه: قيل لحقت النون المثنى والمجموع عوضا عما فاتهما من الإعراب بالحركات ومن دخول التنوين،و حذفت مع الإضافة نظرا إلى التعويض بها عن التنوين، و لم تحذف مع الألف واللام ـــ وإن كان التنوين يحذف معهما ـــ نظرا إلى التعويض بها عن الحركة أيضا، وقيل: لحقت لدفع توهم الإضافة في نحو: "جاءني خليلان موسى وعيسى" و"مررت ببنين كرام"، ودفع توهم الإفراد في نحو: "جاءني هذان"، و"مررت بالمهتدين"، وكُسِرت مع المثنى على الأصل في التقاء الساكنين، لأنه قبل الجمع، ثم خولف بالحركة في الجمع طلبا للفرق، وجعلت فتحة طلبا للخفة، وقد مر ذلك، وإنما لم يكتفَ بحركة ما قبل الياء فارقا لتخلفه في نحو: "المصطفَيْن"[7]

ومثال التنبيهين، قوله في باب "تعدي الفعل ولزومه":

"تنبيهان:

الأول: إنما اطرد حذف حرف الجر مع "أنَّ" و "أنْ" لطولهما بالصلة .

الثاني: اختلفوا في محلها بعد الحذف، فذهب الخليل والكسائي على أن محلهما جر، تمسكا بقوله:

وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونِ حَبِيبــةً إِلَيَّ وِلاَ دَينٍ بِـــــها أَنَا طَالِبُه[8]

---

[1] يراجع: شرح الأشموني ، ج1ص65 ،66 ،107 ،153.

[2] يراجع :م ن، ج1ص37.

[3] يراجع : م ن ، ج1ص44 ،56،وج 2ص17.

[4] يراجع: م ن، ج1ص98 ،120 ،155.

[5] يراجع:م ن، ج1ص204،و ج 3ص69 ،85

[6] يراجع: م ن ،ج1ص81.

[7] م ن ، ج1ص91.

[8] البيت من الطويل، قاله الفرزدق، و يروى "سلمى" بدل "ليلى"، يراجع: الفرزدق(همام بن غالب الدارمي ت 114هـــ)، الديوان، (دار بيروت،بيروت،لبنان1404هـــ-1984م)، ج1ص84.

يجر "دين" ، وذهب سيبويه والفراء إلى أنهما في موضع نصب وهو الأقيس، ومثل "أنّ" و أنْ" في حذف حرف الجر قياسا "كي" المصدرية، نحو: "جئتك كي تقوم" ، أي لكي تقوم."[1]

ومثال التنبيهات المتعددة، قوله في "باب الإمالة" عند كلامه عن السبب الثاني من سببي إمالة الفتحة:

"**تنبيهات:**

الأول: الضمير في قوله: "تليه" راجع إلى الفتح، لأنه الذي يمال، لا الحرف الذي تليه هاء التأنيث، وإذا كان كذلك فلا وجه لاستثنائه الألف، بقوله (إذا ما كان غير ألف)، إذ لم يتدرج الألف في الفتح، وهو إنما فعله لدفع توهم أن هاء التأنيث تسوغ إمالة الفتحة، فكان حق العبارة أن يقول عاطفا على ما تقدم:

وَقبْلَ هَا التَّأنيثِ أَيْضًا إِنْ تَقِفْ لاَ تُمِـــــلْ لِهَذِهِ الهَاءِ الأَلِــف

الثاني: إنما قال (ها التأنيث) و لم يقل "تا" التأنيث، لتخرج التاء التي لم تقلب هاءا، فإن الفتحة لا تمال قبلها.

الثالث: ذكر سيبويه أن سبب إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث شبه الهاء بالألف، فأُميل ما قبلها كما يمال ما قبل الألف، و لم يبين سيبويه بأي ألف شبهت، والظاهر أنما شبهت بألف التأنيث".[2]

و أمثلة ذلك كثيرة جدا.

الخواتيم:

وأما الخواتيم فهي كثيرة أيضا، وينطبق عليها ـــ من حيث مضمونها وحجمها ـــ ما قيل عن التنبيهات، لكن موضعها الطبيعي يقتضي مجيئها في نهايات الأبواب، خلافا للتنبيهات التي لم يقيد ورودها بموضع معين، والمتتبع لشرح الأشموني يجده قد ألحقها بكل أبواب الشرح،حيث لم يخْلُ باب منها،كما لم يخل من التنبيهات قبلها [3].

ومن منهج الأشموني في الشرح **ربطه المسائل و الأبواب بعضها ببعض،و تعليل الترتيب الذي اختاره لها ابن مالك في ألفيته،** فالأشموني لا يكتفي بعرض المسائل والأبواب وشرح الأبيات ، بل

---

[1] شرح الأشموني: ج1 ص 382 .

[2] م ن ، ج3ص211.

[3] و هذا خلافا لمحمود نجيب الذي صرح بأن الأشموني ألحق الخواتيم بثلاثة عشر بابا و فصلا، يراجع : شروح الألفية ص84.

يهتم بربطها إذا اتصلت موضوعاتها مع ما تقدمها أو تلاها في مواضع أخرى من الشرح، فيصرح بأن الموضع الطبيعي للمسألة أو الباب إذا ذكره عرضا قد سبق أو سيأتي في موضع آخر،كما يعلل ويفسر ترتيب الناظم للمسألة أو الباب، وأمثله ذلك كثيرة منها:

قوله في باب "الكلام وما يتألف منه" :"ولما كانت أنواع الأفعال ثلاثة: مضارع وماضي وأمر، أخذ في تمييز كل منهما عن أخويه مبتدئا بالمضارع لشرفه بمضارعة الاسم ـــ أي بمشابهته ـــ **كما سيأتي بيانه.**[1]"

وقوله في "باب المعرب والمبني": "ولما فرغ من بيان ما ناب فيه حرف عن حركة من الأسماء، أخذ في بيان ما نابت فيه حركة عن حركة ، وهو شيئان: ما جمع بألف وتاء، وما لا ينصرف،وبدأ بالأول، لأن فيه حمل النصب على غيره، والثاني فيه حمل الجر على غيره والأول أكثر".[2]

وقوله في أول باب "المفعول المطلق": "واعلم أن المفاعيل خمسة: مفعول به وقد تقدم في باب "تعدي الفعل ولزومه"، ومفعول مطلق، ومفعول له، ومفعوله فيه، ومفعول معه،وهذا أول الكلام على هذه الأربعة..."[3]

وقوله في أول باب "حروف الجر": "وقد تقدم الكلام على "خلا" و"حاشا" و"عدا" في الاستثناء".[4]

و غير ذلك من المواضع.[5]

ومن منهجه في الشرح **تعرضه لتعريف المصطلحات ومتابعته لابن مالك في تسميتها والتعريف بها** ، كما تابعه في العناوين التي لم يتصرف فيها، فهو يعتمد على تعريف ابن مالك في نظمه، فيكتفي بشرح التعريف، وحتى عندما يكتفي ابن مالك عن التعريف بالمثال نجد الأشموني موافقا له، و كثيرا ما يأتي بالتعريفات من مؤلفات ابن مالك الأخرى كالتسهيل و الكافية :

---

[1] شرح الأشموني: ج1ص57.

[2] م ن، ج1ص91.

[3] م ن، ج1ص401.

[4] م ن، ج2ص15.

[5] للاستزادة يراجع: م ن ، ج2ص399.

مثال ذلك، صنيعه في باب "النكرة والمعرفة"، حيث اعتمد على تعريف ابن مالك في نظمه فقال:" (نكرة قابل أل مؤثرا) فيه التعريف، كـــ "رجل، وفرس، وشمس، وقمر" (أو واقع موقع ما قد ذكرا) أي: ما يقبل" أل"، وذلك كـــ "ذي" بمعنى صاحب و "من وما" في الشرط والاستفهام..."[1]

وكذلك في باب "ما لا ينصرف"، قال: "ولما أراد ـــ ابن مالك ـــ بيان ما يمنع من الصرف بدأ بتعريف الصرف، فقال:

الصَّرْفُ تَنْوِيـــنٌ أَتَى مُبَيِّـــنَا مَعْنًى بِهِ يَكُـــــونُ الاسمُ أَمْكَنَا.

فقوله: (تنوين) جنس يشمل أنواع التنوين، وقد تقدمت أول الكتاب، وقوله: (أتى مبينا... إلخ) فخرج لما سوى المعبر عنه بالصرف، والمراد بالمعنى الذي يكون به الاسم أمكن ـــ أي زائدا في التمكن ـــ بقاؤه على أصله، أي: أنه لم يشبه الحرف فيُبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف".[2]

ومن الأمثلة التي يكتفي فيها ابن مالك عن تعريف المصطلحات بالمثال، فيعرفها الأشموني كما في المثال نجد:

تعريفه للمبتدأ في باب "الابتداء"،عند قول الناظم:

مُبْتَدَأٌ زَيْـــدٌ وَ عَاذِرٌ خَبَـــــرْ إِنْ قُلْتَ زَيْـــدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ

فقال "هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة، مخبرا عنه، أو وصفا رافعا لمستغني به"، و بيّن نوعي الخبر اعتمادا على أمثلة ابن مالك من خلال التعريف، فقال:

" وقد أشار ـــ يعني ابن مالك ـــ إلى الأول بقوله: (مبتدأ زيد وعاذر خبر) أي: له، (إن قلت زيد عاذر من اعتذر)، وإلى الثاني بقوله: (أول) أي: من الجزأين، (مبتدأ والثاني) منهما (فاعل أغنى) عن الخبر، (في) نحو (أسارٍ ذان) الرجلان..."[3]

ومثال اعتماده في شرحه على ابن مالك في المصطلحات التي لم يتطرق إلى التعريف بها في نظمه فيأتي بها من كتبه الأخرى:

تعريفه للاسم الموصول، حيث لم يتطرق ابن مالك إلى تعريفه في قوله:

مَوْصُولُ الأَسْمَاءِ الَّذِي الأُنْثَـــى الَّتِي وَالـــيَا إِذَا مَـــــا ثُنِّيَ لاَ تَثْبُت.

---

[1] شرح الأشموني: ج1ص102. وللاستزادة يراجع: ج1ص 122، 456، و ج2ص279 .

[2] م ن:ج 2ص399.

[3] م ن، ج1 ص187.

فعرفه الأشموني، فقال:"ما افتقر إلى عائد أو خلفه، وجعله صريحة أو مؤولة، كذا حده في "التسهيل"[1] "[2]

و إذا وجدنا الأشموني موافقا لابن مالك في اعتماد مصطلحاته، فقد خالفه في مصطلح "البدل المطابق" حيث اعتمد الأشموني مصطلح :بدل "الكل من الكل"، وقد بين ذالك بقوله:" و قد سماه ابن مالك بدلا مطابقا".[3]

و سنذكر لمحة عن مصطلحات ابن مالك في الفصل اللاحق.

و من أهم ميزات منهج الأشموني في شرحه "أنه **استفاض فيه** ، ففصل الأقوال و أورد و علل ما احتاج إلى تعليل، كل ذلك بأسلوب المعلم الذي يكثر التقسيم و التفريع و الحوار و الجدل، ثم يعود فيجمع ما تشتت، و يوجز الكلام فيه في خواتيم و تنبيهات يرصع بها ما حاكه من قبلُ و نسجه" [4].

كل هذا جعل الطابع التعليمي بارزا عنده، و قد يسهب في كل ذلك إلى حد الملل، فيتوقف واثقا من الكفاية[5]، ليقول في باب "الترخيم"، مثلا: "وفروع هذا الباب كثيرة جدا، و فيما ذكرناه كفاية".[6]

فكان بهذا شرحه مطولا، جمع فيه بين الشرح و الإعراب، واستوعب فيه خصائص الشروح السابقة عليه[7]،و قد كان شرحه جامعا لآراء النحويين و مذاهبهم في كل مسألة من مسائله، و عني فيه بالتحليل و التعليل و المناقشة، مع غزارة المادة العلمية، و كثرة المناهل التي استقى منها في بناء شرحه ، فيستحق أن يكون من الشروح الموسوعية على الألفية ، وهو كذلك.

---

[1] يراجع: ابن مالك (أبو عبد الله محمد الجياني)، شرح التسهيل،تحقيق:عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، (دار هجر،القاهرة، مصر،ط 1 ،1410هـ ـ 1990)، ج1 ص186.

[2] شرح الأشموني، ج1ص137.

[3] م ن،ج2 ص 289.

[4] أحمد محمد عزوز، مقدمة تحقيق شرح الأشموني، ج1 ص8.

[5] يراجع: نجيب محمود،شروح الألفية،ص84.

[6] شرح الأشموني، ج2 ص 351.

[7] يراجع: محمود نجيب، شروح الألفية، ص82.

المبحث الثاني:

منهج الأشموني في الشواهد النحوية:

يراد بالشواهد النحوية المصادر التي استقى منها النحاة قواعدهم و بنوا عليها علم النحو ، واعتمدوها عونا و سندا في الانتصار لمذاهبهم و آرائهم .

و قد اهتم بها النحاة رواية و دراية، و اتبعوا في كل صنف منها منهجا خاصا و حددوا له شروطا تجعله مؤهلا للاستشهاد به، كما نجدهم لم يجعلوها في مرتبة واحدة ، و اختلفوا في حجية الاستشهاد ببعضها.

و قد كانت شروح الألفية حقلا خصبا لدراسة المنهج المعتمد في الشاهد النحوي، وهي تمثل خلاصة ما وصل إليه النحاة من تصورات حول الشاهد النحوي،كما أن المناحي التي نحاها المتأخرون هي وليدة جهود القدماء و محاولاتهم في عملية إخراج النحو كاملا يرمي إلى الهدف الذي وضع من أجله.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1.منهج الأشموني في الإستشهاد بالقرآن الكريم و قراءاته:

الاستشهاد بالقرآن و قراءاته عند النحويين:

أجمع النحويون و اللغويون على أن القرآن الكريم هو الأصل الأول للاستشهاد ، فهو كلام الله تعالى المنزل بلغة عربية سليمة، قال تعالى:(إِنَّآ أَنْزَلْنَهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا)(يوسف: 2)، وقد أحيط بالحفظ والعناية والنقل الصحيح المتواتر الذي لا ريب فيه.

فقد أجمع النحاة على أن النص القرآني ـــ بكل قراءاته: المتواترة والشاذة ـــ أصح كلام عربي يحتج به، و قد تبينت مواقفهم، فقال الفراء: "والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر" [1]، وقال ابن خالويه: "وقد أجمع الناس جميعا أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن، لا خلاف في ذلك"[2]

و لما كان القرآن الكريم في أعلى درجات الفصاحة والبيان، فقد وقف منه النحويون موقفا موحدا في الاستشهاد بما جاء به.

ولكنهم اختلفوا في معيار الإفادة من القراءات المتعددة، فاحتج الكوفيون بها كلها، بينما اشترط البصريون موافقتها لكلام العرب، فأخضعوها للقياس، ونتج عن ذلك ردهم لبعض القراءات بدعوى لحن القراء حينا وعدم تواتر القراءات حينا آخر،يقول عبد العال سالم مكرم:" ومن هنا حدث خلاف كبير بين علماء النحو في الأخذ بالقراءات و الاستشهاد بها في تقعيد القواعد النحوية واللغوية... فالبصريون وضعوا مقاييسهم اللغوية من القرآن الكريم بلهجة قريش، ومن النصوص العربية الشعرية و النثرية إلى منتصف القرن الثاني من الهجرة،و الحقيقة أن المادة التي نسجوا منها القواعد قليلة تتعارض مع مقاييس أخرى و نصوص أخرى، ومن أجل هذا فقد تشددوا في قبول

---

[1] الفراء (أبو زكريا يحيا بن زياد) معاني القرآن،تحقيق:عبد الفتاح إسماعيل شلبي ومحمد علي النجارو أحمد نجاتي،(الدار المصرية، القاهرة، مصر،د ط)، ج1ص14.

[2] يراجع: السيوطي(عبد الرحمان جلال الدين)،المزهر في علوم اللغة و أنواعها ،شرح و تعليق : محمد جاد المولى بك و محمد أبو الفضل إبراهيم، (المكتبة العصرية، بيروت،لبنان، 1987م)، ج1ص 2-3، وقد نقله السيوطي من شرح فصيح تعلب لابن خالويه.

القراءات، حتى القراءات السبع فقد رفضوا بعضها مما تعارض مع أقيستهم و أصولهم" [1]، والحق أن القراءات كلها ـــ متواترها وأحادها وشاذها ـــ حجة :كما ذهب ابن خالويه ،وما قيل عن القراءة الشاذة ومنع قراءتها في التلاوة لا يعني منع الاحتجاج بها في النحو، فهي على الرغم من وصفها بالشذوذ أقوى سندا وأصح سماعا من كل ما احتجوا به من كلام العرب، كما بينه ابن جني في أول كتابه"المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها".[2]

أما عن معنى القراءة الشاذة فقد عرفها علماء القراءات في مصنفاتهم، قال ابن الجزري: "كل قراءة وافقت العربية، وله بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم ووجب على الناس قبولها، سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم ... وقولنا في الضابط: ولو بوجه، نريد له وجها من وجوه النحو سواء كان أفصح أم فصيحا، مجمعا عليه أم مختلفا" [3]، وقد وردت القراءات الشاذة عند القراء على السواء بما فيهم السبعة أنفسهم ، فلم تنحصر في القراء العشرة و من تلاهم، قال أبو شامة المقدسي: "فإن القراءات المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ".[4]

ومهما اختلفت القراءات في القرءان الكريم فيلزم قبولها والاحتجاج بها،يقول محمد عيد: "وإذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها،و ينص علماء اللغة صراحة على أن القرآن سيد الحجج ،وأن قراءاته سواء أكانت متواترة أم آحادا أم شاذّا

---

[1] عبد العال سالم مكرم،المدرسة النحوية في مصر و الشام في القرنين السابع و الثامن من الهجرة، (مؤسسة الرسالة،بيروت، لبنان،ط2 ،1410هـ ـــ 1990 م)،ص228-229.

[2] السيوطي، المزهر، ج1ص32 ،ويراجع: البغدادي (عبد القادر بن عمر) ،خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب، تحقيق : عبد السلام محمد هارون،(مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر،ط3، 1409هـ ـــ 1989م)، ج1ص9.

[3] ابن الجزري (أبو الخيرمحمد بن محمد الدمشقي)، النشر في القراءات العشر،(دار الكتاب العربي ، القاهرة، مصر، د ط)، ج1ص9 – 10.

[4] أبو شامة المقدسي(شهاب الدين عبد الرحمان)، المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، تحقيق و دراسة:وليد مساعد الطبطبائي،(مكتبة الإمام الذهبي،الكويت،1993)، ص387.

مما لا يصح رده ولا الجدال فيه، حتى وإن كانت التي وردت مخالفة للقياس" [1]،فالمتواترة أصح من القياس لأن السماع أُمّ القياس ، يقول السيوطي: "أما القرآن فكلما ورد أنه قرىء به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كانت متواترا أم آحادا، أم شاذا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياسا معروفا، ولو خالفته يحتج بها..... ولا أعلم فيه خلافا بين النحاة وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه"[2].

وقد كان تنوع القراءات تيسيرا على الناس لاختلاف ألسنتهم ولغاتهم، فيقول ابن الجزري: "ولو كلفوا بالعدول عن لغتهم وألسنتهم لكان من التكلف بما لا يستطاع وما عسى أن يتكلف المتكلف وتأبى الطباع...وأما سبب وروده على سبعة أحرف فللتخفيف على هذه الأمة، و إرادة اليسر بها و التهوين عليها... و إجابة لقصد نبيها...و كانت الذين نزل القرآن بلغاتِهم لغاتُهم مختلفة و ألسنتهم شتى"[3]

وقبل أن ندلف إلى منهج الأشموني في الاحتجاج والاستشهاد بالقرآن والقراءات لابد من أن نعرف موقف ابن مالك، لأن شراح الألفية وإن عارضوا ابن مالك في بعض المواقف الفرعية إلا أنهم و افقوه في معظمها و في الأصول، فإنه يعد مؤسس المدرسة المالكية.

ذكر السيوطي اعتراض بعض النحاة القدماء من أصحاب القياس المتشدد على بعض القراء السبعة، وقد كان أول المعترضين الكسائي والفراء[4] وجاء بعدهما المازني والمبرد والزجاج والزمخشري[5] فقال :" كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة عن العربية وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، و ثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية ،وقد رد المتأخرون ومنهم ابن مالك على من

---

[1] محمد عيد،الرواية والاستشهاد باللغة،(عالم الكتب ، القاهرة، مصر،1988م)، ص101،و قد نقل فيه كلام ابن الجزري، يراجع ابن الجزري،النشر في القراءات العشر،ج1ص12

[2] السيوطي (عبد الرحمان جلال الدين)،الاقتراح في علم أصول النحو،قرأه و علق عليه:محمد سليمان ياقوت،(دار المعرفة الجامعية، د ن،1426هـ ـ 2006م)، ص75، 76.

[3] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر،ج1ص22

[4] يراجع: الفراء، معاني القرآن،ج1ص252

[5] يراجع: شوقي ضيف ، المدارس النحوية ،ص157-178

عاب عليهم ذلك بأبلغ رد ، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في اللغة، وإن منعه الآخرون، مستدلا به "[1].

وإذا كان ابن مالك أخذ بالقراءات جميعها سواء أكانت متواترة أو شاذة، فقد تبعه شراح الألفية بما فيهم الأشموني ،فاحتجوا بالقرآن وقراءاته السبعية وغيرها و لم يخطئوا قارئا و لم يردوا قراءة.

منهج الأشموني في الاستشهاد بالقرآن الكريم والقرءات القرآنية:

أما عن منهج الأشموني في الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته فيمكن تلخيصه فيما يأتي:

موقفه من مسألة الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته لم يختلف عن موقف صاحب الألفية، وهو جواز الاحتجاج بها على اختلاف أنواعها ، ويكفي لمعرفة ذلك الإشارة إلى **عدد الشواهد القرآنية، وقد كان تسعا و ثلاثين وسبعمائة آية (739)، ثلاثا وتسعين (93)منها مكررة**[2].

وقد كان يحتجّ بالقرآن الكريم بعد أمثلة من إنشائه ،وهذي أمثلة على ذلك:

عند شرحه لكلام ابن مالك عن العلامات المميزة للاسم عن الفعل والحرف في قوله:

بِالجَرِّ والتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَأَلْ وَمُسْنَدٍ للاسمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

قال:"(ومسند) أي محكوم به من اسم أو فعل أو جملة، نحو:" أنت قائم" و"قمت" و(إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَ إِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) (الحجر:9)"[3]

وقد كان يصدر الآية القرآنية،بنحو:"قال الله تعالى"، و" قال تعالى" ، و "في قوله تعالى" ، و"كما في قوله تعالى" وغيرها [4]، وهذا قليل جدا، بالنسبة للمواضيع التي يصدرها بنحو : " مثل" ، و"منه" وغيرها[5]، وكثيرا ما يدرجها مع الشرح دون أن يصدرها بما يميزها عن غيرها من الشواهد، فينطلق فيها مباشرة، وأحيانا ينسبها إلى من تكلم الله على لسانهم ،نحو قوله:" في قولها (رَبِّ إِنِّي

---

[1] السيوطي ، الاقتراح،ص79-80

[2] أما محمود نجيب فقد أثبت886 آية ، يراجع : شروح الألفية ص150

[3] شرح الأشموني، ج1 ص52

[4] يراجع مثلا: م ن ،ج1ص 84، 92 ،96، 110 ،150 ،163

[5] -يراجع مثلا : م ن ، ج1ص96 ،158

نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا)(آل عمران: 35)" ،و قوله :"في قولها: (رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى)(آل عمران: 36)".[1]

أما عن إكماله الشاهد القرآني **فقد اكتفى في كثير من الأحيان بالاقتصار على ذكر موطن الاستشهاد** في الآية، فاجتزأ بكلمة واحدة،كما فعل عند استشهاده في باب "نوني التوكيد" بقوله تعالى: (لَنَسْفَعًا)(العلق : 15) على إبدال الألف من نون التوكيد الخفيفة [2]

كما اجتزأ بكلمتين نحو: (أَلاّ يَسْجُدُوا) في كلامه عن علامات الاسم واستثناء بعض الأوجه وهو كون يا للتنبيه وليست للنداء فاستشهد بـــ"(أَلاَ يَا اسْجُدُوا) (النمل: 25) في قراءة الكسائي لتخلف الدعاء عن "يا" فإنها لمجرد التنبيه".[3]

ومن ذلك استشهاده في باب "حروف الجر" على المعاني التي تفيدها الباء ،واستشهد لدلالتها على المصاحبة بقوله تعالى: (اهْبِطْ بِسَلاَمٍ) (هود :48)[4].

وكذلك استشهاده بـــ (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) (الفاتحة : 5) على مجيء الضمير منفصلا لتقدمه على عامله[5]، وغير ذلك كثير[6].

ونجده كذلك **يستشهد بجزء من آية** وهذا كثير أيضا، ومن ذلك استشهاد في باب" ظن وأخواتها" على مجيء ،"عَلِم" بمعنى "ظننت" بقوله تعالى:(فإن عَلِمْتُموهن مُؤْمِنات) (الممتحنة: 10)[7]، وغير ذلك[8].

وقد **يورد الآية بتمامها** ، ونلاحظ أن الأشموني غالبا ما يعمد إلى هذا لقصرها ، ومع هذا فقد يستشهد بها وإن كانت طويلة، وهذا قليل ،وأمثلة ذلك:

---

[1] شرح الأشموني ،ج1ص 169

[2] يراجع : م ن ج1 ص396. و للاستزادة يراجع: م ن ،ج1 ص110 ،116، و ج2 ص320، 482

[3] م ن ،ج1 ص 51.

[4] يراجع: م ن ، ج2 ص36.

[5] يراجع :م ن ،ج1ص109.

[6] للاستزادة يراجع: م ن ج1ص55 ،110، 160، 191، 263،وج2ص16 ،28، 62 ، 238.

[7] يراجع :م ن، ج1ص307.

[8] و للاستزادة يراجع :م ن، ج1ص 35 ،39، 45، 51 178

استشهاده في باب "عوامل الجزم" على وجوب اقتران الفاء بجملة جواب الشرط لجملة الشرط المقترنة بـــ"إن" أو غيرها، بقوله تعالى: (وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وهُو مُؤْمن فلا يَخَفْ ظُلْماً ولا هَضْمًا)(طه: 112) في قراءة ابن كثير[1].

واستشهاد في باب " أما ولولا ولوما " على الأمور الستة التي تفصل بين "أما "و"الفاء"، وذكر منها الاسم المنصوب لفظا أو محلا بالجواب، نحو قوله تعالى:(فَأَمَّا اليَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ)(الضحى: 9وما بعدها)[2]، وغير ذلك من المواضع[3].

كما قد يورد أكثر من آية، ومن ذلك استشهاده في باب "أما ولولا ولوما" على ترك تكرار "أما" إذا أفادت التفصيل، استغناءً بذكر أحد القسمين عن الآخر، بقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَد جَاءَكُم بُرهَانٌ مِّن رَّبِّكُم وأَنْزَلْنَا إِلَيْكُم نُورًا مُّبِينا فأَمَّا الَّذِينَ ءامَنُوا بِاللهِ واعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْ خِلُهُم في رَحْمَةٍ مِّنْه وفَضْلٍ..)(النساء:174،175).[4]

وكذلك استشهاده في باب "الابتداء" عند مجيء الخبر الجملة واشتراط اشتمالها على خلف عن ضميره، حيث ذهب الكوفيون وجماعة من البصريين إلى أن "أل" عوض عن الضمير، وجعلوا منه قوله تعالى :(وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفسَ عَنِ الْهَوَى فَإِنَّ الجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى) (النازعات: 41، 40)[5]،و غير ذلك من المواضع[6].

وقد يستشهد بالقرآن وحده ، دون أن يصاحبه غيره من شواهد كلام العرب، و هذا يؤكد ما عليه الأشموني من موافقته لما اتفق عليه النحاة من أن الشاهد القرآني هو الأصل الأول للاستشهاد النحوي، وأمثلة ذلك:

استشهاده في باب" المعرب والمبنى" على علة بناء الاسم وهي شبهه بالحرف في أوجه، ومنها الشبه الافتقاري؛ وهو" أن يفتقر الاسم إلى الجملة افتقارا مؤصلا – أي لازما- كالحرف كما هو في "إذ" و"إذا" و"حيث" والموصولات الاسمية ، أما ما افتقر إلى مفرد كـــ" سبحان" أو إلى جملة لكن

---

[1] يراجع: شرح الأشموني ، ج2ص505.

[2] يراجع : م ن ،ج3ص20.

[3] للاستزادة يراجع: م ن ج1ص402 ،412،و ج2ص275.

[4] يراجع : م ن، ج3ص19

[5] يراجع : م ن ، ج1 ص 183.

[6] للاستزادة يراجع :م ن ج1 ص 214 ،321،و ج2ص131 ،265 ،276 ،393.

افتقارا غير مؤصل- أي غير لازم- كافتقار المضاف في نحو (هَذَا يَومُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُم) (المائدة: 119) إلى الجملة بعده فلا يُبنى"[1]، و غير ذلك من المواضع[2].

كما نجده **يستشهد على المسألة الواحدة بأكثر من شاهد من القرآن** ، ومثال ذلك في باب "المعرب والمبني" عند كلامه على الملحقات بجمع المذكر السالم، فاستشهد على كلمة "السِّنُون" وما قيس عليها بثلاث آيات وهي(كَمْ لَبِثْتُم فِي الأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ) (المؤمنون: 112) و(الَّذينَ جَعَلُوا القُرْءانَ عِضِينَ)(الحجر: 91) و(عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ)(المعارج: 37).[3]

و استشهد بأربعة مواضع من القرآن الكريم في باب "النكرة و المعرفة" عند كلام الناظم عن اتصال الضمير وانفصاله في قوله :

وصِلْ أَوَ افْصِلْ هَاءَ سَلْنيه ومَا أَشْبَهَهُ.....

أي و ما أشبه الهاء في "سلنيه" من كل ثاني ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع، والعامل فيهما غير ناسخ للابتداء، ومن ذلك كونه فعلا، والاتصال أرجح حينئذ، قال تعالى: (فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ)(البقرة : 137)و قوله(أَنُلْزِمُكُمُوهَا)(هود: 28) و قوله:(إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا)(محمد: 37)و قوله:(إِذْ يُرِيكَهُمُ اللهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلا وَّ لَو أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا)(الأنفال: 43).[4]

ونجد الأشموني **يورد الشاهد القرآني مصاحبا لغيره من الشواهد** الحديثية والشعرية والنثرية للاستشهاد على القاعدة النحوية، وأمثلة ذلك كثيرة منها:

استشهاده في باب " الكلام وما يتألف منه" [5]على أن لفظ "كلمة" قد يطلق لغةً على الجمل المفيدة، واستشهد لذلك بآية وحديث وهما، قوله تعالى:(كَلاَّ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا) (المؤمنون: 100) وقوله عليه الصلاة والسلام [6]:" أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِرُ كَلِمَةُ لَبِيدٍ:

أَلاَ كُلُّ شَيءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ[7]".

---

[1] شرح الأشموني، ج1 ص64.

[2] و للاستزادة يراجع: م ن ،ج1 ص 67 ،156.

[3] يراجع :م ن، ج1ص84

[4] يراجع : م ن ،ج1 ص110، وللاستزادة يراجع:ج1 ص 142، 155، 160، 238، 269، 284.

[5] يراجع : م ن ،ج1 ص45

[6] أخرجه البخاري(3841)(6147)(6489)، ومسلم (2256) من حديث أبي هريرة

[7] و هذا صدر بيت من الطويل، قاله: لبيد، و عجزه لا بشمله كلام النبي صلى الله عليه و سلم، وهو:
وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ

و في باب "إن وأخواتها" عند كلام الناظم على حالات كسر همزة "إن" عند قول الناظم:

أَوْ حُكِيَتْ بِالقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلّ حَالٍ كَزُرْتُـــهُ وَإِنِّي ذُو أَمَل

استشهد لذلك [1] بقوله تعالى: (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ) (الأنفال :5)، وقول الشاعر:

مَا أَعْطَيَانِي وَلاَ سَأَلْتُهُمَا إِلاَّ وَإِنِّي لَحَاجِزِي كَرَمِي [2]

و نجده **أحيانا لا يلتزم الترتيب** ، فيأتي بالشاهد القرآني تاليا لغيره، والحق هو أن تكون له الصدارة يليه الحديث ثم الشعر.

ومن ذلك مثلا في باب"المعرب المبني" [3] في قوله:

" في المثنى وما أُلحق به لغة أخرى وهي لزوم الألف رفعا ونصبا وجرا، وهي لغة بني الحارث بن كعب وقبائل أخر ،وأنكرها المبرد، وهو محجوج بنقل الأئمة قال الشاعر:

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا [4]

وجعل منه (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) (طه: 63) و" لاَ وِتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ" [5] ".

ومثال ذلك أيضا، في باب "كان وأخواتها" عند قول الناظم:

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمْ تُحْذَفُ نُونٌ وَهُوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ

يراجع: السيوطي(جلال الدين عبدالرحمان بن أبي بكر)، شرح شواهد المغني، تصحيح و تعليق:محمد محمود الشنقيطي، (دار مكتبة الحياة، بيروت ، لبنان،د ط)ج1 ص392،150،و ج2ص531،و إميل بديع يعقوب،المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية (دار الكتب العلمية ،بيروت، لبنان، ط1 ،1417هـ ـــ1996م) ج6 ص146.

[1] يراجع : شرح الأشموني، ج1 ص270، و للاستزادة يراجع : م ن ، ج1ص233، 245، 270.

[2] البيت من المنسرح، قاله كثير عزة من قصيدة يمدح بها عبد الملك و عبد العزيز بني مروان بن الحكم ، يراجع: ابن هشام الأنصاري(جمال الدين بن يوسف)، تخليص الشواهد و تلخيص الفوائد،تحقيق : عباس مصطفى الصالحي،(دار الكتاب العربي، بيروت ، لبنان،ط1، 1406هـ ـــ 1986م) ص344، و المعجم المفصل، ج7 ص362.

[3] يراجع :شرح الأشموني، ج1 ص80، 81.

[4] البيت من الطويل ، قاله المتلمس، يراجع: خزانة الأدب ج7 ص478،وشرح الأشموني ج1 ص81.

[5] أخرجه أبو داوود(سليمان بن الأشعث السجستاني)، سنن أبي داوود، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، (المكتبة العصرية، بيروت ، لبنان، دط) برقم : 1439، و النسائي ، سنن النسائي (شرح :جلال الدين السيوطي، و حاشية الإمام السندي، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان، ط1، 1411هـ ـــ 1991م) برقم 1678.

فاستشهد لعدم لزوم حذف النون في المضارع المجزوم لـــ "كان" بـــ" (مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ)(الأنعام :135)، (وتَكُون لَكُمَا الْكِبْرِيَاءُ فِي الأَرْضِ) (يونس: 78)، (وتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ) (يونس: 9)،و "إِنْ يَكُنْهُ فَلَن تُسَلَّطَ عَلَيْهِ" [1]، (لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُم) (النساء: 197)"[2] فلم يراع ترتيبا دقيقا.

و نجد الأشموني و هو يستشهد بالآيات القرآنية قد يترك لنا بعض الحيرة، ففي بعض المواضع يأتي بشبه آيات، و لا يُدرى إن كان قصده إنشاء أمثلة على غرار آي القرآن،أو أنه لم تسعفه ذاكرته فاختلطت عليه بعض الآيات المتشابهة في اللفظ، فلم يتحر الدقة في الاستشهاد بها و إثباتها على الوجه الصحيح، و على كل حال فقد كان هذا منه قليلا، في موضعين:

الأول: في باب "ظن و أخواتها"، عند كلام الناظم على أفعال القلوب و منها"ظن"، و قد تطرق الأشموني إلى معانيها، و منها اليقين، فقال:" و هو قليل، نحو:"وَ ظَنُّوا أَنَّهُم مُّلاَقُوا رَبِّهِم"."[3]

قال الصبان:"التلاوة :(الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلاَقُوا رَبِّهَم) (البقرة: 46)، و لعله لم يرد نظم القرآن"[4].

الثاني: في باب عطف النسق عند قول الناظم:

وَ الفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ وَ ثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ.

فتكلم الأشموني على معاني "ثم" ،و منها ترتيب الإخبار، في نحو" هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْس وَّاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا"[5].

قال الصبان:" التلاوة:(هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْس وَّاحِدَةٍ وَّ جَعَلَ...)(الأعراف: 189)، أو (خَلَقَكُم مِّن نَّفِس وَّاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ...) (الزمر:6)، و الثاني هو الموافق، لأن الكلام في "ثم" فكان عليه حذف"هو الذي". "[6]

---

[1] أخرجه البخاري (1354)، و مسلم (1930).

[2] شرح الأشموني ، ج1 ص 233

[3] م ن، ج1 ص308.

[4] الصبان (محمد بن علي)، الحاشية على شرح الأشموني،رتبه و ضبطه و صححه: مصطفى حسين أحمد، (دار الفكر، بيروت، لبنان، دط)، ج2 ص9.

[5] شرح الأشموني، ج2 ص257.

[6] الصبان (محمد بن علي)،الحاشية على شرح الأشموني، و بهامشها: شرح العلامة الأشموني مع بعض تقريرات الشيخ أحمد الرفاعي،(دار الفكر، بيروت،لبنان، د ط)، ج3 ص 72.

أما عن منهج الأشموني في الاستشهاد بالقراءات فنجده **استشهد بها مفردة** ، و هذا يدل أنه اعتمدها مصدرا من مصادر الاحتجاج، و هو في هذا تبع لمدرسة ابن مالك الذي وافق في هذا الكوفيين.

ومن أمثلة ذلك نجد استشهاده في باب "النكرة و المعرفة" على تخفيف "لدني" عند قول الناظم:

و في لَدُنّي لَدُني قلّ وفي قَدْني و قَطْني الحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي.

فقال:"(و في لدنّي) بالتشديد (لدني) بالتخفيف (قلّ): أي لدني بغير نون الوقاية قل في لدنّي بثبوتها و منه قراءة نافع (قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِي عُذْرًا) (الكهف: 76) بتخفيف النون و ضم الدال، وقد قرأ الجمهور بالتشديد"[1].

و كذلك استشهاده في باب "إن و أخواتها" على فتح همز "إن" و كسرها عند قول الناظم:

مَعَ تِلْوِ فَا الجَزَا وَ ذَا يَطَّرِدُ فِي نَحْوِ خَيْرُ القَوْلِ أَنِّي أَحْمَدُ.

فقال" و يجوز الوجهان أيضا (مع تلو فا الجزا) ، و نحو: (فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ) (الأنعام: 54) جواب (مَن عَمِلَ مِنْكُم سُوءًا بِجَهَالَةٍ) (الأنعام: 54)، قرئ بالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة، أي : فهو غفور رحيم، و بالفتح على تقديرها مصدرا هو خبر مبتدإ محذوف، أي فجزاؤه الغفران، أو مبتدءا خبره محذوف ، أي فالغفران جزاؤه، و الكسر أحسن في القياس ، قال الناظم: ولذلك لم يجئ الفتح في القرآن إلا مسبوقا بأن المفتوحة "[2]. وغير ذلك من الأمثلة[3].

و كما احتج بالقراءات مفردة دون اقتران ، فقد **احتج بها مع غيرها من الشواهد** ، و إذا كان الأكثر أنه يعطي الصدارة للقرآن و قراءاته ثم يردفه بغيره من الشواهد ، فأحيانا لا يلتزم الترتيب فيردف القراءة غيرها من الشواهد.

و مثال القراءة يردفها غيرها من الشواهد، نجده في باب "الموصول" عند كلام الناظم على حذف العائد في قوله:

---

[1] شرح الأشموني ، ج1 ص 118.

[2] م ن ، ج1 ص 272.

[3] للاستزادة يراجع :م ن ، ج1 ص 150، 273، 297، 344 ، 370.

إنْ يُسْتَطَلْ وَ صْفٌ وَ إنْ لاَ يُسْتَطَلْ فَالحَذْفُ نَزْرٌ وَ أَبَوا أَنْ يُخْتَزَلْ.

فقال الأشموني:"(و إن يستطل) الوصل (فالحذف نزر) لا يقاس عليه، و أجازه الكوفيون، و منه قراءة يحيى بن يعمر: (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ)(الأنعام : 154)، و قراءة مالك بن دينار و ابن السماك (مَّا بَعُوضَةٌ)(البقرة:26)بالرفع، و قوله:

لاَ تَنْــوِ إَلاَّ الَّذِي خَيرٌ فَمَا شَقِيَتْ إَلاَّ نُفُوسُ الأُلَــى للشَّرِّ نَاوونَا[1]

و قوله :

مَن يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ لاَ يَنْطِقْ بِمَا سَــفَهٌ وَلاَ يجِد عَن سَبيلِ المَجد و الكَرَمِ[2] "[3].

و مثال القراءة تردف غيرها من الشواهد النحوية، صنيعه في باب "الكلام و ما يتألف منه" عند كلام الناظم على علامات الإسم في قوله:

بالخَفْضِ وَ التَّنْوِينِ وَ النِّدَا وَ أَلْ و مُسْنَدٌ للاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَل

فقال:"و (و الندا) هو الدعاء بيا أو إحدى أخواتها، فلا يرد نحو(يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُون) (يس: 26) و:

يَا رُبِّ سَارٍ بَاتَ مَا تَوَسَّدَا[4]

و (أَلاَ يَاسْجُدُوا)(النمل: 25)، في قراءة الكسائي، لتخلف الندا عن "يا" فإنها لمجرد التنبيه، وقيل : إنها للنداء و المنادى محذوف تقديره: يا هؤلاء، و هو مقيس في الأمر كالآية، و في الدعاء كقوله:

---

[1] البيت من البسيط ، لا يعرف قائله ، و هو بلا نسبة في شرح الأشموني ،يراجع : شرح الأشموني : ج1 ص159، وإميل بديع يعقوب،المعجم المفصل، ج8ص 55.

[2] البيت من البسيط أيضا، ولا يعرف قائله، يراجع: شرح الأشموني:ج1 ص 159، والمعجم المفصل ج7 ص362.

[3] شرح الأشموني ، ج1 ص 158.

[4] البيت من الرجز و لا يعرف قائله، و عجزه:

إِلاَّ ذِرَاعَ العَنْسِ أَوْ كَفَّ اليَدَا.

يراجع: حنا جميل حداد،معجم شواهد النحو الشعرية (دار العلوم،الرياض ، م ع س1404هـ ـ 1984 م) ص 715.

أَلاَ يَا اسْلَمِي يَا دَارَ ميَّ عَلَى البِلَى[1]."[2]

و كذلك في"باب اشتغال العامل عن المعمول" عند كلام الناظم عن المسألة الرابعة من مسائل المشغول، و هي جواز الرفع و النصب و ترجح الرفع، في قوله:

وَ الرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَح فَمَا أُبِيحَ افْعَل وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

فاستشهد الأشموني ببيت ثم قراءة، فقال:

"و أنشد ابن الشجري:

فَــارِسًا مَا غَــادَرُوهُ مُلْحَما غَيرَ زُمَّيلٍ وَ لَا نِــكْس وَكِل[3]

و قراءة بعضهم(جَنَّاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا) بنصب "جنات"[4].

و كذلك نلاحظ عند استشهاده بالقراءات القرآنية، **أنه ينص أحيانا على صاحب القراءة فيسميه و أحيانا أخرى لا يسمي القارئ**، و يكتفي بقوله:"قرئ، و قد قرئ ،في القراءتين، قرأ بعض السلف ،و منه قراءة بعضهم"و غير ذلك[5].

---

[1] البيت من الطويل ، قاله ذو الرمة، و عجزه :

وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ.

يراجع: ذو الرمة (غيلان بن عقبة العدوي)، الديوان،مراجعة و تقديم: زهير فتح الله،(دار صادر، بيروت، لبنان،1995م)، ص 211،و تخليص الشواهد ص231، ومعجم شواهد النحو الشعرية ص389.

[2] شرح الأشموني، ج1ص51.

[3] البيت من الرمل، قيل لعلقمة الفحل و قيل لامرأة من بني الحارث، يراجع: شرح شواهد المغني ج2ص 664، والمرزوقي(أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن)، شرح ديوان الحماسة ، نشره: أحمد أمين و عبد السلام هارون،(دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1411هـ ــ 1991م)ص1107، وابن هشام الأنصاري، تخليص الشواهد و تلخيص الفوائد، ص501.

[4] شرح الأشموني، ج1 ص375.

[5] يراجع : م ن، ج1 ص64، 138، 233، 274.

وممن ذكر من القراء: الكسائي و نافع و أبا عمرو بن العلاء، و يحيى بن يعمر ومالك بن دينار و ابن السمّاك و أبا بكر و ابن كثير وابن عامر و شعبة و علقمة [1]، و أحيانا يذكرهم إجمالا بقوله "اتفق السبعة" [2]أو "و قرأ الباقون" في مقابلة من ذكر اسمه.

ومن أمثلة استشهاده بالقراءة و نصه على صاحبها، في باب"الموصول"عند كلام الناظم عن الموصول المشترك "ذا" في قوله:

و مثلُ مَا ذَا بَعدَ مَا اسْــتِفْهَامِ أَوْ مَن إذا لم تُلْــغَ فِي الكَلاَمِ

أي أن "ذا" تكون موصولة إذا وقعت بعد "مَن"أو"ما" الاستفهاميتين بشرط أن لا تلغى و تجعل مع "مَن" أو"ما" اسما واحدا مستفهما، و يظهر أثر الأمرين في البدل من اسم الاستفهام و في الجواب...و قد استشهد الأشموني للجواب بقراءة أبي عمرو بن العلاء (يَسأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ العَفْوُ)(البقرة: 219) برفع العفو على جعل "ذا"موصولا، في حين قرأ الباقون بالنصب على جعلها ملغاة.[3]

و كذلك في باب"أفعال المقاربة" عند كلام الناظم عن حركة سين "عسى" في قوله:

و الفتحَ و الكسرَ أَجِز فِي السِّين مِن نحو عسَيْتُ و انتِقَا الفتحِ زُكن

فقال:"(و الفتح و الكسر أجز في السين من)"عسى"إذا اتصل بها تاء الضمير أو نوناه كما في (نحو عسيت) عسَينا و عسَين، (وانتقا الفتح زكن)، أي اختيار الفتح علم ، لأنه الأصل، و عليه أكثر القراء في قوله تعالى: (فَهَل عَسَيتُم) و قرأ نافع بالكسر"[4].

ومن أمثلة استشهاده بالقراءة دون النص على أصحابها، نجد في باب"كان و أخواتها" عند كلام الناظم على حذف نون "كان" في قوله :

وَ مِن مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنــجزِم تُحذف نونٌ و هْــو حَذف ما التُزِم

---

[1] يراجع: شرح الأشموني، ج1ص 51، 118، 150، 263، 273، 297.

[2] يراجع: م ن، ج1 ص370.

[3] يراجع: م ن ،ج1 ص150.

[4] م ن ،ج1 ص263.

فاستشهد الأشموني لذلك بقراءة(وَ إِن تَكُ حَسَنَةٌ)(النساء:40).[1]

و كذلك استشهاده في أول باب "الموصول" على تشديد النون من مثنى "الذي"و "التي" عند قول الناظم:

بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِه العَــلاَمَه و الـــــنُّونُ إِنْ تُشْدَدْ فَلاَ مَلاَمَه

فقال:"(و النون)من مثنى "الذي" و"التي" (إن تشدد فلا ملامه)على مشددها، و هو في الرفع متفق على جوازه ،و قد قرئ(و اللَّذَانِّ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ)(النساء: 16)و أما في النصب فمنعه البصري وأجازه الكوفي، و هو الصحيح، و قد قرئ في السبع(رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيِنِّ)(فصلت: 29) بالتشديد"[2].

و غير ذالك من المواضع[3].

و نجد الأشموني **يحتج بالقراءات الشاذة** في مواضع عديدة و كثيرا ما يبين ذلك فيصدرها بما يفهم أنها شاذة بترديده عبارات مثل:"و قد قرئ شاذا"و"قرأ بعضهم شذوذا"، ومن أمثلة ذلك:

في باب "الموصول" عند الكلام عن الحكم الإعرابي لـــ"أي" الموصولية، وبعض العرب يعربونها مطلقا ، فاستشهد لهم بقوله:"و قد قرئ شاذا(أَيَّهُم أَشَدُّ) بالنصب على هذه اللغة"[4].

و كذلك في فصل في "ما و لا و لات و إن المشبهات بليس" عند قول الناظم:

و ما لِلاَتَ في سِوى حينَ عَمَل و حذفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا و العكس قلّ

فقال:"(و حذف ذي الرفع) منهما، وهو الاسم (فشا)فتقدير(وَلاَتَ حِينُ مَنَاصٍ) برفع حين على أنه اسمها و الخبر محذوف، و التقدير: ولات حينُ مناص لهم، أي كائنا لهم" [5]، و غير ذلك من المواضع.[6]

---

[1] يراجع: شرح الأشموني ، ج1 ص233.

[2] م ن ، ج1 ص138.

[3] للاستزادة يراجع: م ن ، ج1 ص64، 157، 247، 274، 323، 345، 370، 375.

[4] م ن، ج1 ص157.

[5] م ن ،ج1 ص 247.

[6] للاستزادة يراجع :م ن ،ج1 ص233.

منهج الأشموني في الاستشهاد بالحديث النبوي:

مواقف النحويين من الاستشهاد من الحديث النبوي:

يعد الحديث النبوي أعلى مصادر الاحتجاج بعد القرآن الكريم، فقد أجمع النحويون و اللغويون على أن النبي صلى الله عليه و سلم أفصح العرب قاطبة ،"فكلامه عليه الصلاة و السلام في المرتبة الثانية بعد كلام الله عز و جل، المعجز فكرا و أسلوبا، و قد قرر الله له هذه المرتبة في قوله (وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَانُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَ لِعَلَّهُم يَتَفَكَّرُون)(النحل: 44)"[1].

ولكنهم من حيث التطبيق اختلفوا طرائق قددا ، فنجدهم وقفوا من الحديث موقفا غير الذي رأيناه في القرآن الكريم، فرفضوا الاستشهاد به في اللغة و القياس عليه، و لم يعتمدوه نصا من النصوص المعتمدة في اللغة، و لم يكن ذلك" رغبة في الحط من من قدر رسول الله صلى الله عليه و سلم أو التقليل من فصاحته فقد اعتبرت فصاحته من المسلمات العقيدية التي لا يتنازع فيها اثنان"[2].

و قد كان لرفض الاستشهاد بالحديث و قلة الاعتماد عليه و الاستشهاد به عند القدماء أسباب احتدم حولها كثير من النقاش منها:

جواز رواية الحديث بالمعنى، أي أن ما يقال عنه أنه كلام النبي صلى الله عليه و سلم ما دام الرواة أخبروا عنه بالمعنى ليس كذلك، فالراوي سمع الحديث ثم أخبر عنه بصيغته الخاصة، و لم ينقل ألفاظ النبي صلى الله عليه و سلم، و اعتقادهم بوقوع اللحن في بعض رواياته و لا سيما ما روي عنه بالمعنى، بدليل تعدد روايات الحديث الواحد أحيانا.

و كذلك أن النحاة وجدوا أن أغلب رواة الحديث من الموالي، وهؤلاء الموالي متهمون بإفساد النحو فكيف بالحديث، يقول السيوطي"فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى و قد تداولتها الأعاجم و المولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليها عبارتهم، فزادوا و نقصوا، و قدموا و أخروا، و أبدلوا ألفاظا بألفاظ، و لهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويا على أوجه شتى و بعبارات

---

[1] عبد الصبور شاهين ، دراسات لغوية: القياس في الفصحى و الدخيل في العامية،(مؤسسة الرسالة ، بيروت، لبنان، 1986م)، ص 67.

[2] م ن ،ص67.

مختلفة"[1]، ولا ينطبق قوله هذا على كل الأحاديث فقد وضعوا شروطا للأحاديث التي أجازوا الاستشهاد بها، " فما ثبت من الحديث متواترا ـــ و هذا قليل ـــ فصحة الاستشهاد به كصحة الاستشهاد بالقرآن الكريم نفسه"[2].

ومن الأسباب كذلك عدم تمكن القدامى من علمي الحديث و الرواية ما جعلهم يستشهدون به على قلة، و لا يعزفون عنه مطلقا ، يمثل ذلك سيبويه الذي استشهد في كتابه بثمانية أحاديث فقط و لم ينص أنها من كلام النبي صلى الله عليه و سلم،و ساقها بألفاظ توحي أنها من كلام العرب،و لم يستزد خوفا من الغلط فيه[3]، لأن تجربته معروفة في تعلم الحديث حين لحن في حلقة حماد بن سلمة بالبصرة، و يقال هذا أيضا في غيره من النحاة القدامى.

و قد نظر كثير من النحويين إلى الاحتجاج بكلام الصحابة نظرة مضطربة.

لكن بعض النحويين اللا حقين أدركوا أهمية الحديث في الاحتجاج ، فاعتمدوه أصلا من أصول الاستشهاد، ومنهم ابن مالك الذي جعله في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم، كما يؤكد ذلك حرصه عليه دراسة و تدريسا ، و استشهاده به في معظم كتبه،و إفراد كتاب لمعالجة شواهده و مشكلاته، وهو: "شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" [4]، و قد خالف ابنَ مالك بشدة واعترض عليه ابنُ الضائع و أبو حيان، بدعوى أن اللحن تسرب إلى بعض الرواة و أن كثيرا من الأحاديث رويت بالمعنى لا باللفظ، و قد نقل السيوطي رأيهما ووافقهما[5].

و قد كان لكل هذا الأثر على علماء النحو المتأخرين والباحثين في الزمن الحاضر، فظهرت لهم مناقشات و مؤلفات في هذا الموضوع،و قد اختلفت مواقفهم بين مجيز و متحفظ من أنواع من الحديث لا يستشهِد بها.

---

[1] السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو،ص89.

[2] أحمد مختار ديرة، دراسة في النحو الكوفي، ص161.

[3] يراجع: محمود نجيب ،شروح الألفية ص158.

[4] يراجع :ابن شاكر الكتبي، فوات الوفيات و الذيل عليها،ج3 ص407 و ما بعدها.

[5] يراجع: السيوطي ، الاقتراح في علم أصول النحو، ص94_95.

فقد ذهب محمد الخضر حسين إلى أن ما يجوز الاستشهاد به هو أربعة أنواع [1]:

الأول: ما يروى بقصد الاستدلال على فصاحته صلى الله عليه و سلم.

الثاني: ما يروى للاستدلال على أنه صلى الله عليه و سلم كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم.

الثالث: ما يروى لبيان أقوال كان يتعبد بها أو أمر بالتعبد بها.

الرابع: الأحاديث التي و ردت من طرق متعددة و اتحدت ألفاظها.

و نجد عبد الصبور الشاهين لا يبتعد عنه ، فعدّ مما يجوز الإستشهاد به :

الأحاديث المتواترة و التي في باب الأدعية و باب الفصاحة ،و التي كانت مما يروى على أنه كان يخاطب كل قوم بلغتهم، أو التي دُوِّنت عن طريق من عرف عنه أنه لا يدون الأحاديث بالمعنى[2].

و نجد من ذهب إلى حجية الحديث النبوي مطلقا، فناصروا الاستشهاد به و ذهبوا يفندون ما اعتمد عليه المانعون.

يقول محمود نجيب- ردا على دعوى اللحن وكون أغلب الرواة من الموالي-:"و هذا لا يستقيم، لأن اللحن إن حصل فمرده إلى الرواة المتأخرين، و ينفيه أيضا حرص علماء الحديث على تحري صحته من صحته متنا و سندا، و كان من الممكن رجوع النحاة إلى كتب صحاح الحديث التي كانت مدونة في عهدهم... و كان بمقدورهم الاكتفاء بالأحاديث المتواترة... و اختلاف الروايات ناشئ في بعض الأحيان عن تبديل الراوي لبعض الألفاظ بسبب السهو أو النسيان ، و تبقى لغة الرواة – و هم الصحابة- على مستوى عال من الفصاحة و ليس تعدد الروايات مطعنا في حجية الحديث، لأن النبي صلى الله عليه و سلم كان يتحدث عن الموضوع نفسه في مرات متعددة بسبب استفسار أو موقف معين فلا يكرر ألفاظه تكرارا تاما ، فيعرض الموضوع بألفاظ متعددة و المعنى واحد "[3].

---

[1] يراجع: محمد الخضر حسين ،دراسات في العربية و تاريخها، جمع و تصحيح:علي الرضا التونسي،(المكتب الإسلامي و مكتبة دار الفتح، دمشق، سوريا، د ط)،ص35، 36.

[2] يراجع: عبد الصبور شاهين،دراسات لغوية،ص70.

[3] محمود نجيب ، شروح الألفية، ص158.

و يقول عبد القادر البغدادي:"لو صح أن القدماء لم يستشهدوا بالحديث فليس معناه أنهم كانوا لا يجيزون الاستشهاد به ، إذ لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به...و الصواب جواز الاحتجاج للنحوي في ضبط ألفاظه ، و يلحق بهم ما روي عن الصحابة و أهل البيت "[1].

و يقول سالم مكرم:"و من عجب أن يعلل أبو حيان عدم الاحتجاج بالحديث لأن رواته لم يكونوا عربا بالطبع ، و يتعلمون لسان العرب بصناعة النحو، و قد غاب عن ذهنه أن إمامه سيبويه عميد اللغة و أستاذ أساتذتها لم يكن عربيا... ولا أدري لِمَ يتشدد أبو حيان في عدم الأخذ بالحديث مع أن كثيرا من الأشعار كانت مجالا لتغيير الرواة و استبدال كلماتها ، بل قد بلغ أن يؤلفوا الشعر و ينسبوه لشعراء مشهورين، ومع ذلك فقد قُعّدت القواعد على أساس ما وضعوا" [2]، و في مقابل هاته الردود النظرية فإننا نجد من الباحثين من سلك طريق التطبيق، فنج أحمد مختار عمر يقول :"و جدت من قدامى اللغويين من استشهد بالحديث في مسائل اللغة كأبي عمرو بن العلاء و الخليل و الكسائي والفراء و الأصمعي...و غيرهم، وممن استشهد بالحديث من النحاة : أبو عمرو بن العلاء و الخليل وسيبويه ، و الفراء و الكوفيون و المبرد و الزجاجي و الزمخشري و ابن خروف وابن الخباز و ابن مالك و ابن عقيل و ابن الدماميني و الأشموني و غيرهم و فاقهم في ذلك كله ابن مالك و بلغ الذروة في كتابه "شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح"...بل إن ابن الضائع و أبا حيان و هما على رأس من رفض الاستشهاد بالحديث لم تَخْلُ كتبهم من بعض الحديث. "[3]

هذا و قد قامت دراسات و أبحاث سلطت الضوء أكثر على الموضوع [4]، و الذي يظهر لي صوابه هو جواز الاستشهاد بالحديث مطلقا و هذا ما ذهب إليه ابن خروف و ابن مالك و ابن هشام و غيرهم، و لا تخلو مواقف من ذهب غير هذا من تشدد، سواء من ذهب إلى رفض الاستشهاد

---

[1] عبد القادر عمر البغدادي،خزانة الأدب، ج1 ص 9ـ10.

[2] عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر و الشام ،ص240.

[3] أحمد مختار عمر ،البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير و التأثر،(عالم الكتب ،القاهرة، مصر،ط6، 1988م)، ص 37، 39.

[4] يراجع : خديجة الحديثي،موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث،(د ن1981م) ص 31 و مابعدها، و محمود فجال ، الحديث النبوي في النحو العربي،و كذلك كتابه:السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، (أضواء السلف الرياض ، م ع س، ط2 ،1417 هـ ـ 1997م).

بالحديث صراحة كأبي حيان و ابن الضائع و السيوطي،أو من توسط بين المنع و الجواز كأبي إسحاق الشاطبي من المتقدمين و محمد الخضر حسين من المعاصرين.

منهج الأشموني في الإستشهاد بالحديث:

إن **عدد الأحاديث التي استشهد بها الأشموني هي تسعة و ثمانون حديثا مع المكرر، و كان عدد المكرر ستة.**

و أمثلة ذلك:

قوله صلى الله عليه و سلم لعمر في ابن صياد "إِنْ يَكُنْهُ فَلَن تُسَلَّطَ عَلَيه وَ إِلاَّ يَكُنْهُ فَلاَ خَيرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ"[1]، حيث استشهد به في "باب النكرة و المعرفة" و "باب كان و أخواتها"[2].

و حديث: "لَخَلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللهِ مِن رِّيحِ الْمِسْكِ" [3]، استشهد به في "باب المعرب و المبني" و في "فصل في اجتماع الواو والياء"[4].

وكان **أحيانا يشير عند الإستشهاد بالحديث إلى أنه من كلام النبي** صلى الله عليه و سلم، بعبارات مثل: "و منه قوله صلى الله عليه وسلم، و قوله عليه الصلاة و السلام[5]، وفي الحديث[6]".

و أمثلة ذلك:

استشهاده في باب "النكرة و المعرفة"، عند كلام الناظم على نون الوقاية ومواضع حذفها وثبوتها ، و من ذلك قوله :

وفي لدنّي لَـــــدُني قَلَّ و في قَدْني و قَطْني الحذفُ أيضا قد يَفِي.

فقال الأشموني:" (... وفي قدني و قطني) بمعنى حسبي، (الحذف) للنون (أيضا قد يفي) قليلا، ومنه قوله جامعا بين اللغتين في "قدني":

---

[1] أخرجه البخاري (1354)، و مسلم (1930).

[2] يراجع: شرح الأشموني ، ج1 ص 111، 233.

[3] أخرجه البخاري (1984)، ومسلم(1151)، من حديث أبي هريرة.

[4] يراجع :شرح الأشموني، ج1 ص76 و ج3 ص303.

[5] يراجع :م ن ، ج1 ص111، 120، 121، 174، 203، 283، 338.

[6] يراجع : م ن ،ج1ص 119 ، 213، 214، 285، 261، 313.

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي[1]

و في الحديث : "قَطْ قَطْ بِعِزَّتِكَ"[2] و يروى بسكون الطاء، و بكسرها مع الياء و دونها، ويروى "قَطْنِي قَطْنِي" بـــ"نون الوقاية" و "قَطٍ قَطٍ بالتنوين" ،و النون أشهر"[3].

ومن ذلك أيضا استشهاده بحديث و قد نص أنه من كلام النبي صلى الله عليه و سلم في "باب الابتداء"[4] عند قول الناظم:

وَبَعْدَ لَوْلاَ غَالِبًا حَذْفُ الخَبَرْ حَتْمٌ وَ فِي نَصٍّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَر

فحذف الخبر بعد لولا واجب إذا كان الامتناع معلقا بها على و جود المبتدإ الوجود المطلق ، أما إذا كان الامتناع معلقا على الوجود المقيد ـــ و هو غير الغالب عليها ـــ فإن لم يدل على المقيد دليل و جب ذكره، واستشهد بقوله عليه الصلاة و السلام:"لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثُوا عَهْدٍ بِكُفْرٍ لَبَنَيْتُ الْكَعْبَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ"[5].

ومن ذلك أيضا استشهاده في باب"كان و أخواتها"[6] عند قول الناظم:

وَ يَحْذِفُونَهَا وَ يُبْقُونَ الخَبَر وَ بَعْدَ إِنْ وَ لَوْ كَثِيرًا ذَا اشْتَهَر

ومن جملة ما استدل به قوله:"و في الحديث: الْتَمِسْ وَ لَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ"[7].

و أحيانا نجد الأشموني عند استشهاده بالحديث لا يشير إلى أنه من كلام النبي صلى الله عليه و سلم إلى درجة تصل بالقارئ إلى عدم تمييزه بين الحديث و بين غيره من كلام العرب أو بين أمثلته في الشرح،وأمثلة ذلك كثيرة منها :

---

[1] هذا صدر بيت من الرجز، قيل قائله: محمد بن مالك الأرقط ،و قيل:أبو بجدلة،و عجزه:
لَيْسَ الإِمَامُ بِالشَّحِيحِ المُلْحِدِ.
يراجع :شرح شواهد المغني، ج1 ص483،و تخليص الشواهد ص107

[2] أخرجه البخاري(4848)، و مسلم (2848) من حديث أنس.

[3] شرح الأشموني، ج1 ص118، 119.

[4] يراجع : م ن ، ج1 ص200.

[5] أصله عند البخاري(1586) و مسلم(1333) .

[6] يراجع: شرح الأشموني، ج1 ص229، 230.

[7] أخرجه البخاري(5135)و مسلم(1425)، من حديث سهل بن سعد الساعدي

صنيعه في باب "المعرفة و النكرة" عند قول الناظم:

و صِلْ أَوَ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَ مَا أَشْبَهَهُ فِي كُنْتُهُ الخُلْفُ انْتَمَى

فقال: "و ما أشبه هاء (سلنيه)من كل ثاني ضميرين أولهما أخص و غير مرفوع ، و العامل فيهما غير ناسخ للابتداء ... و الاتصال حينئذ أرجح... و من الفصل "إِنَّ اللهَ مَلَّكَكُم إِيَّاهُمْ وَ لَوْ شَاءَ لَمَلَّكَهُم إِيَّاكُمْ"[1] "[2].

و من ذلك استشهاده في باب "الابتداء"عند قول الناظم:

و الخَبَرُ الجُزْءُ الــمُتِمُّ الفَائِدَه كاللهُ بَرٌّ وَ الأَيَادِي شَاهِدة

وَ مُفْرَدًا يَأْتِي وَ يَأْتِي جُــمْلَه حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَه

فيُشترط في الخبر الجملة أن يحتوي على رابط يربطه بالمبتدإ، و هذا الربط أنواع ، ومن ذلك أن يكون في جملة الخبر خلف عن ضميره.

و استشهد الأشموني لذلك فقال:"كقولها: "زَوْجِي المَسُّ مَسُّ أَرْنَبٍ وَ الرِّيحُ رِيحُ زَرْنَبٍ" [3] ، قيل: "أل" عوض عن الضمير، و الأصل مسه مس أرنب، و ريحه ريح زرنب"[4].

ومن ذلك أيضا، ماجاء به في باب "الابتداء"أيضا، في حالات جواز الابتداء بالنكرة ، فذكر منها:

"أن يكون وقوع ذلك للنكرة من خوارق العادة ، نحو "بَقَرَةٌ تَكَلَّمَت"[5]"[6].

و كذلك في أول باب:"نعم و بئس و ما جرى مجراهما"عند قول الناظم:

---

[1] أورده الزبيدي (محمد بن محمد)، إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، (دار الفكر، بيروت، لبنان، دط، د ت) ج6ص233.

[2] شرح الأشموني ، ج1 ص110.

[3] جزء من الحديث المعروف بحديث أم زرع،أخرجه البخاري(5189)، و مسلم (2448).

[4] شرح الأشموني ج1 ص 182، 183.

[5] أخرجه :الطبراني(سليمان بن أحمد) ، المعجم الكبير، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، (دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان ط2، دت)،(859) و الأوسط ، تحقيق: محمود الطحان، (مكتبة المعارف، الرياض، م ع س، ط1، 1405 هـــ)، (6781) من حديث أبي هريرة.

[6] شرح الأشموني ج1 ص191.

فِعْلاَنِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَينِ نِعْمَ وَ بِئْسَ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ

فقال:"(فعلان غير متصرفين نعم و بئس)عند البصريين و الكسائي [1]، بدليل :"فَبِهَا وَ نِعْمَتْ"[2] و اسمان عند الكوفيين بدليل:"ما هي بنعم الولد"و "نعم السير على بئس العير""[3].

ونجد الأشموني في شرحه **استشهد بالحديث في بعض المواضع منفردا** و لم يقرنه بغيره من الشواهد القرآنية أوالشعرية... و هذا يؤكد أنه اعتمده أصلاً من أصول الإستشهاد ،و أمثلة ذلك كثيرة منها:

في آخر باب "النكرة و المعرفة" ، في خاتمة قال فيها:

"وقعت نون الوقاية قبل يا النفس في الاسم المعرب ... للتنبيه على أصل متروك ...و مما لحقته هذه النون من الأسماء المعربة المشابهة للفعل "أفعلُ " التفضيل في قوله صلى الله عليه و سلم: "غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عَلَيْكُمْ" [4]، لمشابهة أفعل التفضيل لفعل التعجب، نحو: "ما أحسنني إن اتقيت الله". والله أعلم"[5].

و من ذلك أيضا ما أتى به في باب الابتداء، عند الكلام على الحالات التي تجيز الابتداء بالنكرة، و قد حصرها في خمس عشرة حالة، فقال في الرابعة:

---

[1] يراجع: ابن الأنباري(كمال الدين عبد الرحمن بن محمد)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين، ومعه: الانتصاف من الإنصاف لمحمد محي الدين عبد الحميد،(المكتبة العصرية ، بيروت، لبنان،1993م) ،(مسألة 14)ج1 ص 97،والزبيدي(عبد اللطيف بن بكر)، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة و البصرة، تحقيق: طارق الجنابي، (عالم الكتب ، بيروت، لبنان،ط1، 1407هـ 1987م)، (مسألة 4 من فصل الفعل)ص 115.

[2] حديث مرفوع أخرجه أبو داوود (سليمان بن الأشعث السجستاني)، السنن، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد،(المكتبة العصرية، صيدا ، بيروت، لبنان، د ط)،(354)و النسائي، السنن، شرح جلال الدين السيوطي، و حاشية الإمام السندي،(دار المعرفة، بيروت، لبنان،ط1 ،1411هـ، 1991م)(1379) من حديث سمرة بن جندب، و ابن ماجه(الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني) السنن، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي،(دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني،القاهرة، مصر، بيروت، لبنان،دط)، (برقم:1091).

[3] شرح الأشموني ج2 ص185.

[4] أخرجه مسلم (2937) ، من حديث النواس بن سمعان- رضي الله عنه-

[5] شرح الأشموني، ج1 ص121.

"أن تكون عاملة: إما رفعا، نحو: "قائمٌ الزيدان" إذ جاوزناه ،أو نصبًا: "أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ" [1] ...أو جرًّا، نحو: "خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ" [2]..."[3]، وغير ذلك من المواضع.[4]

و نجده كما استشهد الأشموني بالحديث منفردًا، **استشهد به مقترنا بغيره من الشواهد** القرآنية والشعرية و الأقوال التي يحتج بها، فجاء مؤيدًا و داعما لرأي أو مذهب، و دعما و تأكيدا لبعض شواهد القرآن والشعر...، وكما كان الحال عند استشهاده بالقرآن الكريم يردف غيره و يردفه غيره، كان الحال مع الحديث، و كان الأَوْلَى أن تكون الصدارة لهما ثم يستشهد بعد ذلك بما شاء احتراما و توقيرا للمصادر الأولى للدين و اللغة، ومن الأمثلة التي أردف فيها الحديث الشاهد الشعري نجد:

في باب "المعرب و المبني" عند كلام الناظم على شروط إعراب الأسماء الستة بالأحرف الثلاثة،عند قوله:

وشَرطُ ذَا الإعرابِ أن يُضَفِن لاَ لِلْيَا كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلاَ

فقال الأشموني:" كل واحد من هذه الأسماء مفرد، مكبر، مضاف، و إضافته لغير الياء... و إذا أفرد "فوك" عوض من عينه —وهي الواو- ميم، وقد تثبت الميم مع الإضافة، كقوله:

يُصْبِحُ ظَمْآنَ وَ فِي البَحْرِ فَمُه[5]

ولا تختص بالضرورة خلافًا لأبي علي، لقوله صلى الله عليه و سلم: "لَخُلُوفِ فَمِ الصَّائم أَطْيَبُ عِنْدَ اللهِ مِنْ رِيحِ المِسْكِ"[6][7].

---

[1] أخرجه مسلم(720)(1006) ،من حديث أبي ذرالغفاري — رضي الله عنه —.

[2] أخرجه النسائي (460)،و ابن ماجه (1401)بلفظ :"افترضهن" من حديث عبادة بن الصامت.

[3] شرح الأشموني ج1ص190.

[4] للاستزادة يراجع: م ن،ج1ص73، 110، 113، 191، 255، 283.

[5] البيت من الرجز قاله رؤبة بن العجاج و قبله:

كَالْحُوتِ لاَ يَرْوِيهِ شَيْءٌ يَلْهَمُهْ

يراجع : ديوان رؤبة بن العجاج ،دراسة و تحقيق : راضي محمد عيد النواصرة،(دار وائل، عمان ، الأردن، ط1 ، 2010 م)، ج2 ص852، و شرح شواهد المغني ، ج1 ص 347.

[6] أخرجه البخاري (1894)،و مسلم (1151).

[7] شرح الأشموني ،ج1ص75—76.

استشهاده في الباب نفسه [1] بالحديث بعد الشعر و القرآن على لغة من يلزم المثنى الألف رفعا ونصبا و جرا، و هي لغة بني الحارث بن كعب و قبائل أخر، و أنكرها المبرِّد، و هو محجوج بنقل الأئمة، قال الشاعر:

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَ لَوْ رَأَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُجَاعُ لَصَمَّمَا [2]

و جعل منه (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) و "لَا وِتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ"[3].

و غير ذلك من المواضع[4].

هذا و **قد التزم ترتيب الحديث حسب مكانته بين النصوص الأخرى في أحيان أخرى** ، فجاء به تاليا للشاهد القرآني و سابقا لغير الشواهد القرآنية.

و أمثلة ذلك كثيرة نذكر منها:

في أول باب الألفية استشهد على أن لفظ "كلمة" قد يطلق لغة على الجملة المفيدة، بقوله تعالى: (كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا) إشارة إلى: (رَبِّ ارْجِعُونِ ○ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحاً فِيمَا تَرَكْتُ) (المؤمنون:99-100)، و قوله عليه الصلاة و السلام: "أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِر كَلِمَةُ لَبِيدٍ:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ خَلاَ اللهَ بَاطِلُ"[5]

وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه ... و هو مجاز مهمل في عرف النحاة[6].

ومن ذلك أيضا في "باب الإبتداء" ،عند سرده لمسوغات الابتداء بالنكرة، استشهد للثاني منها، فقال: "أن تكون عامة، إما بنفسها كأسماء الشرط و الاستفهام، أو بغيرها: وهي الواقعة في سياق

---

[1] يراجع : شرح الأشموني، ج1 ص80،81.

[2] البيت من الطويل ، قاله المتلمس،يراجع: خزانة الأدب ج7 ص487، و شرح الأشموني ج1 ص81.

[3] أخرجه أبو داوود، في سننه، (برقم 1439) ج2 ص 67،و النسائي في سننه (برقم1678) ج2 ص 255، و الترمذي في سننه(برقم470).

[4] للاستزادة يراجع : شرح الأشموني، ج1 ص 229، 230، 282، 313 .

[5] و هذا صدر بيت من الطويل، قاله: لبيد، و عجزه لا بشمله كلام النبي صلى الله عليه و سلم، وهو:
وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ
يراجع: السيوطي، شرح شواهد المغني ج1 ص150،392،و ج2ص531،المعجم المفصل ج6 ص146.

[6] يراجع : شرح الأشموني ، ج1 ص45ـ46.

استفهام أو نفي نحو: (أَ.لَهٌ مَّعَ اللهِ) (النمل:60،61،62،63،64)، و "هل فتًى فيكم فما خِلٌّ لنا" و "مَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ"[1][2]

و غير ذلك من المواضع[3]

و نجده و هو يستشهد بالحديث **يكتفي في كثير من الأحيان بموضع الشاهد منه**، فيسوق جزءًا منه حتى ولو كان كلمتين أو بعض كلمات،و أمثلة ذلك:

في "باب الإبتداء"[4]، عند كلام الناظم عن مسوغات الابتداء بالنكرة، و منها أن يكون وقوع ذلك من خوارق العادة و مما استشهد به الأشموني جزء من حديث و هو "بَقَرَةٌ تَكَلَّمَتْ"[5].

واستشهاده في باب "كان و أخواتها"[6] على أفعال تعمل عمل "صار" و توافقها في المعنى، ومنها ومنها "استحال" و استشهد لها بجزء من حديث و هو: "فَاسْتَحَالَتْ غربًا"[7].

و منها "غدا" و "راح" و استشهد لهما بجزء من حديث و هو : "لرُزِقْتُم كَمَا تُرْزَقُ الطَّيْرُ تَغْدُو خِمَاصًا وَ تَرُوحُ بِطَانًا"[8].

و من منهجه في الاستشهاد بالحديث النبوي أنه لا يخرج الحديث إلا نادرا، وأمثلة ذلك :

استشهاده في باب "الفاعل" على لغة أكلوني البراغيث، عند قول الناظم:

وَ جَرِّدِ الفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الشُّهَدَا

وَ قَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَ سَعِدُوا وَ الفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ

فقال:" (وقد يقال) على لغة قليلة: (سعدا) الزيدان، و يسعدان الزيدان (وسعدوا) العمرون، ويسعدون العمرون ... ومن ذلك قوله:

---

[1] أخرجه البخاري،(5212)، و بنحوه مسلم (901) من حديث عائشة.

[2] شرح الأشموني ، ج1 ص190.

[3] للاستزادة يراجع : م ن ، ج1 ص111، 119، 120 ، 203، 338 ، و ج 2 ص285.

[4] يراجع : م ن ، ج1 ص191.

[5] أخرجه :الطبراني ، المعجم الكبير(859) و الأوسط (6781) من حديث أبي هريرة.

[6] يراجع : شرح الأشموني ، ج1ص 213، 214.

[7] أخرجه.البخاري (3667)،(7021)،(7475)، و مسلم(2392) من حديث أبي هريرة.

[8] أخرجه :الترمذي (2344)،و ابن ماجه (164) بلفظ: "لرزقكم كما يَرزق الطير".

تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَــفْسِهِ وَ قَدْ أَسْلَمَاهُ مُــبْعَدٌ وَ حَمِيمُ[1]

و يعبر عن هذه اللغة بلغة "أكلوني البراغيث" و عليه حمل الناظم قوله عليه الصلاة و السلام: "يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَ مَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ" [2] أخرجه مالك في الموطأ".

و غير ذلك[3].

ومن الناحية المضمونية كذلك ، فقد استشهد بالحديث تأييدا و تقوية لبعض الوجوه النحوية القليلة والنادرة، التي هي أقرب إلى اللهجات البعيدة، وأمثلة ذلك كثيرة منها:

استشهاده في باب "النكرة والمعرفة" على اتصال نون الوقاية باسم التفضيل بالحديث: " غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عَلَيكُم "[4] ، لمشابهته فعل التعجب، واستشهد أيضا على اتصالها باسم الفاعل، لمشابهة لمشابهة الفعل، بالحديث : " فَهَل أَنْتُمْ صَادِقُونِي"[5] وكلاهما غاية في القلة لا يقاس عليه.[6]

واستشهد أيضا في باب "ظن وأخواتها" بالحديث : " تَعَلَّمُوا أَنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ" [7] على تضمن الفعل " تعلَّم " معنى " عَلِمَ " الذي يفيد اليقين ويتعدى إلى مفعولين.[8]

واستشهد في باب "الإضافة"، على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف بالحديث : " هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي "[9] ، وهي مسألة خلافية منع كثير من النحويين الفصل بينهما إلا في

---

[1] البيت من الطويل و هو لعبيد الله بن قيس الرقيات، يرثي ابن الزبير بن العوام،يراجع :ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق وشرح:محمد يوسف نجم،(دار بيروت،بيروت ، لبنان1400هـ ــ 1980 م)ص196، وتخليص الشواهد ص473، و شرح شواهد المغني ج2 ص784، 790.

[2] أخرجه مالك في موطئه(برواية يحيى بن يحيى الليثي، إعداد: أحمد راتب عرموش، دار النفائس،بيروت ، لبنان، ط5، 1401هـ ــ1881م)،(برقم411)، ص118.

[3] للاستزادة يراجع : شرح الأشموني، ج2 ص501، و ج3 ص 18.

[4] أخرجه مسلم(2937) من حديث النواس بن سمعان ــ رضي الله عنه ــ

[5] أخرجه البخاري (5777)من حديث أبي هريرة .

[6] يراجع :شرح الأشموني : ج1ص 120-121.

[7] أخرجه مسلم في كتاب الفتن (169) بنحوه، و البخاري (3337) بنحوه.

[8] يراجع: شرح الأشموني ج1ص 312ــ313.

[9] أخرجه البخاري (3661)و (4640)من حديث أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ

الشعر، وحصر البصريون الفصل بالظرف والجار والمجرور، وتوسع في ذلك الكوفيون[1] .

واستشهد في باب "جوازم المضارع" [2] على جواز مجيء فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا في اللفظ بالحديث : " مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ إِيمَانًا وِاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ " [3] ، وكان في هذا تبعا للناظم ومخالفا للجمهور الذي خصه بالضرورة، واستشهد على الغرض نفسه بقول عائشة : " إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقَّ"[4] .

واستشهد في فصل " أما ، ولولا ، ولوما " على حذف الفاء — ندرة — من جواب "أما"، بالحديث : " أَمَّا بَعْدُ مَا بَالُ رِجَالٍ" [5] ، والواجب إثباتها إلا إذا دخلت على قول حذف استغناءً عنه بالمقول، نحو قوله تعالى: (فَأَمَّا الذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُم أَكَفَرْتُم)(آل عمران : 106) ، أي فيقال لهم : أكفرتم ؟ ولا تحذف في غير ذلك إلا في ضرورة الشعر[6]

و كما استشهد بالحديث النبوي ،فقد **استشهد بأقوال الصحابة** ــ رضي الله عنهم ــ ومن ذلك :

استشهاده على إعمال اسم المصدر عمل المصدر بقول عائشة : " مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الوُضُوءُ"[7] وذلك تبعا لابن مالك على مذهب الكوفيين أما البصريون فقد منعوه إلا في الضرورة وتأولوه على إضمار الفعل،[8] و الأمثلة في ذلك كثيرة جدا[9].

---

[1] يراجع : شرح الأشموني ، ج2 ص107 ، 108.

[2] يراجع : م ن ، ج1 ص500، 501.

[3] أخرجه البخاري (35) من حديث أبي هريرة.

[4] أخرجه : النسائي(832) بلفظ "متى يقم مقامك لا يسمع الناس" من حديث عائشة،و أصل الحديث في البخاري (664)، ومسلم (418).

[5] أخرجه البخاري (2168) ، و مسلم (1504).

[6] يراجع : شرح الأشموني، ج3 ص18.

[7] رواه مالك في موطئه من كلام ابن مسعود بلاغا برقم(95)، ص 40.

[8] يراجع: شرح الأشموني :ج2ص124-126 .

[9] للاستزادة يراجع : م ن ،ج1 ص191، و ج2 ص361، و ج3 ص 277.

منهج الأشموني في الاستشهاد بالشعر:

الشاهد الشعري في النحو العربي:

لاقى الاستشهاد بالشعر اهتماما كبيرا من اللغويين ،فاعتبروا الشاهد الشعري الدعامة الأولى لهم، وأصبحت كلمة " الشاهد " إذا ما أطلقت فُهم منها " الشاهد الشعري" [1]، فنجد ابن النحاس يخصص كتابا لشرح أبيات سيبويه ويرد علينا من تسمياته: "شرح شواهد سيبويه"، و كذلك السيوطي يؤلف كتابه:" شرح شواهد المغني"، و لا نجده اشتمل إلا على الأبيات الشعرية فقط.

وقد كان الحافظ للشواهد الشعرية في أول مسيرتها اللغوية هو المشافهة؛ لأن الكتابة لم تكن معروفة بقدر يسمح بتدوين كل الشعر، وإن كان هناك من دوّن الأشعار فهو قليل وليس بالكثرة التي يعتمد عليها، فالشعر" ديوان العربية الذي حفظ ثروتها حين لم يكن العرب يعرفون الكتابة وسيلة لتدوين المعارف، فكان الشعر لسهولة لفظه وحلاوة موسيقاه أقرب الوسائل إلى عقول العرب وقلوبهم...كان شعر الجاهلية سجلا يحوي معاني ألفاظ اللغة التي استعملها القرآن ، أما المعاني الأخرى الجديدة فقد تولت السنة النبوية بيانها حين عجزت لغة الشعر الجاهلي عن ذلك"[2].

وقبل أن يعرف الشعر التدوين فقد نقل إلينا عن طريق الراوية ، وقد كانت أداة الراوي هي الذاكرة وكانت الرواية و بمصطلحنا العصري التلمذة، أهم وسيلة من وسائل النقل والحفظ والرواية، وتتكلم كتب الأدب واللغة عن علاقة التلميذ – وهو الراوية – بأستاذه – وهو الشاعر – " ولا طريق إلى الرواية إلا السمع، وملاك الرواية الحفظ، وقد كانت العرب تروي وتحفظ، ويعرف بعضها برواية شعر بعض كما قيل : إن زهيرا كان راوية أوس، وإن الحطيئة راوية زهير" .[3]

وقد بنى النحاة قواعدهم على ما وصل إليهم من كلام العرب، إذ ضاع معضمه وما بقي منه إلا القليل، قال أبو عمرو بن العلاء : " من انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافرا

---

[1] أحمد مختار عمر ، البحث اللغوي عند العرب ،ص42.

[2] عبد الصبور شاهين ، دراسات لغوية ، ص87 .

[3] الجرجاني(القاضي علي بن عبد العزيز)، الوساطة بين المتنبي و خصومه ،تحقيق و شرح: محمد أبو الفضل إبراهيم و علي محمد البجاوي،(المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان،د ط)، ص16.

لجاءكم علم وشعر كثير"[1] ، لكن القليل الذي تبقى كان وافرا فاق غيره مما استشهد به النحاة كمًّا لا مرتبة، فأكب عليه النحويون يستخرجون منه قواعد النحو وأصوله والاحتجاج لها، و كيف لا يكون هذا و الشعر هو العلم الذي ورثه العرب من جاهليتهم، قال عمر بن الخطاب — رضي الله عنه – : "الشعر علم قوم لم يكن لهم علم أعلم منه "[2] .

و إذا رجعنا إلى صورة الخلاف الواقع في الاستشهاد به، نجد عبد العال سالم مكرم يجمل لنا ذلك بقوله:" و لما ظهر النحو و تمت أصوله، كانت أشعار العرب المحور الذي يدور حوله النحو، وقد اعتمد عليها البصريون كل الاعتماد و حصروها في الطبقتين من الجاهليين و المخضرمين... وتحروا في تلقي هذه الأشعار، فحصروها على قبائل معينة، و أما الكوفيون فقد كانوا متساهلين في الأشعار العربية، فتلقوا الشعر عن كل قبيلة، و أخذوا من كل لهجة، و تعلقوا بالشاذ و اعتبروه أصلا يقاس عليه، و نجد في شواهدهم من الشعر ما لا يعرف قائله، بل ربما استشهدوا بشطر بيت لا يعرف شطره الآخر، و مع أن البصريين تشددوا في هذا ، فمع ذلك لم تسلم لهم جميع شواهدهم، فإن الكثير منها لا يعرف قائله، مما جعلهم يقعون فيما يفرون منه"[3].

لقد جعل النحو من البصريين وغيرهم مما جاء بعدهم، للاستشهاد بالشعر معايير زمانية ومكانية صارمة، ووضعوا أيضا شروطا عدة ينبغي توافرها في الرواة فأسقطوا بذلك كثيرا من كلام العرب[4] .

وبسبب الاحتجاج فقد قسموا عصر الشعر إلى ثلاثة أقسام:

العصر الجاهلي : وهو ما قبل الإسلام، ثم عصر الإسلام الأول ــ عصر المخضرمين ــ: وهو فترة من الجاهلية وفترة من الإسلام، ثم العصر الإسلامي؛ حتى نهاية القرن الرابع الهجري، وقسموا على ذلك الشعراء أربع طبقات[5] : طبقة الشعراء الجاهليين، والمخضرمين، والإسلاميين أو المولدين أو المحدثين .

---

[1] الجمحي (محمد بن سلام) ، طبقات فحول الشعراء، شرح : محمود محمد شاكر، (د ط، 1974م)، ج1ص 25

[2] ابن رشيق القيرواني،(أبو علي)،العمدة في محاسن الشعر و آدابه و نقده،تحقيق و تعليق: محمد محي الدين عبد الحميد،(دار الجيل، بيروت، لبنان،ط5، 1981م)، ج1 ص41، و ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ج1 ص24.

[3] عبد العال سالم مكرم ، المدرسة النحوية في مصر و الشام،ص250، 251.

[4] يراجع: جلال الدين السيوطي،الاقتراح في علم أصول النحو،ص100 و ما بعدها.

[5] يراجع: عبد القادر عمر البغدادي، خزانة الأدب، ج1 ص5ــ6.

وقد كان إجماع النحاة على الاحتجاج بشعر الجاهليين والمخضرمين، وإن كان من بينهم من طُعن في شعره، كعدي بن زيد وأبو دؤاد الإيادي، وقال الأصمعي عنهما: "إن ألفاظهما ليست نجدية"[1].

أما الطبقة الثالثة وهي طبقة الإسلاميين، وتنتهي بابن هرمة (ت: 176هـ) الذي ختم الأصمعي به الشعر وجعله آخر الحجج[2]، فقد وقع فيها الخلاف كذلك، وما صح عن النحويين هو جواز الاستشهاد بشعرهم وإن كانوا يفضلون الاستشهاد والاحتجاج بأشعار الجاهليين والمخضرمين، فهذا أبو عمرو بن العلاء يقول عنه الأصمعي :" جلست إلى أبي عمرو بن العلاء ثماني حجج فما سمعته يحتج ببيت إسلامي"[3].

أما الطبقة الرابعة وهي طبقة المولدين والمحدثين والتي تبدأ ببشار بن برد (ت: 167 هـ)[4] فقد منع النحاة الاستشهاد بها ، وهذا هو المشهور، و لم يحتجوا بشعر بشار بن برد لعدم فصاحته مع أنه توفي قبل ابن هرمة، أما احتجاج سيبويه بشعر بشار، فقد اعتذر له النحويون بأن ذلك كان تقربا إليه أو اتقاءً لشره[5].

ثم فيما بعد قسمت هذه الطبقة الأخيرة ـــ أي الرابعة ـــ إلى طبقات: طبقة المولدين، و طبقة المحدثين، و طبقة المتأخرين، واختلف فيمن يستشهد من الشعراء بشعرهم من هذه الطبقات، فذهب السيوطي إلى المنع مطلقا، بينما خرق هذا التقسيم من المتأخرين الزمخشري الذي أجاز الاحتجاج بشعر من يوثق به من المولدين مثل أبي تمام[6].

وقد منع النحويون الاحتجاج بالشعر المجهول قائله[7] إلا إذا رواه ثقة، وعدوا صنيع سيبويه في بعض شواهده من هذا القبيل، قال الجرمي:"في كتاب سيبويه ألف و خمسون بيتا ، سألته عنها،

---

[1] يراجع: أحمد مختار عمر،البحث اللغوي عند العرب،ص47.

[2] يراجع: جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو،ص148.

[3] ابن رشيق القيرواني، العمدة، ج1 ص 159.

[4] يراجع: جلال الدين السيوطي،الاقتراح، ص147.

[5] يراجع: م ن، ص147.

[6] يراجع: م ن،ص145.

[7] يراجع : م ن ، ص149.

فعرف ألفا و لم يعرف الخمسين"[1].

و ليس البحث بالقدر الذي يستطيع أن يستوعب أكثر حول الموضوع، و قد حوت كثير من الكتب و الدراسات ما يكفي حوله[2].

أما عن موقف ابن مالك، فقد" كان تأثره بالكوفيين واضحا، فقد استشهد بأشعارهم التي رووها و لم يبال عن أي قبيلة أخذت، ولا عن أي لهجة رويت، فما دامت هذه الأشعار تنتمي إلى أصل عربي فهي حجة.

و لم يكتف بما رواه المتقدمون، فقد جمع لنفسه أشعارا كان العلماء يتحيرون من أين يأتي بها، ومما يدل على ذلك أن أبا حيان في شرحه على التسهيل، اعترض على ابن مالك حيث عني في كتبه بنقل لغة لخم و خزاعة و قضاعة و غيرهم[3].

إن هذا الموقف المتميز من ابن مالك شيخ المدرسة له أثره على النحاة بعده عامة و على شراح الألفية خاصة، و سنجد هذا من خلال دراستنا لمنهج الأشموني في الاستشهاد بالشعر.

منهج الأشموني في الاستشهاد بالشعر:

أما عن منهج الأشموني في الشاهد الشعري فقد اتسم بـــ:

أكثر من الاستشهاد بالنظم شعرا كان أم رجزا ، وكان عدد الشواهد الشعرية بما فيها الأنصاف : ثمانين وتسعمئة شاهد مع المكرر.

وقد استخدم المكرر لاختلاف الغرض من الاستشهاد به ، وأمثلة ذلك كثيرة منها :

استشهاده بقول النابغة الذبياني :

---

[1] يراجع : السبوطي، الاقتراح ، ص 153، و المزهر في علوم اللغة ،له أيضا،ص 141ـــ144 ،و عبد القادر عمر البغدادي، خزانة الأدب، ج1 ص15.

[2] للاستزادة يراجع حول هذا الموضوع:عبد الحميد الشلقاني، صفحات في فلسفة اللغة و تاريخها- الأعراب الرواة،(دار المعارف، القاهرة، مصر،1977م)،ص 533 و ما بعدها. و محمد عيد،الاستشهاد و الاحتجاج باللغة؛ رواية اللغة و الاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث،(عالم الكتب، القاهرة،مصر،ط3، 1988م). و ناصر الدين الأسد،مصادر الشعر الجاهلي و أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب. و محمد إبراهيم عبادة، عصور الاحتجاج في النحو العربي. و جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، و المزهر في علوم اللغة، له أيضا.و القاضي الجرجاني، الوساطة بين المتنبي و خصومه.

[3] يراجع: عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر و الشام،ص250ـــ251.

كِلِينِي لِهمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ[1]

في موضعين :

الأول : في باب "الترخيم"، استشهد به على اختلاف النحاة في فتح " أميمة " من غير تنوين[2].

الثاني : في باب "النسب"، عند كلام الناظم على قاعدة الاستغناء عن ياء النسب غالبا بصوغ فاعل مقصودا به صاحب الشيء ، في قوله:

وَمَعَ فَاعِلٍ وَ فَعَّـــالٍ فَـــعِل فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ اليَا فَقُبِل[3]

واستشهد بقول الفرزدق:

يُغْضِي حَيَاءًا وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ فَلاَ يُكَلَّمُ إِلاَّ حِينَ يَبْـتَسِمُ[4].

في موضعين :

الأول : في باب "النائب عن الفاعل"، عند قول الناظم :

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ أَوْ حَرْفِ جَرَّ بِـنِيَابَةٍ حَرِي .

حيث ذكر ما يصلح بالنيابة عن الفاعل من الظرف والمصدر والجار والمجرور، ثم تكلم عن القابل للنيابة من المجرورات ، ليأتي بالبيت قائلا :

" فالنائب فيه ضمير المصدر كما مر، لاقوله : "من مهابته"."[5]

الثاني : في باب حروف الجر، عند كلامه على معاني " مِن "، فجاء بمعانيها، واستشهد لمعنى من معانيها وهو التعليل بالبيت[6].

و من ذلك كذلك ،استشهاده بقول الشاعر :

---

[1] البيت من الطويل ،و هو للنابغة الذبياني،و عجزه :

وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ بَطِيءُ الكَوَاكِبِ.

=يراجع: ديوان النابغة الذبياني،(المكتبة الثقافية ،بيروت ، لبنان، د ط) ص 9 ، و خزانة الأدب ج2 ص 321، و ج3 ص 373، و كتاب سيبويه ج2 ص 207، و المعجم المفصل ج1 ص450.

[2] يراجع :شرح الأشموني،ج2 ص342.

[3] يراجع : م ن ، ج3 ص172.

[4] البيت من البسيط قيل : قاله الفرزدق يمدح به الإمام زين العابدين بن علي بن الحسين ــ رضي الله عنهم ــ، و قيل قائله الحزين الكتاني،يراجع : ديوان الفرزدق ج2 ص179،و شرح شواهد المغني، ج2 ص732، و المعجم المفصل ج7 ص173.

[5] شرح الأشموني، ج1 ص359ــ360.

[6] يراجع : م ن ، ج2 ص24.

وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَم[1]

في موضعين :

الأول : في باب"إن وأخواتها" ، عند قول الناظم :

وَخُفِّفَتْ كَأَنّ أَيْضًا فَنُوِي مَنْــصُوبُهَا وَثَابِتًا أَيْضًا رُوِي

حيث استشهد بالبيت على حذف اسمها.[2]

الثاني : في باب "إعراب الفعل"، واستشهد بالبيت على أن "أَنْ" تأتي زائدة إذا وقعت بين الكاف ومجرورها.[3]

و نجد أنه بالرغم من كثرة الأبيات التي استشهد بها الأشموني، إلا أن **ما نسبه منها قليل جدا** ، وما لم ينسبها فإنه يصدرها بألفاظ متقاربة نحو :" كقوله " ، " نحو " ، " قال الشاعر " ، " وقول الشاعر " ، " في قول الراجز"...و غيرها،ومن أمثلة ما نسبه :

في باب "المعرب والمبني"[4]، عند كلام الناظم على الملحق بالجمع في قوله :

أُولُوا وعَالَمُون عِلِّيُون وَأَرَضُونَ شذ والسِّنُونا

وبابُه ....

والمراد ببابه ، كل كلمة ثلاثية حذفت لامها وعوضت عنها هاء التأنيث و لم تكسر،مثل: عِضَه ، يقال عضيته وعضوته وتعضيته ، أي فرقته تفرقة ، واستشهد بقول ذي الرمة:

وَلَيْسَ دِينُ اللهِ بِالمُعَضَّى[5].

و في الباب نفسه، عند كلام الناظم على الحكم الإعرابي للام المنقوص في قوله:

وِالثَّانِي مَنْقُوصٌ وَنِصْبُهُ ظَهَر وَرَفْعُهُ يُنْوَى كَذَا أَيْضًا يُجَر

فقال الأشموني: "وإنما لم يظهر الرفع والجر استثقالا لا تعذرا، لإمكانهما، قال جرير :

---

[1] البيت من الكامل ، و هو لعلباء بن أرقم ، يراجع المعجم المفصل ، ج7 ص404.

[2] يراجع : شرح الأشموني، ج1 ص289.

[3] يراجع : م ن ، ج2 ص452.

[4] يراجع : م ن ، ج1 ص84.

[5] البيت من الرجز، وقد نسبه الأشموني إلى ذي الرمة ، وقيل قائله رؤبة بن العجاج،و لعله الصواب، يراجع :شرح الأشموني ج1 ص84،و جاء في ديوان رؤبةج1 ص509 :

وَ لَيس دِينُ اللهِ بِالمُعَضَّا إِنَّ لَنَا هَوَاسَةً عِرِبْضَا

فَيَومًا يُوَافِينَ الهَوَى غَيْرَ مَاضِيٍ[1]".[2]

و غير ذلك من المواضع[3].

وقد **كانت غالبية الشعراء الذين استشهد بشعرهم تنتمي إلى العصرين الجاهلي والإسلامي** ، الذين حُصِر الاحتجاج النحوي فيهما، وكان أكثر الشعراء استشهادا بأشعارهم في شرحه: الفرزدق، وجرير، وذو الرمة، ثم امرؤ القيس، ورؤبة بن العجاج، والأعشى ، وحسان بن ثابت، وكثير عزة ، ثم مجنون ليلى، والعجاج، والنابغة الذبياني،ولبيد، والأحوص الأنصاري، وعمر بن أبي ربيعة ، وجميل بثينة،وطرفة بن العبد، وزهير بن أبي سلمى، والحطيئة، والكميت بن زيد، وأمية بن أبي الصلت، و غيرهم[4].

وقد كان **احتجاجه بالشعر لصياغة القواعد و الأصول ــ في الأغلب ــ و شرحها، ثم كان دعما وتوضيحا لبعض الشواهد في أحيان أخرى**، و أمثلة ذلك كثيرة نذكر منها:

استشهد الأشموني في باب"المعرب والمبني" عند حديثه عن إعراب الأسماء الملحقة بجمع المذكر السالم بقول الصمة القشيري:

دَعَـــــانِي مِن نَّجْدً فَإِنّ سِنِينَه لَعِبْنَ بِنَا شِيـــباً وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا[5]

على أن بعضهم يجري "بَنِين"،و"سِنِينَ" و نحوهما مما ألحق بجمع المذكر السالم مجرى "غِسْلِين" في إثبات الياء وإعرابها بالحركات على النون لا بالحروف.[6]

واستشهد في باب "الموصول" بقول الراجز:

---

[1] هذا صدر بيت من الطويل: و هو لجرير بن عطية الخطفي يهجو به الأخطل، و عجزه: =
و يا ما ترى مِنهن غُولا تَغَوَّلُ
يُراجع : ديوان جرير (ابن عطية الخطفي)،شرح :يوسف عيد ،(دار الجيل ، بيروت ، لبنان، ط1 ،1413هـ ــ 1992م)، ص568، والمعجم المفصل ، ج6 ص309.

[2] شرح الأشموني :ج1 ص97.

[3] للاستزادة يراجع : م ن ، ج1 ص133، 228، 252، 270، 335.

[4] يراجع : م ن، ج1 ص45، 97، 122، 133، 174، 214، 226، 259، 292، 385، و ج2 ص9، 54، 139، 236، 258، 260، 419، 434، 494، و ج3 ص 7 ، 51، 74، 94، 139، 152، 224.

[5] البيت من الطويل ، قاله الصمة بن عبد الله القشيري، يراجع : تخليص الشواهد ص71، و المعجم المفصل ج2 ص188.

[6] يراجع : شرح الأشموني ،ج1 ص86.

"نَحْـــــنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَومَ النُّخَيل غَـــــارةً مِلْحَاحًا[1]

على رفع "الذين" بالحروف بدل التزام الياء في الحالات الإعرابية الثلاث، وهي لغة هذيل[2].

وإستشهد في باب "أفعال المقاربة" بقول الشاعر:

سَقَاهَا ذَوُو الأحلامِ سَجْلاً على الظَّمَا وَقد كَـــرَبَتْ أَعْناقُها أَن تَقَطَّعا[3].

على صحة اقتران خبر الفعل "كرب" بـــ "أَنْ"؛ تبعا للناظم وخلافا لسيبويه الذي لم يذكر إلا تجرد الخبر منها[4].

وإستشهد في باب "حروف الجر" بقول رؤبة:

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قَتَمُه[5]

على جر "بلد" بـــ"رب" المحذوفة بعد "بل"[6].

واستشهد في باب مالا ينصرف بقول الشاعر:

أنا ابنُ جَـــلاَ و طَـــلاَّعُ الـــثَّنَايَا مَتَـــى أَضَعِ العمَامَة تَعْرِفُونِي[7].

على أن "جلا" لم ينون ، للحكاية لا لمنع الصرف،لأنه منقول من جملة، أو لأنه فعل ماض باق على فعليته على تقدير:أنا ابن رجل جلا الأمور وجربها، فجملة "جلا" صفة لموصوف محذوف،وهم بذلك يخالفون عيسى بن عمر الذي عده ممنوعا من الصرف للعلمية ووزن الفعل[8].

---

[1] البيت من الرجز ، قيل قائله رؤبة بن الجاج ،و قيل ليلى الأخيلية ، و قيل أبو حرب الأعلم،يراجع : شرح شواهد المغني ج2 ص832، و تخليص الشواهد ص135، و المعجم المفصل ج9 ص 290.

[2] يراجع : شرح الأشموني،ج1 ص 140.

[3] البيت من الطويل، قاله أبو زيد الأسلمي،يراجع : تخليص الشواهد ص330، و المعجم المفصل ج4 ص 219.

[4] يراجع : شرح الأشموني، ج1 ص 254.

[5] هذا صدر بيت من الرجز ، قائله: رؤبة بن العجاج، و بعده :

لاَ يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَ جَهْرَمُه.

و قيل عجز بيت و صدره: عَفَت عَوَافِيهِ وَ طَالَ قِدَمُه.

يراجع : شرح شواهد المغني ج1 ص 347.

[6] يراجع : شرح الأشموني،ج2 ص 51ـــ52.

[7] هذا البيت من الوافر ، قاله سحيم بن وثيل ، وتمثل به الحجاج، يراجع: خزانة الأدب ج1 ص 255، 266 و ج9 ص402، و شرح شواهد المغني ج1 ص459، و ج2 ص 749،و الميداني (أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري)،مجمع الأمثال، تقديم وتعليق:نعيم حسني زرزور، (دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان1988 م)، ج1 ص63.

[8] يراجع : شرح الأشموني ، ج2 ص 426.

وقد استشهد بعدد من الأبيات على قضايا هي أقرب إلى القلة أو الندرة أو الشذوذ أو الضرورة.

من ذلك استشهاده في باب "الاستثناء" [1] على دخول "ما" المصدرية على "حاشا" الفعلية على قلة بقول الأخطل :

فَأَمَّا النَّـــاسَ مَا حَـــاشَا قُرَيشًا فإنَّـــــا ، نَحَـــنُ أَفضَلُهُم فِعَالاَ[2]

واستشهد في باب "الفاعل" بقول الشاعر:

فَلاَ مُزْنَة وَدَقَـــت وَدْقَـــــها ولاَ أَرض أَبْقَل إِبْقَـــــــــالها[3].

على حذف تاء التأنيث – لضرورة الشعر– من الفعل " أبقل" ، وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى الأرض، وهي مؤنثة تأنيثا مجازيا، إذ القياس تأنيث الفعل[4].

واستشهد في باب"كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعها تصحيحا"، بقول الراجز :

فَتَسْتَرِيحَ النفسُ مِن زَفْرَاتِها[5]

على تسكين عين"زفرة" عند الجمع المؤنث السالم للضرورة ، و القياس فتحها ،إتْباعا لحركة الفاء، و استشهد للمسألة نفسها بقول الشاعر:

وحُمِّلْت زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا وَمَالِي بِزَفْـــرَات العَشِـــــيِّ يَدَانِ[6]

---

[1] يراجع : شرح الأشموني ، ج1 ص451.

[2] البيت من الوافر ، وهو للأخطل ، يراجع :شرح شواهد المغني ج1 ص368، و المعجم المفصل ج6 ص59.

[3] البيت من المتقارب،قاله :عامر بن جوين،يراجع : تخليص الشواهد ص482، و شرح شواهد المغني ج2 ص 943، و المعجم المفصل ج6ص 63.

[4] يراجع : شرح الأشموني ، ج1 ص345–346.

[5] هذا جزء بيت من الرجز لا يعرف قائله ، و تمامه :

عَلِّ صُرُوف الدَّهرِ أو دُولَاتِها تُدِيلُنا اللّمَّة مِن لماتِها

وَ تَسْتَرِيح النَّفس مِن زفْراتِها.

يراجع : شرح شواهد المغني ج1 ص454.

[6]البيت من الطويل ، قيل : قائله عروة بن حازم ، وقيل أعرابي من بني عذرة، يراجع: خزانة الأدب ج 3 ص380، بلفظ"تَحَمَّلْتُ" بدل "حُمِّلْتُ".

ونجد الأشموني كما أكثر من شعر القدماء في الاستشهاد، فإنه لم يلتزم بذلك على الدوام، فتجاوز عصر الاحتجاج الذي حدده النحاة، **وأورد أشعارا لعدد من الشعراء المولدين والمتأخرين – على سبيل التمثيل والاستئناس –** ، وأمثال ذلك كثيرة ومن ذلك :

تمثله بأبيات لأبي حية النميري (ت نحو: 183 هـــ)، فأورد في باب "أفعال المقاربة" قوله:

وَقَد جَعَلتُ إِذَا مَا قُمتُ يُثْقِلُـــني ثَوبِي فَأَنْهض نَهْض الشَّارِبِ السَّكِرِ [1]

شاهدا على مجيء خبر الفعل (جعل) فعلا مضارعا وهو (يثقلني) الذي قدروا فاعله ضميرا عائدا على اسم (جعل)، وأعرب (ثوبي) بدلا من التاء في (جعلت) لا فاعلا للفعل (يثقلني) ، لأنهم اشترطوا في الفعل الواقع خبرا لـــ (جعل) وأخواتها أن يكون رافعا لضمير مستتر عائد على اسمها[2].

وأورد في باب"عطف النسق" بيتا لمروان النحوي (ت نحو: 190هـــ) هو:

أَلْقَـــى الصَّحِيفَةَ كَي يُخَفِّف رَحْلَه والزَّادَ، حَتَّـــــى نَعلَه أَلْقاها[3].

بنصب (نعله) على العطف بـــ "حتى"، وأوّلوا البيت على تقدير :ألقى ما ينقله حتى نعله، لأن من شروط العطف أن يكن بين المعطوف والمعطوف عليه مناسبة، بأن يكون المعطوف بعضا من المعطوف عليه أو غاية له، وهذا لا يتحقق إلا بالتأويل ، فليس النعل بعض الزاد أو غايته[4].

وتمثيل بثلاثة أبيات لأبي نواس (ت: 199 هـــ) ، فأورد في باب"الابتداء" قوله :

غَيْر مَأسُـــوفٍ على زَمَـــــن يَنْقضِـــي بالـــهَمِّ والحَـــــــزَن[5]

مثالا على الاستغناء بنائب الفاعل "على زمن " عن الخبر، فاسم المفعول " مأسوف" مجرور ظاهرا بإضافة المبتدإ إليه"غير"[6].

---

[1] البيت من البسيط ، قيل : قائله أبو حية النميري ،و قيل غير ذلك،و يروى "الثِّمِلِ" بدل "السكر" ، و "يوجعني" بدل "يثقلني"،يراجع: شرح شواهد المغني ج2 ص911، و المعجم المفصل ج3 ص529.

[2] يراجع : شرح الأشموني ، ج1 ص256.

[3] البيت من الكامل ، و هو لابن مروان النحوي، يراجع : خزانة الأدب3جص 21، و المعجم المفصل ج8 ص280.

[4] يراجع : شرح الأشموني، ج2 ص259ـــ 260.

[5] البيت من البسيط، قاله أبو نواس ،و لم أجده في الديوان،يراجع : خزانة الأدب ج 1ص 345، و المعجم المفصل ج 3 ص 529

[6] يراجع : شرح الأشموني، ج1 ص 180.

قال عبد القادر عمر البغدادي:"و هذا البيت لأبي نواس ، و هو ليس ممن يستشهد بكلامه،وإنما أورده الشارح [الرضي الإستراباذي] مثالا للمسألة ،و لهذا لم يقل كقوله"[1].

كما أورد في باب "أفعل التفضيل"[2] قوله :

كَأَنَّ صُغْرى وكُبْرى مِن فَقَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ على أرضٍ مِنَ الذَّهَب[3].

وأورد في باب "عطف النسق"[4] قوله:

إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَــادَ أَبُـــوهُ ثُمَّ قَدْ سَــادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَـــدُّه[5]

قال عبد القادر عمر البغدادي:"و هذا البيت من شعر مولد لا يوثق به"[6].

وأرود في باب"إعمال اسم الفاعل" بيتا لأبي يحيي اللاحقي (ت نحو: 200 هـــ) هو:

حَذِرٌ أُمُورًا لا تَضير وَآمِن مَا لــيس مُنْجــِيه من الأقْدَار[7]

على إعمال صيغة المبالغة (حذر) عمل الفعل بنصب (أمورا) على أنه مفعول به[8].

وأورد في باب "حروف الجر" ، بيتا لمحمد بن يسير البصري (ت نحو : 210 هـــ) هو :

أَخْلِقْ بِذِي الصبرِ أن يَحْظَى بِحَاجَتِه وَمُدْمِنِ القَرْعِ للأَبْوابِ أن يَلِجا[9]

---

[1] عبد القادر عمر البغدادي ،خزانة الأدب، ج1 ص346، 347.

[2] يراجع : شرح الأشموني، ج2 ص210.

[3] البيت من البسيط، قاله أبو النواس في وصف الخمر،يراجع:ديوان أبي نواس(الحسن بن هانئ)،(دار بيروت ،بيروت ، لبنان،1406هـــ ــ1986م) ص40 ، و خزانة الأدب ج8 ص277، 315.

[4] يراجع : شرح الأشموني ج2 ص258.

[5] البيت من الخفيف ، قاله أبو نواس ، و يروى :

قُلْ لِمَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ قَبْلَهُ ، ثُمَّ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّه

يراجع :ديوان أبي نواس ص222،و خزانة الأدب ج11 ص 37، 40، 41.

[6] يراجع : عبد القادر عمر البغدادي ،خزانة الأدب،ج11 ص 40.

[7] البيت من الكامل ، قاله أبو يحيى اللاحقي،يراجع خزانة الأدب ج8 ص 157، 169 ،و كتاب سيبويه ج1 ص113، والمعجم المفصل ج3 ص402.

[8] يراجع : شرح الأشموني،ج2 ص 139.

[9] البيت من البسيط ، قاله محمد بن يسير البصري، يراجع :شرح ديوان الحماسة ص1175،و المعجم المفصل ج2 ص8.

على اطراد حذف حرف الجر في المعطوف على ما تضمن مثل الحرف المحذوف، أي: وبعد من القرع ، ومثله قوله تعالى (وَفِي خَلْقِكُم وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّة آياتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ وَاخْتِلافِ اللَّيلِ والنَّهَارِ)(الجاثية:4 ،5) أي : وفي اختلاف الليل والنهار[1].

وأورد أبياتا للمتنبي (ت 354 هـــ)، فأورد في باب "النداء" قوله :

هَذِي بَرَزتِ لنا فَهِجْتِ رَسِيسا ثم انصرفتِ وما شَفَيْتِ نَسِيسَا[2]

للتمثيل على حذف حرف النداء قبل اسم الإشارة – على قلة – تبعا للناظم، وقد منعه البصريون، فلحنوا المتنبي وقصروا ذلك على السماع و لم يقيسوا عليه[3].

وأورد له بيتا آخر في باب "الاستغاثة"، هو:

فَيَا شَوْقُ مَا أَبْقَى، وَيَا لِي مِنَ النَّوَى وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى، وَيَا قَلْبُ وَمَا أَصْبَى[4]

على جر لام الاستغاثة والأصل أن تفتح – مع ياء المتكلم في "يا لي" على تقدير أن يكون استغاث لنفسه والمستغاث به محذوف[5].

وأورد أيضا في باب الإعراب بيتا للشريف الرضي (ت 406 هـــ) هو:

أَتَبِيتُ رَيَّانَ الجُفُونِ مِن الكَرَى وَأَبِيتَ مِنْك بِلَـــيْلَةِ المَلْسُوع[6]**؟**

مثالا على نصب الفعل المضارع (أبيت) بـــ"أن" مضمرة بعد "واو" المعية في جواب الاستفهام[7].

---

[1] يراجع : شرح الأشموني ج2 ص 55.

[2] البيت من الكامل ، قاله المتنبي ،ويروى:"انشنيت" بدل "انصرفت"، يراجع :ديوان المتنبي(إعداد قسم الدراسات في دار نوبليس، دار نوبليس،بيروت ،لبنان،ط1، 2004م ــ 2005م)ص 95.

[3] يراجع : شرح الأشموني، ج2 ص 301.

[4] البيت من الطويل ، قاله المتنبي،يراجع :ديوان المتنبي،شرح أبي البقاء العكبري(و المسمى :التبيان في شرح الديوان،ضبط وتصحيح: مصطفى السقا و إبراهيم الأبياري و عبد الحفيظ شلبي،(دار الفكر ، بيروت، لبنان، دط)ج1 ص 59، المعجم المفصل ج1 ص123.

[5] يراجع شرح الأشموني، ج2 ص330.

[6] البيت من الكامل ، قاله الشريف الرضي،يراجع : المعجم المفصل ج4 ص411.

[7] يراجع : شرح الأشموني، ج2ص472.

و نجد من منهج الأشموني في سوق شعر العرب **تمثله بأبيات لبعض المولدين،الذين عرفوا بهذه الصفة**، من غير أن يسمي أصحابها، ومن ذلك إيراده في باب "الحال" قول أحدهم:

أُطْلُب وَلاَ تَضْجَرْ مِنْ مِطْــلَبٍ فَآفَــةُ الطَّالِبِ أَن يَضْجَرَا[1]

على أن الواو في قوله " لا تضجر" عاطف للمعية ، و"لا" النافية، والمضارع منصوب بـــ "أن" مضمرة بعد واو المعية، وعليه فإن الجملة معطوفة لا حالية ،لأنه يشترط في جملة الحال أن تكون خبرية ولا يجوز أن تكن طلبية أصلا[2].

وأورد في باب "الإضافة" بيتا آخر لبعض المولدين ، وهو:

إِنَارَة العَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوعِ الــهَوَى وعَقْلُ عَاصي الهَوى يَزدادُ تَنْوِيرا [3]

بتذكير الخبر "مكسوف" لمطابقة المبتدإ "إنارة " الذي اكتسب التذكير من المضاف إليه "العقل"[4].

كما نجد الأشموني في **شرحه يورد أحيانا أبياتا غير منسوبة إلى أصحابها ، صنع بعضها النحويون**، ومن ذلك تمثله في باب "النكرة والمعرفة"، ببيت ذكر ابن الناظم أنه من إنشاء النحويين، هو:

أَيُّهَا السَّائِلُ عنــهم وعَنِــــي لَستُ من قَــــيسٍ ولا قَيسُ مِنِي [5] .

على حذف نون الوقاية من "عني" و "مني" شذوذا للضرورة، وهو في غاية الندرة[6].

---

[1] البيت من السريع، و هو لبعض المولدين،يراجع :خالد الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح على ألفية بن مالك لابن هشام الأنصاري ،(دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، د ط) ج1ص 389، والمعجم المفصل ج3 ص101.

[2] يراجع : شرح الأشموني، ج1 ص475.

[3] البيت من البسيط ، وهو منسوب لبعض المولدين،يراجع : خزانة الأدب4جص 227 ،و ج5 ص106،و المعجم المفصل:ج3 ص170.

[4] يراجع : شرح الأشموني،ج2 ص74.

[5] البيت من الرمل ، و لا يعرف له قائل ، بل يقال إنه من وضع النحويين،يراجع :شرح ابن الناظم ص44، وتخليص الشواهد ص 106، و المعجم المفصل ج8 ص229.

[6] يراجع : شرح الأشموني ، ج1 ص118.

و تمثّل الأشموني بهذا النوع من الأبيات جائز، وقد منع بعض النحويين الاستشهاد به و بناء القاعدة النحوية على أسسه ،وهي متداولة في كتب كثير من المتقدمين ، فتوارثوها كابرا عن كابر، وإن كان في تضمين شروحهم لبعض هذه الأبيات مجانبة للدقة التي كانت تعوزهم في كثير من الأحيان.

و نجد من منهج الأشموني في الاستشهاد بالشعر **عدم تحرجه من إيراد شواهد كثيرة مجهولة القائل أو متعددة النسبة** وأمثلة ذلك :

استشهاده في باب "المعرب والمبني"، في حديثه عن الملحق بالمثنى [1]عند قول الناظم:

بالألِفِ ارْفَعِ المُثَنَّى وَكِلاَ إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلاَ

كِلْتَا كَذَاكَ اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ تَجْرِيـــــانِ

حيث إن "كلا "و"كلتا" تعربان إعراب المثنى إذا أضيف إلى مضمر حملا على المثنى الحقيقي، ثم ذكر أن بعضهم يعربها إعراب المقصور مطلقا، واستشهد بذلك ببيت لمجهول القائل وهو:

نِعْم الفَتَى عَمَدَت إِلَيْه مَطِيَّتِي فِي حَينِ جَدَّ بِنَا المَسِيرُ كِلَانا[2].

و في الباب نفسه تكلم عن أن "كلا " و " كلتا " اسمان ملازمان للإضافة، ولفظهما مفرد، ومعناهما مثنى، ولذلك أجيز في ضميرهما اعتبار المعنى فيثنى، واعتبار اللفظ فيفرد [3]، واستشهد لذلك ببيت مختلف النسبة و هو قول الشاعر:

كِلَاهُما حين جَدَّ الجَرْيُ بَينهما قد أَقْلَعا وكِلاَ أَنْفَيْهِمَا رَابِي[4].

و كذلك استشهاده في باب "المنادى المضاف إلى ياء المتكلم"، عند قول الناظم :

وفي النِّدَا أَبَتِ أُمَّتِ عَرَض واكسِرْ أو افْتَح ومِنَ اليَا التَّا عِوَض

وبعد شرح البيت، عقب بتنبيهات على فوائد تفهم من البيت منها :

---

[1] يراجع : شرح الأشموني ،ج1 ص 78، 79.

[2] البيت من الكامل ، لا يعرف قائله ،يراجع : المعجم المفصل ج8 ص 31.

[3] يراجع : شرح الأشموني،ج1 ص79.

[4] البيت من البسيط ، قيل قائله الفرزدق ،و قيل جرير،يراجع :تخليص الشواهد ص66، و خزانة الأدب ج1 ص131،و ج4 ص 299، و المعجم المفصل ج1 ص 361.

منع الجمع بين التاء والياء ، لأنها عوض عنها ، وبين التاء والألف لأن الألف بدل من الياء [1] ، وأورد على الشذوذ بيتا لمجهول القائل وهو :

أَيَا أَبَتِي لاَ زِلْتَ فِينَا فَإِنَّــمَا لنا أملٌ في العَيْشِ ما دُمْتَ عَائِشَا [2].

و استشهد في باب "إعراب الفعل" عند قول الناظم:

والواو كَالْفَا إن تُفِدْ مَفهوم معْ كلا تَكُن جَلْدًا وتُظْهِرَ الجَزَعْ

فقال:"و قد سمع النصب مع الواو في خمسة مما سمع مع الفاء ...الثاني الأمر ، نحو قوله :

فَقُلْتُ اِدْعِي وأَدْعُــوَ إنَّ أَندَى لِــصَوتٍ أَن يُنَادِيَ دَاعِيان [3]

والثالث ،النهي نحو قوله :

لاَ تَــنْهَ عن خُلُقٍ وتَأْتِيَ مثلَه عارٌ عَلَيــْكَ إذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ [4][5].

إن الأشموني و هو يستشهد بالشعر لم يكن متحرجا من كل ما كان محل نظر بين كثير من النحويين و خاصة المتقدمين، فهو يسوق الشعر على أية حالة كانت، فنجده يستشهد بالأشعار مجهولة القائل أو مختلفة النسبة ، وكذلك يستشهد بأشعار المولدين و ما نسب إلى النحاة على سبيل التمثيل والاستئناس، كل هذا جعل الأشموني لا يخرج عن منهج المحققين الذي جمع بين آراء النحاة، ليخرج النحوُ في أكمل صوره.

---

[1] يراجع : شرح الأشموني، ج2 ص322ــ 323.

[2] البيت من الطويل ، لا يعرف قائله ، يراجع المعجم المفصل ج4 ص 104.

[3] البيت من الوافر ، مختلف النسبة،وقد اختلف في قائله كثيرا ، قبل للأعشى و قيل للفرزدق و قيل للحطيئة و قيل لغيرهم ،يراجع: كتاب سيبويه ج3 ص 45،و المعجم المفصل ج8 ص 207ــ 208.

[4] البيت من الكامل ، وهو مختلف النسبة ، و اختلف في قائله كثيرا، قيل لأبي الأسود الدؤلي ، و قيل للمتوكل الليثي و قيل للأخطل و قيل غير ذلك، يراجع: كتاب سيبويه ج3 ص 42 ، و خزانة الأدب ج8 ص 564، و شرح ديوان الحماسة ص 535،و ابن عبد ربه الأندلسي (أبو عمر أحمد بن محمد)، العقد الفريد ،شرح و ضبط إبراهيم الأبياري،تقديم : عبد السلام تدمري،(دار الكتاب العربي ، بيروت، لبنان، د ط) ج2 ص 297.

[5] شرح الأشموني،ج2 ص 471.

منهج الأشموني في الاستشهاد بالنثر:

الاستشهاد بالنثر في النحو العربي:

احتج النحاة بالنثر منذ بدء مسيرتهم في وضع قواعد النحو العربي ، فقد كان الشق الذي يقابل الشعر من أقوال العرب، و الذي سرى بين الناس و نقل لنا بعض الحكم والمواعظ بلغة مميزة، فجرى قسم منه مجرى الأمثال.

و كغيره من الشواهد النحوية فقد حددوا له شروطا تؤهله ليكون صالحا للاحتجاج ،فأجازوا الاحتجاج بكلام أهل المدن حتى منتصف القرن الثاني الهجري وكلام أهل البادية حتى فسدت سلائقهم في القرن الرابع الهجري، يقول أبو سعيد الأفغاني:"فأما الزمان ، فقد قبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية و فصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني ،سواء أسكنوا الحضر أم البادية...أما أهل البادية فقد استمر العلماء يدونون لغاتهم حتى فسدت سلائقهم في القرن الرابع الهجري"[1].

وحددوا القبائل التي يجوز النقل عنها، وذلك بحسب مدى عمقها في البادية وابتعادها عن السواحل و تأثرها بالأعاجم، فاستبعدوا – من أجل ذلك – كثيرا من القبائل[2] ، وقد عللوا سبب عدم الأخذ عن أهل المدن بابتعادهم عن الفصاحة نتيجة ابتعادهم عن البادية وبيئتها العربية الأصيلة[3] ، ومن الشروط التي اشترطوها في رواة كلام العرب : العدل ، والثقة ، والصدق، والأمانة ،و غيرها خوفا أن يدسوا في كلام العرب و يدخلوا فيه ما ليس منه في شيء ، قال الأنباري : " يشترط أن يكون ناقل اللغة عدلا، رجلا كان أو امرأة، حرا كان أو عبدا، كما يشترط في نقل الحديث."[4]

واشترطوا أيضا تواتر النقل وأمورا أخرى كثيرة ، وقبلوا أحيانا رواية النساء والعبيد والصبيان والمجانين[5]،كما قبلوا كذلك رواية المجهول الذي لم يعرف قائله[6].

---

[1] في أصول النحو ، (مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية ، سورية1414هـ ـ 1994م)، ص 19، 20.

[2] يراجع : السيوطي ، الاقتراح ، ص100 و ما بعدها.

[3] يراجع : ابن جني ، الخصائص، ج2 ص 5.

[4] لمع الأدلة في أصول النحو مع رسالة الإغراب في جدل الإعراب،تقديم و تحقيق : سعيد الأفغاني،(مطبعة الجامعة السورية، دمشق، سورية، 1377هـ ـ1957 م)، ص 85.

[5] يراجع:السيوطي ، المزهر في علوم اللغة، ج1 ص 137 و ما بعدها.

[6] يراجع :م ن، ص141.

منهج الأشموني في الاستشهاد بالنثر:

استشهد الأشموني بستة وتسعين ومئة قول، منها سبعة وعشرون مثلا، و بهذا فقد أكثر من هذا الصنف من الشواهد[1]

و كان قليلا ما ينسب القول إلى صاحبه أو قائله، ويكتفي في ذلك بقوله: و"في المثل"،و" من ذلك قولهم"،و "قولهم"و" قالوا"،و" يقال "،و" قول بعض العرب"،" ومن النثر قولهم "، و " سمع "[2].

وأحيانا ينسبه إلى أصحابه الجامعين له من أفواه قائليه ، مثل : " ما حكاه الأخفش"، "حكى سيبويه عن بعضهم "، " ما حكاه ابن الأعربي" ، " حكى الفراء "،و"حكاية قطرب"[3].

كما كان يصدرالقول بحكم الشذوذ ،فيقول مثلا : " وشذ قولهم "، " وشذ فيما حكاه الأخفش " ،" إلا ما شذ من قولهم "، " وشذ " ، "وشاذ "[4].

و قد كان **يستشهد بالأمثال و الأقوال لاستنباط القواعد ، و للخروج عليها على السواء** ،فالشاهد النثري كغيره من الشواهد النحوية .

وفي ما يأتي بعض الأمثلة على ما استشهد به ، والتي تبين عن منهجه العام :

في باب "المعرب والمبني" ،عند حديثه عن "الأسماء الستة" عند قول الناظم :

وَفِـــي أَبٍ وتَالِيَيْه يَنْدُر وَقِصْرُهَا مِّنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

قال:" و المراد أن استعمال "أب"و"أخ"و "حم" مقصورة ـــ أي بالألف مطلقا ـــ أكثر و أشهر من استعمالها منقوصة " ـــ أي محذوفة اللامات ـــ معربة على الأحرف الصحيحة بالحركات الظاهرة، و من القصر قوله ... و في المثل : "مُكْرَهٌ أَخَاكَ لاَ بَطَلٌ[5]."[6].

واستشهد في باب "الموصول" عند قول الناظم :

---

[1] يراجع :محمود نجيب ، شروح الألفية، ص178.

[2] يراجع مثلا: شرح الأشموني،ج1ص 34 ،145 ، 174، 188، 213، 222، 223، 227، 242، 244، 253، 285، و ج2 ص279.

[3] يراجع : م ن ، ج1 ص 137 ،149، 204، 214، 314، 321.

[4] يراجع : م ن ، ج1 ص204، 228، 292، 300.

[5] يراجع: الميداني ، مجمع الأمثال ،مثل برقم:4117،ورد بلفظ : "مُكْرَهٌ أَخُوكَ لاَ بَطَلٌ"، ج1 ص384.

[6] شرح الأشموني، ج1 ص73ـــ 74.

وَمِنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِر وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّءٍ شُهِر

بقول أحد الطائيين ،و هو ماحكاه الفراء " بِالفَضْلِ ذُو فَضَّلَكُم اللهُ بِهِ، والكَرِامَة ذَاتُ أَكْرَمَكُم اللهُ بِهْ "، على أن بعض طيء تستعمل " ذات" الموصولة بمعنى"التي"[1]

واستشهد في باب" كان وأخواتها" بعدة أقوال، منها قول بعض العرب " وَلَدت فَاطِمة بنت الخُرْشُبِ الكَمَلَةَ مِن بني عَبْسٍ لَمْ يوجَد كَانَ مِثْلُهُم "، على زيادة كان سماعا بين الفعل ومرفوعه ، وقولهم : " مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا، وَمَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا " ، على سماع زيادة " أصبح " و"أمسى" بين "ما" التعجبية وفعل التعجب، وكلاهما شاذ، وقولهم : " أَلاَ طَعَامٌ وَلَوْ تَمْرًا " على حذف " كان" وأسمها بعد "لو" الشرطية.[2]

و في باب " إن أخواتها " ، عند قول الناظم :

فاكْسِر فِي الابْتِدَا وَفِي بَدْءِ صِلَه وَحَيْــثُ إِنَّ لِيمِين مُكْمِلَه.

بقولهم :" لاَ أَفْعَلُهُ مَا أَنَّ فِي السَّمَاءِ نَجْما"[3]، على فتح همز "إن" بتقدير فعل " ثبت " قبلها[4].

واستشهد في الباب نفسه عند قول الناظم :

والفعلُ إن لم تُلْفِــــهِ نَاسِخًا فَلاَ تُلْفِيهِ غَالِبًا بِإِنْ ذِي مُوصَلا

بقولهم : " إِنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُك، وَإِنْ يَشِينُك لَهِيَهْ " [5] على أن " إن " المخففة من الثقيلة قد يليها فعل غير ناسخ ،وهو قليل نادر[6].

واستشهد في باب" الحال" ،عند قول الناظم :

وكَوْنُهُ مُنْتَــقِلاً مُشْــــتَقًّا يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْــسَ مُسْتَــحَقًّا .

بقولهم : " خَلَق اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا " على مجيء الحال غير منتقلة ، فـــ"أطول" حال، وهي ثابتة لا تدل على تنقل ، أي وصف لازم، لكن عملها دل على تجدد صاحبها، والأصل

---

[1] يراجع : شرح الأشموني، ج1 ص 148، 149.

[2] يراجع : م ن، ج1 ص227 و مابعدها.

[3] الميداني، مجمع الأمثال،(مثل برقم 3569)، ج2 ص 269.

[4] يراجع : شرح الأشموني ، ج1 ص 269.

[5] لم أجده في مجمع الأمثال.

[6] يراجع : م ن ، ج1 ص284، 285.

أن تكون منتقلة مشتقة، أي وصفا غير ثابت[1].

واستشهد بقولهم : " وَجَاؤُوا الجُمَّاءَ الغَفِيرَ"[2] على مجيء الحال معرفة بالإضافة.[3]

و استشهد في باب "إعمال اسم الفاعل"، بما حكى سيبويه : " أَمَّا العَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ " وقول بعض العرب : " إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا" حكاه أيضا سيبوية ، على إعمال صيغة المبالغة (فعّال) و(مفعال) عمل الفعل ، وهذ عند قول الناظم :

فَعَّـــالٌ أو مِفْعَالٌ أو فَعُولُ فِي كَـــثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ[4].

واستشهد في باب " أفعل التفضيل " على اشتقاق اسم التفضيل مما لا فعل له، عند قول الناظم:

صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِّنْهُ للتَّعَجُّبِ أَفْـــعَلَ لِلتفْـــضِيلِ وَأْبَ اللَّذْ أُبِي.

بقولهم في المثل : " هُوَ أَلَصُّ مِنْ شِظَاظٍ " [5] ،إذ اشتق اسم التفضيل من " اللص" ولا فعل له، وهذا شاذ[6].

واستشهد في الباب نفسه بقولهم : " هُوَ أَزْهَى مِنْ دِيكٍ "[7] و " أَشْغَلَ مِنْ ذَاتِ النِّحْيين "، على على جواز اشتقاق اسم التفضيل من فعل ثلاثي مبني للمجهول إذا أمن اللبس[8].

واستشهد في باب "عطف النسق"، عند قول الناظم :

بَعضًا بِحَتَّى اعطِفْ على كُلٍّ وَلاَ يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَـــلا

بقول بعضهم : " مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الأَنْبِياءُ " على أن "حتى" حرف عطف بمعنى "الواو"، لأن المعطوف بها بعض مما قبلها، وغاية له في زيادة ، وهي تعطف الأسماء فقط ولا تعطف الجمل ولا الضمير[9].

---

[1] يراجع : شرح الأشموني ،ج1 ص475.

[2] يراجع: الميداني ، مجمع الأمثال،(مثل برقم3810) ج2 ص 320، بلفظ :"مَرَرْتُ بِهِمْ الجُمَّاءَ الغَفِيرَ".

[3] يراجع : شرح الأشموني ، ج1 ص458.

[4] يراجع: م ن، ج2 ص137.

[5] يراجع: الميداني ،مجمع الأمثال،(مثل برقم1454)، ج1 ص175.

[6] يراجع: شرح الأشموني،ج2 ص 205ــ 206.

[7] يراجع: الميداني ، مجمع الأمثال، ج1 ص327.

[8] يراجع : شرح الأشموني ، ج2 ص 205ــ206 أيضا.

[9] يراجع : شرح الأشموني، ج2 ص 259 ــ 260.

واستشهد في الباب نفسه، على العطف على الضمير المجرور من غير إعادة ذكر حرف الجر، وهو قليل، بحكاية قطرب " مَا فِيهَا غَيرُه وَفَرَسِه " وهذا عند شرحه قول الناظم :

وَلَيْسَ عِنْدِي لاَزِمًا إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتا[1].

و في أول باب "الاختصاص" عند قول الناظم :

الاخْتِصَاصُ كَنِدَاءٍ دُونَ يَا كَأَيُّهَا الفَتَى بِإِثْرِ ارْجُونَـــيا

استشهد على مجيء الاسم المنصوب (المختص) بلفظ "أيها"، بقولهم : " اللَّهُمَّ اغفِر لَنَا أَيَّتُها العِصَابَةُ"[2].

واستشهد في آخر باب "إعراب الفعل" ، على نصب الفعل المضارع مع "أن" مضمرة، عند قول الناظم:

وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ فِي سِوَى مَا مَرَّ فَاقْبَل مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

بقولهم : " خُذِ اللِّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَك "[3]، و" مُرهُ يَحْفِرَهَا " وقول بعضهم :" تَسْمَعَ بالمُعَيْدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاه"[4]، وهو شاذ لا يقاس عليه، لأنهم حددوا شروطا للنصب بأن المضمرة وجوبا وجوازا[5]. وجوازا[5].

واستشهد في باب "التصغير" على جواز تصغير الترخيم لغير الأعلام، عند قول الناظم:

وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصغَّر اكْتَفَى بِالأَصْلِ كَالعُطَيْفِ يَعْنِي المِعْطَفَا

بقولهم : " يَجْرِي بُلَيق ويُذَمّ "[6] وبقولهم : " جَاؤُوا بِأُمِّ الرُّبَيْقِ عَلَى أُرَيْق "[7]، خلافا للفراء وثعلب والكوفيين[8].

واستشهد في باب "الوقف" على جواز الوقف على جمع المؤنث السالم بـــ "الهاء" بدل "التاء" على لغة طيء ،عند قول الناظم :

---

[1] يراجع : شرح الأشموني ، ج2 ص278ـــ279.

[2] يراجع : م ن ، ج2 ص356.

[3] يراجع: الميداني، مجمع الأمثال، ج1 ص 335.

[4] يراجع: م ن، (مثل برقم655) ، ج1 ص 178.

[5] يراجع : شرح الأشموني ، ج2 ص 480.

[6] يراجع: الميداني ، مجمع الأمثال،(مثل برقم4659)، ج2 ص 492.

[7] يراجع: م ن ، (مثل برقم888) ، ج1 ص 223.

[8] يراجع : شرح الأشموني، ج3 ص 143ـــ144.

وَقُلْ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحِ وَمَا ضَاهَى وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالعَكْسِ انْتَمَى

بقول بعضهم : " دُفِنَ البَنَاهُ مِنَ المَكْرُمَاه " و" كَيفَ الإِخْوَةُ والأَخَوَاه "، وهذا شاذ[1].

[1] يراجع : شرح الأشموني، ج3 ص186ــ 187.

3.منهج الأشموني في الخلاف النحوي :

1.الخلاف في الأصول (السماع ــ القياس ــ العلة):

يقصد بهذا النوع من الخلاف اختلاف النحاة في التعامل مع أصول النحو قديما وحديثا ، وقد بُنِيَت أصول النحو على غرار أصول الفقه، إذ حذا النحاة حذو الفقهاء، فتأثروا بهم، وتشابهت مناهجهم في أمور كثيرة، وقد أشار ابن جني إلى سبق الفقهاء بقوله : " وذلك أنا لم نر أحدا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه" [1] ونفى أن يكون كتاب الأصول لابن السراج (ت، 316هـ) من هذا القبيل، لأن عنوانه لا يطابق مضمونه، فهو كتاب تعليمي في أبواب النحو وقواعده، وليس في أصوله وأدلته، يقول: "فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه،إلا حرفا أو حرفين في أوله، و قد تعلق عليه به، و سنقول في معناه" [2] ،وقريب من كتاب ابن السراج كتاب المقاييس للأخفش الأوسط (ت نحو، 215هـ) الذي لم يستوعب فيه علم أصول النحو، و يقول ابن جني أيضا:"على أن أبا الحسن قد كان صنف في المقاييس كتيبا إذا أنت قرنته لكتابنا هذا علمت بذاك أنا نُبْنَا عنه فيه"[3].

وقد تبع ابن جني من المعاصرين شوقي ضيف في حقيقة سبق الفقهاء للنحاة في تقعيد علم الأصول.[4]

ثم التفت أبو البركات الأنباري (ت 577 هـ) والسيوطي (ت: 911 هـ) إلى صنيع ابن جني وأمثاله، فألف على طريقتهم في علم الأصول وتجلى ذلك في تأليف الأنباري لرسالتين في هذا المجال وهما: "الإغراب في جدل الإعراب"، و"لمع الأدلة في أصول النحو".[5]

أما السيوطي فقد أفرد للأصول كتابا خاصا سماه "الاقتراح في علم أصول النحو"،وأفاد من صنيعهم في رصد منهج النحاة في السماع والقياس الذين يعدان أهم أصول النحو ــ وأدلته ــ

---

[1] ابن جني، الخصائص: ج1 ص2.

[2] م ن: ج1 ص 2 أيضا.

[3] م ن:ج1 ص 2 أيضا.

[4] يراجع: شوقي ضيف، في المدارس النحوية: ص267.

[5] طبعا معا بتحقيق سعيد الأفغاني،(مطبعة الجامعة السورية، دمشق ، سوريا1377هـ ــ 1957م) .

التي دار حولها الخلاف بين البصريين والكوفيين[1].

وقد تجلى الخلاف واضحا، من خلال القياس على الشائع الكثير، وحفظ النادر والشاذ عند البصريين وما نتج من ذلك من طعنهم على كثير من القراءات القرآنية وتضعيف بعضها، ورفضهم سيلا من أشعار العرب وأقوالهم المسموعة وتأويلها على وجوه أخرى، على حين تسمح الكوفيون فقاسوا على ما عده البصريون نادرا أو شاذا[2].

منهج الأشموني في السماع:

السماع عند النحويين:

يعتمد النحويون في موضوع السماع على ما أخذ من أفواه العرب الخلص الذين يوثق بفصاحتهم والذين لم يختلطوا بغيرهم، ولذا كنا نسمع عن رحلات الخليل والكسائي "ثم كانت هناك رحلات متبادلة، فعلماء البصرة دائموا الترحال إلى البادية والجزيرة، يتلقون عن أعرابها، والأعراب دائمو الورود إلى البصرة لشؤون معايشهم" [3]، و لم يكن جمع اللغة في بادئ الأمر ذا منهج معين، إذ كان المدونون الأولون للغة في هذا العصر "يدونون المفردات حيثما اتفق، و كما تيسر لهم سماعها، فقد يسمعون كلمة في الفرس وأخرى في الغيث وثالثة في القصير، وهكذا، فكانوا يقيدون ما سمعوا من غير ترتيب"[4].

وقد كان السماع مقيدا، بمعنى أنهم لم يسمعوا من كل القبائل، و لم يكونوا يضعون ما يسمعون في درجة واحدة ، ولكن اشتهرت بعض القبائل عند جماع اللغة بفصاحتها، وذلك اعتمادا على التقسيم الجغرافي، وقد عدوا أفصح العرب علياء هوازن وسفلى تميم، أما قريش فقد "أجمع علماؤنا بكلام العرب والرواة لأشعارهم والعلماء بلغاتهم وأيامهم و محالهم، أنها أفصح العرب ألسنة وأصفاهم لغة"[5].

---

[1] يراجع: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص74 وما بعدها،و ص203 و ما بعدها

[2] يراجع: محمود نجيب، شروح الألفية، مناهجها والخلاف النحوي فيها، ص186 – 187.

[3] سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، (دار الفكر، دمشق،سوريا، ط2، 1978م)، ص 65.

[4] أحمد أمين، ضحى الإسلام،(دار الكتاب العربي، بيروت ، لبنان، ط 10، ج1ص302، ويراجع: م ن، ج 2ص263-264.

[5] م ن، ج2ص246 وما بعدها

وكان موضوع الأخذ عن فصحاء العرب ميدان سباق بين الرواة، وكانوا يتنافسون فيمن يجمع من أفصح القبائل، فهذا الرياشي البصري (ت 257هـ) يفتخر ببصريته لأن البصريين يأخذون اللغة من فصحاء العرب الذين لم يختلطوا بأهل الحضر، فيقول: "نَحْنُ نُأْخُذُ اللُّغَةَ عَنْ حَرَشَةِ الضِّبَابِ وَأَكَلَةِ اليَرَابِيعِ، وَهُمْ ـــ يقصد الكوفيين ـــ أَخَذُوا اللُّغَةَ عَنْ أَهْلِ السَّوَادِ أَصْحَابِ الكَوَامِيخِ وَأَكَلَةِ الشَّوَارِيز".[1]

ومهما يكن فإن السماع يعد مرجع الأدلة كلها، لأن القياس بني على ما جاء به السماع، إذ لا يجوز القياس على ما لم يسمع، وقد سماه الأنباري نقلا، فقال: "فأما النقل فـــ[هو] الكلام العربي الفصيح ، المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"[2]، وقد "خرج عنه إذا ما جاء في كلام غير العرب من المولدين، وما شذ من كلامهم كالجزم بـــ"لن"، والنصب بـــ "لم"، إلى غيره مما لا يخفى من الشواذ"[3]

وعرفه السيوطي بقوله: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشَمَل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم ـــ وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه و بعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظما ونثرا، عن مسلم أو كافر ... فهذه ثلاثة أنواع لا بد فيها من الثبوت"[4]

فهذه الثلاثة هي المصادر الأساسية للسماع أو النقل.

وقد اختلف موقف البصريين والكوفيين منها، وتمثل ذلك في" تعامل البصريين مع السماع بشدة وحذر، وكان لشدة اعتمادهم على القياس أثر واضح في موقفهم من السماع، فهم على الرغم من إجلالهم للسماع واحتكامهم إليه ،على أنه الأصل الأول في استنباط القواعد وبنائها، فقد تطور مفهومهم للقياس فاعتمدوه مصدرا مهما، بنوا عليه أصول النحو، فتوسعوا فيه واستنبطوا كثيرا من القواعد الجديدة وبالغوا في تحكيمهم للمقاييس العقلية المجردة ـــ التي كثيرا ما تبتعد عن طبيعة اللغة وخصائصها ـــ فغالوا في جمع أكبر عدد ممكن من الشواهد المسموعة ،واستقراء عدد كبير من

---

[1] محمد طنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص121.

[2] الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص45

[3] الأنباري ،لمع الأدلة، ص81-83

[4] السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو ، ص36.

الظواهر والجزئيات لاستنباط قواعدهم، فوسموا ما خالف سماعهم الكثير بالضعف أو الشذوذ أو الخطأ، وحكموا بحفظه وعدم القياس عليه، لأنه مما أصابه التأويل وردوه إلى الوجه الذي قصدوه".[1]

و بناءا على ما اعتمده البصريون فـــ" قد استبعدوا من منهجهم الاستشهاد بالقراءات إلا إذا كان هناك شعر يسندها، أو كلام عربي يؤيدها أو قياس يدعمها، و استبعدوا كذلك من منهجهم الاعتماد على الحديث الشريف في تقعيد القواعد" [2]،و تشددوا في تحديد الإطار الزماني و المكاني للقبائل التي يجوز النقل عنها[3] لكنهم توسعوا في القياس فأطلقوه و مدوه.

أما الكوفيون فقد خالفوهم في كثير من أصولهم فترخصوا في السماع و مصادره ، بل و اهتموا بكل مسموع ،حتى إن إمامهم الكسائي " كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة ، فيجعله أصلا و يقيس عليه"[4]، و أدى تساهلهم في السماع إلى وفرة الشواهد، و ضعف كثير منها و قد نقل أبو الطيب اللغوي عن الطرماح قوله:"و الشعر في الكوفة أكثر و أجمع منه بالبصرة، و لكن أكثره مصنوع و منسوب إلى من لم يقله، و ذلك بين في دواوينهم"[5].

إذن فإن الخلاف في السماع نشأ مع الأولين، في مرحلة كان ديدنهم جمع اللغة لتكون مادة أولية يصوغون منها قواعدهم، و لكن بانقضاء عهد المدرستين و بزوغ نجم المدرسة البغدادية و بعدها مدرسة مصر و الشام و الأندلس، تغير تعامل العلماء مع هاته الأصول ، فالتزموا التوسط في الأخذ من المدرستين ، فلم يتشددوا تشدد البصريين ،كما لم يتساهلوا تساهل الكوفيين، و هذا هو منهج المحققين.

منهج الأشموني في السماع:

أما عن منهج الأشموني في السماع، فنجمل القول فيه **بأن السماع لقي منه اهتماما واضحا**، فوضح من خلاله بعض الأحكام و القواعد حينا و استشهد به حينا آخر.

---

[1] محمود نجيب، شروح الألفية، ص189.

[2] عبد العال سالم مكرم ، القرآن الكريم و أثره في الدراسات النحوية ،(مؤسسة علي جراح الصباح، د ب ، ط2 ، 1987م)، ص 97.

[3] السيوطي ، الاقتراح في علم أصول النحو ، ص100 و ما بعدها.

[4] عبده الراجحي ،دروس في المذاهب النحوية ، ص89 و ما بعدها.

[5] أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين ، ص97.

وقد تجلى اهتمامه بالسماع في **ترديده عبارات ، مثل:"سمع، سماعا، وقد سمع ، و إنه سمع، ومنقول سماعا"**.

و كذلك من مظاهر احتفائه **بالسماع استشهاده بذلك العدد الهائل من الشواهد من القرآن و الحديث و الشعر و أقوال العرب** [1].

و من مظاهر ذلك **عند ترجيحه السماع على القياس في مسائل عدة**، وكما نجده لم يهدر ما ورد منه قليلا و كانت نتيجة ذلك أن أورد كثيرا من الشاذ و النادر الذي لم يقس عليه.

و من أمثلة احتفائه بالسماع :

ما أورده في "فصل في ما و لا و لات و إن المشبهات بليس" عند قول الناظم:

فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيسَ لاَ وَ قَدْ تَلِي لاَتَ وَ إِنْ ذَا العَمَلاَ

حيث اختلف النحاة في إعمال "إن" عمل ليس، ليذهب الأشموني مع السماع قائلا:"و أما إن فأجاز إعمالها الكسائي و أكثر الكوفيين و طائفة من البصريين، و منعه جمهور البصريين، و اختلف النقل عن سيبويه و المبرد[2] و الصحيح الإعمال، **فقد سمع نثرا و نظما**..."[3]و ساق لهذا الشواهد.

و في باب "حروف الجر"، عند كلامه على مجيء "متى" جارة ،قال:"و أما "متى" فالجر بها لغة هذيل، وهي بمعنى "من" الابتدائية ، **سمع** من كلامهم:"أَخْرَجَهُ مَتَى كُمِّه" أي : من كمه، و قوله:

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثم تَرَفَّعَت مَتَى لُجُجٌ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ[4]". [5]

و في باب "النداء" عند قول الناظم :

وَ ذَاكَ فِي اسْمِ الجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهْ قَلَّ وَ مَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ

قال: " قد **سمع** في كل منهما ـــ أي حذف حرف النداء مع اسم الجنس و اسم الإشارة ـــ ما لا يمكن رد جميعه ، فمن ذلك في اسم الجنس قولهم ... و في اسم الإشارة قولهم... و كلاهما عند الكوفيين مقيس مطرد، ومذهب البصريين المنع فيهما، و حمل ما ورد على شذوذ أو ضرورة...

---

[1] يراجع المبحث الثاني من الفصل الثاني من هذا البحث.

[2] المسألة لم أجدها لا في الإنصاف و لا في ائتلاف النصرة.

[3] شرح الأشموني ،ج1 ص244.

[4] البيت من الطويل ، قاله أبو ذؤيب الهذلي في وصف السحاب،يراجع : شرح شواهد المغني،ج1 ص 318،و خزانة الأدب ج7 ص 97ـــ99 ، و المعجم المفصل ، ج2 ص22.

[5] شرح الأشموني، ج2 ص17.

والإنصاف القياس على اسم الجنس **لكثرته نظما و نثرا**، و قصر اسم الإشارة على السماع، إذ لم يرد إلا في الشعر..."[1]

و من أمثلة إيثاره السماع على القياس:

ما أورده في باب" أفعال المقاربة" عند قول الناظم:

وَ مِثْلُ كَـادَ فِي الأَصَـحِّ كَرَبَـا وَ تَرْكُ أَنْ مَع ذِي الشُّرُوعِ وَجَبا

فقال : " إثبات "أن"بعدها [أي كرب] قليل،و منه قوله:

قَد بُرتَ أو كَـرَبْتَ أن تَبُـورا لما رَأَيـتَ بَيْـهَسًا مَثْبُورا[2]

و قوله:

سَقَاها ذَوُوا الأَحْلاَم سَجلًا عَلَى الظَّمَا وَ قَد كَرَبَـت أَعناقُها أَن تَقَطَّعا[3]

و الكثير التجرد ، و لم يذكر سيبويه غيره، و منه قوله:

كَرَبَ القَلْـبُ مِنْ جَـوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قال الوُشاةُ هِنْد غَضُوبُ[4]"[5]

و في باب "اسم الفاعل" عند قول الناظم:

فَعَّالٌ أَوْ مِـفْعَالٌ أَو فَعُولُ فِي فَاعِلٍ عَنْ كَثْرةٍ بَـدِيلُ

فيستحق ماله مـن عمل و في فَعِيل قـل ذا و فـعل

فأجاز إعمال صيغ المبالغة تبعا لاسم الفاعل ، إذا توافرت فيها شروط إعماله متبعا في هذا سيبويه في جواز الإعمال مستشهدا بما رواه العرب[6].

أما عن تعامله مع ما ورد فيه السماع قليلا فنجده في ذلك أورد كثيرا من النوادر و الشواذ والضرورات التي لم يقيسوا عليها، و أمثلة ذلك كثيرة و نقتصر على:

ما أورده في آخر باب "النسب" عند قول الناظم:

وَ غَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقتُصِرَا

---

[1] شرح الأشموني ، ج2 ص 300.

[2] البيت من الرجز ،وهو للعجاج ، يراجع : تخليص الشواهد ص330 ، و المعجم المفصل ج10 ص102.

[3] البيت من الطويل، قاله أبو زيد الأسلمي،يراجع : تخليص الشواهد ص330، و المعجم المفصل ج4 ص 219.

[4] البيت من الخفيف ، قيل قائله كحلبة اليربوعي ، و قيل رجل من طيء ،يراجع : تخليص الشواهد ص330 ، و المعجم المفصل ج 1 ص 290.

[5] شرح الأشموني ، ج1 ص 254.

[6] يراجع : م ن، ج2 ص 139.

فقال:"يعني أن ما جاء من النسب مخالفا لما تقدم من الضوابط شاذ يحفظ و لا يقاس عليه ، وبعضه أشذ من بعض، فمن ذلك قولهم في النسب إلى البصرة "بصري" ،و إلى الدَّهر"دُهري" ،و إلى مرو "مَرْوَزي" و إلى الري"رازي" و إلى خراسان"خُرَسي و خُراسي"...".[1]

و كذلك ما احتج به في باب "الإدغام" عند قول الناظم:

وَ لاَ كَهَيْلَلَ وَ شَذَّ فِي أَلِلْ وَ نَحْوه فَــكُّ بِـــــنَقْلٍ فَقُبِل

حيث احتج بأقوال مسموعة، منها قولهم:" أَلِلَ السِّقاءُ" و "دَبِبَ الإنسان"و" صَكِكَ الفَرس" و"ضَبِبَتِ الأرض" و "قَطِطَ الشَّعر" ...على فك الإدغام شذوذا فهو مما يحفظ و لا يقاس عليه، و ما سمع من الفك في الشعر فهو من الضرورات، كقول أبي النجم:

الحَمْدُ لهل العَلِي الأَجْلَل[2]"[3].

منهج الأشموني في القياس:

القياس في النحو:

يأتي القياس في المرتبة الثانية بعد السماع، لأنه يقوم عليه، فكل لغات العرب –على اختلافها– حجة ،كما قال ابن جني في "باب اختلاف اللغات و كلها حجة" [4]،و يعرف الأنباري القياس بقوله:"هو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، و قيل:هو حمل فرع على أصل بعلة و إجراء حكم الأصل على الفرع، و قيل هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع " [5]،و نجد الزجاجي يعرفه تعريفا أكثر وضوحا، فيقول :"لم نسمع نحن و لا غيرنا كلامها منها لفظا – يعني العرب–و إنما سمعنا

---

[1] شرح الأشموني ، ج3 ص 174.

[2] هذا صدر بيت من الرجز،قاله أبو النجم، و يروى عجزه:

أَعْــطَى فَلَمْ يَـــــبْخَلْ وَ لَمْ يُبَخِّلِ

ويروى :

الوَاسِعِ الفَضْلِ الوَهُوبِ الجَزِلِ.

يراجع : خزانة الأدب ج2 ص 390،و شرح شواهد المغني ج1 ص 449، و المعجم المفصل ج11 ص 421.

[3] يراجع : شرح الأشموني ،ج3 ص 340ــ 341.

[4] يراجع: ابن جني ، الخصائص ، ج2 ص 10.

[5] ابن الأنباري ، لمع الأدلة ، ص93.

بعضا فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنا لما سمعنا: قام زيد فهو قائم و ركب فهو راكب،عرفنا اسم الفاعل فقلنا: ذهب فهو ذاهب و أكل فهو آكل ، و ما أشبه ذلك" [1]، ومن المعاصرين نجد سعيد الأفغاني الذي يعرفه بأنه:"حمل غير المنقول على المنقول في حكم لعلة جامعة"[2].

وأما عن بداياته الأولى في النحو، فنجد أن " أول من عرف القياس هم الفقهاء...و اتفق النحاة على وجود القياس في النحو، و من العبارات المشهورة: "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس"و النحو هو: العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"[3].

و قد ظهر أول ما ظهر في الدراسة النحوية بحكم الفطرة و السجية، وهذا ما نجده عند ابن أبي إسحاق و الخليل و تلميذه سيبويه، و بزحف العلوم الأجنبية على الأمة العربية و منها منطق أرسطو اتجه القياس إلى المنطق ليستمد منه أصوله التي أثرت في منهجه و قضاياه [4]، و قد جعل النحويون له أربعة أركان إذ "لابد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل و فرع و علة و حكم" [5]، و لكل ركن من هذه الأركان الأربعة أحكام و حالات من حيث القلةُ و الكثرةُ و الجوازُ و الوجوبُ و غيرُ ذلك.

و قد أجمع البصريون و الكوفيون على أن القياس أصل في الدراسة النحوية، وأولياه عناية خاصة على السواء ، حيث نجد من البصريين ابن جني ينقل عن أستاذه أبي علي الفارسي قوله: "أخطئ في خمسين مسألة في اللفظ و لا أخطئ في واحدة في القياس" [6]،و كذلك الكسائي إمام الكوفيين يقول:

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبعْ وَ بِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ يُنْتَفَعْ[7]

و مع هذا فقد نظروا إليه كذلك نظرة مضطربة جدا، " فيثبته بعضهم أحيانا و ينفيه آخرون، ويرى بعضهم الشاهد اللغوي الواحد قياسا و يرى الآخر أنه ليس كذلك ، و ربما وجد الشاهد

---

[1] الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو، ص64.

[2] سعيد الأفغاني ، في أصول النحو، ص78.

[3] محمد عيد ، أصول النحو العربي، (عالم الكتب ، القاهرة ، مصر1989 م)، ص 73.

[4] يراجع: عبد العال سالم مكرم ، المدرسة النحوية في مصر و الشام ،ص254ـ 255.

[5] ابن الأنباري ، لمع الأدلة ، ص93، و يراجع: السيوطي ،الاقتراح ص208.

[6] ابن جني ، الخصائص ،ج2 ص88.

[7] يراجع: القفطي ، إنباه الرواة ،ج2 ص267.

الواحد توجيهات مختلفة ، و كل منها في نظر الموجه مقيس و قد تتعارض و تختلف فيلجأ حينئذ إلى الترجيح و التأويل"[1].

لقد وقع الخلاف حول القياس بين البصريين كما وقع بينهما حول السماع،و الخلاف بين الفريقين متمثل في تسمح الكوفيين الذين احترموا السماع فأخذوا بكل مسموع، و لو كان شاذا أو قليلا أو نادرا، و جعلوه أصلا يقيسون عليه، على حين أهمل البصريون كثيرا مما سمع، فلم يقبلوا من هذه النصوص إلا ما أجمعت عليه اللغات ، واجترؤوا أحيانا على تخطئة العرب إذا ورد عنهم ما يخالف أقيستهم، و لجأوا في كثير من الأحيان إلى التأويل و التقدير وفقا لمعاييرهم و قواعدهم، وبالغوا في استخدام الأقيسة العقلية حتى وجدوا أنفسهم أمام شواهد فصيحة تخالف قياسهم المنطقي أو قاعدتهم التي استنبطوها، و هنا وجدوا أنفسهم ملزمين بتأويلها أو إخراجها عن ظاهرها لتنسجم مع قواعدهم ، أو رميها بالشذوذ و الخطإ،[2] و لذا نجد في كتب النحويين التصنيف الآتي: البصريون أهل قياس و الكوفيون أهل سماع.

و أما النادر و الشاذ فقد قالت به المدرستان و لكل منهما رأي في ذلك، ففي نحو البصرة كثير من الشاذ و النادر و المخالف للقياس، لأن قياسهما يقوم على السماع الكثير، و عندهم ما يخالف الكثير فهو شاذ، و ما يأتي خلاف المتعارف عليه فهو نادر، غير أن الشاذ و النادر يطلقان على معنى واحد، أما أهل الكوفة الذين يبنون القياس و لو على مثال واحد، فقد كان حظ الشاذ و النادر عندهم قليلا، حتى لا تكاد تعثر عليه[3].

أما عن موقف ابن مالك في القياس فقد كان يراعي السهولة في أقيسته ، فلم يتشدد تشدد البصريين، بل كان يحترم كل مسموع و يقيس عليه ، و لو كان بيتا واحدا، كما عني في كتبه بنقل لغة لخم و خزاعة و قضاعة و غيرهم ، فلغات القبائل العربية كلها حجة، ولا عبرة لاعتراض أبي حيان الذي يرى أن هذا ليس من عادة أئمة هذا الشأن[4].

---

[1] محمد عيد، أصول النحو العربي،ص73.

[2] يراجع أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب ص142.

[3] يراجع : أحمد مختار ديرة، دراسة في النحو الكوفي، ص143، 144.

[4] يراجع: عبد العال سالم مكرم ،المدرسة النحوية في مصر و الشام ،ص255 و ما بعدها.

منهج الأشموني في القياس:

أما عن منهج الأشموني في القياس فقد **كان عنده مصدرا مُهمّا في استنباط بعض القواعد والحكم عليها، أو في تعليل بعض الظواهر**، فالقارئ لشرحه يلاحظ العبارات الدالة على ذلك،وأمثلة ذلك :

في "باب المبتدإ و الخبر" عند كلام الناظم على الحالات المسوغة للابتداء بالنكرة في قوله:

وَ لَا يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَه مَالَـــمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَه

فذكر منها ست حالات ،و جعلها الأشموني خمس عشرة حالة، أما ماعداها من الحالات فقد اعتمد على القياس في استنباطها ، فقال تبعا للناظم:"و ليقس ما لم يقل و الضابط حصول الفائدة"[1].

و كذلك في باب "إن و أخواتها" عند كلام الناظم على جواز فتح همزة "أن" و كسرها في قوله:

بَـــعْدَ إِذَا فُجَاءةٍ أَوْ قَسَمِ لَا لَامَ بَـــعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي

مَعَ تِلْوِ فَا الجَزَا..... .....

و استشهد لذلك بقول الشاعر:

وَ كُنتُ أَرَى زَيدًا كَمَا قِيلَ سَيّدا إِذْ إِنَّهُ عَبْدُ القَفَا و اللَّهَازِمِ[2]

و بقراءة بعضهم(فَإِنَّه غَفُورٌ رَحِيم) بالوجهين، وقد اعتمد على القياس في ترجيح الكسر، فقال:"و الكسر أحسن في القياس"[3].

و نجد من منهج الأشموني في القياس أنه كان يقيس أمثلته على الشواهد القرآنية و الشعرية وغيرها، ومثال ذلك: في باب "أفعال المقاربة" عند قول الناظم:

بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَـــقَ أَوْشَكِ قَدْ يَرِدْ غِنًى بِأَنْ يَفْعَل عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

---

[1] شرح الأشموني، ج1 ص194.

[2] البيت من الطويل ، لا يعرف قائله ،يراجع :تخليص الشواهد ص348، و خزانة الأدب ج10، ص 265.

[3] شرح الأشموني، ج1 ص 272.

فتأتي "عسى" و "اخلولق" و "أوشك" تامة إذا أسندت إلى "أَنْ"و الفعل،فاستشهد لعسى بقوله تعالى (وَ عَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا)(البقرة: 216)، و مثل للباقي معتمدا على القياس بـــ:"اخلولق أن يأتي"و"أوشك أن يفعل".[1]

و في باب "ظن و أخواتها"[2] عند قول الناظم:

و أُجْرِيَ القَوْلُ كَـــــظَنٍّ مُطْلَقَا عِنْدَ سُلَيمٍ، نَحْوُ: قُلْ ذَا مُشْفِقَا

أي أن بني سليم يجرون القول مجرى الظن في نصب المفعولين مطلقا، سواء أكان مضارعا أم غير مضارع، و سواء أتحققت الشروط أم لم تتحقق، وتمثل بمثال الناظم مقيسا له على قول الراجز:

قَالَتْ وَ كُنْـــتُ رَجُلاً فَطِينًا هَذَا لَعَمْـــرُ اللهِ إِسْرَائِـــينا[3].

ونجد من منهجه في السماع أنه **كان يقيس على الكثير المشهور مما سمع عن العرب** ، و امتنع في الغالب عن القياس على القليل و النادر و الشاذ، فقد امتنع في باب" المفعول فيه" عن القياس على ما ورد عن العرب من نيابة المصدر عن ظرف المكان لقلته، عند قول الناظم:

وَ قَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ وَ ذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

فقال:"و لا يقاس على ذلك لقلته، فلا يقال:آتيك جلوسُ زيدٍ" تريد مكان جلوسه" [4].و غير ذلك من المواضع[5].

منهج الأشموني في التعليل النحوي:

العلة في عرف النحويين:

تعد العلة ركنا من أركان القياس ، و قد بدأ الكلام عن التعليل النحوي في وقت مبكر من تاريخ النحو العربي، فقد سئل الخليل بن أحمد عن العلل التي يعتل بها في النحو ،" فقيل له:عن العرب

---

[1] يراجع :شرح الأشموني، ج1 ص260.

[2] يراجع: م ن ، ج1ص 326 ،327.

[3] البيت من الرجز ، قاله أعرابي صاد ضبا و أتى به امرأته، يراجع :المعجم المفصل ، ج1 ص 244.

[4] شرح الأشموني ، ج1 ص420.

[5] للاستزادة يراجع: م ن ، ج2 ص 80 ،81.

أخذها أم اخترعتها من نفسك؟فقال:إن العرب نطقت على سجيتها و طباعها ، و عرفت مواقع كلامها ، و قام في عقولها علله،و إن لم ينقل ذلك عنها،و اعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه"[1].

وقد تتبع مازن المبارك تاريخ العلة من خلال أقدم كتاب نحوي وصل إلينا و هو كتاب سيبويه، فوجد أن سيبويه و كثيرا ممن روى عنهم كعبد الله بن أبي إسحاق و الخليل و الأخفش ويونس، استخدموا العلل النحوية وامتلأ كتابه بتعليلاتهم[2].

فالإنسان بطبعه يترع إلى التعليل ، و يلجأ من أجل الفهم و الإدراك إلى ربط الظواهر بعضها ببعض ،"و من طبيعة العقل أن يتتبع الجزئيات ، و يجمع ما تشابه منها ليطلق عليها حكما عاما ، فيصل بالظاهرة إلى القاعدة العلمية، و لذلك فليس غريبا أن يكون السؤال عن العلة قديما و أن يكون التعليل موافقا للحكم النحوي منذ وجد" [3]، و لكنها لم تبق في الحد المقبول،"و هكذا الشأن في كل أمر، يبدأ عفويا ساذجا ثم لا يلبث أن يقنن ، ثم تقوم بالقائمين عليه رغبة التجديد و الإضافة فيثقل بما ليس من طبيعته"[4].

و قد تسببت العلة في تفسيرات نحوية اقتربت في كثير من الأحيان من علم الكلام و الجدل و لم تقتصر على العلل القياسية ، فنجد الزجاجي يقسمها ثلاثة أنواع ، يقول:"و علل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب : علل تعليمية،و علل قياسية، و علل جدلية نظرية" [5]، وهذا ما دفع بعض النحويين إلى مهاجمتها و الدعوة إلى إلغائها، كابن مضاء القرطبي الذي دعا إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث[6]،وذهب به الأمر إلى إلغاء القياس[7]، "وهذا في الحقيقة جعل الدراسة النحوية تتعقد ، و هاته هاته النظرة إلى العلة هي المرجع الذي أدى إلى اختلافات النحويين و نشوء مدارسهم، و قد كان ابن

---

[1] الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو،ص65 ــ66.

[2] يراجع: مازن المبارك ، النحو العربي؛العلة النحوية نشأتها و تطورها ، (دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 3، 1401هـ ــ1981م) ، ص51 و ما بعدها.

[3] م ن ، ص51.

[4] محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم و الحديث،(دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، د ط)،ص163.

[5] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص64.

[6] يراجع : ابن مضاء القرطبي ، كتاب الرد على النحاة،تحقيق:شوقي ضيف، (دار المعارف، القاهرة،مصر ،ط3، 1988م) ، ص 130.

[7] يراجع ، م ن ، ص134.

جني مغرما بالعلل يدافع عنها و هو الذي قسم العلل أقسامها المختلفة ، و حاول أن يخضع قواعد النحو جميعها إلى هذه العلل، غير أنه لم يصل به الأمر إلى حد التعقيد الفلسفي و المنطقي مما يصعب المسائل النحوية"[1]، وقد أدى ذلك إلى مجانبة الفصاحة في كثير من الأحيان و الابتعاد عن روح اللغة وطبيعتها، يقول ابن سنان:"فأما طريقة التعليل فإن النظر إذا سلط على ما يعلل النحويون به لم يثبت معه إلا الفذ الفرد ، بل و لا يثبت شيء البتة، و لذلك كان المصيب منهم المحصل من يقول:هكذا قالت العرب، من غير زيادة على ذلك."[2].

أما موقف ابن مالك من العلة النحوية ، فقد كان له موقف متميز تمثل في أن" العلة عنده لا يستعملها كأصل من أصول تقعيد القواعد... فكل أسلوب من أساليب الكلام إن كان له أصل من القرآن الكريم قَبِله من غير تعليل، و يسير على هذا النهج بالنسبة للحديث الشريف، ثم بالنسبة لما سمع من كلام العرب ، فإذا لم يجد من هذه الأصول ما يسعفه حاول أن يستخدم مبدأ العلة ، و لا يستخدم هذا المبدأ إلا في قياس يقيسه أو في حمل فرع على أصل، أو إلحاق نظير بنظيره" [3]، ومن هذا الجانب فقد" اهتم بالعلة اهتماما كبيرا ، فكل ما يذكره من أحكام ، وكل ما يتجه إلى تأييده من قواعد له علته التي تقتضيه، وله سببه الذي يوجده، فلكي تكون القواعد صحيحة مقبولة لابد أن تكون عللها مقنعة مسلمة"[4].

و نجد هذا واضحا في كتابه "شرح تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد" في مثل تعليله لمجيء تاء التأنيث الساكنة علامة تميز الفعل الماضي دون الأمر و المضارع، و تعليله لإعراب الاسم و الفعل المضارع، وعند كلامه عن علامة إعراب المثنى و جمع المذكر السالم[5].

---

[1] عبد العال سالم مكرم،المدرسة النحوية في مصر و الشام، ص263-265.

[2] ابن سنان الخفاجي (أبو محمد عبد الله بن محمدالحلبي ت 466هـ)، سر الفصاحة،(دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1402هـ ـ 1982م)، ص 38.

[3] عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر و الشام،ص266.

[4] عبد الرحمان السيد و محمد بدوي المختون،مقدمة تحقيق شرح التسهيل لابن مالك ،(دار هجر، القاهرة،مصر، ط1 ،1410 هـ ـ 1990م)، ج1 ص 59.

[5] يراجع: ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني)،شرح تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد، تحقيق: عبد الرحمن السيد و محمد بدوي المختون ، (دار هجر ، القاهرة، مصر،ط1 ، 1410هـ ـ1990م)،ج1 ص16، 34 ،36، 59، 67، 74، 145.

و نجد تعليلاته النحوية في ألفيته ظاهرة و لم يمنعه من إبدائها ضيق النظم و كونه خلاصة واختصارا لما في كتبه الأخرى، ومع هذا فهي قليلة ، و هذا واضح عند كلامه عن علة بناء الاسم في قوله:

وَ الاسْمُ مِـــنْهُ مُعْرَبٌ وَ مَـــبْنِي لشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِـــــي

كَالشَّبَهِ الوَضْعِي فِي اسْمَي جِئْتَنَا وَ المَعْنَوِيِّ فِي مَـــتَى وَ فِي هُنَا

وَ كَنِيَـــابَةٍ عَـــنِ الحَـــرْفِ بِلاَ تَأَثُّـــــــرٍ وَ كَافْتِقَارٍ أُصِّلَا[1]

منهج الأشموني في التعليل النحوي:

أما عن منهج الأشموني في التعليل النحوي فإننا نجده يترع إليه ، و **يظهر اهتمامه به في كثير من القضايا و المسائل** ، و كيف لا يكون منه هذا و شرحه جاء جامعا لما حوته الكتب و الشروح النحوية و ما تضمنته من تعليلات للقضايا النحوية، والأمثلة من شرحه كثيرة منها:

في باب "المعرب و المبني" نجده موافقا لابن مالك لما ذكره في ألفيته من تعليل لبناء الاسم، وقد زاد عليه ما ذكره في كتبه الأخرى[2].

وفي الباب نفسه عند كلام الناظم على إعراب المثنى و جمع المذكر السالم ، نجد الأشموني في شرحه يقول – معللا مخالفة إعرابهما للقياس-: "قد عرفت أن إعراب المثنى و المجموع على حده مخالف للقياس من وجهين:الأول من حيث الإعراب بالحروف ،والثاني من حيث أن رفع المثنى ليس بالواو، و نصبه ليس بالألف كذا نصب المجموع ، **أما العلة في مخالفتهما القياس من الوجه الأول...، وأما العلة من مخالفتهما القياس من الوجه الثاني...** "[3].

و في باب "لا التي لنفي الجنس"، علل عمل "لا" في الاسم النصب دون الرفع و الجر، فقال: "اعلم أنهإذا قصد بـــ"لا" نفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم، لأن قصد الاستغراق

---

[1] يراجع :عبد الله الفوزان ، دليل السالك، ج1 ص35، 36.

[2] يراجع :شرح الأشموني ، ج1 ص62 و ما بعدها.

[3] م ن، ج1 ص87-88.

على سبيل التنصيص يستلزم وجود "مِن"لفظا أو معنى ، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات، فوجب لـــ"لا"عند ذلك القصد عمل فيما يليها، وذلك العمل إما رفع و إما نصب و إما جر ، و لم يكن جرا لئلا يعتقد أنه بـــ "من" المنوية ، فإنها بحكم الوجود لظهورها في بعض الأحيان ... و لم يكن رفعا لئلا يعتقد أنه بالابتداء ،فتعين النصب، و لأن في ذلك إلحاق لـــ "لا" بـــ"إنَّ" لمشابهتها إياها في التوكيد ، فإن "لا" لتوكيد النفي، و "إنَّ" لتوكيد الإثبات، و لفظ "لا" مساو للفظ"إنَّ" إذا خففت في تضمن متحرك بعده ساكن، فلما ناسبتها حملت عليها في العمل"[1].

و غير ذلك من المواضع[2].

[1] م ن ، ج1 ص291.

[2] للاستزادة يراجع: م ن ، ج1 ص418.

2.منهج الأشموني في خلاف الفروع:

كان الخلاف في الفروع و الجزئيات المظهر الواضح و النتيجة الحتمية لاختلاف النحاة في الأصول، و قد ظهرت من أولها مع ظهور الاشتغال بتقعيد النحو، و خاصة عند ظهور التباين بين المدرستين البصرية و الكوفية، وقد نما و زاد حتى ظهر جليا في المؤلفات النحوية، بل و أفردت له تصانيف و في مقدمتها "الإنصاف في مسائل الخلاف" لابن الأنباري ،و "ائتلاف النصرة" لعبد اللطيف الزبيدي، و "التبيين" لأبي البقاء العكبري و غيرها.

و كان من أهم أسباب الخلاف لجوء النحاة إلى التأويل و إفراطهم فيه، إذ سمحت فكرة التأويل باختلاط الحابل بالنابل –كما يقولون- و بأن يصبح النحو فوضى متعبة للناظر المتأمل في الأحكام النحوية، ولكنها تطورت لتصبح ركنا أساسيا من أركان البناء النحوي، فهي تمد الباحث النحوي بما يشاء، و كذلك كثرت الخلافات و الإضافات لاختلاف النحويين في التأويل و التقدير [1]، حيث ظهرا بظهور علماء النحو و في مقدمتهم الخليل الذي تحدث عن العلل بحدود معقولة [2]، ثم زاد إقبال النحاة عليه فأفرطوا في التعليلات العقلية المجردة البعيدة عن روح اللغة و طبيعتها، إلى غير ذلك من أسباب الخلاف الأخرى.

أما عن منهج الأشموني في تعامله مع الخلاف النحوي شكلا و مضمونا فيمكن أن نلخصه فيما يأتي:

بالرغم من أن مصنفه كان شرحا لألفية ابن مالك، إلا أنه **لم يتقيد ولم يقتصر على المسائل الخلافية التي أوردها ابن مالك في ألفيته، بل تعداها إلى مسائل أخرى مبثوثة في كتب الخلاف الأخرى** ، وهذا ما جعل شرحه مصدرا من مصادر كتب الخلاف النحوي،و مثال ذلك:

اختلاف النحاة في إفادة الواو العاطفة معنى الترتيب [3] فأجاز الكوفيين ذلك، و لم يتعرض له الناظم عند كلامه في باب "عطف النسق" على معاني الواو، فقال:

فَاعْطِفْ بِوَاوٍ سَابِقًا أَوْ لَاحِقا فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقا

---

[1] يراجع : محمود نجيب شروح الألفية، ص204.

[2] يراجع: الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، ص64 و ما بعدها.

[3] المسألة غير موجودة في الإنصاف و لا في ائتلاف النصرة

و لم يتقيد الأشموني به، فتعرض لهذا قائلا:" و ذهب بعض الكوفيين إلى أنها تُرَتِّب، و حكي عن قطرب و ثعلب و الرَّبَعي، و بذلك يعلم أن ما ذكره السيرافي و السهيلي من إجماع النحاة بصريهم و كوفييهم على أن الواو لا ترتب غير صحيح"[1]، والأمثلة في شرحه كثيرة.

و بالرغم من أن الأشموني وضع مصنفه شرحا لألفية ابن مالك و تبعا له في آرائه و مسائله النحوية، و هذا هو الأصل، إلا أننا **نجده في بعض المسائل يخالف ابن مالك** و يسلك فيها غير الذي سلك، و إن كانت قليلة بالنسبة لما وافقه فيها، فيبقى ابن مالك شيخ المدرسة النحوية،و نجد من المسائل التي خالفه فيها :

في باب "أفعل التفضيل"، ذهب ابن مالك إلى وصل اسم التفضيل بـــ "مِنْ" فقال:

وَ أَفْعَلُ التَّفضِيلِ صِلْهُ أَبَدا تَقْدِيرًا، أَوْ لَفْظًا بِمِنْ إِنْ جُرِّدا

و خالفه الأشموني، فذهب إلى أن الوصل بينهما ليس مطلقا، و الفصل جائز، فقال: "قوله-يعني ابن مالك-: "صله" يقتضي أنه لا يُفصَل بين (أفعل) و بين (من)، و ليس على إطلاقه، بل يجوز الفصل بينهما بمعمول (أفعل)، و قد فصل بينهما بـــ (لو) و ما اتصل بها"[2].

وذهب ابن مالك في باب "النعت" إلى إتباع النعت للمنعوت، إذا نُعت معمولان لعاملين متحدي المعنى والعمل، فإن اختلف معنى العاملين، أو عملهما، وجب القطع و امتنع الإتباع، فقال:

وَ نَعْتُ مَعْمُولَي وَحِيدَيْ مَعْنَى وَ عَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا

فقال الأشموني- مخالفا له-:" قوله —يعني ابن مالك- "أتبع" يوهم وجوب الإتباع ،و ليس كذلك لأن القطع في ذلك منصوص على جوازه "[3].

و غير ذلك من المواضع[4].

و من سمات منهجه في الخلاف في الفروع ، أنه **اختار في عرض المسائل الخلافية آراء الفريقين من البصريين و الكوفيين** ، فكان يميل إلى هذا أحيانا و إلى الآخر أحيانا أخرى ، وكان إلى البصريين

---

[1] شرح الأشموني ، ج2 ص 255ـــ 256.

[2] م ن ، ج2 ص 206 ـــ 208.

[3] م ن ، ج2 ص226 ـــ 227.

[4] للاستزادة يراجع : م ن ، ج1 ص 242 ـــ243 و ج2 ص326ـــ 327.

أقرب دون أن يصل إلى حد أن يحسب منهم، و هذا هو المنهج الذي رسمه ابن مالك لنفسه وهو ما استقر عليه النحاة إلى يومنا هذا ، وهو منهج المحققين، و في شرحه أمثلة كثيرة ،منها:

في باب "الابتداء" عند قول الناظم :

وَ الْمُفْرَدُ الجَامِدُ فَارِغٌ وَ إِنْ يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مسْتَكِنْ

وَ أَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَــلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّــلاَ

و هو في هذا موافق للبصريين الذين يرون أن الوصف الواقع خبرا إذا جرى على ما هو له –أي على المبتدإ- استتر الضمير، و إن جرى على غير ما هو له و جب إبراز الضمير سواء أمن اللبس أم لا، أما مذهب الكوفيين في هذا فهو جواز الأمرين إذا أمن اللبس[1] وقد اختارالأشموني مذهبهم[2].

و مما اختلف فيه البصريون و الكوفيون مجيء "مِن" لابتداء الغاية الزمانية ، حيث منعه أكثر البصريين[3]، واتفقوا على مجيئها لابتداء الغاية المكانية، وقد وافق ابن مالك في باب "حروف الجر" الكوفيين فقال:

بَعِّضْ وَ بَيِّنْ وَابْتَدِئ فِي الأَمْكِنَه بِــ(مِن) وَ قَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الأَزْمِنَه

وقد تبعه الأشموني فوافق الكوفيين[4].

ومن أهم سمات منهجه في عرض الخلاف النحوي ،أنه **لم يعتمد أسلوبا واحدا في العرض** ، فقد تعددت أساليبه، وغلّب أسلوبا على آخر،حتى أصبح يُعرف به، وأساليبه في عرض الخلاف ثلاثة كما يأتي:

الإعراض عن الخلاف:

فنجد الأشموني في كثير من المسائل الخلافية يكتفي بذكر الوجه الراجح، حتى يظهر كأن المسألة لا خلاف فيها،و قد كان هذا قليلا بالنسبة إلى الأسلوبين الآخرين، ومن أمثلة ذلك:

---

[1] يراجع : ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ،(المسألة الثامنة) ، ج1ص57 و ما بعدها.

[2] شرح الأشموني ،ج1 ص184 ــ 185.

[3] يراجع: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف،(المسألة54)، ج1 ص370 و ما بعدها،و عبد اللطيف الزبيدي، ائتلاف النصرة ،(مسألة3،فصل الحروف) ص142.

[4] يراجع : شرح الأشموني ، ج2 ص23.

اختلاف النحويين في جواز التعجب من البياض و السواد دون غيرهما من الألوان ، فأجازه الكوفيون و منعه البصريون حملا على سائر الألوان الأخرى [1]،و لم يشر الناظم إلى الخلاف،و تبعه الأشموني، وما كان من الأشموني إلا أن شرح بيتي الناظم المتضمنة للشروط السبعة التي يجب توافرها في الفعل لجواز اشتقاق صيغتي التعجب "ما أفعله" و "أفعل به"[2]، قال الناظم:

وَ صُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَــلاَثٍ صُــرِّفَا قَابِلَ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا

و غَيْرِ ذِي وِصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَــلَا وَ غَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلاَ.

ومن ذلك أيضا، ما جاء في باب "إن و أخواتها"، حيث تبع الأشموني ابن مالك في حديثه عن عمل "إنَّ" و أخواتها في المبتدإ و الخبر، إذ اكتفى بالإشارة إلى أن هذه الحروف تعمل عمل الفعل – عكس عمل كان و أخواتها- و لم يشر إلى وجود الخلاف ،فقال:

لِإِنَّ أَنَّ لَــــيْتَ لَكِــنَّ لَعَلّ كَأَنَّ عَكْسُ مَــا لِكَانَ مِنْ عَمَل

كَإِنَّ زَيْدًا عَالِــــــمٌ بِأَنِّــي كُفْءٌ لَكِنَّ ابْنَــهُ ذُو ضِــــغْنِ[3]

و المسألة فيها خلاف حيث اختلف النحويون في رافع الخبر بعد "إنّ" و أخواتها،فذهب الكوفيون إلى أن الحروف المشبهة بالفعل لا ترفع الخبر لأنه مرفوع -بالابتداء- قبل دخولها عليه ، وذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر لمشابهتها الفعل.[4]

و في الباب نفسه نجد الأشموني اكتفى بإثبات وجه واحد في المسألة الخلافية تبعا لابن مالك في نظمه ، عند كلامه على "لعل" حيث ذكرها مع باقي الحروف المشبهة بالفعل، كما تحدث عن عملها دون الإشارة إلى الخلاف في لامها[5]، حيث ذهب الكوفيون إلى أن لامها أصلية و ذهب البصريون إلى أنها زائدة[6].

---

[1] يراجع : الإنصاف في مسائل الخلاف،(مسألة16)، ج1 ص 148، وائتلاف النصرة،(مسألة6 من فصل الفعل)، ص120.

[2] يراجع : شرح الأشموني ،ج2 ص179ــ 180.

[3] يراجع : م ن ، ج1 ص265.

[4] يراجع : ابن الأنباري، الإنصاف،(مسألة22)، ج1 ص176 و ما بعدها.

[5] يراجع : شرح الأشموني، ج1 ص267 ــ 268 .

[6] يراجع: ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ،(مسألة26)، ج 1 ص218 و ما بعدها.

و اختلف النحويون في ناصب الاسم المشغول عنه في نحو: "زيدا ضربته" ،فذهب الكوفيون إلى أنه الفعل المذكور، و ذهب البصريون إلى أنه فعل محذوف مقدر بلفظ الفعل المذكور[1]،و نجد الأشموني اقتصر تبعا للناظم على ذكر رأي البصرين دون الإشارة إلى الخلاف ، فقال:

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَل عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوْ المَحَلّ

فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا حَتْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا. [2]

العرض الموجز:

و نجد من أساليب الأشموني في عرضه للخلاف،الاكتفاء بالإشارة إلى ذلك دون تحديد أطراف الخلاف ، أو دون ذكر وجوهه و حججه و شواهده ، وقد لا يحدد موقفا صريحا منه ، ونجده في كثير من المواقف متابعا لابن مالك في الموقف الذي اختاره،و أمثلته كثيرة منها:

صنيعه في باب "كان و أخواتها" ،عند قول الناظم:

وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطُ الخَبَرْ أَجِزْ وَ كُلٌّ سَبْقَه دَامَ حَضَرْ

كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرِ مَا النَّافِيَهْ فَجِئْ بِهَا مَتْلُوَّةً لاَ تَالِيَهْ

حيث تكلم الأشموني في شرحه على الخلاف في المسألة بإيجاز [3]، حيث اختلف النحويون في جواز تقديم خبر "مازال" و ما كان في معناها من أخواتها، فمنعه البصريون و الفراء،كما أجمع الفريقان على جواز تقديم خبر "مادام" عليها[4].

و في فصل" ما و لا و لات و إن المشبهات بليس"، أشار ابن مالك إلى الخلاف في عمل "لا" عند الحجازيين بشروط ثلاثة معروفة، و لم يشر إلى "ما" لأن حكمهما واحد، و قد تبعه الأشموني في ذلك و أشار إلى الخلاف إشارة عابرة[5].

---

[1] يراجع : ابن الأنباري ، الإنصاف (مسألة12)، ج1 ص82. و ما بعدها.

[2] يراجع : شرح الأشموني، ج1 ص 367.

[3] يراجع : م ن ، ج1 ص219.

[4] يراجع : ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف،(مسألة17)، ج1 ص155 و ما بعدها.

[5] يراجع : شرح الأشموني ،ج1 ص 242، 243.

و تفصيل المسألة أن النحويين اختلفوا في ناصب خبر "ما" النافية العاملة ، فذهب البصريون إلى أن "ما" هي العاملة، و ذهب الكوفيون إلى أنها غير عاملة ،و أن النصب ليس على الخبرية و إنما على نزع الخافض[1].

و من ذلك أيضا في باب "المفعول المطلق" عند قول الناظم :

المَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولَي الفِعْلِ كَأَمنْ مِنْ أَمِنْ
بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وِصْفٍ نُصِبْ وَ كَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ

و المسألة خلافية ، حيث اختلف النحويون في أصل الاشتقاق أهو الفعل أم المصدر،فذهب الكوفيون إلى أنه الفعل ، و خالفهم البصريون فذهبوا إلى أنه المصدر[2]، فوافقهم ابن مالك.

أما الأشموني فقد عرض رأي الفريقين و رأيا لابن طلحة (ت 643 هـ)الذي ذهب إلى أن كل من الفعل و المصدر أصل، وذهب إلى أن رأي البصريين هو الصحيح، وقد كان منه هذا دون تفصيل أو تقديم شواهد ،و لكنه علل موقفه بإيجاز[3].

و أمثلة ذلك في شرحه كثيرة.[4]

العرض المفصل:

خرج الأشموني في أثناء عرضه لكثير من المسائل الخلافية عن الإيجاز و التلخيص، ففصل القول في عرض الخلاف و ذكر أطرافه ، و سرد الآراء و ساق الأدلة ، كما سعى إلى مناقشة بعض الوجوه و إبداء آرائهم ، فكان بذلك حريصا على استيفاء جوانب الخلاف، و ربما إلى عرض خلافات جديدة فاتت كتاب "الإنصاف" و أمثاله من كتب الخلاف، أو ضاقت عنها المنظومة الألفية.

و قد كثر هذا عند الأشموني الذي حرص على الإفادة من التراث النحوي إفادة اقتربت من التقصي و الإحاطة لكل ما أورده النحاة السابقون ، أما عن إظهار موقفه فقد يلتزم الحياد ،و قد يخرج برأي جديد قائم على المزج بين الآراء ،أو يختار بعضها على سبيل الترجيح، و أمثلة ذلك كثيرة نذكر منها:

---

[1] يراجع : ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف، (مسألة19)، ج1 ص165 و ما بعدها.

[2] يراجع: م ن ،(المسألة28)،ج1 ص 235.و عبد اللطيف الزبيدي، ائتلاف النصرة، (مسألة1 من فصل الفعل)،ص 111.

[3] يراجع: شرح الأشموني ، ج1 ص 402.

[4] للاستزادة يراجع : م ن ، ج1 ص 280، و ج2 ص 372- 373.

اختلف النحويون في أولى العاملين بالعمل في التنازع ، فذهب الكوفيون إلى إعمال الفعل الأول لسبقه ، و ذهب البصريون إلى إعمال الثاني لقربه [1]، و قد ذكر ابن مالك المسألة في باب "التنازع" فقال:

إنْ عَامِلاَنِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمِل قَــبْلُ ، فَلِلْــوَاحِدِ مِنْهُمَا العَمَل
وَ الثَّانِي أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ البَصْرَه وَ اخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَه

و قد فصل فيها الأشموني و اختار رأي البصريين[2].

و نجده أيضا يفصل في باب"أسماء الأفعال" عند قول الناظم:

مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَ صَهْ هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَ كَذَا أَوَّه وَ مَهْ

فقال في المسألة: "كون هذه الألفاظ أسماء حقيقية هو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين،وقال بعض البصريين: إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء، و ذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقية، و على الصحيح فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث و الزمان، بل تدل على ما يدل عليه الحدث و الزمان كما أفهمه كلامه... "[3].

و في باب "كم و كأين و وكذا" فصل الكلام عن الخلاف في تمييز "كم" الاستفهامية أهو مفرد أم جمع، فقال:"فمميزها كمميز "عشرين" و أخواته في الإفراد و النصب ، و قد أشار إلى ذلك[ابن مالك] بقوله:

مَيِّزْ فِي الاسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا مَيَّزْتَ عِشْرِينَ كَكَمْ شَخْصًا سَمَا

أما الإفراد فلازم مطلقا خلافا للكوفين فإنهم يجيزون جمعه مطلقا ، و فصل بعضهم فقال: إن كان السؤال عن الجماعات – نحو:"كم غلمانا لك" إذا أردت أصنافا من الغلمان– جاز، وإلا فلا وهو مذهب الأخفش، و أما النصب ففيه أيضا ثلاثة مذاهب..."[4].

ومن ذلك أيضا تفصيله في الخلاف في تسمية همزة الوصل في "فصل في زيادة همزة الوصل" عند قول الناظم:

لِلْوِصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لاَ يَثْبُتُ إلاَّ إِذَا ابْتُدِيَ بِهِ كَاسْتَثْبِتُوا

---

[1] يراجع : ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ،(مسألة13)، ج1 ص83 و ما بعدها.

[2] يراجع : شرح الأشموني ، ج1 ص389.

[3] م ن، ج2 ص364.

[4] م ن ، ج3 ص51.

فقال:"و اختلف في سبب تسميتها بهمزة الوصل مع أنها تسقط في الوصل، فقيل: اتساعا، وقيل: لأنها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها، و هذا قول الكوفيين، و قيل:لوصول المتكلم بها إلى النطق بالساكن، و هذا قول البصريين، وكان الخليل يسميها سلم اللسان" [1]، و تفصيلاته في المسائل الخلافية مبثوثة في شرحه[2].

إن الأشموني اهتم بالتعرض للمسائل الخلافية ، فنجده لا يمر بموضع من الألفية،إلا وضمن شرحه ما ذكر في المسألة من الخلاف،و لو بالإشارة إليه،و هذا ما ساهم أيضا في وسمه بالتوسع في الشرح والعرض.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

[1] شرح الأشموني ، ج3 ص 252.

[2] للاستزادة يراجع : م ن، ج2 ص 440 ، 441، 443،و ج3 ص140 ،144 .

المبحث الرابع:

منهج الإشموني في اعتماد المصادر:

ذكر الأشموني في شرحه كثيرا من المصادر التي اعتمدها في بنائه، و قد كانت مصادره كثيرة كثرة عكست مدى اهتمامه بالنقل عن أمَّات كتب النحو القديمة وغيرها من التآليف التي تخدم شرحه و توسع اطلاع القارئ على مختلف الكتب.

و إكثار الأشموني من اعتماده على المصادر يدل على المكانة التي تبوأها شرحه فهو محصلة وافية للشروح السابقة و مصادرها من ناحية، ولأمّات كتب النحو و العربية من ناحية أخرى.

لم يحدد الأشموني فترة زمنية انتقى منها مصادره، **فاعتمد على مؤلفات كل الفترات** ،منذ نشأة النحو حتى زمانه.

و مع أن الأشموني كان حريصا في كثير من الأحيان على تسمية مصادره، إلا أن **توثيقه للنصوص و الآراء المنقولة لم يكن دقيقا و لا كاملا** فقد أغفل نسبة كثير منها، أما ما نسب منها فهو ينسبها إلى ذويها و مصادرها ،و بعضها إلى ذويها فقط ،و بعضها إلى مصادرها فقط.

و في مقدمة من أغفل النسبة إليه مع اعتماده كثيرا على مصنفه، شرح ابن أم قاسم المرادي على الألفية المسمى : "توضيح المقاصد و المسالك".

ونجد **التفاوت في اهتمامه بالنقل عن المصادر** واضحا، فنجده يهتم ببعض المصادر إلى درجة النقل منها مئات المرات، و هذا ما نجده مع كتب و آراء الناظم –ابن مالك– و سيبويه و الأخفش الأوسط و الفراء و المبرد، نجده كذلك يعتمد على مصادر أخرى عشرات المرات، مثل ما نجده مع كتب وآراء ابن عصفور، والخليل و ابن السراج وابن جني و ابن الناظم و الزجاج و الزمخشري وأبي حيان وابن خروف ... وغيرهم، في حين لم يذكر بعض المصادر إلا مرات قليلة لا تتعدى العشرة، مثل ما فعل مع السهيلي و الرماني، و ابن إياز و الأعلم الشنتمري،و نجده مقلا في النقل عن اللغويين والأدباء و بعض الفقهاء و المحدثين.

و على كل حال نستطيع أن نصنف الذين نقل عنهم الأشموني و اعتمد آراءهم و كتبهم في بناء شرحه،كما يلي:

الأشموني و علماء المذاهب النحوية:

نجد الأشموني ينقل عن البصريين و الكوفيين و البغداديين و الأندلسيين و علماء مصر والشام على السواء.

فأما **البصريون** فقد ذكر منهم: أبا عمرو بن العلاء و الخليل ويونس و سيبويه و الأخفش الأوسط، وقطرب و أبا عمرو الجرمي، و بكر بن محمد المازني و أبا الفضل الرياشي، و المبرد و أبا إسحاق الزجاج، و أبا بكر بن السراج و أبا القاسم الزجاجي وابن درستويه ... وغيرهم.

و كان أكثرهم ذكرا: سيبويه (273 مرة)، و الأخفش الأوسط (130 مرة) و ذكر من كتبه "الأوسط"، و المبرد (106 مرات)، ثم الخليل (41 مرة) و ذكر من كتبه"العين"، و ابن السراج (37 مرة)، و المازني (34) مرة ،و الزجاج (32 مرة)، و يونس الضبي (33 مرة)، والجَرْمي (20 مرة)، و أبا عمرو بن العلاء (20 مرة) كذلك، و قُطْرب (14 مرة)، ثم الزجاجي (8 مرات)، وابن درستويه (7 مرات)،و ذكر من كتبه "الإرشاد"، ،و الرِّياشي (مرتين) ،وغيرهم ممن قل عدد ذكرهم.

و أما **الكوفيون** فقد ذكر منهم: الكسائي و أبا عمرو الشيباني، و الفراء، وعلي بن المبارك اللحياني و ابن سعدان و هشام بن معاوية الضرير و أبا عبد الله الطوال، وابن السكيت و أبا العباس ثعلب و أبا بكر ابن الأنباري، ... وغيرهم.

و كان أكثرهم ذكرا الفراء (116 مرة)، ثم الكسائي (63 مرة)، ثم ثعلب (12 مرة)، و ابن السكيت (8 مرات)، ثم اللحياني (3 مرات)، و غيرهم ممن قل ذكرهم.

وذكر من **البغداديين** : ابن قتيبة الدينوري، و ابن كيسان، والأخفش الصغير (علي بن سليمان)، و أبا سعيد السيرافي، و ابن خالويه، و أبا علي الفارسي، و أبا الحسن الرماني، و أبا الفتح بن جني، و أبا الحسن الربعي، و ابن برهان، و أبا زكرياء التبريزي، والزمخشري، وابن الشجري، وابن الخشاب، وابن الدَّهَّان، و ابن المُطَرَّزي، و أبا البقاء العكبري، و ابن الخباز ... و غيرهم.

و كان أكثرهم ذكرا: الفارسي (80 مرة)، وذكر من كتبه "التذكرة" و "الحجة" و "الحلبيات" ثم ابن جني (33 مرة) وذكر من كتبه "المحتسب" و "الخصائص"، و الزمخشري (22 مرة) و ذكر من كتبه "الكشاف" و "الأنموذج" و "المفصّل"، و ابن كيسان (25 مرة)، ثم ابن بُرْهان (10 مرات)

وذكر من كتبه "شرح لمع ابن جني"، و ابن الشجري (9 مرات) و ذكر من كتبه "الأمالي"، و الرماني (9 مرات)، ثم ابن قتيبة (مرتين) ... و غيرهم ممن قل ذكرهم.

ومن علماء **المغرب و الأندلس** ذكر: أبا بكر الزبيدي و الأعلم الشَّنْتَمَرِي، و ابن السيد البطليوسي، و ابن الطراوة، وابن الباذش، وابن هشام اللغوي، وابن طاهر، والسهيلي، وأبا موسى الجزولي، و ابن خروف، و أبا علي الشلوبين، و ابن هشام الخضراوي، و ابن الحاج و القاسم بن أحمد الأندلسي، و ابن عصفور، وابن مالك و ابن الضائع و ابن أبي الربيع، و أبا حيان، و أبا إسحاق الشاطبي.

و كان أكثرهم ذكرا: ابن عصفور (70 مرة) و ذكر من كتبه "المقرب" و "شرح جمل الزجاجي" و "شرح إيضاح الفارسي"، ثم ابن خروف (25 مرة)، و الشلوبين (21 مرة)، و أبا حيان (12 مرة) و ذكر من كتبه "الارتشاف"، ثم ابن هشام الخضراوي (10 مرات) ،و الجزولي (7 مرات)، و السهيلي (7 مرات)، و البطليوسي (7 مرات)، و ابن الطراوة (7 مرات) ، و الأعلم الشنتمري (7 مرات)، و ابن أبي الربيع (6 مرات) و ذكر من كتبه "شرح إيضاح الفارسي"، والزبيدي (4 مرات) و ذكر من كتبه "مختصر كتاب العين"، و الرَّبَعي (4 مرات)، و ابن سيده (4 مرات) و ذكر من كتبه "المخصص"، و ابن طاهر (3 مرات) و ابن الباذش (4 مرات)، و غيرهم.

و ذكر من **علماء مصر و الشام** : ابن ولاد، و أبا جعفر النحاس، و ابن بابْشاذ [1]، و يحيى بن معط، و أبا البقاء بن يعيش، و ابن الحاجب و ابن الناظم، و ابن أم قاسم المرادي، و ابن هشام الأنصاري.

فذكر ابن الحاجب (10 مرات) و ذكر من كتبه "شرح المفصل"، وأبا جعفر النحاس (6 مرات)، و ابن بابْشاذ (4 مرات)، وابن معط (4 مرات) و ذكر من كتبه "ألفيته"، و ابن يعيش (مرتين)... و غيرهم.

[1] بكسر الباء أو تسكينها ، و بإعجام الذال أو إهمالها، فيعرف شخصه بالتسميات :ابن بابْشاذ أو بابِشاذ أو بابْشاد أو بابِشاد

الأشموني و ابن مالك:

يعد ابن مالك المصدر الأول للأشموني في شرحه، ليس لأنه اعتمد نظمه منطلقا لشرحه، بل لأنه اعتمد كتبه الأخرى أكثر من غيرها من المصادر القديمة و المعاصرة له.

وقد كان يذكر ابن مالك باسم "الناظم" أو "المصنف".

وجملة ما ذكره (587 مرة)، وذكر من كتبه: "الكافية الشافية" (75 مرة) و "شرحها" (173 مرة) ، و"تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد" (273 مرة) و شرحه (59 مرة)، و "شواهد التوضيح وتصحيح مشكلات الجامع الصحيح" ثلاث مرات، ومرة واحدة من كتبه الأخرى: "تحفة المودود في المقصور و الممدود"، و "الضروري ف التصريف" و "العمدة" و "النكت على مقدمة ابن حاجب"[1].

الأشموني و شراح الألفية:

إن المتتبع للأشموني في اعتماده المصادر يتحير من قلة ذكره لشراح الألفية الذين سبقوه باستثناء ابن الناظم الذي يذكره أحيانا باسم "الشارح"، حيث ذكره (78 مرة)، وذكر أبا حيان التوحيدي (12 مرة)، و ذكر من كتبه "الإرتشاف" (11 مرة)، و ذكر ابن هشام الأنصاري (17 مرة)، وذكر شرحه على الألفية "أوضح المسالك" (11 مرة) و "المغني" (6 مرات)، و ذكر المكودي (4 مرات) وذكر شرحه (مرة واحدة)، و ذكر أبا إسحاق الشاطبي (مرة واحدة) ؛من شرحه على الألفية[2].

و الأعجب من هذا أنه لم يذكر ابن أم قاسم المرادي في شرحه إلا ثلاث عشرة مرة، مع أنه أكَبَّ على شرحه و استوعبه، و من يقارن بين الشرحين يجد كثرة اعتماد الأشموني عليه في تعريفاته وتفسيراته و تنبيهاته فيلمس روح المرادي تتنفس فيه بطلاقة[3]، و هذا في مثل باب: التنازع و حروف الجر، وأفعل التفضيل و ما لا ينصرف –في موضعين- و الترخيم و نواصب المضارع –في موضعين- و العدد و الوقف[4].

فالأشموني كان مقلا من ذكر شراح الألفية، و لا يعني هذا أنه لم يعتمد عليها، فقد قصد –و هو المتأخر زمانا- أن يستوعب ما سبقه من الشروح، فيسوقه للقارئ، في شرح واسع يغنيه عن كثرة الترحال بين شروح الألفية الأخرى، ومن يقارن شرحه مع بقية الشروح يجد ذلك.

---

[1] يراجع : محمود نجيب، شروح الألفية،ص132.

[2] يراجع: م ن، ص 132.

[3] يراجع: أحمد محمد عزوز، مقدمة تحقيق شرح الأشموني، ج1 ص 6.

[4] يراجع: عبد الرحمن علي سليمان، قسم دراسة :توضيح المقاصد و المسالك للمرادي، ج1 ص139.

و مع هذا فقد بدا الأشموني وهو ينقل عن المرادي حرفيا و مقلا من ذكر اسمه، أنبل من ابن هشام الذي أخذ لكتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" كثيرا من كتاب المرادي "الجنى الداني في حروف المعاني" مغفلا ذكر المرادي تماما، فلم يذكر نقله عنه قط [1] و مع هذا فالناس معتقدون فيه ما سمعه منهم ابن خلدون "إن ابن هشام أنحى من سيبويه"[2].

و على كل حال فإن حرص الأشموني على ذكرالنحاة المتقدمين بكثرة و بطلاقة و على عكس المتأخرين، يدلنا هذا أنه اعتمدهم على أنهم الأصل و المصدر في المأخذ النحوي.

الأشموني و اللغويون و الأدباء و غيرهم:

و إلى جانب النحاة برز عنده بعض اللغويين، أمثال: الجوهري (7 مرات) و ذكر كتابه "الصحاح"، و أبو بكر الزبيدي (4 مرات)، و ابن القطاع (4 مرات)، وابن السكيت (8 مرات) وابن سيده، صاحب "المخصص" (4 مرات)، و الأصمعي (5 مرات) و ابن الأعرابي (5 مرات) وابن دريد (مرتين) و التبريزي (مرتين)، و ابن هشام اللخمي (مرة واحدة) و الصَّغَّاني[3] (مرة واحدة)، وأبو عمرو الشيباني (3 مرات) و أبو حاتم السجستاني (4 مرات) ... و غيرهم.

كما نجده ذكر بعض الأدباء، مثل: المرزوقي (مرة واحدة)، و ذكر أيضا أبا علي القالي مرتين:إحداهما من "الأمالي"[4]، كما ذكر بعض الفقهاء و المحدثين و القراء، كالبخاري الذي ذكره أربع مرات، و الإمام مالك الذي ذكره مرة واحدة.

و نجد الأشموني و هو يذكر الكتب المعتمدة، **يراعي الاختصار في سرد عناوينها ، كما نجده يذكرها منفردة دون أن يشفعها بذكر أصحابها** ، و مع سلامة طريقته، فهذا لا يسلمنا من الوقوع في اللبس، و هو الأمر الذي حدث عند ذكره لكتاب "شرح اللباب"، فتركنا في حيرة لمعرفة

---

[1] يراجع: عبد الرحمن علي سليمان، قسم دراسة :توضيح المقاصد و المسالك للمرادي ، ج1 ص119. و للمقارنة بين الشرحين يراجع: المرادي (الحسن ابن أم قاسم)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل،(دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ ـ 1992م)،ص 235(حرف قد)،و ص 351(حرف وَا)،و ص 419 (حرف بجل)، و ص 485 (حرف لات)،و ابن هشام الأنصاري(عبد الله جمال الدين بن يوسف)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه و خرج شواهده: مازن المبارك و محمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني،(دار الفكر، دمشق، سورية، ط2، 1969م)، ج 1 ص119 (حرف بجل)، وج1 ص185 (حرف قد)، وج1 ص280(حرف لات)، وج1ص408(حرف وَا).

[2] يراجع: أحمد محمد عزوز، مقدمة تحقيق شرح الأشموني، ج1 ص6.

[3] أو الصَّاغَاني.

[4] يراجع:محمود نجيب، شروح الألفية، ص136.

صاحبه[1]، فهذه التسمية اشترك فيها العكبري (أبو البقاء عبد الله بن حسين) في كتابه" اللباب في علل البناء و الإعراب" [2]،وابن الوردي(زين الدين عمر بن المظفر)في كتابه "اللباب في علم الإعراب" [3]، والإسفراييني (تاج الدين محمد بن السيف) في كتابه"اللباب في النحو"[4].

و يبقى الأشموني صاحب المكانة المتميزة، و خاصة و قد حفظ لنا نصوصا ثمينة من كتب ضلت طريقها إلينا، بسبب الأحداث التي مر بها العالم الإسلامي، فوصلنا بكثير من كتب القدماء.

[1] يراجع: محمود نجيب، ص138.

[2] يراجع: حاجي خليفة، كشف الظنون، ج2 نفر 1543

[3] يراجع: م ن، ج2 نفر 1543ـــ1544..

[4] يراجع: م ن، ج2 نفر 1543

الفصل الثالث:

منهج عبد الله الفوزان في شرحه

"دليل السالك إلى ألفية بن مالك"

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول:

منهج عبد الله الفوزان العام في شرحه :

بدأ عبد الله الفوزان الشرح و استهله **بمقدمة**، حمد فيها الله تعالى و صلى وسلم على خاتم الأنبياء و المرسلين، و لم يمد الكلام عن شرحه، فقال: "فهذا شرح لطيف على ألفية العلامة محمد بن مالك الأندلسي ـــ رحمه الله ـــ كتبته بعد علاقة وثيقة طويلة مع الألفية ..

أولها: دراستي لها في المعهد العلمي ، وعنايتي بحفظها و فهمها.

وثانيها: تدريسها في المعهد عدة سنوات.

وثالثها: تدريسها للطلاب في المسجد "[1].

كما نجده لم ينس أن يبين لنا في المقدمة المنهج الذي اختطه ، و الهدف الذي سار من أجله، وبهذه المقدمة الواضحة أعاننا على تلمس منهجه في ثنايا شرحه، و كأنه يسلم لكل دارس المصباح الذي ينير و القبس الذي يضيء، و قد بينه في اثنتي عشرة نقطة، ليذكر في نهايتها تاريخ كتابتها ومكانه[2].

وقد سمى شرحه "دليل السالك إلى ألفية بن مالك".

الموازنة:

لقد كان الأشموني و عبد الله الفوزان متوافقين في بدئهما الشرح بمقدمة و كذلك في وضع تسمية لشرحيهما، لكن مقدمة الأشموني خلت من تبيين منهجه ، كما لم يذكر فيها تاريخ كتابتها أو تاريخ الفراغ من الشرح[3]، خلافا لعبد الله الفوزان ـــ كما مر آنفا ـــ.

أما غيرهم من شُرَّاح الألفية ففي مجال تعاملهم مع المقدمة و وضع تسمية لشروحهم نجد منهم من لم يقدم لشرحه بمقدمة، و هذا صنيع ابن عقيل في شرحه الذي لم يضع له اسما فاشتهر باسمه؛ شرح "ابن عقيل".

---

[1] عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج1 ص7.

[2] يراجع : م ن ، ج1 ص7 و ما بعدها.

[3] يراجع : شرح الأشموني ، ج1 ص33.

و كذلك ابن الناظم ، لم يضع اسما لشرحه فعرف بـــ:" شرح ابن الناظم " و" شرح ابن المصنف"، و لم يذكر فيه تاريخ تأليفه[1]، و كذلك المَكُّودي فعرف شرحه باسمه: "شرح المكودي"[2].

ـــ و نجد أن من منهج عبد الله الفوزان حافظ على تقسيم الناظم و ترتيبه للألفية، كما جاءت في المتن، بدءًا بـــ"باب الكلام و ما يتألف منه" ، و انتهاءً بـــ"فصل الإدغام".

الموازنة:

لقد كان عبد الله الفوزان في هذا موافقا للأشموني،كما كان هذا دأب شراح الألفية ، فكون مؤلفاتهم شروحا للنظم، جعلهم مقتدين في تقسيماته و تبويبه بصاحب النظم.

و نجد أن عبد الله الفوزان خصص بعد المقدمة عنوانا :"ألفية ابن مالك"، تكلم فيه بإيجاز عن النظم العلمي، والألفية، و ذكر أهم ميزاتها في ثماني نقاط، ثم ذكر أهم الشروح و الحواشي على هاته الشروح، و أهم من نثرها و أعربها ، ليختم بالثناء على جهد ابن مالك في الألفية ، وبين أن المآخذ عليها لا أثر لها[3].

ـــ و عن **متن الألفية**، فقد شرحه الفوزان كله، بما فيه مقدمة الناظم و خاتمته، فكان بهذا مستقصيا لكل النظم، أما شرحه **لمقدمة الناظم**، فتناول فيه الأبيات السبعة، و تعرض فيها إلى ترجمة "ابن مالك"، و "ابن معطي"، كما عقد مقارنة موجزة بينهما[4].

وتناول في **خاتمة** الناظم شرح أبياتها الأربعة[5].

الموازنة :

نجد أن عبد الله الفوزان كان موافقا للأشموني في استقصاء شرح كل النظم بما فيه المقدمة

---

[1] محمد باسل عيون السود ،مقدمة تحقيق شرح ابن الناظم ،(دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط 1 ، 1420 هـــ ـــ 2000م)، ص 12، و شرح ابن الناظم ، ص3ـــ4.

[2] شرح المكودي على ألفية ابن مالك ، ص2 و ما بعدها.

[3] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج1 ص11 و ما بعدها.

[4] يراجع : م ن، ج1 ص19 ، و ما بعدها.

[5] يراجع : م ن ،ج2 ص463 و ما بعدها.

والخاتمة، و ممن وافقهما في هذا من الشراح، نجد المكودي[1] و السيوطي[2].

و من الشراح من استبعدهما معاً، فلم يتطرق إلى شرحهما، و اقتصر على المتن فقط،و هذا ما نجده عند ابن عقيل[3].

أما ابن الناظم و المرادي، فقد شرحا المقدمة، واستثنى الأول البيتين الأولين من المقدمة، وكذلك الأبيات الثلاثة الأخيرة ،كما استبعد شرح الخاتمة[4]، و استثنى الثاني البيتين الأخيرين من الخاتمة[5].

من كل ما سبق نجد أن شراح الألفية لم يكونوا على منهج واحد في تعاملهم مع مقدمة الناظم و خاتمته، فبينما نجد من تعرض لشرحهما ،نجد من أقصاهما معا، كما نجد من اكتفى ببعض أبياتهما.

ـــ أما عن منهج الفوزان في التعامل **مع عناوين الألفية**،فنجده موافقا لمعظم الشراح الآخرين،إذ نجده حافظ على صيغة عناوين الألفية و مواضعها ، إلا أنه يلاحظ مع ذلك أنه أفرد مقدمة الألفية بعنوان هو: "مقدمة الناظم"،وكذلك فعل مع خاتمتها فسماها:"خاتمة الألفية"[6].

كما أضاف عناوين رئيسة، و هي :

عنوان"مباحث الضمير" بعد باب "النكرة و المعرفة "، لبيان أن ابن مالك شرع في النوع الأول من أنواع المعارف ، وعنوان"التوابع" أمام باب "النعت" ، و رقّم عناوين أبواب التوابع ، ليجمعها تحت باب عام و هو باب "التوابع"، ووضع عنواناً بعد "باب العطف" هو "عطف البيان" جمع فيه أبيات "عطف البيان" و رقمه بالترتيب مع "عطف النسق".[7]

---

[1] يراجع : شرح المكودي ، ص5 ، 248ـــ249.

[2] يراجع : السيوطي(جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)البهجة المرضية ، و عليها حاشية: التحقيقات الوفية بما في البهجة المرضية من النكات و الرموز الخفية، محمد صالح بن أحمد الغرسي ،دار السلام ، القاهرة ، مصر،ط1 ،1421هـــــ ـــ 2000م ، ص 9 و ما بعدها.

[3] يراجع : شرح ابن عقيل ، ج1 ص14، و ج2 ص 621 و ما بعدها.

[4] يراجع : شرح ابن الناظم ، ص4، 621.

[5] يراجع : شرح المرادي ،ج1 ص261 و ما بعدها، و ج3 ص 1652.

[6] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ،ج1 ص19، و ج2 ص 463.

[7] يراجع : م ن، ج1 ص 71، و ج2 ص 45،32،54.

ـــ و نجد من منهجه في تعامله مع عناوين الألفية أنه لم يكتف بالأبواب العامة للألفية، بل وضع **عناوين قصيرة** أمام الأبيات، إيضاحا لها و تقريبا لمضمونها [1].

ومثال ذلك" باب الإضافة" ،حيث وضع تحته عناوين فرعية هي: تعريف الإضافة، ما يترتب على الإضافة، نوعا الإضافة، حكم دخول"أل" على المضاف، مواضع دخول "أل" على المضاف في الإضافة اللفظية، استفادة المضاف من المضاف إليه التذكير و التأنيث، حكم إضافة الاسم إلى ما اتحد به في المعنى، أقسام الاسم من حيث الإضافة، ما يجب إضافته إلى المفرد، ما يضاف للضمير و ما يضاف للجملة وجوبا أو جوازا، الحكم الإعرابي لما يضاف إلى الجملة جوازا، إضافة "إذا" إلى الجملة الفعلية ..و غير ذلك[2].

و مثال ذلك أيضا وضعه عناوين فرعية مرقمة تحت باب :"كم و كأين و كذا" ، وهي :

1-"كم" الاستفهامية: معناها، حكم تمييزها، 2-"كم" الخبرية : معناها و حكم تمييزها، 3-"كأين": معناها، و حكم تمييزها، 4-"كذا": معناها ،و حكم تمييزها[3].

الموازنة:

كان منهج عبد الله الفوزان على العموم موافقا لأغلب شراح الألفية، بما فيهم الأشموني، حيث حافظ على تسمية الأبواب و مواضعها، وقد أضاف لنا الأشموني خدمة ، وهي تفسير معانيها وشرحها، و كذلك فعل المكودي في شرحه ، في باب "المقصور و الممدود" و باب" التوكيد"[4].

و إن كان هذا هو المنهج العام لشراح الألفية ، فإننا نجد ابن هشام خالفهم بتعديله صياغة عناوين بعض الأبيات ، متوخيا الدقة في التعبير و ليس لمجرد المخالفة [5]،و أمثلة ذلك من شرحه كثيرة، نذكر منها:

تسمية باب "المبتدإ أو الخبر" بدل تسمية ابن مالك و هي "الابتداء"، و "باب الأحرف الثمانية الداخلة على المبتدإ و الخبر" بدل "إنّ و أخواتها"، و"المنصوب على الاختصاص" بدل "الاختصاص"[1].

"الاختصاص"[1].

---

[1] يراجع : عبد الله الفوزان، دليل السالك ، ج1 ص 10.

[2] يراجع : م ن، ج1 ص 429 و ما بعدها.

[3] يراجع : م ن ، ج2 ص 268.

[4] يراجع : شرح المكودي ، ص138، 194.

[5] يراجع : محمود نجيب ، شروح الألفية ، ص73.

و كذلك خالف ابن هشام جملة الشراح في موافقتهم للناظم في توزيعه موضوعات الأبواب والفصول، ومثال ذلك ما فعل في باب "النائب عن الفاعل"، حيث خالف الناظم فأفرد فصلا خاصا لصياغة الفعل المبني للمجهول، جعله في نهاية الباب، بعد استيفاء المسائل الأخرى [2]، "إدراكاً منه أن الصياغة تنتمي إلى التصريف، و رتبتها بعد النحو"[3].

ـــ أما عن منهج عبد الله الفوزان في **شرح الأبيات** ، فنجده يقدم تمهيداً للباب ، بعد الأبيات الأولى من الباب و التي هو بصدد شرحها ، و نجد هذا واضحاً في عدة أبواب، مثل : باب "كان وأخواتها" و فصل في" ما ولا ولات و إن المشبهات بليس"، و باب "الفاعل"، باب "تعدي الفعل ولزومه"، وباب "الحال"، وباب "حروف الجر"، وباب "المضاف إلى ياء المتكلم"، و باب "إعمال المصدر"، و" مالا ينصرف"، و باب "إعراب الفعل"، و باب "الإخبار بالذي و الألف و اللام"، وباب "كيفية تثنية المقصور و الممدود و جمعهما تصحيحاً"، و باب "التصريف".

و مثال ذلك، في باب "إعراب الفعل"، قال: " تقدم في أول الكتاب أن المضارع له حالتان:

1-حالة إعراب، 2- حالة بناء .

و قد تقدم البحث في بنائه ، و هذا بحث في إعرابه"[4].

و كذلك في باب "كيفية تثنية المقصور و الممدود و جمعهما تصحيحا"، قال – بعد عرضه الأبيات الثلاثة الأولى من الباب –: "اعلم أن الاسم القابل للتثنية خمسة أنواع :

1-الصحيح: كطالب و طالبة.

2-المترل مترلة الصحيح: كظبي و دلو.

3- المنقوص :كالقاضي.

و هذه الأنواع الثلاثة تثنى بلا تغيير فتقول: طالبان و طالبتان و ظبيان و دلوان و القاضيان ، إلا إذا كان المنقوص محذوف الياء فترد إليه ، نحو: داعيان في تثنية داعٍ .

4-المقصور .

5- الممدود : و هذان فيهما تفصيل عقد له هذا الباب، وإنما اقتصر على جمع التصحيح ، لأن

---

[1] يراجع : ابن هشام الأنصاري ، أوضح المسالك ، ج1 ص 184، 325 و ج4 ص 72.

[2] يراجع: ابن هشام الأنصاري ، أوضح المسالك ، ج2 ص 135.

[3] محمود نجيب ، شروح الألفية ، ص73.

[4] عبد الله الفوزان ، دليل السالك، ج2 ص 184.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

جمع التكسير له باب يخصه"[1].

و غير ذلك من المواضع[2].

الموازنة :

كان عبد الله الفوزان موافقا للأشموني في التمهيد للأبواب، و لكن الأشموني يأتي بتمهيداته بعد العناوين و قبل الشروع في الشرح، و شراح الألفية عموما يقدمون لشرحهم الأبواب بمقدمات وتلخيصات ، فابن الناظم "مهد في بعض الأحيان لشرح المتن بشروح تمهيدية توضيحية سماها مقدمات، رأى أنها ضرورية ، و هي بمثابة توطئة نظرية يذكر فيها القاعدة ، ثم يشرع في الشرح " [3]، و من ذلك المقدمة التي صدر بها شرحه لأبيات الألفية الأربعة في جمع المذكر السالم [4]،وكذلك السيوطي في باب "الابتداء" و "اسم الإشارة" و "الاسم الموصول" و "إن و أخواتها" و "اشتغال العامل عن المعمول"و "التنازع في العمل" و غيرها[5]، و كذلك المرادي في باب "التوكيد"[6] ، وغيره.

ـــ أما عن تعامل عبد الله الفوزان مع أبيات الألفية في الشرح، فنجده ساقها فرادى و مثنى وثلاث، بحسب المسألة أو الفكرة ، ثم يتبعها بالشرح، و قد يسوق أكثر من ذلك فنجده يوصلها أحيانا إلى ثمانية، و لم يجتزئ منها إلا نادراً .

و مثال سوقه للبيت الواحد :

في "باب أعلم و أرى" عند كلامه على أصل "أعلم و أرى" و هما "علم و رأى" المتعديات لاثنين ، و ساق لذلك قول الناظم :

إِلَى ثَلاَثَةٍ رَأَى وَ عَلِمَـــــــا عَدَّوا إِذَا صَارَا أَرَى وَ أَعْلَمَا[7].

و في باب "الفاعل" ساق بيتا للناظم على تأنيث الفعل إذا أسند لفاعل مؤنث و هو :

---

[1] م ن ، ج2 ص294.

[2] للاستزادة يراجع :ج1 ص 161، 179، 256، 300، 367، 407، 472، 476، و ج2 ص 154، 184، 244، 288، 294، 389.

[3] محمود نجيب ، شروح الألفية ، ص69.

[4] يراجع : شرح ابن الناظم ، ص23.

[5] يراجع : السيوطي ، البهجة المرضية ،ص89، 93، 117، 162، 221، 238.

[6] يراجع : المرادي ، توضيح المقاصد و المسالك ، ج2 ص 967.

[7] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج1 ص 251.

وَ تَاءُ التَّأْنِيثِ تَلِي المَاضِي إِذَا كَانَ لِأُنثَى كَأَبَتْ هِنْدُ الأَذَى.[1]

و غيرها[2].

و من أمثلة سوقه لبيتين معاً :

في باب "الإضافة"، حيث ساق بيتين للناظم في الحكم الإعرابي لما يضاف إلى الجملة جوازاً وهما:

وَ ابْنِ أَوَ اعْرِبْ ما كَإِذْ قَدْ أُجْرِيَا وَ اخْتَرْ بِنَا مَتْلُوَّ فِعْلٍ بُنِيَا
وَ قَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا أَعْرِبْ وَ مَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا.[3]

و في باب "عوامل الجزم"، ساق بيتين للناظم لبيان أن أدوات الشرط تحتاج إلى مضارعين أو ما يحل محلهما أو محل أحدهما، و هما :

فِعْلَينِ يَقْتَضِيَانِ شَرْطٌ قُدِّمَا يَتْلُو الجَزَاءُ وَ جَوَاباً وُسِمَا
وَ مَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ [4].

و مثال سوقه لثلاثة أبيات في موضع واحدٍ :

في باب "مالا ينصرف"، عند كلامه على السبب الثالث من أسباب منع الاسم من الصرف، وهو: العلمية و التأنيث ، وساق لذلك ثلاثة أبيات للناظم هي:

كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَا وَ شَرْطُ مَنْعِ العَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى
فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ كَجُورَ أَوْ سَقَرْ أَوْ زَيْدٌ اسْمُ امْرَأَةٍ لاَ اسْمُ ذَكَرْ
وَجْهَانِ فِي العَادِمِ تَذْكِيراً سَبَق وعُجْمَةٌ كَهِنْد وَ المَنْعُ أَحَقّ[5]

ومثال سوقه أربعة أبيات ، في أول باب "المضاف إلى ياء المتكلم" ، وهي:

آخِرُ مُاأُضِيفَ لِلْيَا اكْسِرْ إِذَا لَمْ يَكُ مُعْتَلًّا كَرَامٍ وَ قَذَى
أَوْ يَكُ كَابْنَيْنِ وَ زَيْدِينَ فَذِي جَمِيعُهَا اليَا بَعْدَ فَتْحِهَا احْتُذِي

---

[1] يراجع : م ن ، ج1 ص262.

[2] للاستزادة يراجع :م ن، ج1 ص30، 33 ، 35، 48، 182، 222، و ج2 ص15، 32، 172، 358.

[3] يراجع : عبد اله الفوزان، دليل السالك، ج1 ص447.

[4] يراجع : م ن ، ج2 ص219. و للاستزادة يراجع : م ن، ج1 ص24، 36، 179، 184، و ج2ص 30 ، 54، 212.

[5] يراجع : م ن ، ج 2 ص 170 . و للاستزادة يراجع :م ن ،ج1 ص64، 150 ، 201، 216، 240، و ج2 ص 14، 60، 101، 361.

وَ تُدْغَمُ اليَا فِيهِ وَ الوَاوُ وَ إِنْ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَاكسِرْهُ يَهُنْ
وْ أَلِفاً سَلِّمْ وَ فِي المَقْصُورِ عَنْ هُذَيْلٍ انْقِلاَ بُهَا يَاءاً حَسَنْ[1].

و ساق خمسة أبيات في أول باب "أبنية أسماء الفاعلين و المفعولين و الصفات المشبهة بها " وهي:

كَفَاعِلٍ صُغْ اسْمَ فَاعِـلٍ إِذَا مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ يَكُـــونُ كَغَــذَا
وَ هْوَ قَلِيلٌ فِي فَعُلْتُ وَ فَعِلْ غَيْرَ مُعَدًّى بَلْ قِيَاسُهُ فَـــــعِلْ
وَ أَفْعَلٌ فَعْلاَنُ نَحْوُ أَشِـــرِ وَ نَحْوُ صَدْيَانَ وَ نَحْوُ الأَجْـــهَرِ
وَ فَعْلٌ أَوْلَى وَ فَعِيـــلٌ بِفَعُلْ كَالضَّخْمِ وَ الجَمِيلِ وَ الْفِعْلُ جَمُلْ
وَ أَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَ فَعَـــلْ وَ بِسِوَى الفَاعِلِ قَدْ يِغْنَى فَعَـــلْ[2]

و قد ساق أكثر من ذلك[3].

و قد اجتزأ بشطر بيت في باب "النسب" عند كلام الناظم على كيفية النسب إلى الثلاثي المكسور العين ، بقوله :

.....و فَعِلْ و فُعِلٌ عَيْنَهُمَـــا افْتَحْ وَ فِعِلْ[4].

الموازنة:

نجد الأشموني و عبد الله الفوزان مختلفين في طريقة سوق أبيات النظم ، حيث اعتمد الأشموني على طريقة تحليل الأبيات ، في حين كان الفوزان يسوقها فرادى و مثنى و ثلاث و أكثر من ذلك، بحسب الفكرة ، أما شراح الألفية الآخرين فنجد منهم من ساق الأبيات فرادى و مثنى و ثلاث، و لم يعمد إلى اختصارها بالاجتزاء بشطر بيت أو جملة أو كلمة، و من أولئك نجد ابن عقيل[5] والمكودي[6] والمكودي[6]

---

[1] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج1 ص 472. و للاستزادة يراجع :م ن ،ج1 ص46، 153، 161، 276، 414 و ج2 ص 24، 36، 159، 254، 401.

[2] يراجع : م ن، ج1 ص 501. و للاستزادة يراجع : م ن ، ج2 ص283، 371، 405.

[3] يراجع : م ن ، ج1 ص 357، 493، 496 و ج2 ص 283، 371، 405.

[4] يراجع : م ن ، ج2 ص 352.

[5] يراجع : شرح ابن عقيل ، ج1ص51، 53، 67، 115، 490، 525، و ج2 ص19، 94،71، 95، 123، 504.

[6] يراجع : شرح المكودي، ص6، 8 ،12، 44، 101، 156، 184، 209، 221، 239.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

و ابن الناظم[1]، و منهم من ساق الأبيات مجزأة ،كالسيوطي و المرادي[2].

أما ابن هشام فكون شرحه نثراً للألفية؛ حاول به تقريبها إلى أذهان الناشئة، فقد أعرض عن سرد أبيات الألفية قبل شرحها فلم ينطلق من الأبيات، و لم يسق مجموعة أبيات أو بيتا أو جزءاً ليعلق عليها أو يمهد لها.

ـــ و من منهجه في **شرح أبيات النظم** ، نجده يشرح المسائل النحوية و الفكرة التي تحويها مجموعة الأبيات، دون أن يتقيد بألفاظها، وقد يستفيض في الشرح فيتطرق إلى مسائل أخرى، و في نهاية المطاف يقوم بتلخيص شرح الأبيات بأسلوب موجز، ويبين معاني ألفاظها و يعرب مايحتاج إلى إعراب ، و يبين ما يحتاج إلى إيضاح أصل[3]،و هو بهذا يحاول أن يبقي شرحه دائما مرتبطا بالأبيات.

ومن أمثلة ذلك نجد :

في باب "نائب الفاعل"، عند كلام الناظم على حكم الماضي الثلاثي المعتل العين في قوله :

و اكْسِرْ أَوْ اشْمِمْ فَا ثُلَاثِيٍّ أُعِـــــلْ عَيْنًا وَ ضَمٌّ جَا كَبُوعَ فَاحْتُمِلْ.

حيث قال في آخر الشرح :" و هذا معنى قوله (و اكسر أو اشمم)...إلخ ،أي اكسر أو اشمم فاء الماضي الثلاثي المعل العين، و قد جاء الضم عن العرب فيجوز القياس عليه، واحتمل قبوله لمجيئه عنهم، و يقرأ (أوَ اشمم) بفتح الواو بدل السكون ،و الأصل :(أوْ أشمم) و هو أمر من الرباعي"أشمَّ" فانتقلت حركة الهمزة و هي الفتحة إلى الواو الساكنة بعد حذف الهمزة للوزن، وقوله (جا) بالقصر و هو خبر المبتدأ (وضمٌ)، سوغ الابتداء به و قوعه في معرض التفصيل"[4].

و في باب "إعمال اسم الفاعل" عند كلام الناظم على حكم تابع معمول اسم الفاعل المنصوب و المجرور في قوله:

وَ اجْرُرْ أَوَ انَصِبْ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضْ كَمُبْتَغِي جَاهٍ وَ مَالاً مَنْ نَهَضْ.

قال:"و هذا معنى قوله (واجرر أو انصب ..إلخ) أي: إذا جاء تابع للاسم المجرور بعد اسم الفاعل جاز فيه الجر و النصب، ثم ذكر المثال (مبتغي جاهٍ و مالاً من نهض) و الأصل: من نهض

---

[1] يراجع :شرح ابن الناظم،ص10، 17، 42، 96، 279، 408، 496.

[2] يراجع : المرادي ، توضيح المقاصد و المسالك، ج 1 ص347، 399، 492، و ج2 ص 638، 645، 673، 708، 897، 1067، و ج3 ص 1135، 1529، 1555.

[3] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج1 ص8.

[4] م ن ، ج1 ص 279.

مبتغي جاهٍ و مالاً، فـــ(مَن) اسم موصول مبتدأ مؤخر و جملة (نهض) صلة، و (مبتغي)خبر مقدم، وهو مضاف إلى (جاهٍ)، و (مالاً) معطوف على (جاهٍ) باعتبار أصله"[1].

و غير ذلك من المواضع[2].

الموازنة:

لقد وافق عبد الله الفوزان الأشموني في الاهتمام بإعراب أبيات الألفية بعضها أو كلها،و قد كان هذا مظهراً من مظاهر اهتمام الشراح بالأبيات و محاولة كشف كل ما يتعلق بها من إعراب وإيضاح الألفاظ و استخراج القواعد،و خاصة المكودي الذي كان من منهجه إتباع شرح الأبيات بالإعراب ، فإضافة إلى كونه مؤلفه شرحاً للألفية فهو يعد إعرابا لها كذلك[3].

ـــ وإذا كنا قد رأينا في الفصل السابق أن الأشموني استدرك بعض الوجوه و المسائل التي لم يتح له التفصيل فيها حين شرح بعض أبيات الألفية ، في صورة تنبيهات و خواتيم، نجد أن عبد الله الفوزان اعتمد المنهج نفسه في **استدراكاته** لكن بصورة مختلفة ، ففي مقابل التنبيهات نجده ذيل الكتاب بالحواشي، و في مقابل الخواتيم التي ألحقها الأشموني بأبواب الألفية كلها نجد أن عبد الله الفوزان كان مقلا وكل ما استدرك به كان: مسألة[4] و ثلاث تتمات فقط[5].

و أما الحاشية، فقد اعتمدها عبد الله الفوزان أسفل الصفحات، لاستدراك بعض الوجوه والمسائل التي ضاق عنها الشرح، رابطا بينهما بالأرقام، و يظهر من خلالها أنه لم يرد لشرحه أن يتجاوز حداً يرهق الطالب و و يتعب القارئ.

أما عن مضمون الحاشية فقد أودعها:

إعراب ماقد يشكل على القارئ من الآيات القرآنية و الأحاديث و الأبيات، و هو إعراب موجز في الغالب لئلا يزداد حجم الكتاب[6]، و أمثلة ذلك كثيرة جداً[7].

---

[1] م ن، ج1 ص489.

[2] للاستزادة يراجع : م ن ،ج1 ص 34، 44، 185، و ج2 ص 56، 131، 181، 249، 285.

[3] يراجع مثلا، شرح المكودي، ص41، 85، 103، 159، 212.

[4] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك،ج1 ص87.

[5] يراجع : م ن ، ج1 ص 132، 158، و ج2 ص 236.

[6] يراجع : م ن ، ج1 ص9.

[7] يراجع : م ن ، ج1 ص33، 156ـــ157، 199، 248، وج2 ص 8، 67، 170، 202، 227.

كما أودع الحاشية كذلك **قواعد عامة**[1] مكملة للشرح أو ممهدة له ،و أمثلة ذلك كثيرة منها:

في باب "المعرب و المبني" عند شرحه لقوله الناظم:

وَ فِعْلُ أَمْــرٍ وَ مُـــــضِيٍّ بُنِيَا وَ أَعْرَبُــوا مُضَارِعاً إِنْ عَرِيَــا

مِنْ نُونِ تَوْكِيــدٍ مُباشِرٍ وَ مِنْ نُونِ إِنَــــاثٍ كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ

قال في الحاشية :"اعلم أن الإعراب أصل في الأسماء، لأن أكثرها بل كلها معرب ماعدا أسماء محصورة قليلة العد-كما تقدم- ،و البناء أصل في الأفعال لأنها كلها مبنية إلا المضارع الذي لم يَخْل من البناء في بعض حالاته كما سيتضح الآن-إن شاء الله-".[2]

و من الأمثلة كذلك، عند شرحه لقول الناظم في الفصل الخاص بـــ"لو":

وَ هْيَ فِي الاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَإِنْ لَكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَـــا قَدْ تَقْتَرِنْ

و ذكر في الحاشية أحكاما لـــ"لو" فقال: "إذا وقعت (أَنَّ) بعد "لو" جاز أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها ماض ، و هذا هو الأكثر ،و جاز أن يكون مشتقا أو جامدا أو ظرفا .." [3]،و غير ذلك الأمثلة[4] .

و نجد عبد الله الفوزان ضمن حواشيه أيضا **شرح بعض المصطلحات النحوية و الصرفية** ، وأمثلة ذلك كثيرة منها:

ففي باب "الكلام وما يتألف منه"، عند قول الناظم :

وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَ الْقَـــوْلُ عَمّْ وَ كِلْمَـــــــةٌ بِهَا الْكَلَامُ قَدْ يُؤَمّْ

والكلم اسم جنس جمعي يفرق بينه و بين مفرده بالتاء ، وفي الحاشية قال: "اعلم أن الجنس ـــ و هو من مصطلحات أهل المنطق ـــ لفظ يراد به جملة الشئ و مجموع أفراده و هو أعم من النوع، وقد استعمل النحاة هذا التعبير في مجال الدلالة على الشيوع و العمومية في النوع الواحد..."[5].

و في باب "مالا ينصرف" عند قول الناظم :

فَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مُفَاعِـــلاَ أَوِ المَفَـــاعِيـــــلَ بِمَنْعٍ كَافِلاَ.

---

[1] يراجع : عبد الله الفوزان، دليل السالك، ج1 ص8.

[2] م ن ، ج1 ص 41.

[3] م ن ، ج2 ص 234.

[4] للاستزادة يراجع :م ن، ج1 ص 84، 114، 162، 184، 280، 333، و ج2 ص 195، 212، 235، 303.

[5] م ن، ج1 ص 24ـــ25.

فعرف صيغة منتهى الجموع في الهامش فقال:" هذا تعبير كثير من النحاة، فيقولون: صيغة منتهى الجموع ، أو الجمع المتناهي، سميت بذلك لانتهاء الجمع إليها، فلا يجوز أن يجمع بعدها مرة أخرى، بخلاف غيرها من الجموع فإنها تجمع..."[1]، وغيرذلك من الأمثلة[2].

و إضافة إلى شرحه المصطلحات النحوية، نجده ضَمَّن الحاشية **شرح المفردات اللغوية** ، ومن أمثلة ذلك نجد في باب "المعرب و المبني" عند كلام الناظم على المعرب من الأفعال في قوله:

وَ فِعْلُ أَمْرٍ وَ مُضِـــيٍّ بُنِيَـــا وَ أَعْرَبُـــوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا

ففِعل الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه، فتبنى الأفعال الخمسة على حذف النون، وقد استشهد لذلك بآيات منها قوله تعالى: (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَواتِ وَ الصَّلواةِ الوُسْطَى) (البقرة: 238)، و في الحاشية شرح "الوسطى" فقال: "أي الفضلى ،و المراد بها صلاة العصر على الراجح[3].

وفي باب "المفعول فيه" و هو المسمى "ظرفاً"، تكلم على أسماء المكان التي تصلح للنصب على الظرفية ، وذكر منها "المقادير"، نحو: غلوة، ميل، فرسخ، بريد، وفي الحاشية شرحها، فقال:"الغلوة: بفتح الغين، مائة باع، و الميل: مقياس طول بمقدار البصر عند الفقهاء، يعادل ألف باع و الباع أربعة أذرع شرعية، والذراع : مسافة بين طرفي المرفق إلى نهاية طرف الأصبع الوسطى من اليد، وهو يعادل: 46.2 سم ، فتكون مسافة الميل: 4×1000×46.2=1848م ، والفرسخ : ثلاثة أميال، أي ما يعادل :5540م ، و البريد: مقياس طول ثابت المقدارعند الفقهاء، حدد باثني عشر ميلا، أي ما يعادل بحساب الذراع الشرعية =22176م"[4].

و نجد عبد الله الفوزان ضمن حواشيه **تخريجات للأحاديث** التي اعتمدها في الاستشهاد النحوي، و قد كان ملتزما بذلك في شرحه ، وأمثلة ذلك كثيرة جداً.

و نجده كذلك يلجأ إلى الحاشية في **عرضه لبعض الخلافات النحوية أو بعض الآراء** و التي ضاق عنها الشرح سعيا منه لعدم التطويل كما وعد في المقدمة[5]، و من ذلك مثلا:

في باب "العلم"، عند قول الناظم :

---

[1] عبد الله الفوزان، دليل السالك، ج2 ص164.

[2] للاستزادة يراجع : م ن، ج1ص205، وج2 ص 163، 167.

[3] م ن، ج1 ص41.

[4] م ن ، ج1 ص339، و يراجع: ابن الرفعة (نجم الدين الأنصاري ت710هـ)، الإيضاح و التبيان في معرفة المكيال والميزان، تحقيق: محمد أحمد إسماعيل الخاروف، (دار الفكر، دمشق،1400هـ ـ 1980م)،ص77.

[5] يراجع : عبد الله الفوزان، دليل السالك، ج1 ص8.

وَ وَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَم كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظًا وَ هْوَ عَمّ

فيه إشارة إلى أن ابن مالك يرى أن علم الجنس سماعي، و استدرك عبد الله الفوزان في الحاشية فقال: "يرى صاحب "النحو الوافي"[1] ، نقلا عن "همع الهوامع" [2] أنه قياسي لأن المدلولات التي تحتاج إلى علم جنسي كثيرة في كل زمن بسبب ما يجد فيه من أنواع و مخترعات و أجناس"[3].

و في باب "عطف النسق" عند قول الناظم:

وَ حَذْفُ مَتْبُوعٍ بَدَا هُنَا اسْتَبِحْ وَ عَطْفُكَ الفِعْلَ عَلَى الفِعْلِ يَصِحّ.

قال: " يجوز حذف المعطوف عليه إذا أُمن اللبس، كقوله تعالى(أَفَلَم يَرَوْا إِلَى مَا بَينَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلَفَهُم)(سبأ:9)، قالوا: التقدير : أعموا فلم يروا؟ ، و قوله تعالى(أَولَمْ يَتَفَكَّرُوا) (الأعراف: 184) أي: أنسوا و لم يتفكروا؟." ثم تعرض للخلاف في الحاشية ، فقال "هذا هو رأي الزمخشري في كتابه "المفصل" و من وافقه، قالوا : إذا دخلت همزة الاستفهام على الواو أو الفاء فإن الجملة بعد العاطف معطوفة على جملة محذوفة موقعها بين الهمزة و العاطف ، والقول الثاني للجمهور و هو أن الهمزة تركت مكانها بعد حرف العطف و تقدمت عليه تنبيها على أصالتها في التقدير ، و أن الجملة بعد العاطف معطوفة على الجملة التي قبله و قبل الهمزة و الأصل : فألم يروا، ثم تقدمت الهمزة ، فصار: أفلم يروا ، وقد وافقهم الزمخشري في بعض الآيات في تفسيره، و كلا الرأيين كما يقول صاحب "النحو الوافي"[4]–معيب، قائم على الحذف و التقدير أو التقديم و التأخير، و الأحسن أن تكون الواو و الفاء حروف استئناف، و ما بعدها جملة مستأنفة، فقد نصوا على مجيء الواو و الفاء للاستئناف، ولا مانع من دخول الهمزة على حرف العطف، لكثرة الوارد في القرآن و هذا رأي جيد فيه إبقاء الآيات القرآنية الكثيرة على ظاهرها دون اللجوء إلى تقدير محذوف أو قول بتقديم أو تأخير، و الله اعلم"[5]، و غير ذلك من الأمثلة[6].

---

[1] يراجع : عباس حسن ، النحو الوافي، (دار المعارف، القاهرة ، مصر، 9، د ت)، ج1 ص299.

[2] يراجع: السيوطي(جلال الدين عبد الرحمن بن محمد)،همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،شرح و تحقيق: عبد العال سالم مكرم و عبد السلام هارون،(عالم الكتب ،القاهرة، مصر،1421هـ –2001م)، ج1 ص 249.

[3] عبد الله الفوزان ،دليل السالك، ج1 ص 98.

[4] يراجع : عباس حسن ،ج3 ص 572.

[5] عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج2 ص79.

[6] للاستزادة يراجع : م ن ، ج1 ص 106، 380.

و نجد عبد الله الفوزان ضمن حاشيته **توثيق المصادر و الإحالة إليها** ، و التي اعتمدها في بناء شرحه، و أمثلة ذلك كثيرة ، منها:

في باب "الاسم الموصول" بعد سرده الثلاثة أبيات الأولى قال: "هذا القسم الرابع من أقسام المعارف و هو (الاسم الموصول) و الموصول قسمان :

1-موصول اسمي: و هو المراد هنا.

2-موصول حرفي: و هو كل حرف أول مع صلته بمصدر و لم يحتج إلى عائد، و هو ليس من أقسام المعارف لكونه حرفا، و لم يذكره ابن مالك في الألفية .. "و في الحاشية أحال على مؤلفات ابن مالك الأخرى فقال :" ذكرها ــ يعني ابن مالك ــ ضمن ثمانية أبيات في كتابه "الكافية الشافية" في أواخر باب "الموصول"[1] ، و لعله تركها ــ هنا ــ اختصاراً"[2].

و في باب "عطف النسق "، عند قول الناظم :

وَ الْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ وَ الوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ وَ هْيَ انْفَرَدَتْ.

حيث بين أن من أحكام الفاء العاطفة جواز حذفها مع معطوفها إذا أُمن اللبس، وذلك إذا وجد ما يدل على ذلك، و تسمى هذه الفاء" فصيحة" لأنها تفصح عن محذوف، وأحال في الحاشية على المصادر و المراجع التي اعتمدها[3]، وهي : "المغني"[4]، و "معجم المصطلحات النحوية و الصرفية"[5].

الصرفية"[5].

و غير ذلك من المواضع[6].

ــ أما عن **الاستدراكات في أواخر الأبواب**، فلم يكثر منها،وكل ما اعتمده هو مسألة و ثلاث تتمات.

أما المسألة فجعلها في النهاية باب "مباحث الضمير"، فقد تكلم فيها عن الحالات الثلاث لنوني الرفع و الوقاية عند اتصال ياء المتكلم بالأفعال الخمسة[1] .

---

[1] يراجع : ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1 ص301 و ما بعدها.

[2] عبد الله الفوزان ، ج1 ص 104.

[3] يراجع : م ن، ج2 ص 77.

[4] يراجع :ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ج2 ص 695ــ696.

[5] يراجع : محمد سمير نجيب اللبدي ،معجم المصطلحات النحوية و الصرفية ،(مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1405هـ ــ 1985م)،ص 171ــ172.

[6] للاستزادة يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ،ج1 ص53، 117، 164، 321، 450، و ج2 ص 695، 696.

أما التتمات، فقد كانت الأولى في نهاية باب"المعرف بأداة التعريف"، استدرك فيها على ابن مالك النوع السادس و السابع من أنواع المعارف، اللذين لم يذكرهما في نظمه، و هما: المضاف إلى واحد من أقسام المعرفة و النكرة المقصودة[2] .

و التتمة الثانية كانت في نهاية باب "الابتداء" [3]، حيث ذكر فيها أشهر مواضع حذف المبتدأ وجوبا و التي أغلفها ابن مالك في الألفية، و ذكر في الكافية منها أربعة[4].

و التتمة الثالثة كانت في فصل "لو" ، استدرك فيها على ابن مالك-رحمه الله- عدم تعرضه في نظمه إلى جواب "لو" ، و ذكر فيها نبذة عنه[5].

الموازنة:

وضع شراح الألفية شروحهم و حاولوا التقيد بما جاء في النظم ، و لكنهم ألفوه موجزا ومختصرا قد أغفل فيه ابن مالك ذكر بعض المسائل و القواعد، فاضطر كثير منهم و خاصة أصحاب الشروح الموسوعية إلى أن يستدركوا ذلك عليه ، إذ كانوا يخصون بعض الأبيات أو المسائل بعناية زائدة ، فيبدون هاته الملاحظات و التوضيحات مستقلة أو معنونة.

و قد رأينا كيف كان الأشموني مكثرا من الاستدراكات في صورة تنبيهات و خواتيم، و التي لم يخل منها باب، أما الفوزان فقد كان مقلا من هاته الاستدراكات و التي ظهرت في صورة مسألة و ثلاث تتمات، وأما غيرهما من الشراح فنجد المكودي قد استدرك في شرحه على ابن مالك أنه لم يخص "القسم" بباب، فختم باب "عوامل الجزم" بـــ"نكتة"، ذكر فيها أن الناظم وزع القسم فذكر حروفه مع "حروف الجر" في بابها و ذكر بعض أحكامه في باب "الابتداء" و في باب "إن وأخواتها"،[6] و هي النكتة الوحيدة في الشرح[7].

---

[1] يراجع : م ن ،ج1 ص 87.

[2] يراجع : عبد الله الفوزان، دليل السالك، ج1 ص 132.

[3] يراجع : م ن ، ج1 ص158ـــ 159.

[4] يراجع : ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ج1ص360 و ما بعدها.

[5] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج2 ص 236ـــ237.

[6] يراجع : شرح المكودي ،ص180.

[7] يراجع : محمود نجيب ، شروح الألفية ، ص77.

أما السيوطي فقد استدرك على الناظم مسائل و وجوها كثيرة جاءت على شكل "تتمة" أو "تنبيه" أو "فرع" أو"فصل" أو "قاعدة "أو"خاتمة".[1]

أما المرادي فقد ظهرت استدراكاته في صور"تنبيهات"، و قد كان مكثرا منها، وقد اختلفت مضمونا و عددا في شرحه لأبواب الألفية [2].

و من ميزات شرح عبد الله الفوزان في شرحه أنه **حرص على ربط المسائل بعضها ببعض** ، فنجده يردد عبارات مثل : "كما تقدم" ، و"سيأتي"، و نحو ذلك مما يفيد القارئ في ربط المعلومات ورد بعضها إلى بعض [3].

و أمثلة ذلك كثيرة، نذكر منها :

في باب "الكلام وما يتألف منه" ، عند كلام الناظم على اسم فعل الأمر في قوله :

وَ الْأَمْرُ إِنْ لَّمْ يَكُ للنُّونِ مَحَلّ فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيَّهَل.

و بعد شرحه لهذا البيت، قال:" و خص ابن مالك اسم فعل الأمر بالذكر دون اسم الفعل المضارع... لكثرته في اللغة دون أخويه، كما سيذكر ذلك في باب" أسماء الأفعال" ".[4]

و في باب" تعدي الفعل و لزومه" ، عند كلام الناظم على كيفية تعدي الفعل اللازم في قوله:

وَعَدِّ لَازِمًا بِـــحَرْفِ جَـــرٍّ وَ إِنْ حُذِفَ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ

نَقْلاً وَ فِي أَنَّ وَ أَنْ يَطَّرِدْ مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا

فقال عبد الله الفوزان في شرحه رابطا المسائل :" تقدم أن الفعل المتعدي يصل إلى مفعوله بدون واسطة ، و ذكر هنا أن الفعل اللازم يصل إلى مفعوله بواسطة حرف الجر"[5].

و مثال ربطه الأبواب، قوله في أول باب"ما لا ينصرف" عند قول الناظم :

الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيِّنَا مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الاسْمُ أَمْكَنَا

---

[1] يراجع : السيوطي ، البهجة المرضية،ص30، 35، 70، 92، 125، 135، 168، 320، 337، 382، 403، 409، 415.

[2] يراجع : المرادي، توضيح المقاصد و المسالك ، ج1 ص 289، 393، 454، و ج2 ص677، 782، 927، و ج3ص 1155، 1240، 1332.

[3] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ط1 ص10.

[4] م ن ، ج1 ص 33ـ34.

[5] م ن، ج1 ص303.

فقال في شرحه :"تقدم في أول الكتاب أن الاسم قسمان: 1-معرب...2-مبني...و المعرب قسمان: 1-متمكن أمكن...2-متمكن غير أمكن، وهو الذي لا يدخله هذا النوع من التنوين وهو الاسم الذي لا ينصرف ،أي: لا ينون ، وهو متمكن لقبوله علامات الإعراب وغير أمكن لأنه غير منون فأشبه الفعل، وقد تقدم في أول الكتاب أن الاسم الذي لا ينصرف يجر بالفتحة ..."[1].

و غير ذلك من المواضع[2].

و قد رأينا في الفصل السابق أن الأشموني قد ظهرت عنده هاته الميزة، فكان عبد الله الفوزان موافقا له في هذا .

و من ميزات منهج عبد الله الفوزان في الشرح، **تعرضه لتعريف المصطلحات** ،وقد كان فيها تابعا لابن مالك ، حيث نجد تعاريفه موافقة لما في النظم، و أمثلة ذلك كثيرة منها:

في "باب العلم" :عرف العلم الشخصي" بقوله: " هو الاسم الذي يعين مسماه مطلقا" [3] تبعا لابن مالك الذي قال في نظمه :

اسْمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّى مُطْلَقَا عَلَـــمُهُ كَـــجَعْفَرٍ وَ خِرْنِقَا

وَ قَرَنٍ وَ عَدَنٍ وَ لَاحِقِ وَ شَذْقَمٍ وَ هَيْلَةٍ وَ وَاشِقِ

و تعريفه الخبر اعتماداً على الناظم في قوله:

وَالخَبَرُ الجُزْءُ المُتِمُّ الفَائِدَه كَاللهُ بَرٌّ وَ الأَيَادِي شَاهِدَهْ

فقال:" فالخبر هو الجزء المتم الفائدة مع المبتدأ غير الوصف المذكور"[4].

و تعريفه لنائب الفاعل كما هو عند الناظم في نظمه:

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ فِيمَا لَهُ كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ

فعرفه عبد الله الفوزان:" اسم مرفوع لفظا أو محلا، يحل محل الفاعل عندما يحذف، و يبنى الفعل للمجهول"[5].

---

[1] عبد الله الفوزان،دليل السالك، ج2 ص 154ــ 155.

[2] للاستزادة يراجع : م ن ، ج1 ص 148، 200، 256، 317، 359، 431، 441، 509، و ج2 ص 403، 443، 456.

[3] عبد الله الفوزان، دليل السالك، ج1 ص 89.

[4] م ن ،ج1 ص 138.

[5] م ن ، ج1 ص 275.

وقد رأينا أن ابن مالك لجعل نظمه مختصرا، قد يعرض عن تعريف المصطلحات و يكتفي عن ذلك بالمثال ،أو بالعد وذكر ألفاظ التي يشملها المعرَّف، ونجد عبد الله الفوزان يعرف المصطلح النحوي كما في المثال، و بما هو شامل لما يدخل تحت المعرَّف و أقسامه .

و مثال ذلك، في باب "اسم الإشارة"، حيث أعرض ابن مالك في نظمه عن تعريفه مكتفيا بعد ألفاظه، فقال:

بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّـــرٍ أَشِـــــرْ بِذِي ذِهْ تِي تَا عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصِرْ

وِذَانِ تَانِ لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِــعْ وَ فِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطِــعْ

وَ بِأُولَى أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقًا وَ الْمَدُّ أَوْلَى.....

و قد عرفه عبد الله الفوزان بقوله:"و هو اسم يبين مسماه بإشارة حسية أو معنوية" [1].

وفي باب "الفاعل" نجد ابن مالك اكتفى في التعريف به بالمثال فقال:

الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرْفُــوعَيْ أَتَى زَيْــدٌ مُنِيراً وَجْهُهُ نِعْمَ الْفَتَى

فعرفه عبد الله الفوزان فقال هو:"الاسم المسند إليه فعلٌ على طريقة فعل أو شبهه"[2].

وفي "باب التعجب" نجد ابن مالك اكتفى عن تعريفه بسرد صيغته فقال:

بِأَفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ مَا تَعَجُّبَا أَوْ جِيءْ بْأَفْعِلْ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا

وَ تِلْوَ أَفْعَلَ انْصِبَنَّهُ كَمَــا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَ أَصْدِقْ بِهِــمَا

و عرفه عبد الله الفوزان فقال: " التعجب :انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر يجهل سببه"[3].

و غير ذلك من الأمثلة الكثيرة.

الموازنة:

إذا عدنا إلى منهج الأشموني في تعريف المصطلحات وجدنا بينه و بين عبد الله الفوزان اتفاقا واختلافا، و قد خالف الأشموني الفوزان في الإحالة لمصادر بعض التعريفات من كتب ابن مالك الأخرى كـــ"التسهيل" و "الكافية" ،وفي غير هذا فهما متفقان، و قد توافقا ووافقا شراح الألفية الآخرين في اعتماد مصطلحات ابن مالك ، ويجدر بنا الكلام على أصل مصطلحات ابن مالك.

---

[1] عبد الله الفوزان، دليل السالك، ج1 ص99.

[2] م ن ، ج1 ص256.

[3] م ن ، ج2 ص5.

كانت المصطلحات التي اختارها ابن مالك في مسيرته النحوية خليطا بين مصطلحات البصريين و الكوفيين و إن كانت المصطلحات البصرية تحظى بنصيب وافر [1]، فالمفاعيل للبصريين عدا المفعول به، لأن البقية هي" أشباه المفاعيل" عند الكوفيين [2]، وللبصريين "ضمير الفصل" ، وهو عند الكوفيين "العماد"[3].

ومن مصطلحات الكوفيين "الإدْغام" بتخفيف الدال ،و" الادِّغام" بتشديد الدال اصطلاح البصريين[4]، و"النعت" ويقابله عند البصريين "الصفة" أو "الوصف"[5].

و قد انفرد ابن مالك بـــ"نائب الفاعل"[6] و "البدل المطابق"[7] و"المعرف بأداة التعريف"[8] و"الشبه و"الشبه الوضعي"[9].

وقد خالف عبد الله الفوزان ابن مالك في مصطلح "البدل المطابق" و سماه "بدل الكل من الكل"[10] تبعا لغيره من الشراح كابن عقيل[11] و الأشموني[12] .

ـــ أما عن توسع الشرح و اختصاره ،فقد **كان شرح عبد الله الفوزان متوسطا**، جانب الإيجاز المخل و سلِم من الإسهاب المملول، فقد شرح مسائل النظم، و مثل لها، و ربما عرض للخلاف النحوي بإيجاز ويحفزه لذلك تعرض ابن مالك له في المتن.

---

[1] يراجع: زياد توفيق أبو كشك ،ألفية ابن بين ابن عقيل والخضري، ص116_117.

[2] يراجع: السيوطي ، همع الهوامع ،ج3 ص8.و الأزهري (خالد بن عبد الله)، شرح التصريح على التوضيح ، ج1 ص323.

[3] يراجع: ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش)، شرح المفصل للزمخشري،(عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ،د ط)ج3 ص 110.

[4] يراجع: ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج10 ص 121.

[5] يراجع : السيوطي ، همع الهوامع ،ج5 ص 171.

[6] يراجع : الخضري (محمد بن مصطفى ت1287)،حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، (دار الفكر، بيروت، لبنان،د ط)ج1 ص 379، و عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر و الشام ، ص186.

[7] يراجع : عبد العال سالم مكرم ، المدرسة النحوية في مصر و الشام ،ص186، و عبد الله الفوزان ، دليل السالك، ج2 ص 83.

[8] يراجع : الخضري ، الحاشية ، ج1 ص180.

[9] عبد العال سالم مكرم ،المدرسة النحوية في مصر و الشام ، ص187، و الخضري ، الحاشية ، ج1 ص53.

[10] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج2 ص83.

[11] يراجع : شرح ابن عقيل ، ج2 ص 224.

[12] يراجع : شرح الأشموني ، ج2 ص289.

و في العموم فقد أعرض عن ذكر المسائل الخلافية و الآراء المنسوبة إلى علماء النحو مكتفيا بالرأي الأقوى كما أنه لم يكثر من ذكر الشواهد من كلام العرب ، و قد تجنب إغراق شرحه بالتعليلات النحوية إلا ما كان من باب توضيح الألفية[1]، وسيأتي الكلام على كل هذا.

الموازنة:

خالف عبد الله الفوزان الأشموني ، فكان شرح عبد الله الفوزان متوسطا في حين كان شرح الأشموني مطولا.

و إذا رجعنا إلى الشراح الآخرين وجدنا أن أساليبهم اختلفت في تناولهم الألفية ، تبعا لمنزلة الشارح و الاتجاه الخاص الذي يختاره بالميل إلى الإيجاز أو البسط في العرض و الشرح ،وكذلك مستوى الذين وُضع لهم، كما كان لعامل الزمن الأثر في التحكم في ذلك .

وقد أدى تنوع الأساليب إلى اختلاف مستوياتها، فجاءت إما مقتصرة على تعقب أبيات الألفية و شرحها بيتا بيتا، مكتفية بشرح ما هو ضروري من أبياتها، أو مسهبة في الشرح و العرض و حشد مختلف الوجوه و الآراء على نحو موسوعي.

وقد تعددت مستوياتها أيضا تبعا لمنزلة الشارح أو الطلبة، فجاءت موجزة تنثر ألفاظ النظم دون الخوض في التفاصيل أو مبسطة تسعى علاوة على ذلك إلى إعراب المشكل من ألفاظها و ترمي إلى الإحاطة بمختلف مقاصد الناظم و توضيحها[2].

أما ابن الناظم فكان شرحه على الألفية متوسطا فقال في المقدمة: "فإني ذاكر في هذا الكتاب أرجوزة والدي ـــ رحمه الله ـــ في علم النحو المسماة بـــ"الخلاصة" ،و مرصعها بشرح يحل منها المشكل، و يفتح من أبوابها كل مقفل، **جانبت فيها الإيجاز المخل، والإطناب الممل** ، حرصا على التقريب لفهم مقاصدها، و الحصول على جملة فوائدها .."[3].

أما ابن الجزري فكان شرحه "كاشف الخصاصة" عن ألفاظ الخلاصة " شرحا موجزا اقتصر فيه على حل ألفاظها مع التمثيل، معرضا في الغالب عن الاستشهاد و التعليل"[4].

---

[1] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ط1 ص7 و ما بعدها.

[2] يراجع : محمود نجيب ، شروح الألفية ، ص67.

[3] شرح ابن الناظم ،ص3.

[4] محمود نجيب ، شروح الألفية ،ص70.

أما شرح ابن هشام الذي هو في الحقيقة نثر للألفية ، فقد كان موجزا و مختصرا يحقق رغبة بعض طلبته، فقد قال في المقدمة:" كتاب الخلاصة الألفية، كتاب صغر حجما و غزر علما، غير أنه لإفراط الإيجاز قد كاد يعد من جملة الألغاز و **قد أسعفت طالبيه بمختصر يدانيه** و توضيح يسايره ويباريه، أحل به ألفاظه و أوضح معانيه و أحلل به تراكيبه و أنقح مبانيه...و ربما أشير إلى خلاف أو نقد أو تعليل..."[1]، و قال في باب"التأنيث" عند كلامه على فصل في أوزان ألفي التأنيث:"لكل واحد من ألفي التأنيث أوزان نادرة ، و لا نتعرض لها في **هذا المختصر**"[2]، ويقول عبد العال سالم مكرم: "وقد سلك ابن هشام في هذا الكتاب طريق الإيجاز"[3].

أما شرح ابن عقيل فقد كان مختصرا مبتعدا عن الإيجاز المخل و الإسهاب الملول ، قال ابن العماد الحنبلي:"شرح الألفية شرحا متوسطا حسنا، لكنه اختصر في النصف الثاني جدا "[4].

و قد كان شرح المكودي موجزا، فقال في مقدمته: " **فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك** مهذب المقاصد واضح المسالك، تفهم به ألفاظها و يحظى بمعانيها حفاظها، معرب عن إعراب أبياتها و مقرب لما شرد من عبارتها، و من غير تعرض للنقل عليها و لا إضافة غيرها إليها، و لا إنشاد شواهد إلا مالا بد منه، ولا إيراد مذاهب إلا ما لا مندوحة عنه، يستفيد به البادي و يستحسنه الشادي ..."[5].

أما المرادي فقد شرح الألفية و زعم في المقدمة أنه شرح مختصر، إذ قال " فهذا توضيح مختصر لألفية ابن مالك ـــ رحمه الله تعالى ـــ يجلو معانيها على طلابها، و يظهر محاسنها على حفاظها..." [6]، لكنه لم يحافظ على الاختصار، فأسهب في سرد آراء النحاة و عرض مختلف الوجوه الخلافية، فكان شرحه متوسطا [7].

و نجد من الشراح أبا إسحاق الشاطبي الذي توسع في شرحه على الألفية المسمى: "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية"، إلى حد أن وسم شرحه على الألفية بالموسوعة ، و لم يوجد إلى

---

[1] أوضح المسالك، ج1 ص 10.

[2] م ن ، ج4 ص 289.

[3] المدرسة النحوية في مصر و الشام ، ص369.

[4] شذرات الذهب، ج6 ص 412.

[5] شرح المكودي،ص3.

[6] توضيح المقاصد و المسالك ، ج1 ص261.

[7] يراجع : محمود نجيب ، شروح الألفية، ص79.

الآن شرح أوسع منه [1]، فقد جاء شرحه بسطا لتعليل مسائل النحو ، وإيرادا للقضايا الخلافية بين العلماء، معتمدا على مصادر متنوعة في الفقه و الأصول و الحديث و النحو و اللغة و العروض، وقد أخبر في آخر شرحه عن الأسباب و الدواعي التي جعلته يقيم هذا الشرح المستفيض حول الخلاصة، فيقول:"و كما عرف الناظم ــ رحمه الله ــ بما تضمن كتابه من هذا العلم، وما أعطاه فيه من الفائدة، كان من الذي ينبغي أن أُعرِّف أنا بما قصدته في هذا الشرح... و ذلك أني **لم أقصد فيه قصد الاختصار** الذي قصده غيري ممن شرح هذا النظم لأمور أكيدة..."[2].

ــ و نجد عبد الله الفوزان في شرحه **يعطي أهمية كبيرة للإعراب**، من خلال اهتمامه بإعراب أبيات الألفية ــ بإيجاز ــ ، و إعراب الشواهد القرآنية و الحديثية و الشعرية ، و غيرها مما يخدم القارئ في فهم النظم والشرح.

و مع هذا فهو لم يكتف بهذا القدر بل تعدى ذلك إلى عرض الأعاريب في الموضع الواحد مع اختيار الأيسر و البعيد عن التكلف ، فهو مهتم بالتيسير و التسهيل على الطلاب بأسلوب تعليمي رفيع.

و من أمثلة ذلك ما نجده في باب "النداء"، عند قول الناظم:

وَ نَحْوَ زَيْدٌ ضُمَّ وَافْتَحَنَّ مِنْ نَحْوِ أَزَيْدُ بْنِ سَعِيدٍ لاَ تُهِنْ
وَ الضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عَلَمَا أَوْ يَلِ الابْنُ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا.

حيث تكلم فيها عن المنادى الذي يجوز فيه الضم و الفتح، و هو نوعان:أحدهما، المنادى المنعوت بـــ"ابن" أو "ابنة"، و بعد أن بين الفوزان شروطه، و مثل لذلك بـــ: يا خالدُ بن سعيد، قال:"يجوز في المنادى "خالد" البناء على الضم على الأصل ، لأنه مفرد علم، و يجوز البناء على الفتح

---

[1] طبع في عشرة مجلدات، من طرف معهد البحوث العلمية و إحياء التراث لجامعة أم القرى، بتحقيق مجموعة من الأساتذة سنة 1428هـــ ــ 2007م.

[2] أبو إسحاق الشاطبي(إبراهيم بن موسى ت 790هـــ)،المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، (معهد البحوث العلمية و إحياء التراث لجامعة أم القرى،مكة المكرمة ، م ع س ، ط1، 1428 هـــ ــ 2007م) ، ج10 ص 485.

"يا خالدَ بن سعيد"مراعاة للمأثور من فصيح الكلام، و هو على الوجهين في محل نصب... و ما ذكرناه هو أوضح الأعاريب و أيسرها و أبعدها عن التكلف، و في المثال أعاريب أخر"[1].

و في باب "الحكاية"عند كلام الناظم على حكاية العلَم في قوله:

وَ العَلَمَ احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ إنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ

قال: "تجوز حكاية العلم بـــ "مَن"، فيعطى حركات العلم الأول رفعا و نصبا و جرًّا، بشرط أن لا يتقدم على "من" حرف عطف، فتقول: من خالدُ لمن قال جاء خالدٌ، ومن خالدًا؟ لمن قال: رأيت خالدًا، و من خالدٍ؟ لمن قال أمررت بخالدٍ؟، و "من" مبتدأ و "خالد" خبر مرفوع بالضمة الظاهرة، وفي المثال الثاني: "من"مبتدأ و "خالدًا" خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، و هكذا المثال الثالث"، ثم قال عن إعراب المثال الأول:" هذا هو الأظهر،و قيل :إن الضمة في حال الرفع ليست حركة إعراب، بل هي حركة حكاية، و ضمة الإعراب مقدرة، و الأول أيسر"[2].

و في أول باب "المضاف إلى ياء المتكلم" قال:"و القاعدة في إعراب ما تقدم : في حالة الرفع تقول: إنه مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم،منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ،و في حالة النصب ـــ في غير حالة جمع المؤنث السالم ـــ تقول:منصوب بفتحة مقدرة...إلخ، أما في حالة الجر، فإما أن تقول : مجرور بكسرة مقدرة ...إلخ ،أو تقول: مجرور بالكسرة الظاهرة ، و هذا أنسب ، وأيسر لبعده عن التكلف ، ما دام أن الكسرة موجودة في اللفظ "[3]، و غير ذلك من الأمثلة[4].

هذه أهم الجوانب الشكلية التي برزت عند عبد الله الفوزان في شرحه، و قد وافق في بعض منها بعض الشراح و خالف في أخرى بعضهم ، و مهما يكن فلا ضير عليه في هذا ، لأن الجانب الشكلي في معضمه يرجع إلى شخصية الشارح، و ميوله إلى الهيئة التي يريد أن يخرج فيها شرحه، كما الخلاف في هذا لا ينم على مذهب أو مدرسة يُصنف من خلالها الشارح و يوضع في مكانة يخالف فيها غيره.

---

[1] عبد الله الفوزان، دليل السالك ،ج2 ص96، و يراجع : عباس حسن ،النحو الوافي، ج4 ص20 .

[2] م ن ، ج2 ص277.

[3] م ن، ج1 ص472ـــ473.و يراجع : ابن مالك، التسهيل، ج3 ص 279.

[4] للاستزادة يراجع : م ن ، ج1 ص94، 146.

المبحث الثاني:

منهج عبد الله الفوزان في الاستشهاد النحوي:

1.منهج عبد الله الفوزان في الاستشهاد بالقرآن الكريم و قراءاته:

إذا كان منهج بعض شراح الألفية قد تميز بشيء من التعقيد، فإن **منهج عبد الله الفوزان بسيط وتعرفه يسير** لقارئ شرحه، فلا يجد صعوبة في استخلاصه ويمكننا تلخيصه في ما يأتي :

نجد أن **موقف عبد الله الفوزان من مسألة الاحتجاج بالقرآن الكريم و قراءاته لم يختلف عن موقف صاحب الألفية** و هو جواز الاحتجاج بها على اختلاف أنواعها .

فقد كان **عدد شواهده القرآنية ــ بما فيها القراءات ــ حوالي 1327 آية بما فيها المكرر** ، و هذا العدد إن دل على شيء فإنه يدل على أن عبد الله الفوزان قد أكثر من الشواهد القرآنية كثرة لافتة، فاق بها عدد الآيات التي استشهد بها الأشموني في شرحه، مع أن شرح الأشموني أوسع .

و نجد عبد الله الفوزان كغيره من الشراح **يوطئ القاعدة في كثير من الأحيان بمثال من صنعه، ثم يستشهد لها بما تيسر من الشواهد القرآنية و الحديثية و الشعرية** ، و أمثلته نحو:" حضرت اللتان ضمدتا الجراح" ،و "اترك قراءة الكتاب مادام الفكر مشغولا"، و "ما جاء أسامة إلا راكبا" و "أبالغ أنت قصدك" و"ألا تكرم خالدا بل بكرا"، و "عندي ثلاثون كتابا"،و" في المزرعة ستون نخلة وأربعون شجرة "[1] .

و نجده و هو يستشهد بالآيات، **يصدرها بما يفهم أنها من الذكر الحكيم**، فيستعمل عبارتي "قال تعالى" و "قوله تعالى"، وهذا يميزها عن غيرها من الشواهد النثرية و عن أمثلة الشرح وتفصيلاته. و قد رأينا أن الأشموني يصدر آيات الاستشهاد بمثل هاته العبارات، و قد يسوق الآيات مباشرة دون تصديرها بعبارات دالة ،و مع هذا فلا مؤاخذة عليه في هذا، لأنّه وضع شرحه في زمن لا يحتاج إلى معرفة أن كلام الله متميز عن غيره و يعرفه القارئ دون إعمال فكر.

[1] عبد الله الفوزان ،ج1 ص 106، 168، 378، 483، ج2ص73، 259.

و نجد عبد الله الفوزان أيضا ملتزما بتصدير الآيات بهاته العبارتين حتى عند استشهاد بعدد منها على المسألة الواحدة .

و نجده **أحيانا يلمح إلى سياق الآيات** وعمن تكلم الله عنهم أو تكلم على لسانهم ،مثال ذلك: استشهاده في باب "الإشاره" ،فقال "فأما "هنا" فهي اسم إشارة إلى المكان القريب... و قد يزاد في أولها حرف التنبيه "ها"... قال تعالى: عن قوم موسى عليه السلام (فَاذْهَبْ أَنْتَ وَ رَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَهُنَا قَاعِدُونَ)(المائدة:24)"[1].

و مثال ذلك أيضا، استشهاده في فصل من فصول "الإبدال" على إبدال "فاء" الافتعال "طاءً" عند وقوعها بعد حرف من حروف الإطباق التي هي "الصاد و الضاد و الطاء و الظاء"، واستشهد بـــ"قوله تعالى عن فرعون:(فَأَطَّلِعُ إِلَى إِلَهِ مُوسَى)(غافر:37)"[2].

و نجد من منهج عبد الله الفوزان في الاستشهاد بالقرآن الكريم، أنه **غالبا ما يجتزئ من الشاهد ما يحتاجه منه لتقرير القاعدة، و قليلا ما يكمل الآية القرآنية.**

فنجده يكتفي للاستشهاد بكلمتين من الآية، وأمثلة ذلك في باب "المعرب والمبني" عند كلام الناظم على إعراب الفعل المعتل، وقد استشهد عبد الله الفوزان على جزم المعتل بالواو،وذلك بحذفها و الضمة دليل عليها بقوله تعالى:(فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ)(العلق:17)[3].

و في باب"الابتداء" عند كلام الناظم على مسوغات الابتداء بالنكرة، و من تلك المسوغات أن يكون الخبر مختصا ظرفا أو جارا أو مجرورا، متقدما على المبتدإ، و استشهد لذلك بقوله تعالى: (وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ)(ق:35)[4].

و غير ذلك من الأمثلة.

كما نجده يستشهد بالجزء من الآية أي بالقدر الذي يخدم القاعدة، و أمثلة ذلك كثيرة جدا، نذكر منها:

في باب "المفعول المطلق" عند كلام الناظم عن أنواع المصدر في قوله :

تَوْكِيدًا أَوْ نَوْعًا يُبَيِّنُ أَوْ عَدَد كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَد

---

[1] عبد الله الفوزان ، ج1 ص103.

[2] م ن ، ج2 ص 449.

[3] يراجع : م ن ، ج1ص 67.

[4] يراجع : م ن ، ج1 ص148.

فاستشهد للنوع الأول و هو المصدر المؤكد لعامله توكيدا لفظيا بقوله تعالى: (وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا)(النساء:164)، واستشهد للنوع الثاني و هو المصدر المبين للنوع ، وعند مجيئه موصوفا بقوله تعالى: (وَ زُلْزِلُوا زِلْزَالاً شَدِيدًا)(الأحزاب:11)[1].

في باب" نعم و بئس و ماجرى مجراهما"، عند كلام الناظم في أول الباب على أنواع فاعلها، فقال:

فِعْلاَنِ غَــيْرُ مُتَـــــصَرِّفَيْنِ نِعْمَ وَ بِئْسَ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ
مُقَارِنَيْ أَلْ أَوْ مُضَــافَيْ لِمَا قَارَنَهَا كَنِعْمَ عُقْبَى الكَرَمَا
وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يــُفَسِّرُهْ مُمَيِّزٌ كَنِعْمَ قَوْمًا مَعْشَــرُهْ

فاستشهد عبد الله الفوزان للنوع الثاني و هو المضاف لما فيه "الــ" بقوله تعالى: (وَ لَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ)(النحل:30) و قوله تعالى: (وَ بِئْسَ مَثْوَى الظَّالِمِينَ)(آل عمران:151)[2].

و أمثلة ذلك كثيرة جدا[3].

و نجد عبد الله الفوزان يستشهد بآيات كاملة مع إمكانية الاجتزاء منها لخدمة القاعدة ،وأمثلة ذلك :

في باب "إن وأخواتها"، عند اتصال "إن" و أخواتها بـــ"ما" الكافة، عند قول الناظم :

وَ وَصْلُ مَا بِذِي الحُرُوفِ مُبْطِلُ إِعْمَالَهَا وَ قَدْ يُــبَقَّى العَمَلُ

فيَحْدث من ذلك أن تكفها عن العمل و تزيل اختصاصها بالأسماء، ومما استشهد به قوله تعالى: (وَأَطِيعُواْ اللهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَاحْذَرُواْ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُواْ أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا البَلاَغُ المُبِينُ) (المائدة:92)[4].

و في باب "ظن و أخواتها" استشهد لــ"رَدَّ"، و هو من أفعال التحويل بقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِنْ تُطِيعُواْ فَرِيقًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ) (آل عمران:100).[5]

---

[1] يراجع : عبد الله الفوزان، دليل السالك، ج1 ص319.

[2] يراجع : م ن ، ج2 ص 14.

[3] للاستزادة يراجع : م ن ، ج1 ص 152، 169، 384، 430، و ج2 ص 69، 328، 426.

[4] يراجع : م ن، ج1 ص209.

[5] يراجع : م ن ، ج1 ص237.

و نلاحظ أنه لا يمنعه طول الآية من أن يسوقها كاملة للاستشهاد بجزء منها و هذا في مثل صنيعه في باب "الحال"، عند قول الناظم:

وَ الحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ وَ غَيْرَ مُفْرَدِ

و استشهد لتعدد الحال و تعدد صاحبها و هي حالة اتحاد لفظ الحال و معناه، حيث يثنى أو يجمع، بقوله تعالى: (إِنَّ رَبَّكُمُ اللهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَ الْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَ الشَّمْسَ وَ الْقَمَرَ وَ النُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلاَ لَهُ الْخَلْقُ وَ الأَمْرُ تَبَارَكَ اللهُ رَبُّ العَالَمِينَ)(الأعراف:54)، فـ "مسخرات" جمع و هي حال من متعدد[1].

وغير ذلك من الأمثلة[2].

و **نجده يستشهد على المسألة الواحدة بأكثر من آية**، و مثال ذلك:

في أول باب "التمييز" عند قول الناظم :

اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٌ نَكِرَهْ يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

كَشِبْرٍ أَرْضًا وَ قَفِيزٍ بُـــرًّا وَ مَنَوَينِ عَسَلاً وَ تَـــمْرَا

فالتمييز نوعان: الأول منهما تمييز "المفرد" أو "الذات"، و هو الذي يكون مميزه دالا على العدد أو على المقدار، أو على ما يشبه المقدار، وقد استشهد عبد الله الفوزان للأخير بقوله تعالى:(فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ* وَ مَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ)(الزلزلة:7-8)[3].

و في باب "عطف النسق" عند قوله الناظم :

وَ الْفَاءُ للتَّرْتِيبِ بِاتِّصَـــالِ وَ ثُـــمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ.

تكلم عبد الله الفوزان عن المعاني التي تفيدها "الفاء"، فتفيد مع الترتيب و التعقيب السببية، وذلك غالب في عطف الجمل و الصفات، وقد استشهد للثاني بقوله تعالى:(لَآكِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ*فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ*فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِن الحَمِيمِ*فَشَارِبُونَ شُرْبَ الهِيمِ)(الواقعة: 52-55)[4].

و في الباب نفسه عند كلام الناظم على "بل" العاطفة في قوله:

وَ بَلْ كَلَكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا كَلَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعَ بَلْ تَيْـــهَا

---

[1] يراجع : عبد الله الفوزان، دليل السالك ، ج1 ص 387.

[2] للاستزادة يراجع: م ن، ج1 ص 52.

[3] يراجع : م ن ، ج1 ص 399.

[4] يراجع : م ن ، ج2 ص 63.

وَ انْقُلْ بِهَا لِلثَّانِي حُكْمَ الأَوَّلِ فِي الخَبَرِ المُثْبَتِ وَالأَمْرِ الجَلِي

فيشترط في "بل" العاطفة دخولها على مفرد، وأما معناها فيختلف باختلاف ما قبلها، و إذا وقعت بعدها جملة فهي ليست عاطفة بل هي للإضراب، و هو إما إبطالي أو انتقالي، واستشهد للثاني بقوله تعالى: (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى*وَ ذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى* بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَوةَ الدُّنْيَا)(الأعلى: 14-16)[1]،و غير ذلك من الأمثلة[2].

ونجد من منهجه في الاستشهاد القرآني، استشهاده **بعدد من الشواهد القرآنية على المسألة الواحدة**، وأمثلة ذلك كثيرة، نذكر منها:

في باب "المعرب والمبني" عند كلام الناظم على الأسماء الستة، ومن الشروط العامة لإعرابها بالحروف، أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم ، واستشهد لذلك بعدد من الآيات، وهي قوله تعالى: (وَأخِي هَارُونُ هُوَ أفْصَحُ مِنّى لِسَانًا) (القصص: 34) ، وقوله تعالى :(إنّ هَذَا أخِي) (ص: 23) ، وقوله تعالى:(فَأَلْقُوهُ عَلَى وَجْهِ أبِى)(يوسف: 93].[3]

وفي باب "إن وأخواتها" ، عند كلامه عن اتصال "ما" الزائدة الكافة بـــ"إن وأخواتها"، فتكفها عن العمل و تزيل اختصاصها بالأسماء، وتهيئها للدخول على الجمل الفعلية، واستشهد لذلك بثلاث آيات، وهي: قوله تعالى:(إنَّمَا اللهُ إِلَهٌ واحِدٌ) (النساء: 171)، وقوله تعالى:(كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى المَوْتِ وَ هُمْ يَنْظُرُونَ) (الأنفال:6) وقوله تعالى:(وَأطِيعُوا اللهَ وَ أطِيعُواْ الرَسُولَ واحْذَرُواْ فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُواْ أَنَّما عَلى رَسُولِنَا البَلاغُ المُبِينُ) (المائدة: 92)[4].

وغير ذلك من المواضع[5].

والمتتبع لمنهج عبد الله الفوزان في شرحه، يجد **السمة البارزة و الغالبة على منهجه هي الاقتصاد في الشواهد**، فنجده غالبا ما يكتفي بالنوع الواحد من الشواهد: قرآنية أو حديثية أو شعرية أو نثرية، وإن كان أحيانا يستشهد على المسألة بنوعين أو أكثر من الشواهد، فنجده يستشهد بالقرآن والحديث معا، أو القرآن والشعر، ويبقى الاقتصاد في الشواهد هو السمة البارزة في شرحه.

---

[1] يراجع : عبد الله الفوزان، دليل السالك ، ج2 ص 73.

[2] للاستزادة يراجع :م ن، ج2 ص 79، 80، 85، 171، 182، 206، 269.

[3] يراجع : م ن، ج1ص 49.

[4] يراجع : م ن، ج1 ص209.

[5] للاستزادة يراجع : م ن ، ج1 ص 109، 244، 450، و ج2 ص 317، 449.

ونجده مع هذا **محافظا على ترتيب الشواهد حسب قيمتها الدينية واللغوية**، فيستشهد بالقرآن ثم يتبعه بالحديث، فالشعر، و لم يخالف هذا الترتيب إلا في القليل النادر، ومن أمثلة ذلك:

في باب " الابتداء" عند كلام الناظم على أقسام الخبر في قوله :

وَمُفْرَدًا يَأْتِي وَيَــأْتِي جُمْلَهْ حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ

وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنًى اكْتَفَى بِهَا كَنُطْقِي اللهَ حَسْبِي وَكَفَى.

وقد استشهد عبد الله الفوزان[1] على الجملة الخبرية التي تدل على المبتدإ نفسه، بحيث لا تحتاج إلى رابط، بقوله تعالى: (دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ) (يونس:10) ، وقوله عليه الصلاة والسلام:" أَفْضَلُ مَا قُلْتُ أَنَا وَ النَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ"[2].

وفي باب "الفاعل" عند قول الناظم :

وَجَرِّدِ الفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الشُّهَدَا

وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا وَالْــفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ

حيث تكلم عن حكم من أحكام الفاعل وهي أن فعله يوحد مع تثنيته وجمعه، ومذهب طائفة من العرب إلحاق علامة التثنية و الجمع و التأنيث بالفعل، واستشهد الشارح لذلك بآية وحديث وثلاثة أبيات، وهي :

قوله تعالى:(وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ) (الأنبياء :3)، وفي السنة: "يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَّلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ..." الحديث[3].

ومن كلام العرب قول الشاعر:

تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِــينَ بِنَــفْسِهِ وَقَــدْ أَسْــلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ[4]

وقول آخر :

---

[1] يراجع : عبد الله الفوزان، دليل السالك ، ج1 ص141.

[2] أخرجه مالك في موطئه (500)ص 143،(955)ص 291.من حديث طلحة بن عبيد الله بن كريز.

[3] أخرجه مالك في موطئه(411)ج1 ص 118.

[4] البيت من الطويل و هو لعبيد الله بن قيس الرقيات،يرثي مصعب بن الزبير بن العوام، يراجع : ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ص 196، و تخليص الشواهد ص473، و شرح شواهد المغني،ج2 ص 784، 790.

نَصَرُوكَ قَومِي فَاعْتَزَزْتَ بِنَصْرِهِمْ وَلَـــو انَّهُم خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلاَ[1]

وقول الشاعر:

رَأَيْنَ الغَوَانِي الشَّيبَ لاَحَ بِعَارِضِي فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بِالخُدُودِ النَّوَاظِرِ[2]

وفي باب "التعجب"، تكلم عبد الله الفوزان في أول الباب على صيغ التعجب السماعية، و لا ضابط لها و تعرف بالقرينة، واستشهد لها بقوله تعالى: (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ) (البقرة: 28) ، وقوله عليه الصلاة والسلام لأبي هريرة:" سُبْحَانَ اللهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لاَ يَنْجُسُ"[3]، وقولهم: "للهِ دَرُّهُ فَارِسًا"[4]، وغير ذلك من المواضع[5].

أما عن منهج عبد الله الفوزان في **الاستشهاد بالقراءات القرآنية**، فأول ما يبدو لنا من ذلك أنه **غالبا ما يستشهد بها منفردة** دون أن يقرنها بغيرها من الشواهد، مما يدل على أنه عدها أصلا من أصول الاستشهاد، ومن ناحية أخرى فهو يؤكد لنا منهجه في الاقتصاد في عرض الشواهد ، فنجده كثيرا ما يكتفي بالنوع الواحد.

ونجده **ينص على أصحاب القراءة**، سواء قرأ بها أحد القراء السبعة أو العشرة أو كانت مما قرأ به السبعة جميعا أو الجمهور أو القراء الكوفيون (عاصم و حمزة و الكسائي) أو الحرميان (نافع و ابن كثير)، كما ينص عليها إن كانت شاذة، **وهذا يبين مدى الدقة التي اعتمدها في الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته**، وأمثلة ذلك كثيرة ، نذكر منها :

في باب " مباحث الضمير" عند كلام الناظم على أحكام نون الوقاية، التي يكثر اقترانها مع الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، ومن ذلك "لدن"، واستشهد لذلك بأحد القراءات، فقال:" كقوله تعالى:(قَدْ

---

[1] البيت من الكامل و لا يعرف قائله،يراجع : المعجم المفصل ، ج6 ص140.

[2] البيت من الطويل، قيل :قائله محمد بن عبد الله العتبي ، وقيل:محمد بن أمية.يراجع : تخليص الشواهد ص474، والمعجم المفصل ج3 ص500.

[3] أخرجه البخاري (275)(283) و مسلم (371) من حديث أبي هريرة.

[4] يراجع: الميداني ، مجمع الأمثال، ج2 ص 227، (مثل برقم: 3328)، وقال :" لله دره:أي خيره و عطاؤه و ما يؤخذ منه ،هذا هو الأصل ثم يقال لكل متعجب منه".

[5] للاستزادة يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك، ج1 ص145، 160، 202، 232، 236، و ج2 ص 81، 162.

بَلَغْتَ مِنْ لَّدُنِي عُذْرًا) (الكهف:76) ، في قراءة الأكثرين بتشديد النون، لأن نون الوقاية مدغمة في نون "لدن" ،وقرأ نافع وأبو بكر بالتخفيف بدون نون الوقاية"[1].

وفي باب " ظن وأخواتها"، حيث إن أفعال الباب قسمان: أفعال القلوب وأفعال التصيير، ومن النوع الثاني "اتخذ" ، واستشهد له[2] بقوله تعالى:(قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَخِذْتَ عَلَيهِ أَجْرًا) (الكهف:77) ، فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو بتخفيف التاء وكسر الخاء، على وزن " لعلمت" وقرأ بقية السبعة بتشديد التاء وفتح الخاء[3].

و غيرذلك من المواضع[4].

كما نجد عبد الله الفوزان في شرحه **يستشهد بقراءتين على المسألة الواحدة**، وهذا قليل، ومن أمثلة ذلك: في باب "الاستثناء"، عند كلام الناظم على أحكام الاستثناء في أول الباب في قوله:

مَا اسْتَثْنَـــتْ إِلَّا مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ وَعَـــنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

ومن أحكامه، عندما يكون الكلام تاما غير موجب و متصلا، أنه يجوز في المستثنى وجهان :

النصب على الاستثناء أو إعرابه بإعراب المستثنى منه، واستشهد لذلك "بقوله تعالى:(وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ الاَّ أَنْفُسُهُمْ) (النور:6)، فقد قرأ السبعة بالرفع في قوله: "إلا أنفسُهم"، ولو كان في غير القرآن لجاز نصبه، لأن القراءة سنة متبعة ،وقوله تعالى:(وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُم مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ) [النساء: 66][5]، فقد قرأ السبعة ـــ إلا ابن عامرـــ برفع " قليلٌ" على أنه بدل من الواو في قوله "فعلوه" ،أما ابن عامر فقد قرأ بالنصب على الاستثناء"[6].

وفي باب "الوقف" ،عند قول الناظم :

---

[1] عبد الله الفوزان، دليل السالك ، ج1 ص 86، و يراجع: مكي بن أبي طالب(محمد القيسي)، الكشف عن وجوه القراءات السبع و عللها و حججها ، تحقيق محي الدين رمضان، (مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان،ط 5، 1418هـ ـ 1997م)، ج2ص 76.

[2] يراجع: عبد الله الفوزان، دليل السالك ، ج1 ص237.

[3] يراجع :مكي بن أبي طالب ، الكشف عن وجوه القراءات السبع،ج2 ص77.

[4] للاستزادة يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ،ج1 ص 279، 295، 410، 475، 497 ، و ج2 ص 107.

[5] مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع، ج1 ص 392.

[6] عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج1 ص 353.

وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْرًا وَفَشَا مُنْتَظِمَا

فـــ"قد يعطى الوصل حكم الوقف من إسكان أو اجتلاب هاء السكت ونحو ذلك ،وهذا قليل في الكلام، كثير في الشعر، ومنه في الكلام قوله تعالى:(فَبِهَدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُلْ لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا) (الأنعام:90) ، فقد قرأ حمزة و الكسائي بغير هاء السكت في حالة الوصل في قوله: "اقتده "، و قرأ بقية السبعة بإثباتها في الوصل على نية الوقف،لا على نية الإدراج، اتّباعا لثباتها في الخط[1] .

و منه ـــ أيضا ـــ قوله تعالى: " فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَ شَرَابِكَ لَمَ يَتَسَنَّهْ وَ انْظُر إِلَى حِمَارِكَ)(البقرة:259) فقد قرأ حمزة و الكسائي ـــ أيضاـــ بغير هاء السكت في حال الوصل في قوله" لم يتسنّه" ،و قرأ الباقون بإثباتها في الوصل[2]، لما تقدم، و يحتمل أن تكون الهاء فيه أصلية وسكونها للجزم، وعلى هذا فلا بد من إثباتها..."[3]

و نجد عبد الله الفوزان و هو يستشهد بالقراءات القرآنية ، **قد يأتي معها بشواهد أخرى**، من الحديث أو الشعر أو كلام العرب، و هذا قليل أيضا، و يلجأ عبد الله الفوزان إلى هذا عند عرضه لبعض الخلافات النحوية بإيجاز أو للاستشهاد على بعض الوجوه النحوية القليلة، ومن ذلك:

في باب "النائب عن الفاعل"[4]،عند كلام الناظم عن حكم نيابة غير المفعول به مع وجوده في قوله: قوله:

وَلاَ يَنُوبُ بَعْضِ هَذِي إِنْ وُجِـــدْ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَ قَدْ يَرِدْ

فقد اختلف النحويون في الذي ينوب عن الفاعل، فقال البصريون إلا الأخفش: تجب نيابة المفعول به و لا ينوب غيره مع وجوده، و قال الكوفيون: تجوز إنابة غير المفعول به مع وجوده ،سواء أتقدم أم تأخر[5]، و مما استدلوا به: قراءة لأبي جعفرـــ و هو من العشرة ـــ (لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونِ)، وقول الشاعر:

لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدا وَ لاَ شَفَى ذَا الْغَيِّ إِلَّا ذُو هُدَى[6]

و في باب "العطف" عند كلام الناظم على العطف على ضمير المجرور، في قوله:

---

[1] مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع، ج1 ص 307.

[2] م ن ، ج1 ص 438.

[3] عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج2 ص 378، 379.

[4] يراجع: م ن، ج1ص 283، 284.

[5] يراجع : عبد اللطيف الزبيدي، ائتلاف النصرة،ص77، 78 (المسألة 78 من فصل الاسم).

[6] البيت من الرجز ، نسب إلى رؤبة بن العجاج، تخليص الشواهد ص497 ، و المعجم المفصل ج9 ص391.

وَ عَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ لَازِمًا قَــدْ جُعِلَا
وَ لَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّظْمِ وَ النَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

فذهب الجمهور إلى الفصل بين المتعاطفين، بإعادة عامل الجر ـــ من حرف أو مضاف ـــ مع المعطوف، أما رأي الكوفيين ـــ و اختاره ابن مالك ـــ فهو أن ذلك لا يلزم لورود السماع بالعطف دون إعادة الجار[1]، و قد سرد عبد الله الفوزان أدلتهم[2]، و منها قوله تعالى: (وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَ كُفْرٌ بِهِ وَ المَسْجِدِ الحَرَامِ) (البقرة :217)،و قوله تعالى : (وَ اتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَّاءَلُونَ بِهِ وَ الأَرْحَامِ) و في قراءة حمزة ـــ و هو من السبعة ـــ بجر الأرحام عطفا على الهاء، و من النظم :

فَاليَومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَ تَشْتُمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَ الأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ[3]

وغير ذلك من المواضع[4].

و المتتبع لمنهج عبد الله الفوزان في الاستشهاد بالقراءات القرآنية يجد أنه كان مكثرا من ذلك، وعلى العكس من هذا، فقد **كان مقلا من الاستشهاد بالقراءات الشاذة**، فلم يتشهد بها إلا في موضعين، ففي آخر باب "النعت" عند قول الناظم:

وَمَا مِنَ المَنْعُوتِ وَ النَّعْتُ عُقِل يَجُوزُ حَذْفُهُ وَ فِي النَّعْتِ يَقِلّ

فيجوز حذف المنعوت و إقامة النعت مقامه إذا دل عليه دليل،و كذلك يجوز حذف النعت إذا دل عليهما دليل، لكنه قليل ،و" من شواهد حذفه قوله تعالى:(وَ كَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا)(الكهف: 79) أي كل سفينة صالحة، و يدل على حذفه قوله تعالى: (فَأَرَدْتُ أَن أَعِيبَهَا) (الكهف: 79)....و قد قرئ شذوذا[5] (كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ) و نسب ذلك لأبي بن كعب و ابن مسعود ـــ رضي الله عنهما ـــ"[6].

---

[1] يراجع: ابن الأنباري ، الإنصاف ، ج2 ص463(المسألة 5)، وعبد اللطيف الزبيدي، ائتلاف النصرة ،ص62،(مسألة 49 من فصل الاسم).

[2] يراجع: عبد الله الفوزان، دليل السالك، ج2 ص75 ،76.

[3] هذا البيت من البسيط ، و لا يعرف قائله، يراجع : خزانة الأدب ج5 ص123، 126، 128، 129،و المعجم المفصل، ج1 ص391، 392.

[4] للاستزادة يراجع : عبد الله الفوزان، دليل السالك ،ج1 ص 351.

[5] يراجع :ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2 ص694.

[6] عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج2 ص44.

و في باب "الإضافة"عند كلام الناظم على حذف المضاف ، وله حالتان، إحداهما :أن يحذف المضاف و يبقى المضاف إليه مجرورا، و شرط ذلك أن يكون المضاف المحذوف معطوفا على مضاف مماثل أو مقابلا له ، و ذلك لأجل أن يكون المعطوف عليه دليلا على المحذوف، و استشهد عبد الله الفوزان للأخير[1]، بقراءة شاذة ، و هي قوله تعالى: (تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَ اللهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ) (الأنفال:67) بجر الآخرة.

[1] يراجع : م ن ، ج1 ص 465.

2.منهج عبد الله الفوزان في الاستشهاد بالحديث:

كان **عدد الأحاديث التي استشهد بها عبد الله الفوزان حوالي ستة و سبعين حديثا**، و هذا يظهر مدى اعتماده على الحديث كأصل من أصول الاستشهاد.

و أول ما يصادفنا من الحديث نجده في شرحه لمقدمة الناظم[1] ،عند قول الناظم:

وَأَسْتَعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّه مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّه

و قد ضمن الحديث أبوابا كثيرة من شرحه للألفية ، حتى شرحه للخاتمة لم يغب عنها الحديث، ونجد ذلك عند شرحه لقول الناظم :

فَأَحْمَدُ اللهَ مُصَلِّيًا عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِـــيٍّ أُرْسِلاَ

وَآلِهِ الغُرِّ الكِرَامِ البَرَرَهْ وَ صَحْبِهِ المُنْتَحَبِينَ الخِيَرَه

فقال[2]: " آله: الأظهر أنهم أتباعه على دينه، ويدخل فيهم دخولا أوليا أتباعه من قرابته ،وهو معطوف على "محمد" ،و"الغر" جمع "أغر، وفي الأصل الأبيض الجبهة من الخيل ،وكأنه يشير بذلك إلى قوله عليه الصلاة والسلام:" إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ القِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ أَثَرِ الوُضُوءِ"[3] .

لقد كان منهج عبد الله الفوزان في الاستشهاد بالحديث واضحا، حيث إن المتتبع لشرحه لا يجد صعوبة في استبانته، فنجد أنه **كان ملتزما بتصدير الحديث بما يفهم أنه من كلام الرسول** عليه الصلاة والسلام أو كلام الصحابي ، بترديده عبارات نحو:" وفي الحديث " و"في السنة"،و"قول النبي عليه الصلاة والسلام" و"قوله صلى الله عليه وسلم" و" قال صلى الله عليه وسلم".[4]

كما قد يصدره بكلمة " نحو" ، دون أن يلتبس بغيره من الشواهد، فيبقى مفهوما أنه من كلام النبي عليه الصلاة والسلام إما لشهرة هذا الحديث أو لما يعقبه من تخريج في الحاشية ،وكان منه هذا مرتين، عند استشهاده في باب "المعرب و المبني" على ظهور النصب في الاسم المنقوص[5] .

---

[1] يراجع: عبد الله الفوزان، دليل السالك ،ج1 ص21.

[2] م ن ، ج2 ص465.

[3] أخرجه البخاري (136)، و مسلم (246) من حديث أبي هريرة.

[4] يراجع : ج1 ص21، 26 38، 48، 51، 76، 81، 136، 141، 149، 260، 419، و ج2ص 134، 162، 318.

[5] يراجع : عبد الله الفوزان ، ج1 ص66.

وفي "باب الوقف" [1] عند قول الناظم :

وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ صِلَةَ غَيْرِ الفَتْحِ فِي الإِضْمَارِ

ونجد من منهجه في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، أنه **اعتمده في الاستدلال والاستشهاد على القواعد مفردا، مما يدل أنه اعتمد الحديث على أنه أصل من أصول الاستشهاد** ، وهذا من ميزات مدرسة ابن مالك ،وأمثلة ذلك كثيرة ، نذكر منها:

في باب "مباحث الضمير" عند كلام الناظم على الضمير المستتر في قوله:

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرْ كَافْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تُشْكَرْ.

فبعد أن بين عبد الله الفوزان أقسامه من بارز ومستتر وتقسيم الثاني إلى واجب الاستتار وجائز الاستتار، سرد المواضع العشر التي يجب فيها الاستتار، ومنها مجيئه مع أدوات الاستثناء الناسخة، واستشهد لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم:"مَا أَنْهَرَ الدَّمَ، وَذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيهِ فَكُلُوا، لَيْسَ السِّنَّ وَالظُّفُرُ"[2]، فاسم "ليس" ضمير مستتر وجوبا تقديره :هو[3].

وفي باب "لا التي لنفي الجنس " عند قول الناظم:

وَشَاعَ فِي ذَا البَابِ إِسْقَاطُ الخَبَرْ إِذَا المُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ.

فبين عبد الله الفوزان أن حذف خبر"لا" في هذا الباب كثير إذا دل عليه دليل، لكن إذا لم يدل عليه دليل لم يجز حذفه، واستشهد لعدم جواز حذفه[4] بقوله صلى الله عليه وسلم:" لاَ أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ"[5].

وفي "باب عوامل الجزم" عند قول الناظم :

وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ وَالعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ المَعْنَى فُهِمْ

فبين عبد الله الفوزان من خلال شرحه جواز حذف جواب الشرط بشرطين ،أولهما: أن يدل عليه دليل ولا يذكر بعده في الكلام ما يفسره، والثاني: أن تكون الأداة " إن" المدغمة في "لا" النافية،

---

[1] يراجع : عبد الله الفوزان، دليل السالك ، ج2 ص367.

[2] رواه البخاري(631) و مسلم(1558) و غيرهما.

[3] يراجع: عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج1 ص76.

[4] يراجع: م ن، ج1 ص 231–232.

[5] أخرجه البخاري(5221) و بنحو ه مسلم (901)، من حديث عائشة.

واستشهد لهذا بقوله صلى الله عليه وسلم في اللقطة: " فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلاَّ اسْتَمْتِعْ بِهَا.."[1] والتقدير: وإلا يجئ صاحبها فاستمتع بها[2].

وغير ذلك من المواضع[3] .

وكذلك نجد عبد الله الفوزان **يستشهد بحديثين على المسألة الواحدة** و لم يكن ذلك منه كثيرا، فكان في أربعة مواضع فقط، ومثال ذلك:

في باب "الابتداء" عند كلام الناظم على مسوغات الابتداء بالنكرة وذكر منها : أن تكون النكرة عاملة، في قوله:

وَرَغْبَةٌ فِي الخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلْ بِرٍّ يَزِينُ وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ

واستشهد عبد الله الفوزان لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم:" أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ"[4] وقوله أيضا:" خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ عَلَى العِبَادِ"[5] .

وفي "باب الاختصاص"[6] عند قول الناظم في أول الباب :

الاخْتِصَاصُ كَنِدَاءِ ذُونَ يَا كَأَيُّهَا الفَتَى بِإِثْـــرِ ارْجُونِيَـــا

وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ أَيٍّ تِلْوَ أَلْ كَمِثْلِ نَحْنُ العُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ

فبعد أن عرف الفوزان الاختصاص ،لغة واصطلاحا، استشهد بحديثين هما: قوله صلى الله عليه وسلم:" إِنَّا ــ مَعْشَرَ الأَنْبِيَاءِ ــ لاَنُورَثُ "[7] وقوله عليه الصلاة والسلام:" إِنَّا- آلَ مُحَمَّدٍ – لاَ تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ"[8]

و غير ذلك[9] .

---

[1] أخرجه البخاري (2437).

[2] يراجع :عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج2 ص229.

[3] للاستزادة يراجع : م ن ، ج1 ص 21، 39، 48، 147، 156، 447، و ج2 ص 142، 242، 271، 318.

[4] أخرجه مسلم (720)،(1006) من حديث أبي ذر.

[5] أخرجه النسائي (460)، وابن ماجه(1401)بلفظ "افترضهن "، بدل "كتبهن"، ومالك في الموطإ (266) ص 90 من حديث عبادة بن الصامت.

[6] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السسالك ، ج2 ص 130ــ131.

[7] أصل هذا الحديث في البخاري (3093) و مسلم (1759) من حديث عائشة.

[8] أخرجه أحمد في المسند ج3 ص 250 و إسناده صحيح

[9] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السسالك ، ج2 ص 134، 239.

ونجد عبد الله الفوزان **يقرن الحديث بغيره من الشواهد القرآنية والشعرية** ،ومن أمثلة ذلك:

ومن ذلك في باب "عوامل الجزم"[1] عند قول الناظم:

فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ شَرْطٌ قَدِّمَا يَتْلُو الجَزَاءُ وَجَوَابًا وُسِمَا

وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْـــنِ تُلْفِيهِمَا أَوْ مُـــــتَخَالِفَيْنِ

حيث بين عبد الله الفوزان أنه إذا كان الشرط و الجواب فعلين فلهما أربعة أقسام، ومنها أن يكون الشرط مضارعا و الجزاء ماضيا، وهذا قليل، ولهذا خصه الجمهور بالضرورة الشعرية، وذهب الفراء وتبعه ابن مالك إلى أن ذلك سائغ في الكلام، وهو الصحيح، لورود ما يؤيده نثرا ونظما، استشهد لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم : "مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ إِيمَانا وَاحْتِسَاباً غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَمَ مِنْ ذَنْبِهِ"[2] .

وقول عائشة رضي الله عنها " إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقَّ"[3] ومن النظم قول الشاعر:

إِنْ تَصْرِمُونَا وَصَلنَاكُمْ وَإِنْ تَصِلُوا مَلَأْتُمْ أَنْفُسَ الأَعْدَاءِ إِرْهَابَا[4]

وغير ذلك من المواضع[5] .

وفي المواضع التي قرن فيها عبد الله الفوزان الحديث بغيره من الشواهد عند الاستشهاد، **نجده فيها ملتزما للترتيب** فلم يقدم الحديث على القرآن كما لم يردف الحديث غير القرآن إلا في مواضع قليلة، مثال ذلك صنيعه في باب "المعرب والمبني"، عند قول الناظم :

وَالثَّانِي مَنْقُوص وَنَصْبُهُ ظَهَرْ وَرَفْعُهُ يُنْوَى كَذَا أَيْضًا يُجَرّْ

أي أن المنقوص المحلى بـــ "أل" و المضاف ينصب بالفتحة الظاهرة واستشهد بذلك بالحديث "لَعَنَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ الرَّاشِيَ وَالْمُرْتَشِيَ"[6] وقوله تعالى:(يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ) (الأحقاف:31).[7]

---

[1] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السسالك ، ج2 ص 220ـــ221.

[2] أخرجه البخاري (35) من حديث أبي هريرة..

[3] أخرجه : النسائي(832) بلفظ "متى يقم مقامك لا يسمع الناس" من حديث عائشة،و أصل الحديث في البخاري (664)، ومسلم (418).

[4] البيت من البسيط ، لا يعرف قائله ، يراجع : المعجم المفصل ، ج1ص105.

[5] للاستزادة يراجع : م ن، ج1 ص145، 419، 440، و ج2 ص 62.

[6] أخرجه ابن ماجه(2313) و الترمذي(1302) بنحوه عن عبد الله بن عمر.

[7] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج1 ص 66، وللاستزادة يراجع : م ن، ج1 ص377.

ومن سمات منهج عبد الله الفوزان في الاستشهاد بالحديث أنه يكتفي في كثير من الأحيان بموضع الشاهد، **فيجتزئ من الشاهد ما يخدم القاعدة**، كما قد يسرد الحديث كاملا إذا كان قصيرا، وهذا لكي لا يزداد حجم الشرح بما لا يحتاج إليه ، وأمثلة ذلك كثيرة نذكر منها:

في باب "مباحث الضمير"، استشهد بالحديث: " أَفَلَا تَتَّقِي اللهَ فِي هَذِهِ البَهِيمَةَ الَّتِي مَلَّكَكَ اللهُ إِيَّاهَا"[1].

على جواز انفصال الضمير، مع إمكان أن يؤتى به متصلا ،إذا كان العامل في الضميرين المنصوبين فعلا غير ناسخ ، كأعطى وأخواتها، والضمير الأول أعرف من الثاني[2].

وفي باب "الابتداء"، استشهد بجزء من حديث ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم :" أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ"[3] على أن من حالات الوصف مع فروعه أن يتطابقا تثنية أو جمعا ، نحو: أفائزان المحمدان ؟ أفائزون المحمدون؟ ويتعين أن يكون الوصف خبرا مقدما وما بعده مبتدأ مؤخر[4].

وفي باب "عوامل الجزم"، استشهد بجزء من حديث النبي صلى الله عليه وسلم في اللقطة، وهو قوله: "فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وإِلَّا اسْتَمْتِعْ بِهَا.."[5] ، على جواز حذف فعل الشرط بشرطين.

ومن ذلك أيضا، في باب" إما ولولا ولوما" عند قول الناظم:

وَبِهِمَا التَّحْضِيضُ مِزْ وَهَلاَّ ... أَلاَّ أَلاَ وَأَوْلِيَنْهَا الفِعْلاَ

وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ ... عُلِّقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ.

فتستعمل "لولا ولوما" للتحضيض ، ويجب حينئذ أن يليها الفعل المضارع ، وله حالات ،منها:

أن يحذف في سياق الكلام ما يدل عليه، واستشهد لذلك بجزء من حديث جابر:"هَلَّا بِكْرًا تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ"[6] أي هلا تزوجت بكرا.[7]

---

[1] أخرجه أبو داوود من حديث طويل(2549).

[2] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ط1 ص 80، 81.

[3] أخرجه البخاري (3) و مسلم (160) من حديث عائشة.

[4] يراجع : عبد الله الفوزان ،دليل السالك ط1 ص 136.

[5] أخرجه البخاري (2437).

[6] أخرجه البخاري (5079) و مسلم (715) من حديث جابر بن عبد الله.

[7] يراجع : عبد الله الفوزان ،دليل السالك ، ط2 ص 242.

ومن أهم ميزات منهج عبد الله الفوزان في الاستشهاد بالحديث، أنه **ملتزم بتخريج الأحاديث التي يستشهد بها** سواء من أمهات كتب الحديث أو شروح هاته الكتب، ويتعدى ذلك إلى بيان درجة صحة الحديث[1].

أما عن مضمون الاستشهاد بالحديث، فقد **استشهد به مفردا في مواطن كثيرة، مما يدل على أنه اعتمد الحديث أصلا من أصول الاستشهاد** ، فهو يقرر به القواعد النحوية التي استخلصها النحاة القدماء من كلام العرب، و ما مر من الأمثلة في هذا المبحث كاف و لا داعي إلى تكرارها.

و نجده أيضا **يعتمد الحديث لتأكيد بعض الشواهد القرآنية والشعرية** ، و من ثَمَّ يكون دعمه و تقويته للشاهد الشعري والنثري بالحديث دعما و تقوية للقاعدة والحكم والأوجه النحوية القليلة والنادرة، فيرتقى بها من درجة الشذوذ والقلة والندرة إلى درجة الاستعمال والكثرة.

وأمثلة ذلك كثيرة منها:

في باب "عوامل الجزم"[2]،عند كلام الناظم على أقسام فعلي الشرط وجوابه ومنها:

أن يكون الشرط مضارعا والجواب ماضيا، وهذا قليل، ولهذا خصه الجمهور بالضرورة الشعرية، وذهب الفراء وتبعه ابن مالك إلى أن ذلك سائغ في الكلام، وهو الصحيح لورود ما يؤيده نثرا ونظما، فكان الحديث مدعما لهذا الحكم، فاستشهد بقوله صلى الله عليه وسلم:" مَنْ يَقُم لَيلَةَ القَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ"[3].

وقول عائشة : " إِنَّ أَبَا بَكرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقَّ"[4].

وقول الشاعر:

إِنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُمْ وَإِنْ تَصِلُوا مَلَأْتُمْ أَنْفُسَ الأَعْدَاءِ إِرْهَابَا[5].

و غير ذلك من الأمثلة.

---

[1] يراجع مثلا :عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج 1 ص 23، 26، 39، 48، 51، 76، 136، 141، 147، 149، 176، 214، 232، 260، 377، 410، 419، 442، و ج2 ص 6، 31، 69، 130، 318، 367، 465.

[2] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج2 ص220.

[3] أخرجه البخاري (35) من حديث أبي هريرة.

[4] أخرجه : النسائي(832) بلفظ "متى يقم مقامك لا يسمع الناس" من حديث عائشة،و أصل الحديث في البخاري (664)، ومسلم (418).

[5] البيت من البسيط ، لا يعرف قائله ، يراجع : المعجم المفصل ، ج1 ص105.

استشهد بكلام الصحابة وكما نجد عبد الله الفوزان استشهد بكلام النبي صلى الله عليه وسلم، فقد رضي الله عنهم، في مواضع عديدة من شرحه، وأمثلة ذلك كثيرة، منها:

في باب "أفعال المقاربة"[1]، استشهد على مجيء خبرها فعلا ماضيا بحديث ابن عباس ، رضي الله عنه، وهو قوله: " فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِن لَّمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولاً لِيَنْظُرَ مَا هُوَ"[2].

وفي باب "حروف الجر" [3]، استشهد على مجيء "مِن" للدلالة على ابتداء الغاية الزمنية بحديث أنس ـــ رضي الله عنه ـــ، وهو قوله: " فَمُطِرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ"[4].

وفي باب "التحذير والإغراء" [5]، استشهد على جواز إضمار الناصب في الإغراء ،إن لم يكن الاسم مكررا أو معطوفا عليه مثله، بحديث عائشة رضي الله عنها ، وهو قولها: " إِنَّ الشَّمْسَ خَسَفَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَبَعَثَ مُنَادِيًا : الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ..."[6]

وغير ذلك من الأمثلة[7].

---

[1] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج1 ص186.

[2] أخرجه البخاري (4770).

[3] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج1 ص413.

[4] أخرجه: مسلم(897) و غيره.

[5] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج2 ص136.

[6] أخرجه البخاري (1066)و مسلم (901) و اللفظ له.

[7] للاستزادة يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج1 ص 64، 188، 442، و ج2 ص 281، 234.

3.منهج عبد الله الفوزان في الاستشهاد بالشعر:

كان **عدد الشواهد الشعرية التي استشهد بها عبد الله الفوزان حوالي مئتين وأربعة أبيات،** وهذا العدد إن دل على شيء فإنه يدل على أن الفوزان لم يكثر من الشواهد الشعرية، وكان منجزا لوعده الذي صرح به في مقدمته، إذ قال: " لم أكثر من كلام العرب ــ مع اقتناعي بقيمتها الأدبية ومترلتها في اللغة ــ إلا ما دعت إليه الحاجة، أو كان ابن مالك قد أشار إليه في الألفية، وإنما أعرضت عن أكثرها، لأنها تحتاج من المتعلم إلى جهد ووقت في تفسير ألفاظها، وبيان معانيها، إضافة إلى المعلومات الأساسية المقصودة في هذا العلم"[1].

ونجد عبد الله الفوزان وهو يستشهد بالشعر لم يهتم بنسبة الشواهد الشعرية إلى قائليها، إلا القليل، وجملة ما نسب منها ستة وعشرين بيتا،فهو كغيره من شراح الألفية الذين سبقوه، و قد كان هذا دأب النحاة السابقين حيث لم يكونوا يهتمون بنسبة الأشعار إلى قائليها.

و قد كان عبد الله الفوزان ينسب الشعر إلى الشاعر باسمه أو بما يعرف به شخصه مثل: الفرزدق، جرير، وحاتم الطائي، زياد بن منقذ العدوي التميمي وغيرهم [2]، أو ينسب إلى شخص غير معين من قبيلة يحتج بكلامها مثل: رجل من بني ضبة، امرأة من بني الحارث[3].

أما عن الأبيات التي لم ينسبها، فقد كان يصدرها بعبارات مثل: "وعليها قول الشاعر ، في قول الشاعر، ومن ذلك قول الشاعر، قال الشاعر، كقول المرأة "، وهذا و إن كان فيه شيء من الإبهام، ومجانبة لبعض الدقة ، إلا أننا نرى أن هذا من أثر الشرح القديم على الشرح الحديث.

ومن أمثلة ما نسبه من الشعر نجد:

في " باب اسم الموصول" ، عند قول الناظم:

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ أَلْ وَ كَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلّ

قال عبد الله الفوزان: " وقد قل مجيء المضارع صلة لــ " أل"، كقول الفرزدق:

---

[1] عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج1 ص9.

[2] يراجع : م ن ، ج1 ص80، 86، 91، 117.

[3] يراجع : م ن ، ج1 ص59، 296.

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ وَلاَ الأَصِيلُ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ وَالجَدَلِ[1]."[2]

في "باب ظن وأخواتها"، تكلم على "تعلم" و هو من أفعال القلوب الذي تفيد في الخبر اليقين، والكثير فيها أن تتعدى إلى "أن" المؤكدة و معموليها، واستشهد لذلك بقول زهير بن أبي سلمى:

فَقُلْتُ تَعَلَّمْ أَنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً وَإِلاّ تُضَيِّعْها فَإِنَّكَ قَاتِلُه[3].

وفي باب" أفعل التفضيل" [4]، تكلم عن أحوال أفعل التفضيل، ومن هاته الأحوال أن يكون مقترنا بـــ"أل"، فيطابق موصوفه ولا تجيء " مِن" الجارة للمفضل عليه، وقد ورد مجيء "مِن" جارة للمفضل عليه وهو إما لغة لبعض العرب ، أو محكوم عليه بالشذوذ، واستشهد عبد الله الفوزان لذلك بقول الأعشى:

وَلَسْتُ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصى وَإِنَّـــمَا العِزَّةُ لِلْكَاثِرِ[5].

وعلى كل حال فالمتتبع للذين استشهد بهم الفوزان يجدهم **من عصر الاحتجاج** ، سواء أكانوا من الجاهلين أم كانوا من المخضرمين أو من الإسلاميين ويظهر هذا واضحا من خلال من نسب شعرهم إليهم، وهذا يدل على الدقة التي التزمها الشارح في مجانبة الاستشهاد بمن لا يحتج بهم أو التمثيل بأشعارهم ، و قد مر بنا موقف النحويين من الاستشهاد بهذا النوع من الشعر.

ومن أولئك: الشنفرى ، زهير بن أبي سلمى، الأعشى ، حاتم الطائي، سواد بن قارب،لبيد بن ربيعة، كعب بن زهير، عاتكة بنت عبد المطلب، حسان بن ثابت، الفرزدق، جرير، وغيرهم[6].

---

[1] البيت من البسيط ،قاله الفرزدق، و لم أجده في ديوانه، يراجع : خزانة الأدب ج1 ص32، و تخليص الشواهد ص154.

[2] عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج1 ص117.

[3] البيت من الطويل ، و هو لزهير بن أبي سلمى، يراجع : زهير بن أبي سلمى(ربيعة بن رباح)، الديوان،(دار بيروت ، بيروت ، لبنان،1406هـــ ــ 1986م) ، ص 67، و المعجم المفصل ج 6 ص 190.

[4] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج2 ص27.

[5] البيت من السريع ، قاله الأعشى ، ميمون بن قيس، يراجع : شرح شواهد المغني ج2 ص 902، و المعجم المفصل ج3 ص 456.

[6] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج 1 ص86، 117، 172، 183، 234، 242، 273، 355، و ج2ص 16، 27، 74، 91، 116.

وإذا كنا قد وجدنا عبد الله الفوزان يكتفي في كثير من الأحيان عند الاستشهاد بالشعر بعدم النسبة، فيكتفي بقوله:" قال الشاعر" ونحوه، ولكن تتبعنا لهاته الأبيات وجدناه **فيها يستشهد بالأبيات مجهولة القائل ومختلفة النسبة** ، فنجده بعدم النسبة متجنبا الدخول إلى متاهات و زيادات تصرف شرحه عن الهدف التعليمي الذي وضع من أجله [1] ، و قد اعتني العلماء بأبيات الاستشهاد فألّفوا لأجلها مؤلفات خاصة نافست في حجومها الشروح نفسها، و على كل حال فإن عبد الله الفوزان ـــ الذي يمثل الشرح الحديث على الألفية ـــ لا يتحرج من الاستشهاد بالأشعار مجهولة القائل أو متعددة النسبة.

وأمثلة هذا كثيرة، نذكر منها:

قول الشاعر:

أَخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ وَقَدْ مُلِئَتْ أَرْجاءُ صَدْرِكَ بِالأَضْغَانِ وَالإِحَنِ

وهو بيت لا يعرف قائله [2]، استشهد به في باب "مباحث الضمير" على جواز الإتيان بالضمير منفصلا مع إمكان الإتيان به متصلا، وله حالات و منها: أن يكون الضميران منصوبين والعامل فيهما فعلا ناسخا، وقد اختار سيبويه الانفصال [3].

و قول الشاعر :

وَ لَقَدْ جَنِيْتُكَ أَكْمُؤًا وَ عَسَاقِلاً وَ لَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ.

و هو بيت لا يعرف قائله [4]،استشهد به في باب"المعرف بأداة التعريف" على أن "أل" تزاد للضرورة الشعرية زيادة غير لازمة[5].

وقول الشاعر:

دَنَوْتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كَالْبَدْرِ أَجْمَلاَ فَظَلَّ فُؤَادِي فِي هَوَاكِ مُضَلَّلاَ

---

[1] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ط1 ص9.

[2] و هو من البسيط ،يراجع : المعجم المفصل ، ط3 ص215.

[3] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ط1ص82.

[4] و هو من الكامل ، يراجع : شرح الأشموني ج1 ص 170، و أوضح المسالك ج1ص180،و معجم شواهد النحو الشعرية ص 419.

[5] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ط1 ص128.

وهو بيت لا يعرف قائله [1]، استشهد به في باب " أفعل التفضيل" على حذف "مِن "الجارة للمفضل عليه مع مجرورها مع أنهما ليسا خبرا، وهذا قليل[2].

وأمثلة استشهاده بالأبيات مجهولة القائل كثيرة[3].

ومن أمثلة استشهاداته بأبيات مختلفة النسبة :

قول الشاعرة :

بِأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرُهُمْ حَسَبًا بِبَطْنِ شِرْيَانِ يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّيبُ

وهو مختلف النسبة، قيل: قائلته "جنوب بنت العجلان"، وقيل: "ريطة بنت عاصم"[4]، واستشهد به على جواز تقدم اللقب على الاسم إذا كان أشهر منه، كقوله تعالى: (إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ) (النساء:171)[5].

وقول الشاعر:

رَأَيْنَ الغَوَانِي الشّيبَ لاَحَ بِعَارِضِي فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ

وهو بيت مختلف في قائله، قيل: هو لمحمد عبد الله العتبي، وقيل : لمحمد بن أمية [6]، واستشهد به في باب "الفاعل" على لغة " أكلوني البراغيث" وهو مذهب طائفة من العرب في إلحاق علامة التثنيه والجمع والتأنيث بالفعل[7].

وغير ذلك من الأمثلة[8].

ومن سمات منهج عبد الله الفوزان عند استشهاده بالشعر، أنه **ألزم نفسه إعراب أبيات الاستشهاد وشرحها إذا كانت غامضة ، أو ذكر المناسبة التي قيلت فيها** ، وهذا منه زيادة إيضاح، وتقريب شواهد الألفية أكثر إلى الطلبة والدارسين، فاقتصاده في الشواهد لم يحل بينه وبين توضيحها

---

[1] من الطويل، و هو بلا نسبة في شرح الأشموني ج1 ص170،و يراجع : المعجم المفصل : ج1 ص113.

[2] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج2ص 25.

[3] للاستزادة يراجع : م ن ، ج1 ص 82، 184، 261، 332، 376، و ج2 ص 27، 119.

[4] و هو من البسيط ، يراجع :تخليص الشواهد ص118، و شرح الأشموني ج1 ص123، و المعجم المفصل ج1 ص 319.

[5] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج1 ص 92.

[6] و هو من الطويل ،يراجع : تخليص الشواهد ص474، و العقد الفريد ج3 ص 46،و المعجم المفصل : ج3 ص 500.

[7] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج1ص260.

[8] للاستزادة يراجع : م ن ، ج1ص216، 324 .

بالإعراب و الشرح،و نجده دائما من أجل أن لا يتضخم الشرح و يزداد حجمه يعتمد في ذلك على الحاشية.

وأمثلة ذلك كثيرة جدا ، نذكر منها:

في باب "الاسم الموصول"، استشهد بقول الشاعر:

مَا اللهُ مُوَلِّيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنَّهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلاَ ضَرَرُ[1]

على جواز حذف العائد المنصوب إذا كان متصلا وجاء منصوبا بوصف، وفي الحاشية أعرب البيت، و بين معناه[2].

وفي باب" كان وأخواتها" ، استشهد بقول الشاعر:

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى تُلْقَى المَسَاكِينُ[3]

على تقدم المعمول والخبر على الاسم، ويتقدم الخبر على الخبر، وفي الحاشية شرح ألفاظ البيت، وذكر مناسبة القصيدة[4].

وفي باب "الندبة"، استشهد بقول الشاعر:

أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاه وَعَمْرُو بْن الزُّبَيْرَاه. [5]

على أن هاء السكت بعد ألف الندبة التي تزاد في حالة الوقف، قد تثبت في الوصل لضرورة الشعر، وفي الحاشية أعرب البيت كاملا[6].

إلى غير ذلك من الأمثلة.

---

[1] البيت من البسيط ، ولا يعرف قائله ،يراجع : تخليص الشواهد ص161، و المعجم المفصل ج3 ص250.

[2] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج1 ص121.

[3] البيت من البسيط ، قاله حميد الأرقط التميمي في هجائه للضيفان، يراجع : تخليص الشواهد ص246، و المبرد (أبو العباس بن يزيد ،ت285هـ)، المقتضب، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة(عالم الكتب، بيروت، لبنان، دط)ج4 ص 100،و شرح الأشموني ج1 ص 225، و المعجم المفصل ج8 ص139.

[4] يراجع : عبد الله الفوزان، دليل السالك، ج1 ص173.

[5] البيت من الهزج ، و لا يعرف قائله، يراجع :شرح الأشموني ج 2 ص338، و ابن عصفور(علي بن مؤمن، ت 669هـ)، المقرب ، تحقيق :أحمد عبد الستار الجواري و عبد الله الجبوري،(د د ، ط1 1391هـ ـ 1971م)ج1 ص 184، والمعجم المفصل ج8ص 290.

[6] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج2 ص119.

أما عن منهجه في الاستشهاد الشعري من الناحية المضمونية،فقد **استشهد به في تأصيل القواعد النحوية وصياغتها، ودعّم به بعض الشواهد النحوية الأخرى من القرآن وكلام العرب، كما استشهد به دعما لرأي فريق أو مذهب في الخلاف النحوي، واستشهد به على القليل والنادر والشاذ**، فنجده لم يخرج عن الحدود التي رسمها قدامى النحاة لوظيفة الشعر في الاستشهاد.

وأمثلة ذلك كثيرة جدا.

فمن أمثلة استشهاده على الشعر في صياغة القواعد والأصول نجد:

في باب " الاسم الموصول" ، ذكر الناظم ألفاظا للموصول المختص في قوله:

جَمْعُ الَّذِي الأُلَى الَّذِينَ مُطْلَقَا وَبَعْضُهُمْ بِالوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا

بِاللَّاتِ وَاللاَّءِ الَّتِي قَد جُمِعَــا وَالــلاَّءِ كَالَّذِينَ نَزْرًا وَقَعَا

فمن هذه الألفاظ " الألى" لجمع المذكر العاقل وغيره ،و "اللائي" لجمع المؤنث، وقد يقع كل من "الألى" و "اللائي" مكان الآخر.

وقد استشهد[1] لذلك ببيتين هما:

قول الشاعر:

فَمَا آبَاؤُنَـــــــا بِأَمَنَّ مِنْهُ عَلَيْنَا اللاَّءِ قَدْ مَهَّدُوا الحُجُورَا[2]

وقول الاخر:

مَحَا حُبَّهَا حُبَّ الأُلَى كُنَّ قَبْلَهَا وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلَّ مِنْ قَبْلُ[3]

وفي" باب الابتداء" تكلم الناظم عن حالات تأخير الخبر وجوبا، ومن تلك الحالات:أن يكون كل من المبتدإ والخبر معرفة أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ لوجود مسوغ، ولا قرينة تبين المبتدأ والخبر، فإذا وجدت قرينة لفظية أو معنوية جاز ذلك ، واستشهد الفوزان[4] بقول الشاعر:

---

[1] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج1 ص108.

[2] البيت من الوافر قاله رجل من بني سليم و أنشده الفراء، يراجع :تخليص الشواهد ص137، و شرح الأشموني ج1 ص 141، والمعجم المفصل ج3 ص148

[3] البيت من الطويل ، و هو لمجنون ليلى، يراجع : ديوان مجنون ليلى، تحقيق :درويش الجويدي،(المكتبة العصرية ،بيروت، لبنان،1430هـ ـ 2009م)، ص 218.و شرح الأشموني ج1 ص139، و المعجم المفصل ج6 ص 187.

[4] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج1 ص151.

بَنُونَا بَنُو آبَائِنَا وَبَنَـــاتُـــنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ[1]

وفي "باب العطف،عطف البيان"، عند قول الناظم:

وَصَالِحاً لِبَدَلِيَّـــةٍ يُـــــرَى فِي غَيْرِ نَحْوِ يَا غُلاَمُ يَعْمُرَا

وَنَحْوِ بِشْرٍ تَابِعِ البَكْـــرِيِّ وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالمَرضِـــيِّ

فكل ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلا، إلا ما استثنى ابن مالك، وضابط ذلك: أن يكون التابع غير صالح لأن يوضع مكان المتبوع، وذلك في مسألتين:

الأولى: أن يكون التابع مفردا معرفة منصوبا والمتبوع منادى.

والأخرى: أن يكون التابع خاليا من " أل" والمتبوع بـــ "أل" وقد أضيفت إليه صفة بـــ"أل".

واستشهد الفوزان[2] للأولى بقول الشاعر :

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلَا أُعِيذُكُمَا بِاللهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبَا[3]

واستشهد للأخرى بقول الشاعر:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا[4]

وغير ذلك من المواضع[5].

ومن أمثلة استشهاده بالشعر دعما للشواهد الأخرى نجد:

في باب "الابتداء" عند قول الناظم :

وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَـــرَا عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سُرَاةُ شُعَرَا

ومعناه أنه يجوز تعدد الخبر، ولا فرق أن يكون الخبران في معنى خبر واحد أو لا يكونان كذلك، وضابط الثاني : أن يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراده، واستشهد لهذا بالقرآن ودعمه بالشعر[6]، فمن ذلك قوله تعالى: (وَهُوَ الغَفُورُ الوَدُودُ ذُو العَرْشِ المَجِيدُ) (البروج: 14، 15)،

---

[1] البيت من الطويل،قيل : قائله الفرزدق ،و قيل قائله مجهول،يراجع : ديوان الفرزدق ص 218،و تخليص الشواهد ص198، وشرح شواهد المغني ج2 ص 848،و شرح الأشموني، ج1 ص195، و المعجم المفصل ج2 ص405.

[2] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج2 ص 57.

[3] البيت من الطويل ، قاله طالب بن أبي طالب،يراجع : شرح الأشموني ج2 ص251،و المعجم المفصل ج1 ص117.

[4] البيت من الوافر قاله المرار الأسدي،يذكر فيه قتله لبشر بن عمرو البكري،يراجع : خزانة الأدب ج5 ص183، 225،وشرح الأشموني ج2 ص251، و المعجم المفصل ج4 ص246.

[5] للاستزادة يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج1 ص 128، 166، 199.

[6] يراجع : عبد الله الفوزان، دليل السالك، ج1 ص160.

وقوله تعالى: (ذَلِكُمُ اللهُ رَبُّكُمْ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُو) (غافر : 62)، وبقول الشاعر يصف الذئب :

يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّـــقِي بِأُخْرَى المَنَايَا فَهُوَ يَقْظَانُ هَاجِعُ[1]

وفي باب "عطف النسق"، عند قول الناظم:

وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلَا وَعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلاَ

أي يجوز أن يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل كاسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما ... ويجوز عكس ذلك، واستشهد الفوزان [2] على عطف ما يشبه الفعل على الفعل بالقرآن ودعمه بالشعر، فكانت شواهده ، قوله تعالى: (إِنَّ اللهَ فَالِقُ الحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّتِ وَمُخْرِجُ المَيِّتِ مِنَ الحَيِّ) (الأنعام:95)، وقول الشاعر:

بَاتَ يُعَشِّيهَا بِعَضْـــبٍ بـــَاتِرٍ يَقْصِـــدُ فِي أَسْـــوُقِهَا وَجَائِرٌ[3]

و في آخر فصل "لو" تكلم الفوزان[4] على اقتران جواب "لو" باللام، حيث أنه إذا كان جواب "لو" ماضيا "لفظا " ومعنى وكان منفيا بـــ"ما" فالأكثر أن يتجرد من "اللام"، واستشهد لذلك بآيتين وبيت شعري، قوله تعالى: (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ) (الأنعام: 112)، وقوله تعالى : (لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا) (آل عمران: 168)، وقول الشاعر:

وَلَوْ نُعْطَى الخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا وَلَكِن لاَ خِـــيَارَ مَـــعَ اللَّيَالِي[5]

وغير ذلك من المواضع[6].

---

[1] البيت من الطويل،قاله حميد بن ثور يصف فيه حذر الذئب،و يروى "نائم" بدل "هاجع" ، و "الأعادي" بدل "المنايا"،و رواية هاجع أقرب إلى الصواب لموافقته لأواخر القصيدة،يراجع : تخليص الشواهد ص214، و شرح الأشموني ج1 ص206، والمعجم المفصل ج4 ص 271.

[2] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج2 ص 81.

[3] البيت من الرجز و لا يعرف قائله، يروى "بِتٌّ" بدل "بات"،و "يغشيها" بدل "يعشيها"، يراجع ، شرح الأشموني2جص284، و المعجم المفصل ج10 ص139.

[4] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج2 ص 237.

[5] البيت من الوافر ، ولا يعرف قائله، يراجع: خزانة الادب ج4 ص145، و شرح شواهد المغني ج2 ص665،و شرح الأشموني ج3 ص17.

[6] للاستزادة يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج1ص 85ــ 86.

ومن أمثلة الشواهد الشعرية، التي ساقها عبد الله الفوزان لدعم مذهب أو رأي فريق من النحويين، نجد في باب "الحال" عند قول الناظم:

وَعَامِلٌ ضُـــمِّـــنَ مَعْنَى الفِعْلِ لَا حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْــمَلَا

كَتِــلْكَ لَــيْتَ وَكَانَ وَنَــــدَرْ نَحْوُ سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فِي هَجَرْ

فقد قصد أنه لا يجوز تقدم الحال على عاملها المعنوي، وهو كل لفظ تضمن معنى الفعل دون حروفه، كأسماء الإشارة وحروف التمني والتشبيه والظرف والجار والمجرور.

ولكن بعض النحويين أجازوا تقدم الحال على عاملها شبه الجملة بشرط أن تتوسط الحال بين مبتدإ متقدم وخبره شبه الجملة المتأخر عنه وعن الحال معا [1]، وقد تابعهم الفوزان [2] فساق شواهدهم الشعرية و هي قول الشاعر:

بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهُوَ بَادِيَ ذِلَّةٍ لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَعْدم وَلَاءً وَلَا نَصْرَا[3]

وفي باب "عوامل الجزم" عند كلام الناظم على اجتماع الشرط والقسم، وفي هذا حالات، ومنها: إذا اجتمع الشرط والقسم وتقدم عليهما ما يحتاج إلى خبر – كالمبتدإ- فالجواب للشرط مطلقا، وقد جاء قليلا اعتبار الجواب للشرط مع تقدم القسم وإن لم يتقدم عليهما ذو خبر، وهو اختيار الفراء وابن مالك، ومن ذلك قول الشاعر:

لَئِنْ كَانَ مَا حُدِّثْتُهُ اليَوْمَ صَادِقًا أَصُمْ فِي نَهَارِ القَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيَا[4]

والبصريون يحكمون على هذا بالشذوذ[5].

وغير ذلك من المواضع[6].

ومن أمثلة ما ساقه من الشواهد الشعرية للاستشهاد على القواعد والمسائل القليلة والشاذة والنادرة نجد:

---

[1] المسألة غير موجودة في الإنصاف و لا في ائتلاف النصرة.

[2] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج1 ص385.

[3] البيت من الطويل ، ولا يعرف قائله، يراجع : شرح الأشموني ج1 ص471، و المعجم المفصل ج3 ص 119.

[4] البيت من الطويل ، قالته امرأة من عقيل ، و يروى "ضاحيا" بدل "باديا"، يراجع : شرح شواهد المغني ج2 ص610، و شرح الأشموني ج2 ص514، و المعجم المفصل ج8 ص323.

[5] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج2 ص230– 231.

[6] للاستزادة يراجع : م ن ، ج1 ص72، 134،و ج2 ص76.

في آخر باب " إن وأخواتها"[1] عند قول الناظم:

وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيْضًا فَنُوِيْ مَنْصُوبُهَا وَثَابِتًا أَيْضًا رُوِيْ

ومعناه: أنه إذا خففت " كأن" ثبتت لها أحكام "أن" المخففة، مع بقاء عملها وحذف اسمها، ومجيء خبرها جملة اسمية أو فعلية مصدرة بـــ" لم" مع المضارع و"قد" مع الماضي.

وقد روي مجيء اسمها ظاهرا، واستشهد الفوزان لذلك بقول رؤبة:

وَمُعْتَدٍّ فَظٍّ غَلِيظ الْقَلْـــبِ كَأَنْ وَرِيدَاهُ رِشَاءَا خَلَبْ[2]

وفي باب "الفاعل" عند كلام الناظم على تقديم المفعول على الفاعل، عند قوله:

وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ وَشَذَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ

حيث ذكر أن المفعول يتقدم على الفاعل في موضعين: أولهما ،إذا اشتمل المفعول على ضمير يرجع إلى الفاعل، والآخر إذا اشتمل الفاعل المتقدم على ضمير يعود إلى المفعول المتأخر فهو ممنوع في النثر جائز في الشعر، ويجب عندها تقديم المفعول على الفاعل، وقد "ورد في شعر العرب أمثلة عاد الضمير فيها من الفاعل المتقدم إلى المفعول المتأخر ولا داعي لمحاكاتها في النثر، فتحفظ ولا يقاس عليها، ومنها قول حسان – رضي الله عنه-:

وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعَمَا[3].

وقول الآخر:

لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَبًا ذُعِرُوا وَكَادَ لَوْ سَـــاعَدَ المَـــقْدُورُ يَنْتَصِرُ[4]"[5].

وفي باب "النعت"، ذكر ابن مالك أشياء ينعت بها، ومنها الجملة الاسمية أو الفعلية، ولها شروط، ومنها : أن تكون خبرية وقد جاء من كلام العرب جمل إنشائية وقعت نعتا، ولا يصح محاكاتها ولا القياس عليها، لندرتها ومخالفتها الغرض من النعت، ويُخَرَّج ما ورد منها على إضمار

---

[1] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج1 ص220.

[2] البيت من الرجز ، وهو لرؤبة بن العجاج، و يروى:

غَضَنْفِرٌ تَلْقَاهُ عِنْدَ الغَضَبِ كَأَنْ وَ رِيدَيْهِ رشَا آخْلُب.

يراجع : تخليص الشواهد ص390، و المعجم المفصل ج5 ص135.

[3] البت من الطويل ، قاله حسان بن ثابت من قصيدة يرثي بها مطعم بن عدي، يراجع : تخليص الشواهد ص489، و شرح شواهد المغني ج2 ص875، و شرح الأشموني ج1 ص 351، و المعجم المفصل ج7 ص 85.

[4] البيت من البسيط ، وهو لأحد أصحاب مصعب بن الزبير ، يراجع: المعجم المفصل3جص262.

[5] يراجع: عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج1ص 273، 274.

قول، يكون هو النعت، والجملة الإنشائية معمول القول المضمر ، في محل نصب مقول القول، واستشهد الفوزان[1] لذلك بقول الشاعر:

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلاَمُ وَاخْتَــلَطْ جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطّ[2]

وغير هذا من المواضع[3].

ومن منهجه في الاستشهاد بالشعر والذي يظهر من خلاله مدى الدقة التي اعتمدها ، أنه استشهد بشعر عرف بأنه مصنوع من وضع النحاة، لكنه رد هذا الادّعاء، و لم يستشهد به حتى أثبت صحته.

فقد استشهد في باب " المعرب والمبني " على أن قليلا من العرب من يفتح نون المثنى وجميع ملحقاته ، بقول الشاعر:

أَعْرِفُ مِنْهَا الجِيدَ وَالعَيْنَانَــا وَمَنْخَرَيْنِ أَشْــبَهَا ظُبْيَانَا [4]

وقال في الحاشية:

" ادّعى بعض النحاة أن البيت مصنوع، وأنه من وضع النحويين...فإن أبا زيد الأنصاري – وهو ثقة– أورده في كتابه " النوادر في اللغة" [5] ،ونسبه لرجل من بني ضبة، وقد وردت الرواية في كتابه "ومنخران" بالألف ، فإن ثبت فإن النحويين أخطؤوا في رواية البيت، وبنوا على ذلك ادعاء أنه مصنوع"[6].

---

[1] يراجع : عبد الله الفوزان، دليل السالك، ج2 ص38.

[2] البيت من الرجز ، قيل قائله : العجاج و قيل : مجهول، يراجع : خزانة الأدب ج2 ص109،و ج3 ص30 ، و ج5 ص 24، و شرح الأشموني ج2 ص224، و المعجم المفصل ج10 ص 399.

[3] للاستزادة يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج1 ص59، 85، 215، و ج2 ص25.

[4] البيت من مشطور الرجز ، قيل قائله رؤبة من العجاج ، و قيل زياد العنبري ، و قيل رجل من بني ضبة، و يروى"الأنف" بدل "الجيد".يراجع :تخليص الشواهد ص80، و خزانة الأدب ج7 ص 452،و المعجم المفصل ج12 ص 231.

[5] يراجع : أبو زيد الأنصاري ، كتاب النوادر في اللغة ، تحقيق و دراسة : محمد عبد القادر أحمد، (دار الشروق ، القاهرة ، مصر، ط1 ،1401هـ ــ 1981م)، ص 168.

[6] عبد الله الفوزان ، دليل السالك، ج1 ص59.

4.منهج الفوزان في الاستشهاد بالنثر:

كان للنثر نصيب في شواهد عبد الله الفوزان، فقد استشهد به أقوالا و أمثالا، و قد كانت الأولى أكثر عددا، و كان **عدد ما استشهد بـــ: ثمانية و ستين بين قول و مثل.**

و **أكثر ما استشهد به من الأقوال و الأمثال غير منسوب إلى قائليه** ، فكان يكتفي بعبارات مثل: "كقولهم ، و منه قول العرب، و من الأمثال المسموعة عن العرب، و روي عن العرب أنهم كانوا يقولون، و قد سمع من كلامهم "... و غير ذلك[1].

و ربما قد يزيد على **ذلك فينسبه إلى من نقله إلينا من أفواه قائليه من الأعراب** ، في مثل قوله:"حكى سيبويه عن بعضهم "، " قال سيبويه: حدثنا يونس عن بعض العرب الموثوق بهم يقولون"، "حكاه الكسائي عنهم"[2].

أما نسبة القول أو المثل إلى صاحبه ، فقد كانت قليلة جدا، و كل ما نسب منها ثلاثة أقوال، كانت لرؤبة بن العجاج ، و الحارث بن عباد لما بلغه قتل ابنه في حرب البسوس، و حاتم الطائي[3].

و الغالب على عبد الله الفوزان و هو يستشهد بالنثر **الاقتصار على الاستشهاد بمثل أو قول واحد،** كما نجده أحيانا **يستشهد على القضية الواحدة بأكثر من شاهد نثري** ، قد يصل في بعض المواضع إلى خمسة[4].

و من الناحية المضمونية، فإننا نجد الفوزان **يستشهد بالنثر لتأصيل القواعد أو للخروج عليها على السواء،** فالأمثال و الأقوال في منزلة غيرها من الشواهد ، فهي إذا كثرت أو تظافرت مع غيرها فهي أصل من أصول الاستشهاد على القاعدة النحوية،و إن كانت قليلة فهي أصل كذلك لوضع المسألة النحوية في مجال الندرة أو الشذوذ ، و هي عندئذ مما يحفظ و لا يقاس عليه.

و من أمثلة اعتماده على النثر في تأصيل القواعد:

في باب "تعدّي الفعل و لزومه"، عند قول الناظم :

---

[1] يراجع مثلا: عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج1 ص 215، 310، 373، 397، 403، و ج2 ص 12، 77، 346، 401.

[2] يراجع : م ن ، ج1 ص192، 364، 409، 469، و ج2 ص74، 313.

[3] يراجع : م ن ، ج1 ص428، و ج2 ص16، 234.

[4] يراجع : م ن، ج1 ص326، 340، 373، 374، 439، و ج2 ص 9، 10، 12.

وَ يُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عُلِمَا وَ قَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا

أي أن عامل المفعول به قد يحذف جوازا أو وجوبا، و مما استشهد به [1] على ذلك ،أمثالا مسموعة عن العرب،و منها :"أَحَشَفًا وَ سُوءَ كِيلَة"[2].

و في باب"ما لا ينصرف" عند قول الناظم :

وَ زَائِدَا فَعْلاَنَا فِي وَصْفٍ سَلِمْ مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمْ

فذكر هنا أن من أسباب المنع من الصرف ، الوصفية مع زيادة الألف و النون إذا كان الاسم على وزن "فعلان"، و هذا بشرطين : أولهما، أن يكون تأنيثه بغير تاء، و الآخر أن تكون وصفيته أصلية، أي غير طارئة، و مما استشهد به عبد الله الفوزان[3] من الأمثال العربية ،قولهم :"رُبَّ شَبْعَانَ مِنَ النِّعَمِ، غَرْثَانَ مِنَ الكَرَمِ"[4].

و في "فصل لو"، عند قول الناظم :

وَ هْيَ فِي الاخْتِصَاصِ بِالفِعْلِ كَإِنْ لَكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ

فـــ"لو" الشرطية لا يليها إلا الفعل سواء أكان ظاهرا، أم مضمرا، ومما استشهد به [5] للثاني ، قول حاتم الطائي "لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي"[6].

و من أمثلة ما استشهد به من النثر للخروج عن القواعد :

في باب"كان و أخواتها"، عند كلام الناظم على حذف "كان" مع اسمها ، و منه ما هو كثير بعد "إن"و"لو" الشرطيتين، و منه ما هو قليل، و هذا في قوله :

وَ يَحْذِفُونَهَا وَ يُبْقُونَ الخَبَرْ وَ بَعْدَ إِنْ وَ لَوْ كَثِيرًا ذَا اشْتَهَرْ

و قد استشهد عبد الله الفوزان للقليل بقول بعض العرب:" مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلاَئِهَا"، و هذا مقصور على ماورد ، فلا يقاس عليه لندرته[7].

و في باب "إن و أخواتها" عند قول الناظم :

---

[1] يراجع : عبد الله الفوزان، دليل السالك، ج1 ص310.

[2] يراجع: الميداني، مجمع الأمثال ،(مثل برقم1098) ج1 ص269.

[3] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج2 ص158.

[4] يراجع :الميداني، مجمع الامثال، (مثل برقم1667) ، ج1 ص394.

[5] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ،ج2 ص234.

[6] يراجع : الميداني، مجمع الأمثال،(مثل برقم3427)، ج2 ص240، وكذلك المبرد ،المقتضب ، ج3 ص77.

[7] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ،ج1 ص176.

وَ تَصْحَبُ الوَاسِطَ مَعْمُولَ الخَبَرْ وَ الفَصْلَ وَ اسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الخَبَرْ

فذكر أنه مما يدخل عليه لام الابتداء معمول الخبر، وهذا بشروط، منها : أن لا تكون اللام دخلت على الخبر،و قد خالف هذا الشرط ما جاء عن بعض العرب قولهم :"إِنِّي لَبِحَمْدِ اللهِ لَصَالِحٌ"، و قد ورد هذا قليلا[1].

و في باب "التعجب"عند كلام الناظم عن شروط ما يصاغ منه فعلا التعجب، و من هاته الشروط أن لا يكون الوصف من هذا الفعل على وزن "أفعل"، و موضع ذلك كل ما دل على عيب أو لون أو حلية أو شيء فطري، و قد خالف عبد الله الفوزان ابن مالك و صوب بعض رأي الكوفيين القائلين بجواز ذلك ، لورود السماع في باب "أفعل التفضيل" في قول العرب:" أَسْوَدُ مِنَ الغُرَابِ ، وَأَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ"، و لا يحكم عليه بالشذوذ[2].

الموازنة:

أما شراح الألفية على العموم ، قديما و حديثا، وفي مقدمتهم الأشموني و عبد الله الفوزان،و بما فيهم شرح ابن الناظم ، وأوضح المسالك لابن هشام، وشرح ابن عقيل، وشرح المكودي، و توضيح المقاصد للمرادي، والبهجة المرضية للسيوطي، وقبل أن نتعرف منهجهم في الاستشهاد ،لا بد أولا أن نعرف منهج ابن مالك في الاعتماد على الشواهد و ترتيبها عنده، و مجمل ما يذكرنا بمنهجه ، قول ابن شاكر الكتبي (ت 764هـ):"و أما الاطّلاع على الحديث فكان فيه غاية، و أكثر ما يستشهد بالقرآن ، فإن كان ما فيه شاهد عدل إلى الحديث، فإن لم يكن شيء عدل إلى أشعار العرب"[3].

و لقد مر بنا الكلام على اختلاف القدماء في جانب الاستشهاد النحوي ، و من ذلك اختلافهم في الاحتجاج ببعض القراءات القرآنية بين متشدد و متساهل، وكذلك في الأحاديث النبوية، وأشعار المولدين و المتأخرين،و قد نتج عن ذلك هدر لكثير من الشواهد.

و لكن موقف النحاة لم يبق على هاته الحال، فإن التزام المتأخرين بها قد تفاوت، و قدموا بعضها على بعض في تطبيقاتهم، و كان من أوضح مظاهر هذا الاختلاف موقف ابن مالك المتميز في الألفية و كتبه الأخرى.

---

[1] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج1 ص 208.

[2] يراجع : م ن ، ج2 ص9.

[3] ابن شاكر الكتبي، فوات الوفيات و الذيل عليها، ج3 ص 407.

أما الشراح عموما فقد كانوا تبعا لابن مالك، ويظهر أنهم شرحوا متنه واتخذوا من كتبه الأخرى منهجا لهم اعتمدوه في حياتهم النحوية، ويمكن تحديد منهجهم فيما يأتي:

أما استشهادهم بالقرآن فكان بأن جعلوه في المرتبة الأولى، فهو المصدر الأول في الاستشهاد، وما كان منهم من إتباعه بشاهد أو أكثر من القرآن أيضا أو من الحديث أو من الشعر، فهو زيادة في الشرح والتوضيح.

ومن الناحية المضمونية فقد كان الاستشهاد به خاصا بصياغة القواعد الكلية والأصول، ونجد حرص الشراح على الإفادة من الشواهد القرآنية، وقد تفاوتوا في الكثرة[1].

وتبعوا ابن مالك أيضا في الاحتجاج بالقراءات الشاذة، فلم يخطئوا قارئا و لم يردوا قراءة، فلم يختلفوا في جواز الاحتجاج بها[2]، وما كان بينهم من خلاف فهو في حجم شواهد القراءات.

أما استشهادهم بالحديث فقد كانوا أيضا تابعين لابن مالك فعدوه من مصادر الاحتجاج،[3] ووضعوه في المرتبة الثانية بعد القرآن، و ممن خالف في ذلك من الشراح نجد أبا إسحاق الشاطبي، فلم يستشهد بالحديث مطلقا ، بل تحفظ في بعض أصنافه.[4]

وقد اعتمدوه أصلا من أصول الاستشهاد و دعما وتوضيحا للقواعد الكلية ، و قد تداركوا به كثيرا من الأحكام النحوية ، لأن القواعد الكلية قد تمت في وقت مبكر من تاريخ النحو العربي، كما أنهم كانوا يسوقونه تأكيدا للشاهد القرآني والشعري وتوضيحهما[5].

وقد تفاوتوا في عدد الأحاديث المعتمدة في الاستشهاد بين مقل ومكثر.[6]

---

[1] يراجع : محمود نجيب، شروح الألفية ، ص150 و ما بعدها.

[2] يراجع : شرح ابن الناظم ص 62، 169، 289، 386، 599، و أوضح المسالك ج 1 ص 242، 358، و ج2 ص 158، و ج 4 ص383، و شرح ابن عقيل ج 2 ص 45، 214 ، و شرح المكودي ص 62، 108، 146ن و توضيح المقاصد و المسالك ج1 ص 440، 451،وج2 ص603، 847، 1026، و ج3 ص 1365، 1376، 1562، 1577.

[3] يراجع : خديجة الحديثي ، موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف، ص11

[4] يراجع: محمود فجال،الحديث النبوي في النحو العربي،ص9.

[5] يراجع : شرح ابن الناظم ص19، 39، 87، 222، 344، 402، 431، 487، و أوضح المسالك ج1 ص 44، 97، 221، و ج2 ص 190، و ج3 ص 336، و شرح ابن عقيل ج1 ص 55، 232، 256، 492، و ج2 ص 161، 395، و شرح المكودي ص 19، 132، 149، 159، 182، و توضيح المقاصد و المسالك ج1 ص 316، 376، 486، و ج2 ص 938، 1054، و ج3 ص 1150، 1258

[6] يراجع : محمود نجيب ، شروح الألفية ،ص159.

و قد استشهدوا بأقوال الصحابة – رضي الله عنهم جميعا- وعدوها كذلك مصدرا من مصادر الاحتجاج[1].

أما الاستشهاد بالشعر، فقد أكثروا منه شعرا و رجزا ، متفاوتين في حجم الاستشهاد به[2] .

ونجدهم يعتمدون على الشعر في صياغة القواعد والأصول – في الأغلب- وشرحها، ثم كان دعما وتوضيحا لبعض الشواهد في أحيان أخرى.

و قد كانت أكثر شواهدهم الشعرية مستمدة من النحاة القدماء الذين أصّلوا وقعّدوا، و قد خدم الشراح شواهد القدماء بالشرح و التوضيح وزادوا إليها ما أتيح لهم من الشواهد، و نجدهم لم يُحرجوا من الاستشهاد بالأشعار مجهولة القائل أو متعددة النسبة [3]، كما استشهدوا كذلك بأشعار المولدين والمتأخرين الذين تجاوزوا عصر الاحتجاج الذي حدده النحاة، وكان ذلك منهم استئناسا وتمثيلا[4]،وقد سبقوا إلى ذلك بسيبويه والفارسي وابن جني والزمخشري وغيرهم[5].

أما النثر فقد كان له نصيب في شواهد شراح الألفية سواء أكان أقوالا أم أمثالا، وقد استشهدوا به لتأصيل القواعد كما استشهدوا به في عدد من المرات للخروج عليها[6]، وقد تفاوتوا في في

---

[1] يراجع : شرح ابن الناظم ص 81، 298، 332، 433، و أوضح المسالك ج1 ص 310 و ج3 ص 22و ج4 77، 383، و شرح ابن عقيل ج2 ص 63، 127، 282و شرح المكودي ص111، 128، 160، و توضيح المقاصد و المسالك ج2 ص 844، 900، و ج3 ص 115.

[2] يراجع : محمود نجيب ، شروح الألفية ،ص168.

[3] يراجع : شرح ابن الناظم ص34، 39، 64، 184، 285، 577،و أوضح المسالك ج1 ص 217، 228 و ج2 ص35، وج3 ص 278، و ج4 ص 152، 368، و شرح ابن عقيل ج 1 ص45، 60، 211، و ج2 ص 50، 214، وشرح المكودي ص 198، و توضيح المقاصد و المسالك ج 1 ص 515،446، و ج 2 ص 703، 787، 1070، و ج 3 ص1481، 1612.

[4] يراجع : شرح ابن الناظم ص 291، 317، 374، و أوضح المسالك ج1 ص 305، و ج3 ص 287، 356، 358، وج4 ص 406، وشرح ابن عقيل ج1 ص 152، 196، و ج2 ص 46، و شرح المكودي ص109، 113، 143، 221، و توضيح المقاصد و المسالك ج1 ص 471، و ج2 ص857، 940.

[5] يراجع : محمود نجيب ، شروح الألفية ،ص172.

[6] يراجع : شرح ابن الناظم ص20، 60 ،129،100، 228، و أوضح المسالك ج1 ص48، 155، 263، 303، و ج2 ص 297، و ج3 ص 222، 287، 367، 390، 392، و ج4 ص 73ـــ74، و شرح ابن عقيل ج1 ص 176، 189، 223، 294، 495، 507، و ج2 ص 77، 78، 147، و شرح المكودي ص 11، 24، 42، 145، و توضيح المقاصد والمسالك ج1 ص 319، 538، و ج2 ص697، 851، و ج3 ص 1174، 1377.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

حجم الشواهد النثرية بين مقل ومكثر[1].

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

[1] يراجع : محمود نجيب ، شروح الألفية ، ص178.

و قد قصر اعتماد الشراح على النثر للخروج على القواعد، و لكنني وجدت أن الأشموني و عبد الله الفوزان ، وكثير من الشراح اعتمداه أيضا في تأصيل القواعد، و هو الأصل الذي أثبته في البحث، كما صرح أن الأمثال أكثر من الأقوال ، و لكن الذي ظهر لي هو عكس ذلك ـــ و الله أعلم ـــ.

المبحث الثالث:

منهج عبد الله الفوزان في الخلاف النحوي:

1.منهج عبد الله الفوزان في الخلاف في الأصول (السماع، والقياس، والعلة):

منهج عبد الله الفوزان في السماع:

يظهر منهج عبد الهو الفوزان في السماع واضحا، من خلال نقاط هامة:

فنجد احتفاءه بالسماع من خلال **ترديده للعبارات الدالة على اعتماده عليه كأصل من أصول الاستدلال**، مثل: "لورود السماع عن العرب"،" مؤيد بالسماع"،" ورد عن العرب"[1].

فهو **يصرح بالاعتماده عليه في التقعيد، وتقرير المسائل النحوية والانتصار للمذاهب والآراء المعتمدة عليه**، ومن ذلك مثلا:

في باب"النداء"[2]، عند قول الناظم:

وَاضْمُمْ أَو انْصِبْ مَا اضْطِرَارًا نُوِّنَا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنا

فقال: " هذا القسم الرابع من المنادى: وهو ما يجوز ضمه ونصبه، وهو المنادى المستحق للضم إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه وهو مضموم، وله نصبه أيضا، وقد ورد السماع بهما [3]، فمن الأول قول الشاعر:

سَلاَمُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيهَا وَلَيسَ عَلَيكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ[4]

ومن الثاني قول الشاعر:

---

[1] يراجع : عبد الله الفوزان، دليل السالك ، ج2 ص 49، 97، 207.

[2] يراجع : م ن ، ج2 ص97ـ98.

[3] يراجع : محمد محي الدين عبد الحميد ،الانتصاف من الإنصاف ، طبع مع كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" لابن الأنباري، (المكتبة العصرية ، صيدا، بيروت ، لبنان،1407 هـ ـ 1987م)، ج1 ص311.

[4] البيت من الوافر، قاله الأحوص الأنصاري في امرأة حسناء كان يحبها ، و قد تزوجها رجل دميم يدعى مطرا، و كانت تريد فراق مطر و هو يأبى ذلك، فوصف أحوالهما في هذا البيت،يراجع : شرح شواهد المغني ج 2 ص766، و الإنصاف ج 1 ص311، و المعجم المفصل ج7 ص 139.

أَعَبْدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيــبًا أَلُؤْماً لاَ أَبَــالَكَ واغْتِرَابَـــا[1]

وإذا كان الكوفيون يعتمدون على السماع كثيرا، فإننا نجد الفوزان **يميل في قضايا نحوية إلى الكوفيين** من هذا الجانب ، ويصرح بموقفه هذا، ومن أمثلة ذلك:

في باب "التوكيد" عند قول الناظم:

وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيــدُ مَنْكُورٍ قُبِــلْ وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ الــمَنْعُ شَمِلْ

فقد اختلف البصريون والكوفيون في توكيد النكرة، فمنعها البصريون مطلقا، أما الكوفيون فيجيزون هذا بشرطين هما: أن تكون النكرة محدودة، وأن يكون لفظ التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول، وذلك لورود السماع عن العرب، ولحصول الفائدة، لأن التوكيد يفيد النكرة شيئا من التحديد والتخصص يقربها من التعريف[2]، قال الفوزان:" وهذا القول الصحيح،وهو اختيار ابن مالك في الألفية، وقال في شرح الكافية: " وإجازته أولى بالصواب، لصحة السماع بذلك"[3] "[4].

ونجده أيضا يميل إلى الكوفيين، في باب "إعراب الفعل" عند قول الناظم:

والْفِعْلُ بَعْدَ الفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِــبْ

أي أن الفعل المضارع ينصب بـــ "أن" بعد الفاء الواقعة جوابا للترجي، كما ينصب بعد الفاء الواقعة جوابا للتمني، وفي هذه المسألة خلاف، إذ خالف البصريون وقالوا:إن الرجاء ليس له جواب منصوب، وتأولوا ذلك[5]، "والصواب قول الكوفيين بجوازه، لأنه مؤيد بالسماع..."[6].

---

[1] البيت من الوافر ، قاله جرير من قصيدة يهجو بها خالد بن يزيد الكندي، يراجع : ديوان جرير ص86، و شرح الأشموني ج1 ص407، و المعجم المفصل ج1 ص96.

[2] ابن الانباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (مسألة 63)،ج2 ص 451، و عبد اللطيف الزبيدي، ائتلاف النصرة ،(مسألة 48 من فصل الإسم) ص 61.

[3] ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج3 ص1177.

[4] الفوزان ، دليل السالك ، ج2 ص 49ـــ 50.

[5] يراجع : محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، (دار الفكر ، بيروت ، لبنان، د ط)،ج3ص 235,

[6] عبد الله الفوزان ، دليل السالك، ج2 ص207.

وقد رأينا فيما سبق استشهاده بأنواع الشواهد المختلفة فلم يهمل أي نوع منها، والكم الهائل من الآيات القرآنية ،وكذلك الكم المعتبر من الشواهد الأخرى، يدلنا على مدى اهتمامه واحتفائه بالسماع.

ومن منهجه في اعتماد السماع في تأصيل القاعدة النحوية ، **عدم اللجوء إلى التكلف والتأويل فيما خرج عن القاعدة وخالف النسق الصحيح الوارد في تركيب الجملة، بل يبقيه على ما سمع عليه** من العرب، و هو بهذا بائن عن مذهب البصريين مقترب إلى مذهب الكوفيين، ونجد هذا واضحا من خلال شرحه، ومن أمثلة ذلك:

في باب "الحال" عند قول الناظم:

وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُــرَّ قَدْ أَبَــوْا وَلاَ أَمْــنَعْهُ فَقَدْ وَرَدْ

فإذا كان صاحب الحال مجرورا بحرف الجر الأصلي، ففي تقديم الحال قولان: قول الجمهور بعدم الجواز، وقول بالجواز للفارسي وابن جني وابن كيسان وابن مالك كما في "التسهيل"، قال:"وهذا هو الصحيح"[1]، واستدلوا بالسماع وتابعهم في اعتماد السماع الفوزان،فقال:" ولا داعي للتعسف في تأويل ما ورد أو الحكم عليه بأنه ضرورة لمسايرة قول الجمهور، فقد وردت شواهد متعددة تؤيد ذلك، فإن الذين أجازوا التقديم معهم النص من القرآن الكريم والسماع عن العرب، وليس مع المانعين سوى التعليل"[2].

وفي الباب نفسه عند قول الناظم:

وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَــارِعٍ ثَــبَتْ حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنَ الوَاوِ خَلَتْ

وَذَاتَ وَاوٍ بَــعْدَهَا انْوِ مُبْــتَدَا لَهُ الْمُضَــــارِعَ اجْعَلَنْ مُسْنَدَا

ومعناه أن جملة الحال لابد لها من رابط يربطها ،وهو إما الواو وإما الضمير وإما هما معا، وقد يتعين أن يكون الرابط هو الضمير، وذلك في الجملة الحالية إذا صدرت بمضارع مثبت مجرد من "قد"، فإن جاء من كلام العرب ربط هذا المضارع بالواو فهو مؤول على تقدير مبتدإ بعد الواو، ويكون المضارع خبرا له، قال عبد الله الفوزان:" هذا ما ذكره ابن مالك—رحمه الله— والحق أنه لا داعي لهذا

[1] ابن مالك ، شرح التسهيل ، ج2 ص336.

[2] عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج1 ص380.

التأويل من أجل إدخال القاعدة في هذا الموضوع، فإن العربي المتكلم بذلك لا يعرف شيئا من هذه التأويلات، فيحكم عليها بالندور ولا يقاس عليها" [1].

وكذلك نجده يميل الى الاعتماد على السماع في باب "أفعل التفضيل" عند كلام الناظم على أحوال اسم التفضيل، ومنها: أن يكون مقترنا بـــ"أل"، وله حكمان: الأول، لزوم مطابقته لموصوفه في الإفراد والتذكير وفروعهما، والآخر: عدم مجيء "من" الجارة للمفضل عليه، لأن المفضل عليه غير مذكور في هذه الحالة، قال الفوزان:" وما ورد من مجيء "من" جارة للمفضل عليه فهو إما لغة لبعض العرب أو محكوم عليه بالشذوذ، ولا داعي للتكلف في تخريجه وذلك مثل قول الأعشى[2]:

وَلَسْتُ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى وَإِنَّـــمَا العِـــزَّةُ لِلْـــــكَاثِرِ" [3]

و غير ذلك من المواضع .[4]

و نجد أيضا من احتفائه بالسماع و احترامه لكل ما جاء منه من القليل و النادر و الشاذ في كثير من القضايا و المسائل النحوية، فهو عنده من الأهمية بمكان ما دام جاء عن العرب ، فقلّته وندرته إذا منعت من القياس عليه فهي لا تمنع من حفظه ، و هذا ما يعبر عنه بالقاعدة الموروثة "يحفظ و لا يقاس عليه"، و سنرى أمثلة ذلك عند الكلام على منهجه في القياس.

---

[1] عبد الله الفوزان ،دليل السالك، ج1 ص 392.

[2] البيت من السريع ، قاله الأعشى ، ميمون بن قيس، يراجع : شرح شواهد المغني ج2 ص 902، و المعجم المفصل ج3 ص 456.

[3] عبد الله الفوزان ،دليل السالك ، ج2 ص27.

[4] للاستزادة يراجع : م ن ، ج1 ص174، 440 ،449، و ج2 ص16، 223.

منهج عبد الله الفوزان في القياس:

إن المتتبع لعبدالله الفوزان في شرحه ، **يجده موافقا للنحاة في اهتمامه بالقياس وعدّه مصدرا مهمّا في استنباط القواعد والحكم عليها** ، فقد احتفى به في كثير من المسائل مرددا العبارات الدالة عليه، كقوله: " ذلك مقيس" ، "والمختار جواز القياس" ، "واستدلوا بالسماع والقياس"، " والصواب صحة القياس عليه"،" القياس يقتضيه" و غير ذلك[1]

كما نجده يصرح في كثير من المسائل الخلافية بترجيحه للقياس،ومن أمثلة ذلك:

في باب "الحال" عند قول الناظم:

وَمَصْدَرٌ مُنَــكَّرٌ حَالاً يَقَــعْ بِكَثْرَةٍ كَــبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ

حيث تكلم على أن الحال في غير الغالب تكون مخالفة لصاحبها في المعنى، كالحال الواقعة مصدرا، وقد كثر مجيء الحال نكرة في القرآن وكلام العرب، وقد ذهب سيبويه إلى أن وقوع الحال مصدرا غير مقيس، أما الجمهور فهم يؤولونه على أنه من المشتق، أما عبد الله الفوزان فوافق الناظم، حيث قال: " والصحيح أن ذلك مقيس، لكثرة ما ورد منه، ولا داعي للتأويلات التي وردت في كتب النحو، وقولهم: إن ذلك لا يقاس عليه، لمجيئه على خلاف الأصل، غير مقبول، فإن كثرتها تبيح القياس، وما الذي يقاس عليه إذا لم تكن هذه الشواهد داعية للقياس عليها... نقل السيوطي في الهمع عن أبي حيان قوله: " إن ورود المصدر حالا أكثر من وروده نعتا"[2] ."[3]

وفي الباب نفسه، عند كلام الناظم على وقوع صاحب الحال نكرة بمسوغ، في قوله:

وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِبًا ذُو الحَالِ إِنْ لَمْ يَــتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبِنْ

مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَلاَ يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلَا

وقد وقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ، وقد ورد هذا في كلام العرب وفي حديث النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا ما اختاره الفوزان ، فقال:

" والمختار في ذلك[4] ما ذهب إليه بعض النحاة – منهم سيبويه كما نقله عنه أبو حيان – من جواز القياس على ما ورد من الحال من النكرة بلا مسوغ، وأنه لا يوقف به على ما ورد به السماع،

---

[1] يراجع : عبد الله الفوزان ،دليل السالك ،ج1 ص374، 377، 439، و ج2 ص 13، 75، 89 .

[2] السيوطي، همع الهوامع، ج4 ص14.

[3] عبد الله الفوزان ،دليل السالك ، ج1ص 374.

[4] المسألة خلافية ، وهي غير موجودة في الإنصاف و لا في ائتلاف النصرة.

لأن الحال إنما يؤتى بها لتقييد العامل، فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها، وهذه الحجة يؤيدها ويقويها السماع الذي تحسن محاكاته والأخذ به في لغة الخطابة والكتابة "[1].

ومن ذلك أيضا في باب "التعجب" عند كلام الناظم على جواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله (المتعجب منه) بالظرف والجار والمجرور في قوله:

وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّْ مُسْتَعْمِلٌ وَالخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرّْ

قال الفوزان: " ثم أشار إلى أن الفصل بالظرف أو بالجار والمجرور مستعمل في كلام العرب نثرا وشعرا مما يدل على جوازه ، والخلاف بين النحاة في حكم القياس عليه ثابت، والصحيح جواز القياس عليه "[2].

وغير ذلك من الأمثلة[3].

ومن سمات منهجه في القياس، **التسامح في قبول ما تكلم به العرب** ، وعدم التشدد، فما ورد عن العرب – وإن قلّ – كاف للقياس عليه، ومراعاة الأكثر أفضل [4]، و من ذلك في باب" جمع التكسير"، عند قول الناظم :

وَ غَيْرُ مَا أَفْعلُ فِيهِ مُطَّــرِدْ مِنَ الثُّلاَثِيِّ اسْمًا بِأَفْعَالر يَرِدْ

وَ غَالِبًــا أَغْنَــاهُمُ فِعْلَانُ فِي فُعَلٍ كَقَوْلِــهِمْ صُرْدَانُ

فتكلم على ما يجمع على أفعال ، و بعد الشرح تكلم على ما ذهب إليه النحاة من الشذوذ في "فَعْل" المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنها، نحو فرخ و أفراخ، و حمل و أحمال، فقال:"الحكم بالشذوذ خلاف الصواب ، و هو جواز جمع "فَعْل" على "أفعال" قياسا ، لورود الأمثلة عن العرب تكفي للقياس"[5] .

و غير ذلك من الأمثلة[6].

---

[1] عبد الله الفوزان، دليل السالك، ج1 ص377.

[2] م ن ، ج2ص 13.

[3] للاستزادة يرا جع : م ن، ج2 ص 38، 75.

[4] م ن، ج1 ص8.

[5] م ن، ج2 ص 307، و يراجع : الأزهري(خالد بن عبد الله) ، شرح التصريح على التوضيح ، ج4 ص 637.

[6] للاستزادة يراجع: عبد الله الفوزان، دليل السالك ،ج2 ص 38، 111.

هذا و إن كنا قد رأينا عبد الله الفوزان تسامح في قبول ما جاء عن العرب، إذ و جدنا أنّ القليل مما ورد عن العرب كاف للقياس عنده، إلا أنّ هذا لم يمنعه من متابعة النحاة **في الحكم على كثير من المسائل و القضايا بالقلة و الندرة و الشذوذ**، و أمثلة هذا كثيرة نذكر منها:

في باب"مباحث الضمير" تكلم عبد الله الفوزان تبعا للناظم ، على أحكام نون الوقاية الملازمة لياء المتكلم ، فمن أحكامها وجوب اقترانها مع الفعل ماضيا كان أو مضارعا أو أمرا، و مع اسم الفعل و مع أفعل التعجب، و أما حذفها مع الفعل و "من" و " عن" فهو شاذ[1].

و في باب"الفاعل" عند كلام الناظم على تقديم المفعول في قوله :

وَ شَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّـــهُ عُمَرْ وَ شَذَّ نَـــحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ

تكلم عبد الله الفوزان على مواضع تقدم المفعول على الفاعل، ثم قال:" و قد ورد في شعر العرب أمثلة عاد الضمير فيها من الفاعل المتقدم إلى المفعول المتأخر، و لا داعي لمحاكاتها للنثر، فتحفظ بلا تأويل ولا يقاس عليها"[2].

و في باب "التأنيث" عند كلام الناظم على ما يستوي فيه المذكر و المؤنث، من عدم دخول التاء، وهو ما كان على وزن "فَعُول" بمعنى " فاعل"، و "مِفْعال" و "مِفْعيل" و "مفعل"، في قوله:

وَ لَا تَـــلِي فَارِقَةٌ فَعُـــولاَ أَصْلاً وَ لاَ المِفْعالَ وَ المِفْعِيـــلاَ

كَذَاكَ مِفْـــعَلٌ وَ مَا تَـــلِيهِ تَـــا الفَرْقِ مِنْ ذِي فَشُذُوذٌ فِيهِ

قال عبد الله الفوزان:" و ما لحقته التاء من هذه الصفات للفرق بين المذكر و المؤنث فشاذ لا يقاس عليه"[3]، و غير هذا من الأمثلة[4].

---

[1] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك، ج1 ص85-86.

[2] م ن، ج1 ص 274.

[3] م ن، ج2 ص 272.

[4] للاستزادة يراجع : م ن، ج2 ص433، 447.

موقف عبد الله الفوزان من تعليلات النحويين:

أما عن منهجه في التعليل النحوي ، فقد جاء منه صراحة في مقدمته ، فهو غير مقتنع بالتعليلات و الأسباب التي يذكرها النحاة ، و هي لا تفيد شيئا في مجال التطبيق ، فقال" أذكر ـــ أحيانا ـــ بعض العلل و الأسباب التي يذكرها النحاة من باب توضيح الألفية، و إن لم أقتنع بها، إذ الكثير منها تعليل لأمر واقع لا سبب له إلا السماع ، و هذه هي القاعدة السليمة ، التي لا اعتراض عليها، دون الاشتغال بعلل و أسباب لا تفيد شيئا في مجال التطبيق" [1].

وقد كان في نزعته هذه موافقا لثلة من العلماء، يقول عبده الراجحي :"إن كثيرا مما ذهب إليه الكوفيون، أقرب إلى واقع اللغة مما ذهب إليه البصريون ، فقد كانت السمة الغالبة على النحويين أنهم درسوا المادة اللغوية على أساس وصفي ، أي بطريقة تقريرية تبتعد عن التعليل الفلسفي، و كلمة الكسائي في ذلك مشهورة ، حين سئل في مجلس يونس عن قولهم: لأضربن أيُّهم يقوم، لم لا يقال: لأضربن أيَّهم؟ فقال :أيّ هكذا خلقت" [2].

و هو موافق لابن سنان الخفاجي الذي يقول:"فأما طريقة التعليل، فإن النظر إذا سلط على ما يعلل النحويون به، لم يثبت معه إلا الفذ الفرد، بل و لا يثبت شيء البتة، و لذلك كان المصيب منهم المحصل من يقول: هكذا قالت العرب "[3].

و في هذا يقول الخضري – رحمه الله – في حاشيته على " شرح ابن عقيل" –رحمه الله– عند الكلام على بناء الأفعال وسببه، يقول: " العمدة في هذه الأحكام السماع وهذه حِكَم تلتمس بعد الوقوع، لا تحتمل هذا البحث والتدقيق" [4].

ويقول أبو حيان – رحمه الله – عن تعليلات النحاة لحركة الضمير من ضمة للمتكلم، أو فتحة للمخاطب، أو كسرة للمخاطبة: " والذي أذهب إليه أن هذه التعاليل لا يحتاج اليها، لأنها تعليل

---

[1] م ن، ج1 ص9.

[2] دروس في المذاهب النحوية،ص91،و الكلام نقله من المزهر ، يراجع : السيوطي ، المزهر في علوم اللغة 2ج ص 373.

[3] سر الفصاحة، ص 38.

[4] ج1 ص30.

وضعيات ، والوضعيات ينبغي ألا تعلل"[1].

ومن أمثلة ذلك في شرحه نجد:

في أول باب "المعرب و المبني" عند قول الناظم:

وَالاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِـــي لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِـــي

فمشابهة الاسم الحرف في وجه من الأوجه التي ذكرها الناظم هو سبب بنائه، و نجد الفوزان يقول: "أذكر هذه التفاصيل من باب توضيح الألفية وإلا فالقاعدة السليمة في هذا الباب وغيره هو السماع عن العرب الأوائل، وعملية الإعراب والبناء هي محاكاة العرب ، فما لزم حالة واحدة بني، وما تغير آخره بتغير العامل أعرب"[2].

وفي باب "الاسم الموصول"، عند قول الناظم:

..... وَالنُّونُ إِنْ تُشْدَد فَلَا مَلَامَهْ

وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَـــيْنِ شُدِّدَا أَيْضًا وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا

فذكر ابن مالك أن تشديد النون في التثنية لا لوم فيه، وكذلك تشديد النون من " ذين وتين"، وأن التشديد في هذه النونات كلها هو تعويض عن الياء التي حذفت من الموصول، والألف من اسم الإشارة، قال الفوزان:" والعلة الصحيحة هي استعمال العرب"[3].

وغير ذلك من الأمثلة[4].

إن موقف عبد الله الفوزان من التعليل النحوي و الذي شغف به كثير من النحاة جاء متميزا، وهو بهذا الموقف يرمي إلى تيسير النحو و تقديمه لطالبيه بعيدا مما التصق به من الصوارف عن فهم أساسياته و الهدف الذي وضع من أجله.

الموازنة:

أما عن شراح الألفية على وجه العموم، فإذا كان السماع و القياس هما أهم أصول النحو ، فقد كان لهما الأثر الواضح في منهجهم في شروحهم على الألفية، و في موافقة من سبقهم بما فيهم الناظم،

---

[1] التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل ، تحقيق : حسن هزاوي،(دار القلم ، دمشق، سوريا ، ط 1 ، 1419هـ ـ 1998م) ، ج2 ص 133.

[2] عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج1 ص35ـ36.

[3] م ن، ج1 ص106.

[4] يراجع : ج2 ص 156، 175.

فقد كان مذهبهم مذهب معظم النحاة المتأخرين، و هو مذهب معتدل اعتمد مذهب البغداديين الانتقائي، و هذا المذهب نتعرف عليه من خلال قول ابن جني في باب" تعارض السماع والقياس"،قال:" إذا تعارض نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، و لم تقسه على غيره ، و ذلك نحو قوله تعالى:(اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ)(المجادلة: 19)، فهذا ليس بقياس، لكنه لا بد من قبوله، لأنك إنما تنطق بلغتهم ، و تحتذي في جميع ذلك أمثلتهم، ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره " [1].

و قد كان ابن مالك أحد أتباع المذهب البغدادي ، يقول السيوطي:" لابن مالك طريقة في النحو، سلكها بين طريقي البصريين و الكوفيين، فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ ، و مذهب البصريين اتّباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر، وابن مالك يُعلم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس و لا تأويل ، بل يقول : إنه شاذ أو ضرورة...قال ابن هشام :" و هذه الطريقة طريقة المحققين، و هي أحسن الطريقتين"[2].

و قد ذكر شوقي ضيف اختيارات ابن مالك من المذاهب البصرية و الكوفية و البغدادية والأندلسية، و هذا يدعم اعتماده على طريقة المحققين"[3].

و قد كان الشراح تبعا لابن مالك، فمزجوا بين المذهبين ، و لم يتشددوا في اللجوء إلى السماع و القياس، فكان لهم مذهبا و سطا لا يلتزم التزاما صارما بآراء أي من المذهبين ؛البصري و الكوفي.

و من ناحية انتمائهم إلى مذهب بعينه ، فشأنهم شأن جل المتأخرين الذين اعتمدوا على الاعتدال و التسهيل، فهم أقرب إلى مذهب ابن مالك الذي لم يؤيد مذهب البصريين وحدهم أو الكوفيين فقط، بل كان وسطا ، و إن كان ميله إلى البصريين أكثر.

و بهذا نجمل الموقف العام لشراح الألفية في السماع و القياس فيما يأتي:

احترموا السماع كثيرا و جعلوه في المقام الأول، و لم يتجرؤوا على رد سماع قط ، فنجد من الشراح من يردد العبارات الدالة عليه كثيرا، مثل :"سمع ، سماعا، و منقول سماعا"، و غيرها، و هذا

---

[1] الخصائص، ج1 ص117.

[2] الاقتراح ،ص441.

[3] يراجع : المدارس النحوية، ص310 و ما بعدها.

ظاهر في شروح كشرح ابن الناظم و المرادي و الأشموني، و إن قل ظهور هاته العبارات عند غيرهم فلا سبب لذلك إلا الاختصار[1].

و اهتمامهم بالسماع أيضا جعلهم يبنون أحكامهم على السماع الكثير ، من غير إغفال للقليل منه، بل حفظوه و لم يقيسوا عليه ، و خرّجوه على الشذوذ أو الندرة أو الضرورة الشعرية[2].

و من مظاهر اهتمامهم بالسماع، ترجيحهم له في حالة تعارضه مع القياس في مسألة واحدة، فالسماع الكثير صاحب المقام الأول، و مع هذا فقد اهتموا أيضا بالقياس و بنوا عليه أحكامهم وقواعدهم، و عللوا به بعض الظواهر، بيد أنه لم يصل إلى مستوى الاعتماد على السماع ، فجعلوه في المقام الثاني[3].

و قد بنوا قياسهم على السماع الكثير أما القليل فيحفظ و لا يقاس عليه ، و يخرّج على الشذوذ و الندرة أو الضرورة.

و من منهجم في السماع و القياس أنهم لم يتشددوا في الاحتجاج تشدد بعض النحاة ، بل تساهلوا فأفادوا من كل مصادره بما فيه الحديث النبوي و أقوال الصحابة –رضي الله عنهم –، و لم يندّ عنهم في هذا إلا القليل كأبي إسحاق الشاطبي، كما تساهلوا في تضمين شروحهم أشعار المولدين و المتأخرين على سبيل الاستئناس و التمثيل.

و ما ظهر بينهم من اختلاف في الكلام على هذين الأصلين ، فهو راجع إلى طبيعة الشرح، حيث وُضع كل واحد منهم لمستوى مناسب لطبيعة طالبيه، فاختصار بعض الشروح منع من ظهور الكلام على السماع و القياس بالصفة التي نراها عند الشروح المسهبة، و لهذا نجد العبارات الدالة عليهما تتردد في مثل شروح ابن الناظم، و المرادي و الأشموني[4].

---

[1] يراجع مثلا: شرح ابن الناظم ص 109، 112، 113، 124، 257، 304، 619 ،وأوضح المسالك ج1 ص 291، وج3 ص 6، و توضيح المقاصد و المسالك ج1 ص 512، 518، و ج2ص739، 1056.

[2] يراجع مثلا: شرح ابن الناظم ص120، 304، 599 ، وأوضح المسالك ج3 ص 124، 225، 260، و ج4 ص 290، 412، و شرح ابن عقيل ج1 ص 81 ،195، 240 وج2 359، 502،و توضيح المقاصد و المسالك ج1 ص 384 ج2 ص 803، 870.

[3] يراجع مثلا : شرح ابن الناظم ص 114، 152، 570، و أوضح المسالك ج1 ص 315، 349، و ج3 ص219 و ما بعدها، و ج4 ص290، و شرح ابن عقيل ص77 و ما بعدها،259، 260، و توضيح المقاصد ج2 ص 662، 870.

[4] للاستزادة يراجع: محمود نجيب ، شروح الألفية ، ص187 و ما بعدها.

أما عن العلة النحوية فقد رأينا من خلال شرح عبد الله الفوزان أن الشرح الحديث يترع إلى التيسير في النحو من خلال تجنيب النحو مغبات إقحامها في الدراسة النحوية، و إن كانت سائرة مع النحو منذ القديم كما وجدناها عند ابن مالك و الشروح الموسعة على الألفية، كذلك نجد رفضها عند كثير من النحويين القدماء ، و لا أفضل من تقديم النحو و خاصة للناشئة بعيدا عن المعوقات التي تتعب الطلبة و الدارسين.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

2.منهج عبد الله الفوزان في الخلاف في الفروع :

لم يكثر عبد الله الفوزان في شرحه من عرض مسائل الخلاف و التعرض لها ، فقد كان هذا قليلا في شرحه، و يظهر هذا واضحا إذا قارناه ببعض الشروح التي حفلت بمسائل الخلاف كشرح ابن الناظم و المرادي و الأشموني.

و قد كان يكتفي بالرأي الأقوى الذي يعضده السماع بكثرة ، كما نجده في بعض الأحيان، يذكر الخلاف عندما يشير إليه ابن مالك في النظم، فيذكره توضيحا للألفية، و من أمثلة هذا:

في باب "المعرف بأداة التعريف"، حيث أشار الناظم إلى الخلاف بقوله:

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أَوْ اللَّامُ فَقَــطْ فَنَمَطٌ عَرَّفْــتَ قُلْ فِيهِ النَّمَطْ

فقال عبد الله الفوزان: "و قد اختلف النحويون في حرف التعريف في مثل: الغلام، فقال الخليل ابن أحمد: المعرف هو "أل" و الهمزة همزة قطع أصلية بدليل فتحها، وصلت لكثرة الاستعمال، و هذا هو الراجح لسلامته من دعوى الزيادة في الحرف الذي ليس محلا لها، و قال سيبويه: المعرف هو اللام وحدها، و الهمزة همزة وصل، فهي زائدة اجتلبت للنطق بالساكن، فلا مدخل لها في التعريف"[1]

و في باب "التوكيد" تكلم عبد الله الفوزان[2] تبعا للناظم الذي أشار إلى الخلاف بين النحويين في حكم توكيد النكرة، في قوله:

وَ إِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْــكُورٍ قُــبِلْ وَ عَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ المَنْعُ شَمِلْ [3]

و مع أن عبد الله الفوزان موافق لابن مالك و كان تبعا له في مذهبه ـــ مذهب المحققين ـــ، لكن هذا لم يمنعه من مخالفته في بعض المسائل، الذي ارتأى فيها وجها آخر، **فعلى قدر ما هو متبع لابن مالك، فهو ليس مقلدا له في كل ما ذهب إليه**، ومن أمثلة ذلك:

في باب "الحال" عند كلام الناظم على تعين أن يكون الرابط هو الواو، إذا كانت الجملة الحالية مصدرة بمضارع مثبت مجرد من "قد"، في قوله:

وَ ذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَــارِعٍ ثَــبَتْ حَــوَتْ ضَمِيــرًا وَ مِنَ الوَاوِ خَلَتْ

---

[1] عبد الله الفوزان، دليل السالك، ج1 ص125.

[2] يراجع : م ن، ج2 ص49.

[3] يراجع: ابن الأنباري ،الإنصاف ،(مسألة63)،ج2 ص 451 ، و عبد اللطيف الزبيدي ،ائتلاف النصرة ص61.

وَ ذَاتُ وَاوٍ بَــعْدَهَا انْوِ مُبْتَــدَا لَهُ الْــمُضَارِعَ اجْعَلَنْ مُسْنَــدَا .

فقد ذهب الناظم إلى تقدير مبتدإ بعد الواو، و الفعل المضارع خبر له، وقد خالفه في هذا عبد الله الفوزان، فقال:"و الحق أنه لا داعي لهذا التأويل من أجل إدخال ما ورد تحت القاعدة في هذا الموضوع، فإن العربي المتكلم بذلك لا يعرف شيئًا من هذه التأويلات، فيحكم عليها بالندور و لا يقاس عليها" [1]

و في باب "عطف النسق"، عند كلام الناظم على العطف على ضمير الرفع المتصل، في قوله:

وَ إِنْ عَلَى ضَــمِيرِ رَفْعٍ مُــتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلَ بِالضَّمِيرِالْمُنْفَصِلْ

أَوْ فَاصِــلٍ مَا وَ بِلاَ فَصْــلٍ يَرِدْ فِي النَّظْمِ فَاشِيًا وَ ضَعْفَهُ اعْتَقِدْ

فإذا كان المعطوف عليه ضميرًا مرفوعا متصلا، بارزا كان أو مستترًا، يفصل بينه و بين المعطوف بفاصل، و يقع الفصل كثيرًا بضمير مرفوع منفصل مناسب، و قد يقع الفصل بغير ضمير الرفع المنفصل، و ذلك كالمفعول به و "لا" النافية، و قد ورد العطف على الضمير المتصل المرفوع بلا فاصل، قليلا في النثر، و كثيرا في الشعر [2]، و ذهب ابن مالك إلى أنه مع كثرته في الشعر فهو ضعيف لا يقاس عليه، و قد خالفه عبد الله الفوزان بقوله: "و هذا فيه نظر، و الصواب صحة القياس عليه في الشعر بلا ضعف ما دام أنه كثير"[3]، و غير ذلك من المواضع.

و نجد عبد الله الفوزان و هو يتعرض لبعض المسائل **الخلافية يسعى دائما إلى تضييق دائرة الخلاف**، و أن يترع منها هذه الصبغة، فهو متبرم من بعض المسائل التي وقع فيها الخلاف، و قد رأينا ذمه للتكلف و التأويل في كثير من المسائل و الذي كان سببًا في توسيع هوة الخلاف النحوي.

أما عن أسلوبه في التعامل مع الخلاف فنجده من خلال تتبعنا المسائل التي تعرض فيها لذكر الخلاف النحوي أنه يدور بين الإعراض و العرض الموجز، أما التفصيل في الخلاف فقليل، و قد كان الداعي إلى هذا التوسط الذي التزمه في شرحه.

الإعراض عن الخلاف : إن المتتبع لابن مالك في ألفيته يجده أعرض عن مسائل خلافية و ذكر منها وجها واحدًا رَجَح عنده، و هذا ما نجده أيضا عند بعض الشراح الذين رأوا في صنيعه هذا

---

[1] عبد الله الفوزان، دليل السالك، ج1 ص 392.

[2] يراجع : ابن الأنباري، الإنصاف، (مسألة66)، ج2 ص474، وعبد اللطيف الزبيدي، ائتلاف النصرة (مسألة50 من فصل الاسم) ص 63.

[3] عبد الله الفوزان، دليل السالك، ج2 ص 75.

مسوغًا للاكتفاء بالوجه الراجح تخفيفا على المتعلمين، و قد كان عبد الله الفوزان ممن تبع ابن مالك في هذا، و من أمثلة هذا نجد:

اختلاف النحاة في جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه، نحو "عليك و دونك و عندك" في أسلوب الإغراء، فذهب الكوفيون إلى جوازه و منعه البصريون [1]، أما الناظم فقد تحدث عن عمل أسماء الأفعال عمل فعله و لم يشر إلى الخلاف المذكور، حين قال:

وَ مَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَــلْ لَهَــا وَ أَخِّرْ مَا لِذِي فِيهِ مِنْ عَمَلْ

و تبعه عبد الله الفوزان معرضا عن ذكر الخلاف، فقال: "و من أحكام معمول اسم الفعل أنه لا يجوز تقديمه عليه، بل يلزم تأخيره"[2].

و اختلف النحاة في علة رفع الفعل المضارع، فذهب البصريون إلى أن العلة وقوعه موقع الاسم، بينما ذهب الكوفيون إلى أنها تجرده من النواصب و الجوازم [3]، أما ابن مالك فاختار رأي الكوفيين دون ذكر الخلاف، فقال في باب "إعراب الفعل" المضارع:

ارْفَعْ مُضَارِعًــا إِذَا يُــجَرَّدُ مِنْ نَّاصِبٍ أَوْ جَــازِمٍ كَتَسْــعَدُ

و تبعه عبد الله الفوزان، فأعرض عن الخلاف و لم يذكره، و اكتفى بما اكتفى به الناظم[4].

أجاز النحاة في باب "ما لا ينصرف" صرف ما لا ينصرف لضرورة الشعر، و وقع الاختلاف في منع المصروف للضرورة، فأجازه الكوفيون و بعض البصريين كالأخفش الأوسط و ابن برهان، ومنعه بعض البصريين[5]، أما ابن مالك فقد وافق الكوفيين في قوله:

وِ لِاضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ذُوالمَنْعِ وَالمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفْ

أما عبد الله الفوزان، فأعرض عن ذكر الخلاف و اكتفى بشرح كلام الناظم[6]، مخالفا كثيرا من

---

[1] يراجع : ابن الأنباري ، الإنصاف،(مسألة 27) ج1 ص 228، و عبد اللطيف الزبيدي، ائتلاف النصرة ،(مسألة 10 فصل الاسم)، ص 34، 35.

[2] عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج2 ص 141.

[3] يراجع: ابن الأنباري ، الإنصاف(مسألة 73)، وأبو بكر الزبيدي، ائتلاف النصرة، (مسألة 12 من فصل الفعل) ص127.

[4] يراجع:عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج2 ص 184.

[5] يراجع : ابن الأنباري ، الإنصاف ،(مسألة 70)، ج2 ص 493، وعبد اللطيف الزبيدي، ائتلاف النصرة،(مسألة 42 من فصل الاسم)، ص 59.

[6] يراجع: عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج2ص 182.

شراح الألفية[1].

و غير ذلك من الأمثلة[2].

العرض الموجز:

نجد عبد الله الفوزان و هو يشرح النظم، يتعرض لبعض مسائل الخلاف النحوي بإيجاز، فيكتفي في تحديد أطرافه بذكر المدرستين ـــ البصرية و الكوفية ـــ، و إن زاد فإنه يذكر بعض رؤوس أعلامهما مثل: سيبويه و الخليل و الأخفش و الكسائي، و قد يذكر بعض الشواهد، وقد يكتفي بذكر طرف واحدٍ في الخلاف، كما نجده يلتزم الحياد، كذلك كثيرا ما نجده يدلي برأيه مرجحا ما يراه وجيها.

و هذا هو الطابع الغالب في عرضه للمسائل الخلافية، و قد كان بهذا وفيا لما وعد به في مقدمته بإعراضه عن ذكر المسائل الخلافية إلا ما دعت الحاجة إليه من إشارة ابن مالك إليه، فيذكره من باب توضيح الألفية،و من أمثلة هذا:

اختلف النحاة في جواز التعجب من البياض و السواد دون غيرهما من الألوان، فأجازه الكوفيون و منعه البصريون حملا على سائر الألوان الأخرى [3]، أما ابن مالك فلم يشر إلى الخلاف، وتبعه في هذا أكثر شراح الألفية [4]، أما عبد الله الفوزان فقد صوب رأي الكوفيين مستندا إلى السماع[5].

و من ذلك أيضا، اختلاف النحاة في جواز تقديم خبر "مازال" و أخواتها عليهن، فذهب الكوفيون و ابن كيسان إلى جوازه في "مازال" و ما كان في معناها من أخواتها، بينما منعه البصريون

---

[1] يراجع : شرح ابن الناظم ص 470، و توضيح المقاصد و المسالك ج3 ص 1227، و شرح ابن عقيل ج2ص 321 و ما بعدها، وشرح المكودي ص171، و شرح الأشموني ج2 ص440 ، و أوضح المسالك ج4 ص7.

[2] للاستزادة يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك، ج1 ص 197.

[3] يراجع : ابن الأنباري ، الإنصاف ،(مسألة16)، ج 1ص 148 و ما بعدها، و عبد اللطيف الزبيدي ، ائتلاف النصرة ،(مسألة 6 من فصل الفعل) ص 120ــ 121.

[4] يراجع : شرح ابن الناظم ص 330، و شرح ابن عقيل ج2 ص 124، و شرح المكودي ص 127، و توضيح المقاصد والمسالك ج2 ص893 و ما بعدها، و شرح الاشموني ج2 ص179.

[5] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج2 ص9.

و الفراء، و أجمع الفريقان على عدم جواز تقديم خبر "ما دام" عليها [1]، و قد تعرض عبد الله الفوزان إلى الخلاف تبعا لابن مالك في إشارته إلى ذلك[2].

و اختلف النحاة في أصل الاشتقاق، فذهب البصريون إلى أنه المصدر، و ذهب الكوفيون إلى أنه الفعل[3]، و كان ابن مالك موافقا للبصريين فقال في باب "المفعول المطلق"، مشيرا إلى الخلاف:

اَلمَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولَيْ الفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ
بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْــلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ وَ كَوْنُهُ أَصْلاً لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ

و قد أشار عبد الله الفوزان أيضا للخلاف بإيجاز و لم يتعرض إلى أطرافه و اكتفى بالترجيح في قوله: "فالمصدر أصل المشتقات كلها... و هذا هو القول الراجح، و هو المشهور"[4].

و غير ذلك من المواضع[5].

و قد يصل عبد الله الفوزان في إيجازه إلى **حد الاكتفاء بالإشارة إلى وجود الخلاف بذكر حكم الوجه الراجح عنده**، وهو كثير في شرحه[6].

الموازنة:

إن تعرض الشروح إلى الخلاف النحوي في الفروع و الجزئيات وثيق الصلة مع البسط أو الاختصار الذي يختاره الشارح لشرحه، فالشروح المبسوطة تجد متنفسا للتعرض له إيجازا و تفصيلا وهذا ما وجدناه عند الأشموني ،على عكس الشروح الموجزة أو المتوسطة كشرح عبد الله الفوزان .

أماموقف شراح الألفية عامة من الخلاف النحوي في الجزئيات فنجد تعرضهم لآراء المذاهب النحوية السابقة من خلال احتواء شروحهم على إشارات و اقتباسات من أئمة هاته المدارس و في مقدمتها البصرية و الكوفية، و لم يُعهد عليهم تحاملهم أو النيل من أحد حتى و لو اختلفوا معه في الرأي.

---

[1] يراجع : ابن الأنباري ، الإنصاف ،(مسألة 17)، ج 1 ص 155 و ما بعدها، و عبد اللطيف الزبيدي ، ائتلاف النصرة ،(مسألة 8من فصل الفعل) ص122، 123، و ابن مالك ، التسهيل ج1 ص 348.

[2] يراجع : عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج1 ص169.

[3] يراجع : ابن الأنباري ، الإنصاف ،(مسألة 28)، ج 1 ص 235 و ما بعدها، و عبد اللطيف الزبيدي ، ائتلاف النصرة ، (مسألة 1من فصل الفعل) ص111.

[4] عبد الله الفوزان ، دليل السالك ، ج1ص 318.

[5] للاستزادة يراجع: م ن ، ج1 ص 173، 283، و ج2 ص 32.

[6] يراجع مثلا: م ن ، ج1 ص17، 32، 38، 111، 160، 178، 230، 235، 401، 407.

و من مظاهر منهجهم في الخلاف التوفيق بين المذاهب بالانتقاء و الترجيح على عادة معظم المتأخرين، فلم تكن لهم آراء خاصة مبتكرة، و لم يكونوا ينتمون إلى مدرسة بعينها لأنهم عاشوا بعد اكتمال أهم خصائص المدارس النحوية.

وعدم انتمائهم إلى فريق أو مذهب أو مدرسة، لا يعني التزامهم الحياد المطلق، فقد كانت موافقتهم للبصريين أكثر من الكوفيين، كما أنهم لم يوافقوا البصريين في كل المسائل ليحسبوا منهم ، و لم تصل موافقتهم للكوفيين إلى حد نسبتهم إليهم، و مع هذا فقد تفاوت شراح الألفية في ركوب بحر الخلاف من خلال الاحتفاء بعرض مسائله بين الإيجاز و التفصيل، و من خلال الإعراض عنها.

فالشروح المختصرة نجد السمة البارزة فيها هي إغفال المسائل الخلافية و اختيار وجه واحد وإثباته في شروحهم تبعا لصاحب النظم [1] ، و إن كان منهم من تعرض للخلاف النحوي فإنه يكون بإيجاز لا يكون معه توسع في ذكر أطراف الخلاف أو شواهد الفريقين و لا مناقشة لآرائهم ،و قد يعرض بحياد لا ترجيح معه[2]، وما كان من تفصيل في الخلاف عندهم فهو قليل، يقول عبد العال سالم مكرم عن ابن هشام في شرحه: "و إذا كانت هناك مسائل خلافية فقد يشير إليها إشارات عابرة لأن مختصره لا يتحمل خلافات النحويين، و ما يتبع هذه الخلافات من تعقيبات" [3]

أما الشروح التي ظهر عليها التوسع، فقد ظهرت في عدة مواضع منها أساليب الشروح المختصرة عند إغفالها عرض الخلاف[4]، و عرضه بإيجاز[5]، لكنها تميزت بالتفصيل في التعرض للمسائل للمسائل الخلافية ، بتفصيل ذكر الأطراف و الآراء و الشواهد ، و قد يلتزمون الحياد كما نجدهم في كثير من الأحيان يدلون بآرائهم و ترجيحاتهم[6].

---

[1] يراجع مثلا : شرح ابن الناظم ص 96، 116، 172، و أوضح المسالك ج1 ص 326، 329، و ج2 ص 158 و ما بعدها، و ج3 ص296، و شرح ابن عقيل ج1 ص 269، و ج2 ص 124، 212، و شرح المكودي ص44، 65، 161.

[2] يراجع مثلا : شرح ابن الناظم ص103، 126، 197، 437، و أوضح المسالك ج1 ص 244، 286، و ج2 ص 65، 308، و ج3 ص125، 152، 263، وج4 ص 139، 361، و شرح المكودي ص38، 40، 44، 72.

[3] المدرسة النحوية في مصر و الشام ، ص369، 370.

[4] يراجع مثلا : توضيح المقاصد و المسالك ، ج1 ص523، و ج2 ص611.

[5] يراجع مثلا : م ن، ج1 ص 496، 506 و ما بعدها، و البحث.

[6] يراجع م ن : ج2 ص636، و ج3 ص1228.

و لم يقتصر الشراح على عرض المسائل التي ذكرها الناظم في ألفيته،بل تعدت بعض الشروح كتب الخلاف نفسها، فصار الشرح بنفسه مصدرا من مصادر الخلاف ، و هذا ما رأيناه من الأشموني.

و إذا كان الشراح قد خالفوا آراء للنحاة السابقين، فقد ظهرت آراؤهم في مقابل صاحب النظم الذي شرحوه، فلم يأخذوا بكل آراء ابن مالك [1]، و ابن مالك نفسه لم يستقر في مسيرته النحوية على موقف واحد في بعض المسائل، فاختار وجها في الألفية واختار غيرها من كتبه الأخرى[2].

[1] يراجع مثلا : شرح ابن الناظم ص27، 33، 201، و أوضح المسالك ج1 ص 188، و ج2 ص 288، 319 و ما بعدها، و ج4 ص 331، و شرح ابن عقيل ج1 ص 60، 289، 263، و شرح المكودي ص 51، 72، 217،و توضيح المقاصد والمسالك ج2 ص 587، 935، و ج3 ص 1442.

[2] يراجع: محمود نجيب، شروح الألفية، ض205 و ما بعدها.

المبحث الرابع: منهج عبد الله الفوزان في اعتماد المصادر و المراجع:

اعتمد عبد الله الفوزان في بناء شرحه على ألفية ابن مالك مجموعة من المصادر و المراجع،والمتتبع لنوع هاته الكتب و طريقة نقله عنها يمكنه رصد منهجه فيما يلي :

نجد عبد الله الفوزان على قدر ما حرص على اعتماد مصادر متنوعة سواء النحوية أو غيرها **مما** يخدم شرحه ، **لم يكثر إكثار بعض الشروح القديمة في تنويع المصادر و الإكثار منها** وعلى رأسها الأشموني و المرادي و الشاطبي، فعدد المصادر و المراجع المعتمدة و الكمية المنتقاة من كل مصدر ساهمت مع جوانب متعددة من الشرح في تصنيف شرحه ضمن الشروح المتوسطة.

و قد **كان عبد الله الفوزان دقيقا** من خلال التزامه بذكر المصدر و المرجع المعتمد مع الإحالة إلى رقم الصفحة،مما يسهل على القارئ الرجوع إليه بسهولة تامة،و هو بذالك مهتم بربط القارئ بالمصادر.

ومن مظاهر الدقة عنده **ذكره المصادر مشفوعة بأسماء مؤلفيها** في الغالب ، مثل : "شرح الكافية الشافية" لابن مالك؛و "النوادر" لأبي زيد الأنصاري؛و "المغني" لابن هشام الأنصاري؛و "أدب الكاتب" لابن قتيبة.....و غيرها[1].

و نجده في بعض الأحيان لا يذكر صاحب المصدر،ربما لشهرته عنده،مثال ذلك:"المخصص" و"اللسان" و "القاموس" و "فتح الباري" و "الجنى الداني" و "النهاية في غريب الحديث و الأثر" و"التذييل والتكميل" و "كشف الظنون"... و غيرها[2].

و جملة ما اعتمده **نجد أنه غلب على مصادره كتب المتأخرين من النحاة** و في مقدمتهم كتب ابن مالك و شروح الألفية و الحواشي عليها و كتب النحو الحديثة و المعاصرة، و هذا يدل على اعتماده على الكتب التي قدمت النحو في أكمل صوره و تبويبه و تفريعاته،و لا يعني هذا أنه أهمل كتب المتقدمين و المنتسبين إلى المذاهب النحوية بل نجده يذكر كتاب إمام النحاة سيبويه كما ذكر

---

[1] يراجع : عبد الله الفوزان، دليل السالك، ج1 ص 59، 78، 107، 117، 145، 301، 359، 445، و ج2 ص 356، 426.

[2] يراجع : م ن، ج1 ص 258، 265، 302، 310، 437، و ج2 ص 106، 230، 369.

كتب المبرد كـــ "المقتضب" و" الكامل"، و" معاني القرآن" للفراء و "معاني القرآن و إعرابه" للزجاج و "معاني الحروف" للرماني و "التبيان في إعراب القرآن" للعكبري... وغيرها.

و فيما يلي تفصيل ذلك:

الفوزان و نحاة المدارس النحوية المتقدمين:

لم يكثر الفوزان من اعتماد مصادر النحاة المتقدمين أصحاب المؤلفات و الذين كانوا يمثلون مدارس نحوية عريقة و مذاهب كان لها الفضل في بناء النحو، **و نجده كثيرا ما يعتمد آراءهم من كتب النحو المتأخرة.**

وممن ذكر نجد من **البصريين** : سيبويه ناقلا آراءه من "الكتاب" حيث ذكره اثنتين و عشرين مرة،و المبرد : ست مرات من "الكامل في اللغة و الأدب و النحو" ومرة من "الفاضل"، و الزجاج سبع مرات من كتابه "معاني القرآن و إعرابه"، وابن درستويه مرة واحدة من "الكتّاب".

و من **الكوفيين** ذكر:الفراء خمس مرات من كتابه "معاني القرآن" و مرتين من "المذكر والمؤنث"و مرة من "المقصورو الممدود".

ومن **البغداديين** ـــ أصحاب المؤلفات ـــ ذكر:ابن قتيبة مرة من "تفسير غريب القرآن" و مرتين من "أدب الكاتب"، و السيرافي : مرة واحدة من "ضرورة الشعر"، و الفارسي مرة من "التكملة"، والرماني: مرتين من "معاني الحروف"، وابن جني مرة واحدة من "المحتسب" و ثلاث مرات من "الخصائص"، و الزمخشري: ست مرات من "الكشاف" وثلاث مرات من"المفصل" و مرة واحدة من " الأنموذج"، و ابن الدهان مرة واحدة من "باب الهجاء"، وأبا البقاء العكبري: سبع مرات من "التبيان في إعراب القرآن" و مرة من "إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث"، و الرضي الإستراباذي تسع مرات من شرحه على "الكافية".

و من علماء المغرب و الأندلس ذكر: ابن عصفور مرة واحدة من "شرح جمل الزجاجي"و مرة من "المقرب"ومرتين من "الممتع في التصريف"، و أبا حيان:تسع عشرة مرة من"البحر المحيط" ومرتان من "التذييل و التكميل".

ومن **علماء مصر و الشام** ذكر:ابن معط مرة من "الفصول الخمسون" و مرة من ألفيته، و ابن يعيش ثماني مرات من شرحه على "المفصل" وغيرهم من شراح الألفية.

كما نجده يذكر في بعض الحالات النحاة عند التعرض لآرائهم و مذاهبهم دون الإحالة إلى مصادرهم الخاصة بهم ، فيذكرهم تبعا لمدارسهم[1].

عبد الله الفوزان و ابن مالك :

إن كون كتاب عبد الله الفوزان شرحا لألفية بن مالك دفعه إلى الاعتماد على كتبه الأخرى، فكان في مقدمتها :" شرح الكافية الشافية" لابن مالك، فقد ذكرها اثنتين و ثلاثين مرة،كما ذكر"الكافية الشافية" سبع مرات، واعتمد على "التسهيل" ثلاث عشرة مرة، وعلى شرح ابن مالك للتسهيل إحدى عشرة مرة،و اعتمد على "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" أربع مرات، و على "إكمال الإعلام بتثليث الكلام" مرتين.

كما نجده يذكر ابن مالك دون الإحالة على مصدر من مصادره.

كل هذا يدل على اهتمام الفوزان بمؤلفات ابن مالك كما و نوعا.

عبد الله الفوزان و شروح الألفية و الحواشي عليها:

اهتم الفوزان اهتماما كبيرا بالمؤلفات التي كتبت حول الألفية من شروح و حواشي وغيرها، فقد اعتمد عليها في بناء شرحه، وإن كانت المؤلفات حول الألفية كثيرة جدا فقد **اهتم بالمشهور منها بين دارسي النحو**، و على قدر أهميتها فقد ظهر التفاوت في الاعتماد عليها.

فقد ذكر من الشروح المعتمدة "شرح ابن الناظم" أربع مرات،كما اعتمد على شرح المرادي "توضيح المقاصد و المسالك"ثلاث مرات، واعتمد على شرح ابن هشام "أوضح المسالك" والمشتهر بـــ "التوضيح" ست مرات ،و على حاشية خالد الأزهري "التصريح بمضمون التوضيح" تسع مرات ، كما اعتمد على حاشية ياسين الحمصي على "التصريح" أربع مرات،و على حاشية "عدة السالك على أوضح المسالك" لمحمد محي الدين عبد الحميد مرة واحدة ،واعتمد على "شرح ابن عقيل"ثلاث مرات، ومن الحواشي على هذا الشرح اعتمد :"حاشية الخضري "خمس عشرة مرة، واعتمد على شرح أبي إسحاق الشاطبي"المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية"مرتين، و على شرح عبد الرحمان المكودي أربع مرات ، ومن الحواشي التي كتبت عليه اعتمد على "حاشية المُلَّوي" مرة واحدة، و عشر مرات على "حاشية ابن الحاج"،أما شرح الأشموني على الألفية"منهج السالك"فاعتمده ثماني عشرة مرة، ومن الحواشي التي كتبت عليه اعتمد على "حاشية الصبان" اثنتين و ثلاثين مرة،

[1] يراجع: عبد الله الفوزان، دليل السالك، ج1 ص170، 178، 190، 363، 375، 444، و ج2 ص 220، 364، 398، 453.

واعتمد على شرح السيوطي على الألفية "البهجة المرضية"مرة واحدة ، كما نجده أحال على شروح الألفية جملة واحدة ثلاث مرات.

و من المؤلفات حول الألفية نجده اعتمد على "المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية"للعيني مرتين،و في إعراب أبيات الألفية اعتمد على "تمرين الطلاب في صناعة الإعراب"لخالد الأزهري ثلاث مرات،كما اعتمد على المؤلفات الأخرى لشراح الألفية ، ومن ذلك "المساعد على تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد" لابن عقيل تسع مرات، و "الجنى الداني في حروف المعاني" للمرادي مرة واحدة، ومن مؤلفات ابن هشام اعتمد كثيرا على"مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" فكانت إحدى و عشرين مرة، و"شذور الذهب"خمس مرات ،و على شرح"قطر الندى"مرتين ، وما كتب عليه من الشروح و الحواشي نجد "شرح الفاكهي على قطر الندى" مع حاشيته مرتين و مرة واحدة على "حاشية ياسين الحمصي على شرح الفاكهي لقطر الندى"،و من كتب السيوطي اعتمد "بغية الوعاة"مرة واحدة ،و مرتين على" الأشباه و النظائر"،وأربع مرات من "المزهر في علوم اللغة"، كما أكثر من الاعتماد على "همع الهوامع"حيث اعتمده أربع عشرة مرة

ونجده اعتمد كثيرا على "أبي حيان التوحيدي" من تفسيره "البحر المحيط"، فاعتمده تسع عشرة مرة، ومرتان على كتابه "التذييل و التكميل".

عبد الله الفوزان والتآليف النحوية و الصرفية الحديثة :

إلى جانب ما ذكرنا اعتمد الفوزان على كتب النحو و الدراسات المؤلفة في العصر الحديث وكثير منها لمؤلفين معاصرين له، و في مقدمتها نجد :"النحو الوافي" لعباس حسن، حيث اعتمد عليه ثمان و ثلاثين مرة، و"السماع و القياس"لأحمد تيمور مرة واحدة،و"ظاهرة التنوين في العربية"لعبد الرحمان إسماعيل مرة واحدة،و"الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي" لعبد العال شاهين مرة واحدة، و"النحو الواضح" لمجموعة من العلماء مرتين، و"معجم المصطلحات النحوية و الصرفية "لمحمد سمير نجيب اللّبْدي مرة واحدة،و"المغني في تصريف الأفعال"[1] ست مرات، و "المرادي و كتابه" لعلي عبود الساهي، مرتين و "المجمع العلمي العراقي"ثلاث مرات ... و غيرها من الكتب.

الفوزان و كتب اللغة:

[1] لم يذكر اسم مؤلّفه.

نجد الفوزان يعتمد على كتب اللغة و في مقدمتها القواميس فنجده اعتمد "الصحاح"للجوهري إحدى عشر مرة،و"لسان العرب"لابن منظور ست مرات، و "المصباح المنير" للفيومي ثلاث عشرة مرة، و اعتمد مرة واحدة على كل من "تهذيب اللغة" للأزهري،و"المخصص" لابن سيده و" تاج العروس" للزبيدي و "المعجم الوسيط".

كما اعتمد على الكتب المؤلفة في موضوعات علم اللغة، فنجد منها: "الخصائص"لابن جني ثلاث مرات، وكذلك "النوادرفي اللغة"لأبي زيد الأنصاري ، ومرة واحدة من "المزهر في علوم اللغة" للسيوطي و "النحت في العربية" لنهاد الموسى ، و"مقالات في منتخبة في علوم اللغة" لعبد الكريم الأسعد .

عبد الله الفوزان و كتب التفسير و الدراسات القرآنية:

إن المتتبع للمصادر و المراجع التي اعتمدها عبد الله الفوزان يجده أعطى حظا وافرا للكتب المؤلفة حول القرآن الكريم، ذلك لأن القرآن أهم مصدر للتأصيل و التقعيد النحوي، وفي مقدمة هاته الكتب نجد كتب التفسير و منها :

"تفسير البحر المحيط" لأبي حيان الأندلسي تسع عشرة مرة،و "الكشاف" للزمخشري ست مرات،و"تفسير الآلوسي"مرتين، و "تفسير الفخر الرازي" مرة واحدة،و تفسير ابن كثير مرة واحدة.

و نجده اعتمد كتب الدراسات القرآنية و القراءات قديمها و حديثها، ومنها:

"معاني القرآن للفراء"خمس مرات، و "معاني القرآن و إعرابه "للزجاج سبع مرات، و "التبيان في إعراب القرآن" لأبي البقاء العكبري سبع مرات، و "تفسير غريب القرآن"لابن قتيبة مرة واحدة و"المحتسب" لابن جني مرة واحدة، و "البرهان في علوم القرآن"للزركشي ثلاث مرات، و "دراسات لأسلوب القرآن الكريم "لمحمد عبد الخالق عضيمة ثماني و ثلاثين مرة، و"الكشف عن وجوه القراءات السبع و عللها و حججها" لمكي ثمان و عشرين مرة، و"النشر في القراءات العشر"لابن الجزري ثلاث مرات، و "معجم مفردات الإعلال و الإبدال في القرآن الكريم" ست مرات، و مرة واحدة من كل من "النحو القرآني"،و "الإمالة في القراءات واللهجات العربية"،و "معرض الإبريز من الكلام الوجيز عن القرآن العزيز"[1].

[1] لم يذكر عبد الله الفوزان أسماء مؤلفيها.

و إلى جانب هذا فقد اعتمد كتبا متفرقة، مثل كتب الحديث فنجد في مقدمتها "فتح الباري"اثنين و عشرين مرة، و"عمدة القارئ" للعيني مرتين، و "شرح النووي على صحيح مسلم"مرة واحدة... و غيرها.

ومن كتب التراجم و المؤلفات اعتمد مرة واحدة على"سير أعلام النبلاء" للذهبي ،و"بغية الوعاة" للسيوطي، و"الأعلام"لخير الدين الزركلي، و "كشف الظنون"لحاجي خليفة.

و قد اعتمد بعض الكتب التي تناولت قضايا شرعية و دينية.

و على قدر الدقة التي التزمها عبد الله الفوزان في اعتماده المصادر إلا أنها جانبته في بعض الأحيان عند إغفال ذكر أصحاب بعض المصادر، و قد يعتذر عنه بشهرة بعضها مما أغناه عن ذكر مؤلفيها، و إن كان هذا لا ينطبق على جميعها، ومن أمثلة ذلك:"التذييل و التكميل"،و"حاشية الجمل"، و"ترتيب القاموس"، و"النحو القرآني"، و"المغني في تصريف الأفعال"، و"المرجع في الإملاء" وغيرها.

وكذلك نجده لم يلتزم الدقة عندما لم يسعفنا بذكر معلومات طبعات المصادر و الكتب المعتمدة.

الموازنة:

نستطيع الكلام على شرح عبدالله الفوزان و الأشموني و غيرهما من الشروح في اعتمادهم المصادر و المراجع من خلال الكلام على بسط الشرح و اختصاره.

اعتمد شراح الألفية في بناء شروحهم على مصادر هي محصول ثمرة الكتب السابقة من كتب العربية عامة و كتب النحو خاصة،حيث ألزموا أنفسهم الإفادة منها، و مع هذا فحجم الشرح والغاية من وضعه بقيت متحكمة في كمية المصادر المعتمدة،و في طريقة الاستفادة منها، و من هذا نجد انقسام الشراح من الاستفادة من المصادر قسمين:

أصحاب الشروح المختصرة: كابن عقيل و المكودي و ابن هشام و السيوطي وابن الجزري، نجدهم مقلين في عزو الآراء و النصوص المقتبسة إلى أصحابها و مصادرها، و الاستغناء عنها بما أملاه عليهم الهدف التعليمي في تأليفها، و الذي يرمي إلى تقديم الألفية واضحة ميسرة للدارسين الذين لا تهمهم المصادر و أصحابها بقدر ما يهمهم استيعاب المنظومة و فهمها.

فالاقتصار على ما هو ضروري لتوضيح مقاصد الناظم و معاني المنظومة بشيء من الإيجاز والاعتدال، جعل مصادر هذه الكتب قليلة في الأصل ، و زادها قلةً قلةُ توثيق الشراح لها.

و قد كان منهجهم يدور حول نسبة بعض النقول إلى مصادرها أو إلى مصادرها و أصحابها معا ، أو إلى جمهور النحاة و جماعتهم و مدارسهم.

و نجد عبد الله الفوزان في دليل السالك أقرب إلى هذا النوع من الشروح.

أما القسم الثاني فهم أصحاب الشروح الموسوعية أو المبسوطة:كشرح المرادي و الأشموني و أبي إسحاق الشاطبي،و هي الشروح الذين حرص أصحابها على الإفادة من كل ما سبق و محاولة استيعاب تراثنا النحوي بما تضمنه من تآليف و شروح و آراء و أقوال، بشيء من الإحاطة و الشمول و كثرة النقل و الاقتباس، على نحو يوفر على الطالب عناء الرحلة بين كتب التراث يبحث عن القاعدة أو المسألة النحوية.

و قد ذكر هذا القسم من الشروح مصادر كثيرة، عجز في بعض الأحيان من ضبطها، فجانبته الدقة ، وكان منهجه يدور بين نسبة النصوص و الآراء إلى أصحابها أو إلى مصادرها أو إلى أصحابها ومصادرها معا، و في مقابل هذا فقد أغفلوا نسبة كثير منها.

أما عن مضمون مصادر الشروح، فنجد الشرحين المختصر و الموسوعي نهلا من نبع واحد، لأن تراثهم واحد، فالقضية شكلية بالدرجة الأولى، تمثلت في قلة النقل أو كثرته تبعا لحجم الشرح وطبيعته.

و نجد في مقدمة مصادرهم: ابن مالك و كتبه، و سيبويه و كتابه، و الأخفش الأوسط بأوسطه، و المبرد بكامله و مقتضبه، و الفراء بمعاني القرآن، و الكسائي و أبا على الفارسي و غيرهم، كما أفادوا مما سبقهم من شراح الألفية، و في مقدمتهم ابن الناظم، و من بعض اللغويين كالجوهري و الزبيدي و ابن سيده و الأصمعي و ابن الأعرابي.

و قد كان الاقتباس و الأخذ من المصادر واضح التفاوت، فلم تكن كل المصادر بالأهمية نفسها عند الجميع.

و قد قام محمود نجيب في "شروح الألفية" بدراسة وافية لمصادر الشروح، فأثبت لكل شرح مصادره عددا و معدودا[1].

[1] يراجع: محمود نجيب، شروح الألفية، ص114 و ما بعدها.

الخاتمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الخاتمة :

و في الختام نستطيع أن نوجز النتائج التي توصلنا إليها في بحثنا هذا فيما يأتي:

1. إن ألفية ابن مالك و المعروفة أيضا بـــ "الخلاصة"، قد نالت الرضا و القبول من علماء النحو و الطلبة قديما و حديثا، فهي لا تزال كذلك في زمننا هذا من حيث الإقبالُ عليها دراسة و تدريسا، فهي بحق منهل عذب لا يأسن ماؤه و لا ينضب معينه، و طالبوه لا ينقطع ورودهم.
2. إن كثرة التأليف حول الألفية و بما يبدو منه من غنية و كفاية، لم يمنع من أن ينبري علماء النحو في زمننا هذا للمشاركة في التأليف حولها ، مما يدل على أن نبع الألفية فياض لا يزال يطيق مسالك أكثر من التي سُلكت.
3. إن شراح الألفية قديما و حديثا ، قد وضعت شروحهم من أجل تيسير مضمونها و تقريبها للدارسين، و إضافة إلى هذا فإن شروح الألفية القديمة كانت على صنفين: صنف نحا منحى الإيجاز، فوضع شرحه لفئة من الدارسين لا تطيق أكثر من فك ألفاظها ، و لا تبغي أزيد من معرفة القواعد و المسائل التي دلت عليها،و هذا ما رمى إليه ابنا هشام و عقيل والمكودي و السيوطي و الجزري و غيرهم، و صنف نحا منحى التوسع و الاستقصاء للمسائل و القواعد و الآراء، فتعرضوا في شروحهم إلى إضافات تخدم فئة من دارسي النحو المتقدمين في هذا المجال، و هذا صنيع الأشموني و المرادي و أبي إسحاق الشاطبي .
4. إن الاختلاف بين القديم و الحديث من الشروح شكلي بالدرجة الأولى، و من ناحية المضمون لم يكن هناك كبير اختلاف، و إن كان فإنه ليس بذاك الذي يوسع الهوة بين الشرحين،و قد وجد على مستوى الشروح القديمة نفسها، و بهذا فإن الشروح قديمها وحديثها متفقة على الخطوط العريضة و الأصول النحوية التي وضعها ابن مالك، فالشرح الحديث امتداد للمدرسة المالكية في زمننا الحاضر، و يظهر ذلك في اتفاق الجميع على أصول نحوية، يمكن إيجازها فيما يأتي:

أ. إفادتهم من كل الشواهد النحوية ، فلم يردوا قراءة و لو كانت شاذة، كما أنهم اهتموا بالحديث النبوي شاهدا و دليلا، و لم يهدروا شاهدا نحويا سواء أكان مجهول القائل أو مختلف النسبة، و ساقوا أشعار المولدين استئناسا و تمثيلا، إلى غير ذلك.

ب. لم يفضلوا مدرسة نحوية على أخرى، بل قام منهجهم على الانتقاء و الترجيح و الإفادة من جميع المدارس النحوية السابقة، فأثبتوا في كتبهم آراءهم دون التعرض أو النيل من واحد من أعلامها، و لم يمنع هذا من أن يدلوا بما ارتأوه راجحا فبيّنوا الصواب.

ت. احترام شراح الألفية السماع و القياس بوصفهما أهم أصول علم النحو، مع تقديمهم للسماع على القياس، فاعتمدوهما في تقرير كثير من المسائل و القواعد النحوية، واحترامهم لكل مسموع نتج عنه الحفاظ على ما قل منه، دون أن يقيسوا عليه، فوضعوه في صورة الشاذ و النادر و القليل الذي يحفظ و لا يقاس عليه.

ث. اتفقت مصادر الطرفين اتفاقا ظاهرا، فنهلوا من كتب القدماء جميعا ، كما نهل الشرح الحديث من الشرح القديم الذي كفاه عناء تمحيص كتب الأوائل من النحاة، و نستطيع أن نقول أن الشرح الحديث قام على الشرح القديم، كما نجد أن الشروح اعتمدت كثيرا على كتب ابن مالك شيخ المدرسة، و في مقدمتها: "شرح الكافية" و "شرح التسهيل".

و يظهر الاختلاف بين الشرحين من خلال شرحي الأشموني و عبد الله الفوزان فيما يأتي:

أ. ميل الشرح الحديث إلى التيسير أكثر من خلال اتقاء و تفادي كل ما يصرف ذهن الدارس عن مباشرة فهم الألفية بإغراقه في متاهات هو في غنى عنها، أو تكون زيادات سابقة لزمانها، و لهذا نجد الشرح الحديث أقرب إلى بعض الشروح القديمة الموجزة والتي وضعت لمثل هذا.

ب. إن الشرح الحديث يقلل من إيراد الشواهد مع الاعتراف بقيمتها النحوية و الأدبية واللغوية، لأن كثرتها تحتاج من الطالب إلى جهد أكبر لفهمها و شرح ألفاظها .

ت. إن الشرح الحديث لا يتوسع كثيرا في الشرح، فيكتفي بتوضيح مدلولات الأبيات، مع التقليل من تعرضه للخلافات النحوية، و إن كان منه ذلك فإنه يكون بغير تفصيل، و لا يترك الطالب حائرا بين الآراء، بل ينظم فكره ببيان ما يراه صوابا و ما اعتمده و استند عليه من الأدلة و الأصول في ترجيحاته.

في حين نجد الشروح القديمة و خاصة شرح الأشموني يتوسع في شرحه، فيتكلم عن عناوين الألفية و يناقشها، كما يناقش أبيات الناظم ، وقد لا تعجبه صياغة بعضها فيبين وجوها أخرى في صياغتها، و بسبب استقصائه لمسائل نحوية كثيرة لم يسعفه الشرح في

استدراكها، فيلجأ إلى التنبيهات و الخواتيم و غيرها،أما عن المسائل الخلافية فلا تكاد تمر مسألة نحوية حتى يتكلم في الخلاف فيها، و قد لا يجتزئ بالإيجاز فيها فيتعدى ذلك إلى التفصيل فيها بذكر العلماء؛ مذاهبهم و حججهم، كما قد يناقشهم فيرجح رأيا أو يأتي برأي خاص به يصوبه، و هذا كثير منه حتى عُدّ مصدرا من مصادر الخلاف النحوي، فاحتوى على مسائل خلافية لم توجد في كتب الخلاف نفسها.

ث. إن الشرح الحديث يسعى إلى تيسير النحو و تبسيطه من خلال بيان المهم الذي ينبغي أن يعالجه هذا العلم، و نجد عبد الله الفوزان لا يخفي تبرمه بما علق بالنحو و كان سببا في وعورته و عسره على كثير من الدارسين، فنجد محاولة التيسير عنده تتمثل في :

ـ محاولة تضييق دائرة الخلاف النحوي، بعدم التعرض لتفصيلاته، و ترجيح ما يؤيده السماع.

ـ التساهل في القياس، فالقليل من السماع كاف للقياس عليه، و هو بهذا يوسع الخناق عن كثير من القضايا و الأحكام النحوية التي وضعت جانبا بعيدا عن الاستعمال النحوي الواسع بحكم الشذوذ أو الندرة أو القلة التي لا يقاس عليها.

ـ تجنب التعليلات النحوية التي لا تعدو أن تكون تحصيل حاصل، حيث تسببت في إرهاق طالب النحو و شغله بما لا يفيده، فالشرح الحديث لا يجد لمثل هاته الحالات التي يحوجها النحاة إلى التعليل إلا أن يجيب عنها بقوله: هكذا سمع عن العرب، و هو بهذا مخالف لشيخ المدرسة إذ ظهرت تعليلاته في الألفية نفسها و في غيرها من كتبه، و قد تابعه في هذا شراح الألفية، و خاصة الذين اتسمت شروحهم بالتوسع، فظهرت التعليلات جلية في مثل شروح: ابن الناظم و المرادي و الأشموني و غيرها.

ج. إن الشرح الحديث يتحرى الدقة أكثر من القديم، و يظهر ذلك في طريقة عزوه للشواهد بمختلف أنواعها، فيصدّر الشاهد بما يفهم أنه من القرآن الكريم أو من كلامه صلى الله عليه و سلم أو من شواهد العرب، كما نجده يلتزم الترتيب بين الشواهد، ونجد على قلة شواهده يحيل عليها بدقة أثناء الشرح، كما نجده لا يغفل ذكرها فينسب لكل مصدر ما كان معتمده منه، و لا يعني هذا أن الشرح القديم لم يتحر هذا .

ح. و مهما تظهر الدراسات من نقود على الشروح، فإنها لا تنقص من قدرها، فقد لاقت إقبالا من الطلبة و الدارسين، و كان لها الأثر البالغ في الدرس النحوي، و لا ننسى أنها

وضعت لفئة من الدارسين كي تتوافق و مستواهم العلمي فاختلفت حجومها وتدقيقاتها وتوسعاتها بحسب ذلك، كما كان لعامل الزمن كذلك الأثر لخروجها في شكلها المناسب.

و أخيرها فإنّنا نأمل أن تكون هاته الدراسة المحدودة و المتواضعة قدمت خدمة للبحث العلمي، كما نأمل أن تكون هناك دراسات أوسع تخدم الشرح الحديث، و تعرف مكانته إلى جانب الشرح القديم، و تكون عونا للطلبة و الدارسين ببيان ما يستفيدونه من الشرحين جميعا.

و الحمد لله رب العالمين

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قائمة المصادر و المراجع

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قائمة المصادر و المراجع:

المصـــــادر:

1_ **أبو الطيب اللغوي** : مراتب النحويين، تقديم و تعليق: محمد زينهم محمد عزب، دار الآفاق العربية، القاهرة، مصر ،1423 هـ ـ2003م.

2_ **أبو زيد الأنصاري** ، كتاب النوادر في اللغة ، تحقيق و دراسة : محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق ، القاهرة ، مصر، ط1 ،1401هـ ـ 1981م.

3- **الأشموني (نور الدين علي بن محمد)**، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك،تحقيق: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية،صيدا، بيروت، لبنان، ط1، 1431هـ ـ2010م.

الأنباري (أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد):

4_ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين، و معه : الانتصاف من الإنصاف لمحمد محي الدين عبد الحميد،المكتبة العصرية ، بيروت، لبنان،1993م.

5_ لمع الأدلة في أصول النحو مع رسالة الإغراب في جدل الإعراب،تقديم و تحقيق : سعيد الأفغاني،مطبعة الجامعة السورية ، دمشق ، سورية، 1377هـ ـ1957 م.

6- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تحقيق إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن ،ط3 ، 1405هـ ـ 1985م.

7- **البغدادي (عبد القادر بن عمر)** ،خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر،ط3، 1409هـ ـ 1989م.

ابن الجزري(شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد):

8_ غاية النهاية في طبقات القراء، اعتنى بنشره،ج برجستراسر،دار الكتب العلمية ، بيروت،لبنان، ط1402،3 هـ ـ1982 م.

9_ النشر في القراءات العشر،دار الكتاب العربي ، القاهرة، مصر، د ط.

10_ **الجرجاني(القاضي علي بن عبد العزيز)**، الوساطة بين المتنبي و خصومه، تحقيق و شرح: محمد أبو الفضل إبراهيم و علي محمد البجاوي،المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان،د ط.

11_ **جرير (ابن عطية الخطفي)**، الديوان، شرح :يوسف عيد ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان، ط 1، 1413هـ ـ 1992م.

12_ **الجمحي (محمد بن سلام)** ، طبقات فحول الشعراء، شرح : محمود محمد شاكر، د ن، 1974م.

13- **ابن جني (أبو الفتح عثمان)**، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية،القاهرة، مصر، د ط.

14- **ابن حجر العسقلاني** ،الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ضبط و تصحيح: الشيخ عبد الوارث محمد علي،دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، ط1، 1418هـ ـ1998م.

15_ **أبو حيان الأندلسي**، التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل ، تحقيق : حسن هزاوي، دار القلم ، دمشق، سوريا ، ط1 ، 1419هـ ـ 1998م .

خالد الأزهري(ابن عبد الله):

16_ شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ،مراجعة وتصحيح لجنة من العلماء، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ط.

17_ تمرين الطلاب في صناعة الإعراب،المكتبة الشعبية،بيروت، لبنان، د ط.

18- **الخضري(محمد بن مصطفى)**، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الألفية دار الفكر،بيروت،لبنان،دط.

19_ **أبو داوود (سليمان بن الأشعث السجستاني)**، السنن، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد،المكتبة العصرية، صيدا ، بيروت، لبنان، د ط.

20_**رؤبة بن العجاج** ، الديوان، دراسة و تحقيق : راضي محمد عيد النواصرة، دار وائل، عمان ، الأردن، ط1 ، 2010 م.

21_ **ابن رشيق القيرواني(أبو علي)**، العمدة في محاسن الشعر و آدابه و نقده،تحقيق و تعليق: محمد محي الدين عبد الحميد،دار الجيل، بيروت، لبنان،ط5، 1981م.

22_ **ابن الرفعة (نجم الدين الأنصاري)**، الإيضاح و التبيان في معرفة المكيال و الميزان،، تحقيق: محمد أحمد إسماعيل الخاروف، دار الفكر، دمشق، 1400هـ ـ 1980م.

23- **ذو الرمة (غيلان بن عقبة العدوي)**، الديوان،مراجعة و تقديم: زهير فتح الله،دار صادر، بيروت، لبنان، 1995م.

24- **الزجاجي (أبو القاسم)** ، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك،دار النفائس،بيروت، لبنان، ط5 ، 1986م.

25_ **والزَّبِيدي(عبد اللطيف بن أبي بكر)**، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة و البصرة، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب ، بيروت، لبنان،ط1، 1407هـ 1987م.

26_ **الزُّبَيْدي (أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي)** ، طبقات النحويين واللغويين،تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم،دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2 ، د ت.

27_ **الزمخشري (أبو القاسم جار الله)**، الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل،دار الفكر، 1399هـ ـ 1979م.

28_ **زهير بن أبي سلمى(ربيعة بن رباح)**، الديوان،دار بيروت ، بيروت ، لبنان، 1406هـ ـ 1986م.

29- **السخاوي(محمد عبد الرحمان)**، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ،فرانز روزنثال،ترجمة:صالح أحمد العلي،مؤسسة الرسالة، بيروت،لبنان،ط1 ،1407هـ ـ1986م.

30_ **ابن سنان الخفاجي (أبو محمد عبد الله بن محمدالحلبي)**، سر الفصاحة،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1402هـ ـ 1982م.

31- **سيبويه (أبو بشر عثمان بن قنبر)**، كتاب سيبويه، تحقيق و شرح : عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، مصر،ط3، 1408هـ ـ 1988م.

السيوطي(جلال الدين عبد الرحمن بن محمد):

32_همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،شرح و تحقيق: عبد العال سالم مكرم و عبد السلام هارون،عالم الكتب ،القاهرة، مصر، 1421هـ ـ2001م.

33_المزهر في علوم اللغة و أنواعها ،شرح و تعليق : محمد جاد المولى بك و محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان،1987م.

34_ الاقتراح في علم أصول النحو،قراءة و تعليق: محمد سليمان ياقوت،دار المعرفة الجامعية، دد، 1426هـ ـ 2006م.

35_ شرح شواهد المغني، مذيل بتصحيحات و تعليقات: محمد محمود الشنقيطي، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان،دط، دت.

36_ البهجة المرضية ، و عليها حاشية: التحقيقات الوفية بما في البهجة المرضية من النكات والرموز الخفية، محمد صالح بن أحمد الغرسي ،دار السلام ، القاهرة ، مصر،ط 1 ، 1421هـ ـ 2000م.

37_ بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة،تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم،المكتبة العصرية،بيروت،لبنان، د ط.

38_ **الشاطبي (أبو إسحاق إبراهيم بن موسى)** ،المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: مجموعة من الأساتذة و المحققين، معهد البحوث العلمية و إحياء التراث لجامعة أم القرى،مكة المكرمة، م ع س ، ط1 ، 1428 هـ ـ 2007م.

39- **أبو شامة المقدسي(شهاب الدين عبد الرحمان)**، المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، تحقيق و دراسة:وليد مساعد الطبطبائي،مكتبة الإمام الذهبي،الكويت،1993.

40- **الشوكاني(محمد بن علي)**، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، و يليه الملحق التابع للبدر الطالع، جمعه: محمد بن زبارة الحسني اليمني الصنعاني، و ضع حواشيه : خليل منصور، دار الكتب العلمية ،بيروت ، لبنان،ط1 ،1418 هـ ـ 1998.

41_ **الصبان (محمد بن علي)**، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان، دط.

42_ **الصّفَدي (صلاح الدين خليل بن أيبك)**، الوافي بالوفيات،تحقيق و اعتناء:أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى،دار إحياء التراث العربي، بيروت ، لبنان،ط1 ،1420 هـ ـ2000م.

43- **عبد الله بن صالح الفوزان**،دليل السالك إلى ألفية بن مالك،دار ابن الجوزي، الرياض ، م ع س، 1430 هـ.

44_ **ابن عبد ربه الأندلسي (أبو عمر أحمد بن محمد)**، العقد الفريد ،شرح و ضبط إبراهيم الأبياري،تقديم : عبد السلام تدمري،دار الكتاب العربي ، بيروت، لبنان، د ط.

45- **عبد الرحيم الإسنوي** ، طبقات الشافعية، تحقيق :كمال يوسف الحوت،دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان، ط 1 ، 1407هـ ـ1987م.

46_ **عبيد الله بن قيس الرقيات** ، الديوان، تحقيق و شرح:محمد يوسف نجم،دار بيروت،بيروت ، لبنان،1400هـ ـ 1980 م.

47_ **ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله العقيلي الهمذاني)**، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، ومعه: منتخب ما قيل في شرح ابن عقيل، ليوسف البقاعي ، دار الفكر ، بيروت، لبنان، ط1، 2008م.

48_ **ابن عصفور(علي بن مؤمن)**، المقرب ، تحقيق :أحمد عبد الستار الجواري و عبد الله الجبوري، د ن ، ط1 1391هـ ـ 1971م.

49- **ابن العماد الحنبلي** ،شذرات الذهب في أخبار من ذهب،دراسة و تحقيق:محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية،بيروت ، لبنان،1419هـ ـ1998م.

50- **الفيروزابادي (مجد الدين)**، البلغة في تاريخ أئمة النحو و اللغة، تحقيق : محمد المصري، تنقيح: حسان أحمد راتب المصري،دار سعد الدين، دمشق ، سورية،ط1، 1421هـ ـ2000م.

51_ **الفرزدق(همام بن غالب الدارمي ت 114هـ)**، الديوان، دار بيروت، بيروت، لبنان، 1404هـ-1984م

52- **الفراء (أبو زكريا يحيا بن زياد)** ، معاني القرآن،تحقيق:عبد الفتاح إسماعيل شلبي ومحمد علي النجار و أحمد نجاتي،الدار المصرية، القاهرة، مصر،د ط.

53_ **القفطي (أبو الحسن علي بن يوسف)** ، إنباه الرواة عن أنباه النحاة،تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي،القاهرة ،مصر ،د ط.

54- **ابن كثير (الحافظ أبو الفداء)**،البداية و النهاية ، (دار التقوى،القاهرة، ج م ع، د ط.

55_ **ابن ماجه (الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني)** ، السنن، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني،القاهرة، مصر، بيروت، لبنان،دط.

56_ **مالك بن أنس** ، الموطأ،برواية يحيى بن يحيى الليثي، إعداد: أحمد راتب عرموش، دار النفائس،بيروت ، لبنان، ط5 ،1401هـ ـ1881م.

ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني):

57_شرح الكافية الشافية، حققه و قدم له:عبد المنعم أحمد هريدي،دار المأمون للتراث،مكة المكرمة، م ع س،ط11402هـ ـ 1982م.

58_ شرح التسهيل،تحقيق:عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر،القاهرة، مصر، ط1 ،1410هـ ـ 1990.

59_ **المبرد** (أبو العباس بن يزيد)، المقتضب، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة،عالم الكتب، بيروت، لبنان، دط، ج4 .

60_ **مجنون ليلى**،الديوان، تحقيق :درويش الجويدي،المكتبة العصرية ،بيروت، لبنان، 1430هـ ـ 2009م.

61_ **المتنبي**، الديوان، إعداد قسم الدراسات في دار نوبليس، دار نوبليس،بيروت ،لبنان،ط 1، 2004م ـ 2005م.

62_ **المتنبي**، الديوان، شرح أبي البقاء العكبري المسمى :التبيان في شرح الديوان،ضبط وتصحيح: مصطفى السقا و إبراهيم الأبياري و عبد الحفيظ شلبي،دار الفكر ، بيروت، لبنان، دط.

المرادي (**الحسن ابن أم قاسم**):

63_ الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ ـ 1992م.

64- توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي،القاهرة، ج م ع، ط1، 1422هـ ـ 2000م.

65_**المرزوقي**(**أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن**)، شرح ديوان الحماسة ، نشره: أحمد أمين وعبد السلام هارون،دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1411هـ ـ 1991م.

66_ **ابن المقَّري**(**أحمد التلمساني**)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب،حققه:إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، دط ،1408هـ ـ1988م.

67_ **ابن مسعر**(**أبو المحاسن المفضل**)، تاريخ العلماء النحويين،تحقيق : عبد الفتاح محمد الحلو، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ،الرياض، م ع س،1423 هـ ـ1981 م.

68- **محمد بن شاكر الكتبي** ، فوات الوفيات الوفيات و الذيل عليها، تحقيق : إحسان عباس، دارصادر،بيروت، لبنان، د ط.

69_ **ابن مضاء القرطبي** ، كتاب الرد على النحاة،تحقيق:شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط3 ، 1988م.

70- **المكناسي (محمد بن غازي)**، إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي و زوائد أبي إسحاق، تحقيق و دراسة: حسين عبد المنعم بركات،مكتبة الرشد، الرياض، م ع س، ط 1، 1430هـ ـ 1999م.

71- **المكودي(أبو زيد عبد الرحمان بن علي)**، شرح المكودي على ألفية ابن مالك،و بهامشه: حاشية أحمد بن عبد الفتاح الملّوي(ت 1181هـ)،مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده، القاهرة، مصر، ط3 ،1374هـ ـ1954م.

72_ **مكي بن أبي طالب(محمد القيسي)**، الكشف عن وجوه القراءات السبع و عللها وحججها، تحقيق محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان،ط5، 1418هـ ـ 1997م.

73_ **الميداني(أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري)**، مجمع الأمثال، تقديم و تعليق:نعيم حسني زرزور، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان،1988 م.

74_ **النابغة الذبياني**، الديوان، المكتبة الثقافية ،بيروت ، لبنان، د ط .

75_ **أبو نواس(الحسن بن هانئ)**، الديوان،دار بيروت ،بيروت ، لبنان،1406هـ ـ1986م.

76_ **ابن النديم (أبو الفرج محمد بن إسحاق)**، الفهرست،قابله على أصوله و علق عليه و قدم له: أيمن فؤاد سيد، (مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي ، لندن،بريطانيا، 1430 هـ ـ2009م.

77_ **النسائي**، السنن، شرح جلال الدين السيوطي، و حاشية الإمام السندي،دار المعرفة، بيروت، لبنان،ط1 ،1411هـ، 1991م .

ابن هشام الأنصاري(عبد الله بن يوسف):

78_ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،و معه:عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محي الدين عبد الحميد،المكتبة العصرية، بيروت،لبنان،د ط.

79_ تخليص الشواهد و تلخيص الشواهد، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي،دار الكتاب العربي، بيروت،لبنان، ط1406،1هـ ـ 1986م.

80_ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه و خرج شواهده: مازن المبارك و محمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، سورية، ط2، 1969م.

81- **واليافعي(أبو محمد عبد الله بن سليمان)** ،مرآة الجنان و عبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، دار الكتاب الإسلامي،القاهرة، مصر،ط2، 1413هـ ـ1993م.

82- **ياقوت الحموي(أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي)**، معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1411هـ ـ 1991م.

83_ **ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش)**، شرح المفصل للزمخشري،عالم الكتب، بيروت ، لبنان ،د ط.

المراجـــــــع:

1_ **أحمد أمين**، ضحى الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د ط.

2_ **أحمد مختار عمر** ،البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير و التأثر،عالم الكتب، القاهرة، مصر،ط6، 1988م

3- **إسماعيل باشا البغدادي**، هدية العارفين في أسماء المؤلفين و آثار المصنفين،وكالة المعارف، استانبول،تركيا،1955م.

4- **إميل بديع يعقوب**، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1، 1417هـ ـ 1996م.

5- **ت ج دي بور** ، تاريخ الفلسفة في الإسلام، ترجمة : محمد عبد الهادي أبو ريدة، دار النهضة المصرية،القاهرة، ط5، دت.

6- **تمام حسان**، الأصول:دراسة ايستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب(نحو،فقه اللغة، بلاغة)، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،مصر ، 1982م.

7- **حاجي خليفة (مصطفى بن عبد الله)**، كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون، تصحيح وتعليق و ترتيب:محمد شرف الدين بالتقايا و رفعت بيلكة الكليسي، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، لبنان،د ط.

8- **حنا جميل حداد**، معجم شواهد النحو الشعرية (دار العلوم،الرياض ، م ع س ، 1404هـ ـ 1984 م.

9- **خير الدين الزركلي**،الأعلام، دار العلم للملايين،بيروت، لبنان،ط7 ،ماي1986.

10_ **خديجة الحديثي**،موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث،د ن ، د ط، 1981م.

11- **سعيد الأفغاني**، مقدمة تحقيق كتاب الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة لابن الأنباري، مطبعة الجامعة السورية،سورية ،1377هـ ـ1957م.

12_ **سعيد الأفغاني** ، في أصول النحو ، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية ، سوريا ، 1414هـ ـ 1994م.

13- **شوقي ضيف**، المدارس النحوية، دار المعارف،القاهرة،مصر، ط9،دت.

14_ **عباس حسن** ، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة ، مصر، ط9،د ت.

15_ **عبد الحميد الشلقاني** ، صفحات في فلسفة اللغة و تاريخها- الأعراب الرواة،دار المعارف، القاهرة، مصر،1977م.

عبد العال سالم مكرم :

16_ القرآن الكريم و أثره في الدراسات النحوية ،مؤسسة علي جراح الصباح، د م ، ط 2 ، 1987م.

17- الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي،مؤسسة الرسالة،بيروت،لبنان،ط 2 ،1413هـ ـ 1993 م.

18- جلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية، مؤسسة الرسالة،، بيروت، لبنان، ط1، 1409هـ -1989م.

19- المدرسة النحوية في مصر و الشام في القرنين السابع و الثامن من الهجرة، مؤسسة الرسالة،بيروت، لبنان،ط2 ،1410هـ ـ 1990 م.

20_ **عبد الصبور شاهين** ، دراسات لغوية: القياس في الفصحى و الدخيل في العامية،مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1986م.

21- **عبد الله كنون**،النبوغ المغربي في الأدب العربي،د ن، دت، ط2.

22- **عبد المنعم فائز**، السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، دار الفكر، دمشق، سورية،ط1، 1983م.

23- **عبد العزيز عتيق** ، علم العروض والقافية، دار النهضة العربية،بيروت،لبنان، 1407هـ ـ1987م.

24- **كارل بروكلمان**، تاريخ الأدب العربي،ترجمة:رمضان عبد التواب، مراجعة الترجمة:السيد يعقوب بكر، دار المعارف، القاهرة،مصر،ط3، د ط.

مازن المبارك:

26_ الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، دارالفكر المعاصر، دار الفكر، بيروت،لبنان،دمشق،سورية، ط 3 ،1416هـ ـ 1995م.

27_ النحو العربي؛العلة النحوية نشأتها و تطورها ، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 3، 1401هـ ـ1981م.

28_محمد حماسة عبد اللطيف ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم و الحديث،دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، د ط.

29_ **محمد الخضر حسين** ،دراسات في العربية و تاريخها، جمع و تصحيح:علي الرضا التونسي،المكتب الإسلامي و مكتبة دار الفتح، دمشق، سوريا، د ط.

30_ **محمد سمير نجيب اللبدي** ،معجم المصطلحات النحوية و الصرفية ،مؤسسة الرسالة ، بيروت، لبنان ، ط1 ،1405هـ ـ1985م.

31_ **محمد عيد** ،الاستشهاد و الاحتجاج باللغة؛ رواية اللغة و الاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة،مصر،ط3، 1988م.

محمد محي الدين عبد الحميد:

32_منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل،طبع بهامش:شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،دار التراث، القاهرة ،مصر،ط 20 ،1400هـ ـ1980م.

33_ الانتصاف من الإنصاف ، طبع مع كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" لابن الأنباري، المكتبة العصرية ، صيدا، بيروت ، لبنان، 1407 هـ ـ 1987م.

34_ محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2008م.

35_ **محمد الطنطاوي**، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف،القاهرة،مصر ، د ط.

محمود فجال :

36_ الحديث النبوي في النحو العربي،أضواء السلف الرياض ، م ع س ،ط 2 ،1417 هـ ـ 1997م.

37_ السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، أضواء السلف الرياض ، م ع س، ط2،1417 هـ ـ 1997م.

38_ المختار أحمد ديرة، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، دار قتيبة، بيروت، دمشق، لبنان، سورية،1991م.

39- **مهدي المخزومي**، مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة و النحو، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، مصر، 1958م.

الرسائل الجامعية:

1- **محمود نجيب**، شروح الألفية:مناهجها و الخلاف النحوي فيها، دكتوراه في الأدب(الدراسات اللغوية)،كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة حلب، سورية،1420هـ ـ1999م.

2- **زياد توفيق محمد أبو كشك** ، ألفية ابن مالك بين ابن عقيل والخضري، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في اللغة العربية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح،نابلس، فلسطين،2005م.

مواقع الأنترنت:

- الموقع الرسمي **للشيخ عبد الله الفوزان** http://islamlight.net/alfuzan.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفهرس

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفهـــــرس

الإهداء.....

المقدمة.....أ

تمهيد.....1

الفصل الأول:ابن مالك و ألفيته و أهم المؤلفات حولها.....22

المبحث الأول:ابن مالك.....23

اسمه و نسبه.....23

دراسته و شيوخه.....23

مؤلفاته.....24

أخلاقه و صفاته.....26

علمه و شعره.....26

تلاميذه.....27

وفاته.....27

المبحث الثاني:ألفيته.....29

تعريف الألفية و وصفها.....29

أسلوب الألفية.....31

أهمية الألفية.....31

المبحث الثالث:أهم الشروح و الحواشي و المؤلفات حولها.....35

من هو أول شارح للألفية.....35

شرح ابن الناظم 36

أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك 38

شرح ابن عقيل.....40

شرح المكودي.....42

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

توضيح المقاصد و المسالك.....43
منهج السالك إلى ألفية ابن مالك.....45
دليل السالك إلى ألفية بن مالك.....47
بقية الشروح و الحواشي.....49
شروح شواهد شروح الألفية.....56
إعراب الألفية.....57
الفصل الثاني:منهج الأشموني في شرحه على الألفية: منهج السالك.....59
المبحث الأول:المنهج العام للأشموني في شرحه 60
المبحث الثاني:منهج الأشموني في الاستشهاد النحوي.....72
1.منهج الأشموني في الاستشهاد بالقرآن الكريم و قراءاته.....73
الاستشهاد بالقرآن الكريم و قراءاته عند النحويين.....73
منهج الأشموني في الاستشهاد بالقرآن الكريم و قراءاته.....76
2.منهج الأشموني في الاستشهاد بالحديث النبوي.....87
مواقف النحويين من الاستشهاد بالحديث النبوي.....87
منهج الأشموني من الاستشهاد بالحديث النبوي.....91
3.منهج الأشموني في الاستشهاد بالشعر.....100
الشاهد الشعري في النحو العربي.....100
منهج الأشموني في الاستشهاد بالشعر.....103
4.منهج الأشموني في الاستشهاد بالنثر.....115
الاستشهاد بالنثر في النحو العربي.....115
منهج الأشموني في الاستشهاد بالنثر.....116
المبحث الثالث:منهج الأشموني في الخلاف النحوي.....121
1.منهج الأشموني في الخلاف في الأصول (السماع،القياس،العلة).....121
منهج الأشموني في السماع.....122
- السماع عند النحويين.....122.
- منهج الأشموني في السماع.....124

منهج الأشموني في القياس.....127
– القياس في النحو.....127
– منهج الأشموني في القياس.....130
منهج الأشموني في التعليل النحوي.....131
– العلة في عرف النحويين.....131
– منهج الأشموني في التعليل النحوي.....134
2.منهج الأشموني في الخلاف في الفروع.....136
المبحث الرابع: منهج الأشموني في اعتماد المصادر.....144
الفصل الثالث:منهج عبد الله الفوزان في شرحه: دليل السالك.....**150**
المبحث الأول:المنهج العام لعبد الله الفوزان في شرحه و الموازنة.....151
المبحث الثاني: منهج عبد الله الفوزان في الاستشهاد النحوي 174
1.منهج عبد الله الفوزان في الاستشهاد بالقرآن الكريم و قراءاته.....174
2.منهج عبد الله الفوزان في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.....185
3.منهج عبد الله الفوزان في الاستشهاد بالشعر.....192
4.منهج عبد الله الفوزان في الاستشهاد بالنثر.....203
الموازنة.....205
المبحث الثالث:منهج عبد الله الفوزان في الخلاف النحوي 209
1.منهج عبد الله الفوزان في الخلاف في الأصول(السماع،القياس،العلة).....209
منهج عبد الله الفوزان في السماع.....209
منهج عبد الله الفوزان في القياس.....213
موقف عبد الله الفوزان من تعليلات النحويين.....216
الموازنة.....217
2.منهج عبد الله في الخلاف في الفروع.....211
الموازنة.....225
المبحث الرابع: منهج عبد الله الفوزان في اعتماد المصادر و المراجع 228
الموازنة.....233

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الخاتمة:.....235
قائمة المصادر و المراجع.....240
الفهرس.....252

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية